

مِنْهَاجُ الْمُحَدِّثِينَ

فِي

تَقْوِيَةِ الْأَحَادِيثِ الْحَسَنَةِ وَالضَّعِيفَةِ

تَأَلَّفَ

الدُّكْتُورُ الْمُتَرَضِّيُّ الرَّزِينُ أَحْمَدُ

مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ

الرِّيَاضُ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

٢ مكتبة الرشد، ١٤١٥ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

أحمد، المرتضى الزين

مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة/

إشراف ربيع بن هادي عمير المدخلي.

... ص؛ ... سم

الأصل: رسالة دكتوراه

ردمك، ٨ - ٢٢ - ٠١ - ٩٩٦٠

١ - الحديث الحسن ٢ - الحديث الموضوع

أ - المدخلي، ربيع بن هادي بن عمير (مشرف).

ب - العنوان.

١٤/٢١٠٢

دبوي ٢٣٢

رقم الإيداع: ١٤/٢١٠٣

ردمك: ٨ - ٢٢ - ٠١ - ٩٩٦٠

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز

ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٨٣٧١٢

تلكس ٤٠٥٧٩٨ فاكس ملي ٤٥٧٣٣٨١



فرع القصيم بريدة حي الصفراف - طريق المدينة

ص ب ٢٣٧٦ هاتف وفاكس ملي ٣٢٤٢٢١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

هذا

فقد تصفحت رسالة الأخ المرتضى الزين أحمد السوداني التي كتبها لنيل الدكتوراة في قسم السنة في الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية بعنوان « مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة » .

فوجدتها رسالة طريفة في موضوعها بذل فيها الدكتور المرتضى مجهوداً جباراً حصرها في خمسة أبواب تحت كل باب فصول ومباحث سلك فيها منهج المحدثين بطريقة موجزة مفيدة جيدة .

وتوج هذه الرسالة القيمة بخاتمة في النتائج التي توصل إليها في هذه التحفة التي لا يستغنى عنها من له انشغال بهذا الفن المهم . بالإضافة إلى فهارس تبلغ أربعة فهارس فنية تساعد الباحث على الاقتباس من هذه العروس الرافلة في أثواب الإتقان وكثرة الفوائد الحديثية وقد زادت بها جمالاً وبهاءً فمن ثم يستحق هذا العمل التقدير والتشجيع لكاتب هذه النادرة .

والله الموفق وهو حسبنا نعم المولى ونعم النصير .

كتبه بقلمه

الاستاذ/ أبو عبد اللطيف حماد بن محمد

الأنصاري الخزرجي السعودي المدني

غفر الله له ولوالديه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستاذ المشار اليه بالقراسات العليا

بجامعة الزيتونة بالمدينة المنورة

عناوين بحمد الانصارى

هاتف ٨٣٧١٩٧٥ المنزل

٨٣٨٠٦٤٤ الكلية

التاريخ ١٨ / ٢ / ١٤٠٤

الرقم ٢١٩ / ١ / ١

«تقرظ»

بسم الله الرحمن الرحيم . وبالله توفيق

لهذا

فقد صفت رسالة الاخ المتزنى الزيد احمد السودالى التى كتبها

لنيل الدكتوراة في قسم السنة والدراسة العليا بالجامعة الاسلامية
بالمدينة النبوية . بعنوان «ما هي المبادئ في تفوية الاحاديث الحسنه
والضعيفة» .

فوجدتها رسالة طريفة في موضوعها بذل فيها الدكتور المتزنى مجهودا جبارا
حصرها في خمسة ابواب تحت كل باب فصول ومباحث سلك فيها
منهج المحدثين بطريقة موجزة مفيدة جيدة

وتتج هذه الرسالة القيمة بخاتمة في الشان الذى توصل اليها وهذه التحفة
التي لا يستغنى عنها ماله اشتغال بهذا الفن المهم . بالاضافة الى فهرس
يلغ اربعة فهارس اربعة فنية تساهل الباحث على الاقتباس من هذه
العروس الراقلة في اثواب الاتقان وثرة الفوائد الحديثة وقد اذنها بحالا
وبها . ف . ثم يستحق هذا العمل التقدير والتشجيع الكاتب هذه النادرة .
والله الموفق وهو حسبي انعم المولى ونعم النصير

كتبه بقلبه الاستاذ ابو عبد الله الطيف حماد بن محمد الانصارى الخزرجي
السعودي المدني . عطر الله ولولديه دامين

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِلَهِ الْحَمْدُ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسَعِّدُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنْ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء آية: ١].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب الآيات: ٧٠، ٧١].

أما بعد ^(١) فإن الاشتغال بالعلوم الشرعية من أعظم القربات لمن صلت نيته، وأهمها - بعد العناية بالقرآن الكريم وعلومه - الاهتمام بالسنة النبوية وعلومها، لأنها من وحي الله تبارك وتعالى ﴿ وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى ﴾ [النجم الآيات: ٣، ٤] وقد ندب رسول الله ﷺ إلى حفظ أحاديثه وتبليغها، فمن ابن مسعود

(١) هذه خطبة الحاجة رواها الامام الترمذى (السنن) حديث رقم (١١٠٥) والنسائي فى السنن (٨٩/٦) وابن ماجه (السنن) حديث رقم (١٨٩٢)، وحسنه الترمذى. وانظر كتاب (خطبة الحاجة) لفضيلة الشيخ/ محمد ناصر الدين الألبانى - حفظه الله -.

- رضى الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، قرب مبلغ أوعى من سامع.)^(١) وفى رواية «رحم الله امرءاً..»^(٢) وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال: «بلغوا عني ولو آية..»^(٣) فقام المحدثون بهذا الواجب، وجهودهم في حفظ السنة معلومة لدى أهل العلم، فحفظوا حديث رسول الله ﷺ من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وقد تحمّلوا في سبيل ذلك المشاق المتنوعة، وذلّلوا الصعاب المتعددة، قال منصور بن عمار^(٤) - رحمه الله - في وصف أهل الحديث وجهودهم:

(وكل بالآثار المفسرة للقرآن، والسنن القوية الأركان، عصاية منتخبة، ووفقهم لطلابها وكتابها، وقواهم على رعايتها وحراستها، وحبب إليهم قراءتها ودراستها، وهون عليهم الدأب والكلال، والحل والترحال، وبذل النفس مع الأموال، مع ركوب الخوف من الأهوال، فهم يرحلون من بلاد إلى بلاد، خائضين في العلم كل واد، شعث الرؤوس، خلقان الثياب، خمص البطون، ذبل الشفاه، شحب الألوان)^(٥)،

(١) رواه الترمذى فى السنن (٣٤/٥) حديث رقم (٢٦٥٧) وابن ماجه فى السنن

(٨٥/١) حديث رقم (٢٣٢) وابن حبان كما فى الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان

(١٤٤/١) حديث رقم (٦٩) وقال الترمذى: حسن صحيح.

(٢) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١٤٣/١) حديث رقم (٦٨).

(٣) رواه الإمام البخاري فى الصحيح (١٤٥/٤) (كتاب الأنبياء) (باب ما ذكر عن بني

إسرائيل) والترمذى فى (السنن) ٤٠/٥ حديث رقم (٢٦٦٩).

(٤) هو ابن كثير، الواعظ، البليغ، الصالح، أبو السرى، السلمى، الخراسانى، وقيل البصرى.

كان عديم النظير فى الموعظة والتذكير، وعظ بالعراق، والشام، ومصر، وبعد صيته، وتزاحم

عليه الخلق، قال الذهبي: لم أجد وفاة منصور، وكأنها فى حدود المائتين سير أعلام

النبلأ (٩٣/٩ - ٩٨).

(٥) (شحب الألوان) شحب لونه تغير من هزال أو جوع أو سفر. القاموس المحيط (ص ١٢٨).

نحل الأبدان، قد جعلوا لهم همًا واحدًا، ورضوا بالعلم دليلاً ورائدًا، لا يقطعهم عنه جوع ولا ظمأ، ولا يملهم منه صيف ولا شتاء، مائزين الأثر: صحيحه من سقيمه، وقويه من ضعيفه، بألباب حازمة وآراء ثاقبة، وقلوب للحق واعية، فامت من تمويه الموهين، واختراع الملحدين، وافتراء الكاذبين، فلو رأيتهم في ليلهم وقد انتصبوا لنسخ ما سمعوا، وتصحيح ما جمعوا، هاجرين الفرش الوطيء، والمضجع الشهى، قد غشيهم النعاس فأنامهم، وتساقطت من أكفهم أقلامهم، فانتبهوا مذعورين، قد أوجع الكد أصلابهم، وتيه السهر ألبابهم، فتمطوا ليريحوا الأبدان وتحولوا ليفقدوا النوم من مكان إلى مكان، وذلكوا بأيديهم عيونهم ثم عادوا إلى الكتابة حرصًا عليها، وميلًا بأهوائهم إليها، لعلمت أنهم حرس الإسلام وخزان الملك العلام. فإذا قضوا من بعض ما راموا أوطارهم انصرفوا قاصدين ديارهم فلزموا المساجد، وعمرروا المشاهد، لا بسين ثوب الخضوع، مسالمين ومسلمين، يمشون على الأرض هونًا، لا يؤذون جارك، ولا يقارفون عارًا، حتى إذا زاغ زائغ، أو مرق من الدين مارق، خرجوا خروج الأسد من الآجام، يناضلون عن معالم الإسلام^(١).

بذل المحدثون - رحمهم الله - هذه الجهود العظيمة لأنه لا قوام للدين إلا بالسنة النبوية، فحفظوا السنة من الزيادة أو النقصان، حتى إنهم لو زيد في متن حديث (الف) أو (واو) بينوه ديانة، قال ابن حبان - رحمه الله - في وصف المحدثين (حتى إن أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكل سنة منها عدها عددًا، ولو زيد فيها ألف أو واو لأخرجها طوعًا، ولأظهرها ديانة)^(٢).

والناظر في المكتبة الإسلامية يرى ثمار جهودهم تلك في تصانيفهم المتعددة، حيث أفردوا الأحاديث الصحيحة، والأحاديث الضعيفة الموضوعة في مصنفات

(١) المحدث الفاصل بين الراوى والواعي (ص ٢٢٠ - ٢٢١).

(٢) كتاب المجروحين (٦٠/١).

خاصة، وسبروا أحاديث الرواة فعدلوا الثقات منهم، وجرحوا الضعفاء والمتروكين، ووصفوا بعضهم بالكذب أو بالتهمة به، أو بالتدليس، أو بالجهالة، أو بسوء الحفظ، أو بالاختلاط، أو بقبول التلقين أو بغير ذلك، حتى يتميز صحيح الأخبار من سقيمها، ويتبين المقبول من المردود، بل إن جهودهم كلها كانت لأجل ذلك، فهو المقصود الأعظم عند المحدثين وطلاب الآخرة، قال العراقي - رحمه الله -: (وبيان صحته، أو حسنه، أو ضعف مخرجه فإن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة، بل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة) ^(١).

ولما كانت معرفة الأحاديث الثابتة من غيرها بهذه المنزلة أحببت كتابة وجمع ما له صلة بهذا الموضوع، مع علمي بانني لست من فرسان هذا الميدان، لقلة البضاعة وضعف الاطلاع في كتب أهل الصناعة، وقد اخترت لهذا الموضوع عنواناً بعد الاستشارة والاستشارة هو: (مناهج ^(٢) المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة) والمراد ببيان كيفية ارتقاء الحديث الحسن لذاته لمرتبة الصحيح لغيره، وبيان كيفية ارتقاء الأحاديث الضعيفة لمرتبة الحسن لغيره، مع بيان أنواع الأحاديث الضعيفة التي قواها المحدثون، ثم بيان عواضدهم لها، ثم بيان الأمثلة على كل عاخذ ما أمكنتني ذلك.

سبب اختيار الموضوع:

إن الكشف عن الطرق التي تتقوى بها الأحاديث الحسنة والضعيفة من أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع، وذلك بجمع أقوال أئمة الحديث،

(١) المغني عن حمل الاسفار في الاسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار - مع كتاب احياء علوم الدين (٢/١).

(٢) قال في تاج العروس (١٠٩/٢): (النهج - بفتح وسكون - الطريق الواضح البين) وقال: (والمنهاج - بالكسر - وفي التنزيل (لكل جعلنا منكم شرعة منهاجاً) المنهاج الطريق الواضح).

والنظر في تطبيقاتهم العملية، ولا تخفى أهمية مثل هذا الموضوع، وقد قوى عزمي تأكيد أصحاب الفضيلة المشايخ على أهمية الموضوع، وقد قال لي فضيلة الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني - حفظه الله - عند استشارتي له عن الكتابة في هذا الموضوع: (هذا موضوع مهم إذا أتقن، لأن الناس يضطربون في هذا الباب كثيراً). أو عبارة نحوها.

ومع أهمية هذا الموضوع فلم أر كتاباً في المكتبة الإسلامية يجمع أقوال الأئمة في بيان العواضد التي تتقوى بها الأحاديث الحسنة والضعيفة مع ذكر الأمثلة على كل عاضد، فاستعنت الله على القيام بهذا، فإن وفقت في ذلك فبتوفيق الله تعالى، وإن قصرت فأسأله سبحانه أن يغفر لي تقصيري، وأن يتقبل مني جهد المقل.

المصنفات السابقة في الموضوع:

لقد تناثرت أقوال الأئمة في هذا الموضوع في مؤلفاتهم المختلفة، وتعتبر كتب (مصطلح الحديث) أهم المراجع لمادة هذا الموضوع، ومن المباحث التي يذكر فيها أئمة الحديث ما يتعلق بالتقوية: (مبحث الحديث الحسن بنوعيه) و(مبحث الحديث المرسل).

ومن الكتب التي توجد فيها التطبيقات العملية لعواضد الأحاديث كتب التخريج المتنوعة، ولم أقف على مصنف جمعت فيه أقوال الأئمة في بيان عواضد الأحاديث مع ذكر الأمثلة على كل عاضد إلا أن يكون كتاب (مذاهب الأئمة في تصحيح الحديث) قد اعتنى بهذا الجانب وهو كتاب لم أقف على شيء منه إلا ما ذكره ابن سيد الناس - رحمه الله - :

(وقال يوسف بن أحمد: قرأت على أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف^(١) في كتابه الموسوم بـ (مذاهب الأئمة في تصحيح الحديث) قال: وأما

(١) البغدادى، الخياط، روى عن ابن نيهان وابن بيان، وعنه ابن الأخضر والشيخ الموفق، =

أبو عيسى فكتابه على أربع أقسام: صحيح مقطوع بصحته، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلما، وقسم على شرط أبي داود والنسائي كما بيناه، وقسم أخرجه للضدية وأبان عن علته، وقسم رابع أبان عنه فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء. قال: وهذا شرط واسع، فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج، أو عمل به عامل أخرجه، سواء صح طريقه أو لم يصح، وقد أزاح عن نفسه الكلام، فإنه شفى في تصنيفه وتكلم على كل حديث بما فيه^(١).

منهج البحث:

اعتمدت في إعداد هذه الرسالة على كتب أئمة الحديث المشهود لهم بالإمامة اعتمادا أساسيا، واستئنست بكتب بعض أهل العلم المعاصرين استئناسا إرشاديا، فجمعت المادة من كتب علوم الحديث - المصطلح - وكتب التخريج وغيرها، وقسمت المادة المجموعة على أبواب الرسالة وفصولها.

وكنت أعرف بنوع الحديث الذي قواه الأئمة، ثم أبين حكمه، ثم أذكر أقوال الأئمة في قبوله للاعتضاد والتقوية، ثم أذكر سبب كونه ضعيفا معتظدا، ثم أذكر أمثلة على تقويته بالمتابعات والشواهد، وأبين حكم كل مثال أورده على ضوء أقوال الأئمة ودراسة الاسانيد ما وسعني ذلك.

وعزوت الآيات القرآنية الواردة في الرسالة الى سورها، بذكر اسم السورة ورقم الآية، وشرحت الألفاظ الغريبة، وعرفت بالأعلام غير المشهورة، وضبطت ما يحتاج منها لضبط.

= توفي بمكة في سنة أربع وسبعين وخمسمائة، وله تسع وستون سنة، وكان ذينا خيرا ذا مروءة تامة. سير أعلام النبلاء (٤٨/٢١ - ٤٩).

(٢) النفخ الشلبي في شرح جامع الترمذي (١٨٧/١ - ١٨٩).

خطة البحث:

قسمت هذه الرسالة إلى: مقدمة، وتمهيد، وستة أبواب، وخاتمة، ثم الفهارس اللازمة. أما المقدمة فقد ذكرت فيها طرفاً من جهود المحدثين في حفظ السنة، ثم بينت أهمية الموضوع مع ذكر سبب اختياره، ثم أشرت إلى أنني لم أقف على مصنف سابق في هذا الموضوع ثم بينت المنهج الذي سرت عليه في كتابة الرسالة، ثم ذكرت الخطة التي اعتمدت عليها في اعداد الرسالة.

أما التمهيد فذكرت فيه بداية الاهتمام بتقوية الأحاديث إذا تعددت طرقها وتباينت مخارجها، وناقشت بعض العواضد التي لا صلة لها بالأسانيد.

وأما بقية أبواب الرسالة فكانت على النحو التالي:

الباب الأول: الحديث الحسن، وأمثلة لتقويته.

وفيه فصلان:

(١) الفصل الأول: تعريف الحديث الحسن وما يتعلق به.

وفيه أربعة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف الحديث الحسن.

(٢) المبحث الثاني: اطلاقات الحسن.

(٣) المبحث الثالث: الاحتجاج بالحسن.

(٤) المبحث الرابع: أقوال العلماء في بلوغ الحسن مرتبة الصحيح.

(٢) الفصل الثاني: أمثلة لتقوية الأحاديث الحسنة.

وفيه مثالان:

(١) المثال الأول: تقوية الحسن لذاته بالصحيح.

(٢) المثال الثاني: تقوية الحسن لذاته بمثله.

الباب الثاني: الحديث الضعيف وما يتعلق به.

وفيه ستة فصول:

- (١) الفصل الأول: تعريف الحديث الضعيف.
 - (٢) الفصل الثاني: أقسام الحديث الضعيف.
 - (٣) الفصل الثالث: تقوية الحديث الضعيف وشروطها.
 - (٤) الفصل الرابع: الرواة الذين يعتبر بحديثهم.
 - (٥) الفصل الخامس: التقوية بالأدنى.
 - (٦) الفصل السادس: أمثلة لأحاديث فقدت شروط التقوية.
- الباب الثالث: تقوية الأحاديث الضعيفة التي في سندها سقط ظاهر.
- وفيه ثلاثة فصول:

- (١) الفصل الأول: تقوية الحديث المرسل.
- وفيه سبعة مباحث:
- (١) المبحث الأول: تعريف الحديث المرسل.
 - (٢) المبحث الثاني: اختلاف العلماء في الاحتجاج بالمرسل.
 - (٣) المبحث الثالث: شروط تقوية المرسل عند الشافعي.
 - (٤) المبحث الرابع: مراتب المرسل وأثرها في تقويته.
 - (٥) المبحث الخامس: الحديث المرسل المعتضد دون المتصل في الحجة.
 - (٦) المبحث السادس: سبب كون الحديث المرسل من الضعيف المعتضد.
 - (٧) المبحث السابع: عواضد الحديث المرسل وأمثلتها.
- (٢) الفصل الثاني: تقوية الحديث المنقطع:
- وفيه سبعة مباحث:

- (١) المبحث الأول: تعريف الحديث المنقطع.
- (٢) المبحث الثاني: حكم الحديث المنقطع.
- (٣) المبحث الثالث: الصلة بين (المرسل) و(المنقطع).
- (٤) المبحث الرابع: قولهم (عن رجل) أو (عن فلان) ونحو ذلك، ومتى يحكم بانقطاعه؟

(٥) المبحث الخامس: سبب كون الحديث المنقطع من الضعيف المعتضد.

(٦) المبحث السادس: عواضد الحديث المنقطع.

(٧) المبحث السابع: أمثلة على تقوية أحاديث منقطعة.

(٣) الفصل الثالث: تقوية الحديث المعضل.

وفيه أربعة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف الحديث المعضل.

(٢) المبحث الثاني: صور الحديث المعضل.

(٣) المبحث الثالث: حكم الحديث المعضل

(٤) المبحث الرابع: مثال على تقوية الحديث المعضل.

الباب الرابع: تقوية الأحاديث الضعيفة التي في سندها سقط خفي.

وفيه فصلان:

(١) الفصل الأول: تقوية الحديث المدلس إذا لم يعرف المحذوف.

وفيه سبعة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف الحديث المدلس.

(٢) المبحث الثاني: أقسام الحديث المدلس: تعريفها وأمثلتها.

(٣) المبحث الثالث: أسباب التدليس.

(٤) المبحث الرابع: حكم التدليس.

(٥) المبحث الخامس: أسباب ذم المدلس.

(٦) المبحث السادس: سبب كون الحديث المدلس من الضعيف المعتضد.

(٧) المبحث السابع: أمثلة لتقوية الحديث المدلس.

(٢) الفصل الثاني: تقوية المرسل الخفي.

وفيه ستة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف المرسل الخفي.

(٣) الفصل الثالث: تقوية الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم

وفيه خمسة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف المبهم.

(٢) المبحث الثاني: معرفة المبهم وأهميته.

(٣) المبحث الثالث: حكم الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم.

(٤) المبحث الرابع: قبول الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم للاعتضاد.

(٥) المبحث الخامس: أمثلة لتقوية الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم.

الباب السادس: تقوية الأحاديث الضعيفة بسبب الطعن في ضبط أحد رواتها.

وفيه ثلاثة فصول:

(١) الفصل الأول: تقوية حديث سيء الحفظ.

وفيه أربعة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف سيء الحفظ.

(٢) المبحث الثاني: من أقوال العلماء في أن حديث سيء الحفظ ضعيف

يعتضد.

(٣) المبحث الثالث: سبب كون حديث السيء الحفظ ضعيف يعتضد.

(٤) المبحث الرابع: أمثلة لتقوية حديث سيء الحفظ.

(٢) الفصل الثاني: تقوية حديث المختلط.

وفيه أربعة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف المختلط.

(٢) المبحث الثاني: حكم حديث المختلط.

(٣) المبحث الثالث: حديث المختلط من الضعيف المعتضد، وسبب ذلك.

(٤) المبحث الرابع: أمثلة لتقوية حديث المختلط.

(٣) الفصل الثالث: تقوية حديث المتلقن:

وفيه أربعة مباحث:

(١) المبحث الأول: تعريف المتلقن.

(٢) المبحث الثاني: حكم حديث المتلقن.

(٣) المبحث الثالث: سبب كون حديث المتلقن من الضعيف المعتضد.

(٤) المبحث الرابع: أمثلة لتقوية حديث المتلقن.

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وبعض التوصيات، ثم الفهارس اللازمة، وهي:

١- فهرس الأحاديث والآثار.

٢- فهرس الأعلام المترجم لهم.

٣- فهرس المصادر.

٤- فهرس الموضوعات.

شكرو وتقدير:-

وبعد، فالحمد لله على توفيقه وهدايته وإعانتته لي على إتمام هذه الرسالة التي أرجو أن يكون فيها إضافة جديدة للمكتبة الإسلامية، وللجنة النبوية على وجه الخصوص، وآمل أن تكون مقدمة صالحة لدراسات مستفيضة بإذن الله وفضله. ثم أتقدم بشكري للقائمين على الجامعة الإسلامية على ما يقدمونه لأبناء المسلمين في مختلف أنحاء العالم، وأسأل الله أن يوفقهم لما فيه صلاح الإسلام والمسلمين.

كما أتقدم بشكري لفضيلة الشيخ الدكتور/ ربيع بن هادي على ما قدم لي من ملاحظات وتوجيهات طوال فترة إشرافه عليّ مع دعائي له بالتوفيق والسداد. وأتقدم بشكري لأصحاب الفضيلة المشايخ أعضاء لجنة مناقشة هذه الرسالة: فضيلة الشيخ الدكتور/ مرزوق ابن هياس الزهراني، وفضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، حيث إنني قد استفدت كثيراً من توجيهاتهما

واستدراكاتهما القيمة على هذه الرسالة.
وأخص بالشكر - أيضا - فضيلة الشيخ الدكتور/ صالح بن حامد الرفاعي الذي
اطلع على هذه الرسالة أو أغلبها وأفادني بكثير من الاستدراكات والتصويبات النافعة.
والله الموفق، وهو حسبنا نعم المولى ونعم النصير.

الدكتور/ المرتضى الزين أحمد
١٩٩٣/٨/٤ م
١٤ صفر ١٤١٤ هـ

* * *

التمهيد

البوادر الأولى لقبول الحديث بتعدد طرقه

إِنْ أئمة الجرح والتعديل قد عرفوا لدى أهل العلم بصفات عظيمة، ومن ذلك اتصافهم بالأنصاف، والديانة، والخبرة، والنصح، قال ابن كثير - رحمه الله - :
(أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، وإطلاعهم، واضطلاعهم في هذا الشأن. واتصفوا بالأنصاف والديانة، والخبرة والنصح، لا سيما إذا اطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذاباً، أو نحو ذلك. فالحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم)^(١).

ومن انصافهم أنهم بينوا قسماً من الرواة لا يحتج بهم ولا يسقط حديثهم، وهم الذين يكثر في حديثهم الوهم ولا يقلب عليهم، فإذا وافقهم غيرهم - مثلهم أو أعلى منهم - قبل حديثهم، قال سفيان الثوري - رحمه الله - : (إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما اعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه)^(٢). وروى العقيلي - رحمه الله - عن الثوري - أيضاً - : (إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرجل إتخذه ديناً، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعباً بحديثه، وأحب معرفته)^(٣).

(١) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث (ص ٧٩).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٩٣/٢) رقم (١٥٨٢).

(٣) الضعفاء (١٥/١).

وروى الخطيب البغدادي - رحمه الله - عن أبي عبد الله ^(١): (ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإنني لأكتب كثيراً مما أكتب اعتبر به، ويقوي بعضه بعضاً) ^(٢).

وذكر ابن رجب - رحمه الله - عن الإمام أحمد - في رواية ابن القاسم - (ابن لهيعة ما كان حديثه بذلك، وما أكتب حديثه إلا للإعتبار والاستدلال، إنما أكتب حديث الرجل كأني استدلل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد) ^(٣).

وقال الإمام الترمذي - رحمه الله - في تعريفه للحديث الحسن. (كل حديث يروى لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك) ^(٤).

وذكر الإمام الشافعي - رحمه الله - الأحوال التي يحتج فيها بالحديث المنقطع حيث جاء في (الرسالة) ^(٥):

(فقال: فهل تقوم بالحديث المنقطع حجة على من علمه؟ وهل يختلف المنقطع؟ أو هو وغيره سواء؟ قال الشافعي: فقلت له: المنقطع مختلف، فمن شاهد أصحاب رسول الله من التابعين فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي: اعتبر عليه بأمور: منها أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فاستندوه إلى رسول الله بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه.. ثم ذكر عواضد بقية عواضد المرسل.

(١) يعني الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٩٣/٢) وقم (١٥٨٣).

(٣) شرح علل الترمذي (٩١/١).

(٤) السنن (٧٥٨/٥) (كتاب العلل).

(٥) (ص ٤٦١ - ٤٦٢).

ففي هذه النصوص ما يؤكد أن تقوية الأحاديث بتعدد طرقها قد بدأت بوادرها الأولى عند المتقدمين من أئمة الحديث، ولا شك في أن تتابع الرواة على نقل خبر من الأخبار يقويه، وما أحسن ما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في تقوية الأحاديث بتعدد طرقها: (فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها ولو كان الناقلون فجاراً فساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولا ولكن كثر في حديثهم الغلط، ومثل هذا عبد الله بن لهيعة فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثير الحديث لكن احترقت كتبه، فصار يحدث من حفظه فوق في حديثه غلط كثير، مع أن الغالب على حديثه الصحة)^(١).

وقال - أيضاً -: (قال - الترمذي -: الضعيف الذي عرف أن ناقله غير متهم بالكذب، ردىء الحفظ، فإنه إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذباً أو سيء الحفظ، فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنه لم يتعمد كذبه، واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل قد يكون ممتنعاً، وقد يكون بعيداً، ولما كان تجويز اتفاههما في ذلك ممكناً نزل عن درجة الصحيح)^(٢).

فالعمدة في هذا الباب تعدد الطرق، واختلاف المخارج، وفي هذا المعنى يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: (إن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة)^(٣). فالطرق المتعددة، والمخارج المتباينة، يتقوى بها الحديث، ولا يكفي تعدد الطرق وحدها، بل لابد من النظر في مرتبة المتابع والمتابع، لأنه ليس كل من يوافق غيره في الرواية يكون ذلك سبباً للقوة والاعتضاد، فالحديث الحسن لذاته - مثلاً - يعتضد بمثله - الحسن لذاته -، وبما هو أعلى منه - الصحيح -، والحديث الضعيف ضعفاً يسيراً بسبب سوء حفظ روايه - مثلاً - يمكن أن يتقوى ويعتضد بحديث

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/١٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٣/١٨).

(٣) القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد. (ص ٨٩).

ضعيف بسبب سوء حفظ روايه، أو بسبب ارساله، أو اعضاءه، أو انقطاعه، أو جهالة حال راويه، أو جهالة عينه، أو ابهامه، أو تدليسه، أو ارساله ارسالاً خفياً، أو اختلاط أحد رواته أو قبوله للتلقين ونحو ذلك. ويعتضد الحديث الضعيف - أيضاً - بما هو أعلى منه بالحسن لذاته أو بالصحيح.

العواضد التي لا صلة لها بالأسانيد :

أما ترقية الحديث وتقويته بعواضد لا صلة لها بالأسانيد (كتلقي الأمة للحديث بالقبول) أو (بموافقة ظاهر القرآن له) أو (باستدلال المجتهد به) أو (عن طريق الكشف الصوفي) أو (برؤية النبي ﷺ في المنام) أو (بموافقته للمكتشفات العلمية الحديثة). فلا يتقوى الحديث بواحد من هذه العواضد، ولا تصح نسبته لرسول الله ﷺ لأجل واحد من هذه العواضد.

فأما تلقي الأمة للحديث بالقبول:

فقد قال الزركشي - رحمه الله - : (إن الحديث الضعيف إذا تلقتة الأمة بالقبول عمل به على الصحيح، حتى أنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقتوع، ولهذا قال الشافعي في حديث: لا وصية لوارث. إنه لا يثبت أهل الحديث ولكن العامة تلقتة بالقبول، وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً لآية^(١) الوصية للوارث^(٢)).

إن بقاء الحديث على ضعفه أولى من تصحيحه ونسبته لرسول الله ﷺ لأجل تلقي الأمة له بالقبول، إذ كيف يحكم له بالصحة مع انتفاء شروطها، نعم إن تلقي الأمة لحديث ثبتت نسبته لرسول الله ﷺ يزيده قوة إلى قوته أما ما لم تثبت نسبته له فلا يرتفع ضعفه بتلقيها له بالقبول.

(١) وهي قوله تعالى: ﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين﴾ سورة البقرة (١٨٠).

(٢) كتاب النكت على ابن الصلاح (٤٩٧/٢).

تخريج حديث لا وصية لوارث:

وأما حديث (لا وصية لوارث) فقد أثبتته بعض أهل الحديث، ولم يتفقوا على تضعيفه، فقد قال الترمذى فى حديث (عمرو بن خارجة): حسن صحيح^(١). وحسنه الحافظ ابن حجر^(٢) من حديث (ابن عباس) ومن حديث (أبي أمامة)، وصححه البوصيرى^(٣) من حديث (أنس بن مالك).

والحديث مروي عن: (أبي أمامة) و (عمرو بن خارجة) و (عبد الله بن عباس) و (أنس بن مالك) و (عبد الله بن عمرو) و (جابر بن عبد الله) و (علي بن أبي طالب) و (عبد الله بن عمر) و (البراء بن عازب) و (زيد بن أرقم) ذكرها الألباني - حفظه الله - فى (ارواء الغليل)^(٤)، ووقفت عليه - أيضا - من حديث (معقل ابن يسار)^(٥) و (أسماء بنت يزيد بن السكن)^(٦).

تخريج حديث أبي أمامة:

رواه أبو داود^(٧)، والترمذى^(٨)، وابن ماجه^(٩)، وسعيد بن منصور^(١٠)، والإمام

(١) السنن (٤٣٤/٤) حديث رقم (٢١٢١).

(٢) التلخيص الحبير (٩٢/٣).

(٣) مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه (١٤٤/٣).

(٤) (٨٧/٦ - ٨٨).

(٥) الكامل فى ضعفاء الرجال (١٨٥٣/٥).

(٦) مسند اسحاق بن راهويه برقم (٢٢٨٤).

(٧) السنن (٨٢٤/٣) حديث رقم (٣٥٦٥).

(٨) السنن (٤٣٣/٤) حديث رقم (٢١٢٠).

(٩) السنن (٩٠٥/٢) حديث رقم (٢٧١٣).

(١٠) السنن حديث رقم (٤٢٧).

أحمد^(١)، وابن أبي شيبة^(٢)، والطيالسي^(٣)، وابن حبان^(٤)، والبيهقي^(٥)، من طريق اسماعيل بن عياش ثنا شرحبيل بن مسلم قال: سمعت أبا أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله عز وجل قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث..).

قال الترمذي: (وفي الباب عن عمرو بن خارجة وأنس، وهو حديث حسن صحيح). وقال الزيلعي: (قال في (التنقيح): قال أحمد والبخاري وجماعة من الحفاظ: ما رواه اسماعيل بن عياش عن الشاميين فصحيح، وما رواه عن الحجازيين فغير صحيح، وهذا رواه عن شامي ثقة)^(٦).

وقال الألباني - حفظه الله -: (أسناده حسن)^(٧). وهو كما قال لأن حديث اسماعيل بن عياش إذا كان عن الشاميين فلا ينزل عن مرتبة الحسن، قال الذهبي: (حديث اسماعيل بن عياش عن الحجازيين والعراقيين لا يحتج به، وحديثه عن الشاميين صالح من قبيل الحسن، ويحتج به إن لم يعارضه أقوى منه)^(٨).
الحكم على الحديث:

إسناد حديث أبي أمامة حسن لذاته. والله أعلم.

وأما تقوية الحديث بموافقة ظاهر القرآن له:

فقد نسب بعض أهل العلم إلى الفقهاء أنهم يتعرفون على صحة الحديث إذا

(١) المسند (٢٦٧/٥).

(٢) المصنف (١٤٩/١١).

(٣) المسند (ص ١٥٤) حديث رقم (١١٢٧).

(٤) كتاب المجروحين (٢١٥/١).

(٥) السنن الكبرى (٢٦٤/٦).

(٦) نصب الراية (٤٠٣/٤).

(٧) إرواء الغليل (٨٨/٦).

(٨) سير أعلام النبلاء (٣٢١/٨).

وافقه ظاهر القرآن، قال الزركشي - رحمه الله - : (وقال أبو الحسن بن الحصار الأندلسي ^(١) في (تقريب المدارك على موطأ مالك) : إن للمحدثين أغراضاً في طريقهم احتاطوا فيها وبالغوا في الاحتياط، ولا يلزم الفقهاء اتباعهم على ذلك، كتعليقهم الحديث المرفوع بأنه روى موقوفاً أو مرسلأ، وكطعنهم في الراوى إذا انفرد بالحديث أو زيادة فيه أو لمخالفته من هو أعدل منه، أو أحفظ. قال : وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول، أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث، والعمل به، واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذاب فلا بأس باطلاق القول بصحته إذا وافق كتاب الله تعالى وسائر اصول الشريعة.) ^(٢).

وقال عبد الحق الاشبيلي - رحمه الله - في مقدمة (الأحكام الوسطي) ^(٣) : (أو يكون حديث تعضده آية ظاهرة البيان من كتاب الله عز وجل، فإنه وإن كان معتلاً أكتبه لان معه ما يقويه ويذهب علته).

ومنهج جمهور المحدثين أنهم لا يجعلون موافقة ظاهر القرآن لحديث ضعيف عاضداً له، يرتقي به لدرجة الحسن لغيره، واعتماد هذا المنهج يقتضي تصحيح الأحاديث الضعيفة التي في اسانيدھا الضعفاء والمتركون لأجل موافقة ظاهر القرآن لها، وهذا حديث (إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان) ضعفه الحافظ الذهبي ومغلطأى - رحمهما الله - مع أن ظاهر القرآن يوافقه، وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى

(١) هو على بن محمد بن محمد بن إبراهيم الخزرجي، الفاسي، ويعرف بالحصار، أبو الحسن، عالم مشارك في بعض العلوم، توفي سنة ٦١١ هـ. (معجم المؤلفين) ٢٢٨/٧.
(٢) (كتاب النكت على ابن الصلاح) ١٢٨/٢ - ١٣١ فمعنى ذلك أن أحاديث المتروكين ومن في درجتهم ممن وصفوا بالضعف الشديد يحكم عليها بالصحة لمجرد موافقتها لكتاب الله وسائر أصول الشريعة ولا يمنع من ذلك إلا إذا كان في اسناد الحديث راو كذاب فقط. وهذا أمر لا يقوله علماء الحديث.

الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين ﴿ [التوبة الآية: ١٨].

قال الذهبي عقب تصحيح الحاكم له: (قلت: دراج كثير المناكير).^(١) وقال المناوي: (قال مغلطاي في (شرح ابن ماجه): حديث ضعيف).^(٢) ولم يقل واحد من هذين الإمامين بقبول هذا الحديث للاعتضاد والارتقاء لمرتبة الحسن لأجل موافقة ظاهر القرآن له. تخريج الحديث:

رواه الترمذي^(٣)، وابن ماجه^(٤)، والإمام أحمد^(٥)، وابن عدي^(٦)، وابن حبان^(٧)، والحاكم^(٨) من طريق دراج أبي السمع عن أبي الهيثم عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: إذا رأيتم الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا له بالإيمان، فإن الله تعالى يقول: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ... ﴾ الآية. واللفظ للترمذي.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب).

وقال الحاكم: (هذه ترجمة للمصريين لم يختلفوا في صحتها وصدق رواتها غير أن شيخي الصحيح لم يخرجاه). قال الذهبي: (دراج كثير المناكير). وقال السخاوي - رحمه الله -: (صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم).^(٩) وفي تصحيحه أو تحسينه نظر، لأن في اسناده (دراجاً)، قال الآجري عن أبي

(١) تلخيص المستدرک - مع المستدرک على الصحيحين (٢١٢/١).

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣٥٨/١).

(٣) السنن (١٢/٥) حديث (٢٦١٧) و ٢٧٧/٥ حديث رقم (٣٠٩٣).

(٤) السنن (٢٦٣/١) حديث رقم (٨٠٢).

(٥) المسند (٦٨/٣ و ٧٦).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٩٨١/٣).

(٧) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١١٠/٣) حديث رقم (١٧١٨).

(٨) المستدرک (٢١٢/١).

(٩) المقاصد الحسنة (ص ٣٩) حديث رقم (٦٤).

داود: (أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد)^(١). وحكى ابن عدي عن الإمام أحمد أنه قال: (أحاديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف)^(٢). وأخرج له ابن عدي أحاديث منها حديث أبي سعيد هذا ثم قال: (وعامة هذه الأحاديث التي أمليتها مما لا يتابع دراج عليه)^(٣). وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعيف)^(٤). وهذا من روايته عن أبي الهيثم. الحكم على الحديث:

استاده ضعيف، لأنه من رواية دراج عن أبي الهيثم.

وأما دعوى تقوية الحديث باستدلال المجتهد به :

فقد قال التهانوي: (المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحاً له كما في التحرير^(٥) لابن الهمام وغيره)^(٦).

كذا قال، والذي عليه المحدثون ودونوه في كتب المصطلح عدم تصحيح الحديث بعمل العالم أو فتياه به، قال ابن الصلاح - رحمه الله -: (وهكذا نقول: إن عمل العالم، أو فتياه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث، وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه في صحته ولا في رايه. والله أعلم)^(٧).

وقال النووي - رحمه الله -: (وكذا عمل العالم أو فتياه على وفق حديث رواه ليس حكماً منه بصحته، وكذا مخالفته له ليست قدحاً في صحته ولا في رايه)^(٨).

(١) تهذيب التهذيب (٢٠٨/٣) ولم أقف عليه في القسم المطبوع من (السؤالات).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٩٧٩/٣).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٩٨٢/٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٩٧) وكذا جاء في طبعه عبد الروهاب عبد اللطيف، وعند العمارة (ضعف).

(٥) (ص ٣١٨).

(٦) انتهاء السكن إلى من يطالع اعلاء السنن (ص ١٦).

(٧) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح (ص ١٢٠ - ١٢١).

(٨) كتاب ارشاد طلاب الحقائق الى معرفة سنن خير الخلائق (٢٩١/١).

وقال العراقي - رحمه الله - : (ولم يروا فتيا العالم على وفق حديث حكماً منه بصحة ذلك الحديث ، لا مكان أن يكون ذلك منه احتياطاً ، أو لدليل آخر وافق ذلك الخبر)^(١) .

وقال في نظم الألفية^(٢) :

(ولم يروا فتياه أو عمله * * * على وفاق المتن تصحيحاً له) .

وقال زكريا الأنصاري - رحمه الله - : (ولم ير جمهور أئمة الأثر فتوى أو عمل أحد العلماء - سواء كان مجتهداً أو مقلداً - على وفاق حديث تصحيحاً له ، ولا تعديلاً لرواته ، لا مكان أن يكون ذلك منه احتياطاً ، أو لدليل آخر وافق ذلك الحديث ، أو لكونه ممن يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس)^(٣) .

وقال السخاوي - رحمه الله - : (أو لكونه ممن يرى العمل بالضعيف ، وتقديمه على القياس - كما تقدم عن أحمد وأبي داود - ويكون اقتصاره على هذا المتن إن ذكره إما لكونه أوضح في المراد ، أو لارجحيته على غيره ، أو بغير ذلك)^(٤) .

بل إن المحدثين قد عابوا على الفقهاء أخذهم بالأحاديث الضعيفة بل الموضوعية قال ابن الجوزي - رحمه الله - : (فرأيت إن اسعاف الطالب للعلم بمطلوبه يتعين خصوصاً عند قلة الطلاب ، لا سيما لعلم النقل ، فإنه أعرض عنه بالكلية حتى إن جماعة من الفقهاء يننون على العلوم الموضوعية)^(٥) . وقال في موضع آخر : (رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مزجاة ، يعول أكثرهم على أحاديث لا تصح ويعرض عن الصحاح ، ويقلد بعضهم بعضاً فيما ينقل)^(٦) .

(١) شرح الفية العراقي (٣٢٠/١) .

(٢) شرح الفية العراقي (٣٢٠/١) .

(٣) فتح الباقي على الفية العراقي (٣٢٠/١) بمعناه .

(٤) فتح المغيث شرح الفية الحديث (٣١٤/١) .

(٥) الموضوعات (٣/١) .

(٦) التحقيق في اختلاف الحديث (٣/١) .

وقال النووي - رحمه الله - : (وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتاجون به على انفراده في الأحكام، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء، وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك، واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جداً، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به، فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً أو بسؤال أهل العلم إن لم يكن عارفاً. والله أعلم) ^(١).

فلأجل هذا كله فإن القول بأن استدلال المجتهد بحديث صحيح له غير مقبول لدى أهل الحديث، والواقع يشهد لذلك، فكم من حديث ضعيف استدل به المجتهدون؟

وأما دعوى تقوية الحديث عن طريق الكشف الصوفي:

فالكشف من بدع المتصوفة الضالة المضللة، ولا يبعد أن يكون كفراً لأن فيه ادعاءً لعلم الغيب، وقد أباح المتصوفة لأنفسهم عن طريقه الكلام في جوانب الدين المختلفة ونسبوا إليه أموراً متعددة، ومن ذلك أنهم جعلوه من الوسائل التي ينتقدون بها الأحاديث فيصححون ويضعفون ما بدأ لهم، قال الجرجاني - رحمه الله - : (الكشف في اللغة رفع الحجاب. وفي الاصطلاح: هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً أو شهوداً) ^(٢).

وللقيام بمهمة نقد المرويات لا يحتاج هؤلاء إلى دراسة ما صنفه المحدثون من قواعد وضوابط للحكم على الأحاديث - تصحيحاً وتضعيفاً - حيث يتصدى

(١) شرح صحيح مسلم (١/١٢٦).

(٢) كتاب التعريفات (ص ١٨٤).

للحكم عليها من لا دراية له بعلم الحديث البتة، قال في (جواهر المعاني) ^(١) :
(وسئل سيدنا - رضي الله عنه - عن مسائل منها قوله عليه الصلاة والسلام ^(٢) :
علماء أمتي كانبيا بني إسرائيل ؟

قال : (الجواب - والله الموفق بمنه وكرمه للصواب - : أما ما ذكرت من الحديث
وهو علماء أمتي ... الخ فليس بحديث، نص عليه السيوطي في (الدرر المنتشرة في
الأحاديث المشتهرة) ^(*) . وسأل صاحب (الإبريز) شيخه - رضي الله عنه - فقال
له: ليس بحديث، وذكره من جهة الكشف لأنه لا دراية له بعلم الحديث، وقوله
حجة على غيره لأنه قطب - رضي الله تعالى عنه - كما صرح به صاحب الإبريز
المذكور ^(٣) .

ولا أبطل من هذا المنهج الذي يتصدى فيه مثل هؤلاء للحكم على الأحاديث
مع أنهم لا دراية لهم بعلم الحديث، ومن الأحاديث التي زعموا تصحيحها بالكشف
حديث (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) . فقد قال الشعراني : (وهذا
الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدثين فهو صحيح عند أهل الكشف) ^(٤) .

قال الشيخ الألباني - حفظه الله - عقبه : (باطل وهراء لا يلتفت إليه، لأن
تصحيح الأحاديث عن طريق الكشف بدعة صوفية مقبلة، والاعتماد عليها يؤدي إلى
تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها كهذا الحديث، لأن الكشف أحسن أحواله - إن

(١) (٧١/٢) .

(٢) قال السخاوي : (قال شيخنا - ومن قبله الدميري والزرکشي - : أنه لا أصل له زاد
بعضهم : ولا يعرف في كتاب معتبر) . المقاصد الحسنة (ص ٢٨٦) .

(*) (ص ١٣٥) حديث رقم (٢٩٤) وقال : لا أصل له .

(٣) جواهر المعاني (٧١/٢) .

(٤) الميزان الكبير (٣٠/١) .

صح أن يكون كالرأى وهو يخطئ ويصيب، وهذا إن لم يداخله الهوى. نسأل الله السلامة منه ومن كل ما لا يرضيه^(١). وكذلك يؤدي إلى تضعيف أحاديث صحيحة فيحل الحرام ويحرم الحلال.

والحديث المشار إليه مروى عن: (ابن عمر) و (أبي هريرة) و (جابر) و (ابن عباس) و (عمر بن الخطاب) و (أنس) و (جواب بن عبيد الله) خرجها الحافظ ابن حجر^(٢)، والشيخ الألباني^(٣). وخلاصة القول فيه: أن مجموع طرق هذا الحديث عن الصحابة المشار إليهم تسع طرق، في خمس منها إما كذاب أو متهم به، وفي ثلاثة أخرى من وصف بكونه متروكاً، والطريق التاسع فيه مجهولان. فهو ضعيف جداً.

وأما دعوى الحكم على الأحاديث برواية النبي ﷺ في المنام:

فقد روى الإمام مسلم^(٤) - رحمه الله - عن علي بن مسهر قال: سمعت أنا وحمزة الزيات من أبان بن أبي عياش نحواً من ألف حديث. قال علي: فلقيت حمزة فأخبرني أنه رأى النبي ﷺ في المنام فعرض عليه ما سمع من أبان، فما عرف منها إلا شيئاً يسيراً خمسة أو ستة.

فلا عبرة بمثل هذا المنام في الحكم على الأحاديث عند أهل العلم، وقد حكى القاضي عياض - رحمه الله - اجماع العلماء على ذلك، قال - رحمه الله - :
(هذا ومثله استثناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان، لا أنه يقطع بأمر

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٧٨/١) حديث رقم (٥٨) وحكم عليه بالوضع.

(٢) التلخيص الجبير (١٩٠/٤) والكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف (ص ٩٤).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٧٨/١) حديث رقم (٥٨).

(٤) الصحيح (٢٥/١) (المقدمة). ورواه الإمام الذهبي في معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (٩٦/١).

المنام، ولا أنه تبطل بسببه سنة ثبتت، ولا تثبت به سنة لم تثبت، وهذا بإجماع العلماء^(١).

وأبطل من هذا دعوى بعضهم مقابلته للنبي ﷺ وسؤاله عن بعض أحاديثه، لأن ذلك من الكذب الذي لا يرتاب فيه مسلم، ذكر الشعراني عن أبي المواهب الشاذلي قال: قابلت رسول الله ﷺ فسألته عن الحديث المشهور (اذكروا الله حتى يقولوا مجنون) وفي صحيح ابن حبان^(٢) (أكثرنا من ذكر الله حتى يقولوا مجنون). فقال ﷺ: صدق ابن حبان في روايته، وصدق راوي (اذكروا الله) فإنني قلتها معاً، مرة قلت هذا، ومرة قلت هذا^(٣).

وأما تقوية الحديث الضعيف - أو العكس - بالمكتشفات العلمية الحديثة:

فقد تبنّاها بعض المفتونين بالحضارة المعاصرة وما فيها من مكتشفات في مختلف ميادين العلم والمعرفة، فقد ذهب بعض هؤلاء المفتونين إلى مقارنة نتائج المكتشفات في المادة والنبات والحيوان والفلك وغير ذلك بما جاء في السنة النبوية في هذه الأبواب فما وافقها يقبل عندهم وإن حكم المحدثون بضعفه أو وضعه، وما خالفها يرد عندهم وإن كان قد سبق الحكم عليه بالصحة، يقول أحد هؤلاء:

(وعلى العلماء في هذا العصر، وعلى من جاء بعدهم أن يستفيدوا من نتائج العلوم الرياضية والطبيعية، والبحث الحديث، والاستكشاف في المادة، والنبات

(١) شرح صحيح مسلم (للنووي ١/١١٥).

(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢/٩٣) حديث رقم (٨١٤) وأخرجه الحاكم في (المستدرک) ٤٩٩/١ والإمام أحمد في (المسند) ٦٨/٣ وابن عدي في الكامل (٩٨٠/٣) واسناده ضعيف لأن فيه دراجاً، وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة (٨/٢) رقم (٥١٧).

(٣) الطبقات الكبرى (٢/٦٨).

والحيوان، ومناهج البحث العلمي في التاريخ، وسائر العلوم العقلية والأدبية، ويستعرضوا أحاديث بدء الخلق، وأصل الكون، وشكله، والفلك، والطب النبوي، وسائر ما يتعلق من الأحاديث بما تناوله البحث العلمي التجريبي، فما وافق اليقيني من نتائج الفكر ومقررات العلم أخذوا به وإن سبق الحكم عليه بالوضع أو الضعف، وما خالفه ولم يقبل التأويل حكموا بضعفه أو وضعه وإن سبق الحكم عليه بالصحة أو الحسن، فقد نص العلماء على أنه إذا تعارض دليلان قطعيان أحدهما عقلي والآخر نقلي وجب تأويل النقلي ورده إلى العقلي فما بالك بمعارضة أحاديث الآحاد - وهي ظنية الثبوت كما أنها ظنية الدلالة - للدليل العقلي القطعي^(١).

إن الاعتماد على نتائج العلوم الرياضية والطبيعية وغيرها للحكم على الأحاديث لا يصلح لذلك، لأن ما يوصف بأنه حقيقة يقينية في نتائج تلك الدراسات في عصر من العصور يوصف بغير ذلك في عصر آخر، ومن ذلك ما ذكر عن الشمس فإنها وصفت في عصر من العصور بأنها ثابتة ساكنة، وكان ذلك من اليقينيات في ذلك العصر، وبعد فترة من الزمن اكتشف العلماء أن الشمس جارية وبسرعة شديدة، وفي هذا المعنى يقول المودودي - رحمه الله - : (إن النظريات التي آمن بها هؤلاء العلماء والفلاسفة في زمن كحقائق ثابتة رفضوها في زمن آخر، واعتقدوا الحقيقة في غيرها، فلم نسمح لنفوسنا اليوم أن نبالغ في تقدير هذه النظريات واكبارها لدرجة أن نترك القرآن ونؤمن بها إيماناً في أول تصادم لها مع آيات القرآن)^(٢).

(١) الناقد الحديث في علوم الحديث (ص ٥٥ - ٥٦) لمحمد المبارك عبد الله، وقد ذكر في مقدمته أن الكتاب أصله محاضرات كان المؤلف يلقيها على طلاب قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة القاهرة فرع الخرطوم وفق المنهج الدارسي من سنة ١٩٥٧ م إلى سنة ١٩٦٠ م.

(٢) الإسلام في مواجهة التحديات (٢٧٥).

فكيف نسمح لانفسنا أن ننسب لرسول الله ﷺ قولاً ضعيفاً أو موضوعاً - كما قال الباحث - ، أو ننفي عنه ما حكم الأئمة بصحته وثبوته، اعتماداً على تلك التقديرات، لا شك أن ذلك من أعظم الأمور وأشدّها خطراً على الإسلام، وقد اعتبر الإمام ابن الجوزي - رحمه الله - أن نفي ما ثبت عن رسول الله ﷺ، أو إثبات ما لم يثبت عنه جناية على الإسلام:، قال - رحمه الله - :

(إنني رأيت بعض الأكابر من الفقهاء يقول في تصنيفه عن الفاظ في الصحاح لا يجوز أن يكون رسول الله ﷺ قال هذا، ورأيتهم يحتج في مسألة فيقول دليلنا ما روى بعضهم أن رسول الله ﷺ قال كذا، ويجعل الجواب عن حديث صحيح قد احتج به خصمه أن يقول هذا الحديث لا يعرف، وهذا كله جناية على الإسلام) (١).

* * *

(١) تلبس ابليس (ص ١٣٧).

الباب الأول

الحديث الحسن وأمثلة لتقويته

وفيه فصلان:

(١) الفصل الأول: تعريف الحديث الحسن وما يتعلق به.

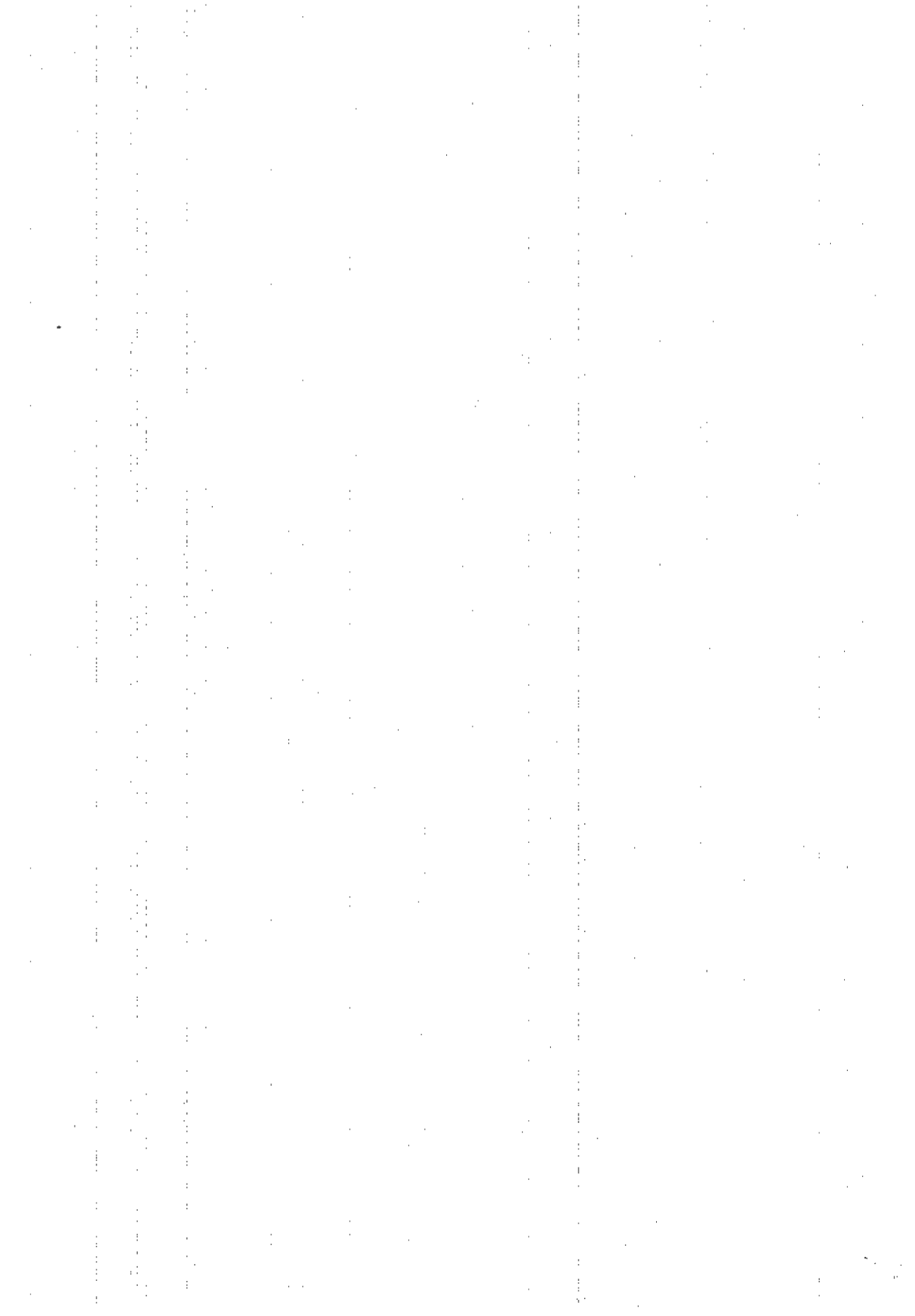
(٢) الفصل الثاني: أمثلة لتقوية الأحاديث الحسنة.

الفصل الأول

تعريف الحديث الحسن وما يتعلق به.

وفيه أربعة مباحث:

- (١) المبحث الأول: تعريف الحديث الحسن.
- (٢) المبحث الثاني: اطلاقات الحسن.
- (٣) المبحث الثالث: الاحتجاج بالحسن.
- (٤) المبحث الرابع: أقوال العلماء في بلوغ الحسن مرتبة الصحيح.



المبحث الأول تعريف الحديث الحسن

تعريف الحسن لغة:

(الحسن) : ضد القبح ونقيضه ^(١). و (الحسن) قال الفيروزآبادي: محركة ما حسن من كل شيء ^(٢). قال الزبيدي: (الحسن - محركة - ما حسن من كل شيء، وهو لمعنى في نفسه كالانصاف بالحسن لمعنى ثبت في ذاته كالإيمان بالله تعالى وصفاته، ولمعنى في غيره كالانصاف بالحسن لمعنى ثبت في غيره كالجهاد، فإنه لا يحسن لذاته لأنه تخريب بلاد الله تعالى وتعذيب عباده، وإنما حسن لما فيه من أعلاء كلمة الله تعالى واهلاك أعدائه) ^(٣).

تعريف الحسن اصطلاحاً:

الحسن في اصطلاح أهل الحديث نوعان: (حسن لذاته) و (حسن لغيره).

تعريف الحسن لذاته:

قال ابن الصلاح - رحمه الله - في تعريفه: (أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به منكرًا، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًا ومنكرًا سلامته من أن يكون معللاً، وعلى هذا القسم ينتزل كلام الخطابي) ^(٤).

قال الخطابي - رحمه الله - في تعريف الحسن: (ما عرف مخرجه، واشتهر

(١) لسان العرب (١١٤/١٣).

(٢) القاموس المحيط (ص ١٥٣٥).

(٣) تاج العروس (١٧٧/٩).

(٤) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح (ص ٣٣ - ٣٤).

رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء^(١).

وقال الحافظ ابن حجر في تعريفه: (وخبر الآحاد بنقل عدل، تام الضبط متصل السند، غير معلل، ولا شاذ، هو الصحيح لذاته ... فإن خف الضبط فالحسن لذاته)^(٢).

تعريف الحسن لغيره:

قال ابن الصلاح - رحمه الله - في تعريفه: (الحسن قسمان: أحدهما - وهو الحسن لغيره -: الحديث الذي لا يخلو رجال اسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث - أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث -، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً، وكلام الترمذى على هذا القسم ينتزل)^(٣).

قال الترمذى - رحمه الله - في تعريفه: (كل حديث يروى لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن)^(٤).

وقال العراقي - رحمه الله - في نظم الألفية^(٥) في تعريف الحسن بنوعيه:

(١) معالم السنن - مع مختصر سنن أبي داود (١١/١).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٢٩).

(٣) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح (ص ٣٣).

(٤) السنن (٧٥٨/٥) (كتاب العلل).

(٥) شرح ألفية العراقي (١/٨٤ - ٨٩).

(والحسن المعروف مخرجا وقد * * * اشتهرت رجاله بذلك حد)
 (حمد وقال الترمذى ما سلم * * * من الشذوذ مع راو ما اتهم)
 (بكذب ولم يكن فردا ورد * * * قلت: وقد حسن بعض ما انفرد)
 (وقيل ما ضعف قريب محتمل * * * فيه وما بكل ذا حد حصل)
 (وقال بان لي بامعان النظر * * * أن له قسمين كل قد ذكر)
 (قسما وزاد كونه ما عللا * * * ولا بنكر أو شذوذ شملا)
 (والفقهاء كلهم يستعمله * * * والعلماء الجل منهم يقبله)

ومن المعلوم لدى أهل الحديث أن عبارات العلماء في تعريف الحسن^(١) قد تعددت حتى قال ابن دقيق العيد - رحمه الله -: (وفي تحقيق معناه اضطراب)^(٢). وأشار الذهبي - رحمه الله - إلى صعوبة إيجاد قاعدة تدرج تحتها جميع الأحاديث الحسان حيث قال: (ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تدرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن؟ أو ضعيف؟ أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة، ويوما يصفه بالحسن، ولربما استضعفه)^(٣).

(١) ذكر السيوطي في (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر) ص ١٠٣٦ أقوالاً كثيرة لأهل العلم في تعريف الحسن وقال في نهايتها: (هذا مجموع ما وقفت عليه من كلام الأئمة في حد الحسن). والأئمة هم: الترمذى، والخطابى، وابن الجوزى، وابن الصلاح، وابن دحية، وابن جماعة، وأبو الحجاج الشاس، وبرهان الدين الجعبرى، وصاحب الخلاصة، وعلاء الدين ابن النفيس، وابن الملقن والبرشنسى، وابن العماد، وثقى الدين الشمينى.

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ١٦٢).

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص ٢٨).

وقال: (وهذا حق، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك لصح باتفاق).

ولا يمنع اختلاف العلماء في حكمهم على حديث من جود قاعدة أو تعريف للحسن فمن حكم بحسنه رأى شروط الحسن فيه، ومن حكم بضعفه رأى غير ذلك، فالواجب في مثل هذه الأحوال اختيار الصحيح من هذه الأقوال بحجة وبرهان، قال البيهقي - رحمه الله - في مثل هذا المقام:

(وأما النوع الثالث من الأحاديث: فهو حديث قد اختلف أهل العلم بالحديث في ثبوته، فمنهم من يضعفه بجرح ظهر له من بعض رواته خفي ذلك عن غيره، أو لم يقف من حاله على ما يوجب قبول خبره وقد وقف عليه غيره، أو المعنى الذى يجرحه به لا يراه غيره جرحاً، أو وقف على انقطاعه، أو انقطاع بعض ألفاظه، أو ادراج بعض رواته قول رواته في متنه، أو دخول اسناد حديث في حديث خفي ذلك على غيره، فهذا الذى يجب على أهل العلم بالحديث بعدهم أن ينظروا في اختلافهم، ويجتهدوا في معرفة معانيهم فى القبول والرد، ثم يختاروا من أقاويلهم أصحها. وبالله التوفيق^(١)).

ثم إن البلقينى - رحمه الله - صرح بسبب صعوبة تعريف الحسن، وهو توسطه بين الصحيح والضعيف، قال - رحمه الله -: (فائدة وزيادة: نوع الحسن لما توسط بين الصحيح والضعيف عند الناظر كأن شيئاً ينقدح في نفس الحافظ قد تقصر عبارته عنه - كما قيل في الاستحسان - فلذلك صعب تعريفه)^(٢).

ولأجل ذلك يرى الشيخ الألبانى - حفظه الله - أن الحديث الحسن بنوعيه من

(١) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة (٣٨/١).

(٢) محاسن الإصطلاح (ص ١٠٥).

أدق علوم الحديث وأصعبها، قال حفظه الله: (وإن مما ينبغي ذكره بهذه المناسبة أن الحديث الحسن لغيره - وكذا الحسن لذاته - من أدق علوم الحديث وأصعبها لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء من رواته، ما بين موثق ومضعف، فلا يتمكن من التوفيق بينها، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده، ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل ومارس ذلك عملياً مدة طويلة من عمره مستفيداً من كتب التخريجات، ونقد الأئمة النقاد، عارفاً بالمتشددین منهم والمتساهلين ومن هم وسط بينهم، حتى لا يقع في الإفراط والتفريط، وهذا أمر صعب قل من يصبر عليه، وينال ثمرته، فلا جرم أن صار هذا العلم غريباً من العلماء، والله يختص بفضله من يشاء) (١).

* * *

(١) ارواء الغليل (٣/٣٦٣).

المبحث الثاني إطلاقات الحسن

أطلق المحدثون الحسن على أمور متعددة: فتارة يريدون المعنى الاصطلاحي وتارة يريدون المعنى اللغوي، وتارة يريدون غير ذلك.

فأما إطلاق الحسن على المعنى الاصطلاحي:

فهو الغالب من إطلاق المحدثين، ويعتبر الإمام الترمذى - رحمه الله - أول من عرف عنه إطلاق الحسن الاصطلاحي، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما قسمة الحديث إلى: صحيح وحسن وضعيف، فهذا أول من عرف أنه قسمة هذه القسمة أبو عيسى الترمذى، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله) ^(١).

وأما قول الحافظ ابن حجر في اعتبار الإمام ابن المديني كأنه الإمام السابق للحسن الاصطلاحي ففيه نظر، قال ابن حجر: (وأما علي بن المديني - رحمه الله - فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في (مسنده) وفي (علله)، فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخارى ويعقوب بن شيبه وغير واحد، وعن البخارى أخذ الترمذى) ^(٢).

فأما إطلاق ابن المديني (الحسن) في مسنده، فالحافظ ابن حجر - رحمه الله - لم يطلع على المسند، لأن المسند تلف في حياة ابن المديني ولم ينشط لجمعه، قال ابن المديني: (كنت صنعت المسند على الطرق مستقص، وكتبت في قراطيس وصيرته في قمطر ^(٣) كبيرة وخلفته في المنزل، وغبت هذه الغيبة، فلما قدمت ذهبت يوما لا طالع ما كنت كتبت. قال: فحركت القمطر فإذا هي ثقيلة زينة

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٣/١٨).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٢٦/١).

(٣) القمطر ما يسان فيه الكتب. القاموس المحيط (ص ٥٩٨).

بخلاف ما كانت، ففتحتها فإذا الأرضة قد خالطت الكتب فصارت طينا، فلم أنشط بعد لجمعه (١).

وأما اطلاق ابن المديني للحسن في علله ففي المطبوع منه يوجد موضع واحد وهو لا يصلح لأن يكون اطلاقا اصطلاحيا، قال ابن المديني: (هذا حديث حسن الاسناد وحفص بن حميد مجهول، لا أعلم روى عنه إلا يعقوب القمي، ولم نجد هذا الحديث عن عمر إلا من هذا الطريق، وإنما يرويه أهل الحجاز من حديث أبي هريرة) (٢). لأن المجهول لا يحكم لاسناد حديثه بالحسن. قال الدكتور/ ربيع بن هادي: (وهذا لا يدع مجالاً للتعلق بقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله - (وظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي) لما سبق أن قررناه من أن الحافظ لم يطلع على (العلل) ولا على المسند لابن المديني) (٣).

ويرى العراقي - رحمه الله - أن الخطابي هو الإمام السابق لتقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف حيث قال عقب حكايته لقول الخطابي (ثم اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم) (٤). قال العراقي: (لم أر من سبق الخطابي إلى تقسيمه ذلك، وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن، وهو موجود في كلام الشافعي - رضي الله عنه - والبخاري وجماعة) (٥).

(١) المعرفة والتاريخ (١٣٧/٢).

(٢) العلل (ص ١٠٢).

(٣) تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومجازفات المتعصبين وفيه رد على أبي غدة ومحمد عوامة (ص ٣٢).

(٤) معالم السنن (١/١١).

(٥) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ٨).

أحاديثه افرادات وهو مع ضعفه حسن الحديث، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق^(١). قال ابن حجر (كذا قال، ولعله أراد الحسن المعنوي، وإلا حسام متفق على تضعيفه)^(٢).

وأما اطلاق الحسن على الغريب والمنكر:

فقد قال الزركشي - رحمه الله - : (فائدة: قد يطلقون الحسن على الغريب والمنكر، روى ابن السمعاني في (أدب الاستملاء)^(٣) عن ابن عون عن ابراهيم النخعي أنه قال: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن ما عنده. قال: عن النخعي بالأحسن الغريب، لأن الغريب غير المؤلف مستحسن أكثر من المشهور المعروف. قال: وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة، قال شعبة بن الحجاج^(٤) - وقيل له مالك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان، وهو حسن الحديث؟ - قال: من حسنه فررت)^(٥).

وأما اطلاق الحسن على الصحيح:

فقد أطلق بعض المتقدمين الحسن على بعض الأحاديث الصحيحة، ونقل البلقيني - رحمه الله - عن القشيري أن المتقدمين يقولون: (هذا حديث حسن في الأحاديث الصحيحة)^(٦). وأطلقه بعضهم على أحاديث متفق على صحتها، قال

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٨٤١/٢).

(٢) نتائج الأفكار (٣١٣/١).

(٣) (ص ٥٩) ورواه - ايضاً - الرامهرمزي في المحدث الفاضل (ص ٥٦١) رقم (٧٦٥) (٧٦٦) و (٧٦٧) والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٠١/٢) رقم (١٢٩٥).

(٤) رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٠١/٢).

(٥) كتاب النكت على ابن الصلاح (٤٠٨/٢).

(٦) محاسن الاصطلاح (ص ١١٥).

السخاوى - رحمه الله - (وجد للشافعي اطلاقه - يعني الحسن - في المتفق على صحته) ^(١). وقال البقاعي - رحمه الله - : (إن المتقدمين الذين أطلقوا وصف الحسن على ما هو صحيح كالشافعي وغيره لم يكن تقرر عندهم الاصطلاح على أن الحسن قاصر عن الصحيح، ولو تقرر لما خالفوه) ^(٢).
وأما اطلاقه على غير ذلك:

فقد يطلق بعض أهل الحديث الحسن ولا يعرف مرادهم، قال أحمد بن صالح: قلت لأحمد بن حنبل: رأيت أحسن حديثاً من عبد الرزاق؟ قال: لا. قال الذهبي: ما أدري ما عني أحمد بحسن حديثه، هل هو جودة الاسناد؟ أو المتن؟ أو غير ذلك) ^(٣).

وعليه فينبغي مراعاة هذه الاطلاقات، والمراد منها هنا الحسن الاصطلاحي فهو المعنى بالتقوية، وهو المتبادر عند الاطلاق الا إذا قامت قرينة على خلاف ذلك.

* * *

(١) فتح المغيث (١/٧٢).

(٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/٦٢٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (٩/٥٦٩).

المبحث الثالث

الاحتجاج بالحسن

احتج جمهور المحدثين بالحديث الحسن، وجعله جماعة منهم - لأجل ذلك - مندرجا في أنواع الصحيح، قال ابن الصلاح - رحمه الله -: (من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته، وإليه يرمى في تسميته كتاب الترمذى بـ (الجامع الصحيح)، وأطلق الخطيب أبو بكر - أيضا - عليه اسم الصحيح وعلى كتاب النسائي^(١)).

وقال النووي: (الحسن وإن كان دون الصحيح على ما تقدم من حديهما فهو كالصحيح في إنه يحتج به)^(٢). وقال الطيبي: (الحسن حجة كالصحيح وإن كان دون ذلك أدرجه بعض أهل الحديث فيه ولم يفرده عنه، وهو ظاهر كلام الحاكم في تصرفاته)^(٣) وقال الحافظ ابن حجر: (والحاكم لا يفرق بين الصحيح والحسن، بل يجعل الجميع صحيحا تبعا لمشايخه - كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان -)^(٤). وقال السيوطي - رحمه الله -: (الحسن كالصحيح في الاحتجاج به - وإن كان دونه في القوة - ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح كالحاكم، وابن حبان، وابن خزيمة، مع قولهم بأنه دون الصحيح)^(٥).
والحسن الذى له مرتبة الصحيح فى الاحتجاج هو (الحسن لذاته) فى رأى

(١) (مقدمة ابن الصلاح) ص ٤٥.

(٢) (كتاب ارشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق) ١٤١/١.

(٣) (الخلاصة في أصول الحديث) ص ٤٣.

(٤) (النكت على كتاب ابن الصلاح) ٣١٧/١.

(٥) (تدريب الراوى) ١٦٠/١.

بعض أهل العلم، قال الحافظ ابن حجر: (إن المصنف - ابن الصلاح - وغير واحد نقلوا الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتاج به كما يحتاج بالصحيح وإن كان دونه في المرتبة، فما المراد على هذا بالحديث الحسن الذي اتفقوا فيه على ذلك؟ هل هو القسم الذي حرره المصنف، وقال: إن كلام الخطابي ينزل عليه، وهو رواية الصدوق المشهور بالأمانة... إلى آخر كلامه؟ أو القسم الذي ذكرناه آنفاً عن الترمذي مع مجموع أنواعه التي ذكرنا أمثلتها؟ أو ما هو أعم من ذلك؟. لم أر من تعرض لتحرير هذا، والذي يظهر لي أن دعوى الاتفاق إنما تصح على الأول دون الثاني، وعليه - أيضاً - ينتزل قول المصنف إن كثيراً من أهل الحديث لا يفرق بين الصحيح والحسن كالحاكم - كما سيأتي -.. وكذا قول المصنف: أن الحسن إذا جاء من طرق ارتقى إلى الصحة (١).

استشكال ابن دقيق العيد الاحتجاج بالحسن :

قال ابن دقيق العيد - رحمه الله - : (وأما ما قيل من أن الحسن يحتاج به ففيه اشكال، وذلك أن ها هنا أوصافاً يجب معها قبول الرواية إذا وجدت في الراوى فإما أن يكون هذا الحديث المسمى بالحسن مما قد وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول أو لا؟ فإن وجدت فذلك حديث صحيح، وإن لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به وإن سمي حسناً، اللهم إلا أن يرد هذا إلى أمر اصطلاحي وهو أن يقال: أن الصفات التي يجب قبول الرواية معها لها مراتب ودرجات، فأعلاها هي التي يسمى الحديث الذي اشتمل رواه عليها صحيحاً، وكذلك أوسطها مثلاً، وأدناها هو الذي نسميه حسناً، وحينئذ يرجع الأمر في ذلك إلى الاصطلاح، ويكون الكل صحيحاً في الحقيقة، والأمر في الاصطلاح قريب، لكن من أراد هذه الطريق فعليه أن يعتبر ما سماه أهل الحديث حسناً، وتحقق وجود

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٠١/١ - ٤٠٢).

الصفات التي يجب معها قبول الرواية في تلك الأحاديث^(١).

والذي عليه أكثر العلماء الاحتجاج بالحديث الحسن بنوعيه، قال البقاعي - رحمه الله - في قول العراقي (فإن يقل يحتج بالضعيف) .

(هذا إيراد على القول بالاحتجاج بالحسن ، كأنه قيل : انتم احتججتم بالحسن وقد قلتم أنه نوعان : حسن لذاته - ولا اشكال فيه - ، وحسن لغيره وهو ما يكون في إسناده من ضعف بالجهالة أو سوء الحفظ ونحو ذلك ، ويعتضد بمجيئه من وجه آخر ولو كان الوجه الآخر مساوياً للأول في الضعف ، وعلى هذا يلزم الاحتجاج بالضعيف ، أما الطريق الأولى فالأمر فيها واضح ، وأما الثانية فعلى تقدير كونها مساوية للأولى فحيثئذٍ ضعيف انضم إلى ضعيف .

قلت - أي البقاعي - : مسلم ، ولكن ضعيفان يغلبان قويا ، والقوة جاءت من الصورة المجموعة ، وأيضا فإننا ما ردنا المستور لضعفه بل لاحتمال ضعفه ، وعدم تحقق صفة الضبط فيه ، ولا ردنا شيء الحفظ لأنه لم يحفظ بل لاحتمال أنه لم يحفظ ، فإذا اعتضد بمجيئه من طريق أخرى - ولو كان راويها في درجته - غلب على الظن أنه حفظ والعبرة في هذا العلم بالظن ، وأحسن ما يدفع به هذا الإيراد المتواتر ، فإنه يفيد القطع مع أنه آحاد انضمت ، وربما كان كل افراده في غاية الضعف^(٢) .

والقول بعدم الاحتجاج بالحسن شاذ ، قال السيوطي - رحمه الله - : (ذهب كل الفقهاء ، وأكثر العلماء ، إلى أن الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة ، وشذ بعض أهل الحديث فرده)^(٣) .

* * *

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ١٦٥ - ١٦٧) .

(٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٤٩٦/٢ - ٤٩٨) .

(٣) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (١٠٤٨/٣) .

المبحث الرابع

أقوال العلماء في بلوغ الحسن مرتبة الصحيح

صرح أئمة الحديث بارتقاء الحسن لذاته لمرتبة الصحيح بتعدد طرقه.

(١) قال ابن الصلاح: (إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والانتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروى مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى الصحيح)^(١).

(٢) وقال النووي: (إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة الحافظ الضابط مشهوراً بالصدق والستر، فروى حديثه من غير وجه قوي وارتفع من الحسن إلى الصحيح)^(٢).

(٣) وقال الطيبي: (وحديث المتأخر عن درجة الانتقان والحفظ، المشهور بالصدق والستر، إذا روي من وجه آخر ترقى من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين فينجبر أحدهما بالآخر)^(٣).

(٤) وقال الزركشي - رحمه الله -: (إن الراوي الصدوق الذي لم يبلغ درجة أهل الحفظ والانتقان إذا روي حديثه من وجه آخر يرتقى من درجة الحسن إلى الصحة)^(٤).

(٥) وقال الحافظ ابن حجر: (فإن خف الضبط فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصح)^(٥).

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٧).

(٢) التقريب والتيسير - مع تدريب الراوي (١٧٥/١).

(٣) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٤٧).

(٤) كتاب النكت على ابن الصلاح (١٢٠/١).

(٥) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر - مع نزهة النظر (ص ٣٣).

اعتراض على ذلك:

منع ابن جماعة - رحمه الله - تقوية الحسن لمرتبة الصحيح بتعدد طرقه حيث قال عن ذلك: (وفيه نظر، لأن حد الصحة المتقدم لا يشمل، فكيف يسمى صحيحاً)^(١).

والجواب عن ذلك أن يقال: إن الخشية من خفة ضبط الراوى تزول إذا وافقه غيره على ما نقل، قال الحافظ ابن حجر: (وإنما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق لأن الصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذى قصر به ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذى يكون حسناً لذاته لو تفرد إذا تعدد)^(٢).

وقال العراقي في الألفية^(٣):

(والحسن المشهور بالعدالة * * * والصدق راويه إذا أتى له)
(طرق أخرى نحوها من الطرق * * * صحته كمتن لولا أن اشق)
(إذ تابعوا محمد بن عمرو * * * عليه فارتقى الصحيح يجرى)
ترقية الحسن لغيره لمرتبة الصحيح:

يرى البقاعي - رحمه الله - أن الحسن بنوعيه يرتقيان لمرتبة الصحيح لغيره عند تعدد الطرق، قال: (فإذا انضم بعضها إلى بعض صارت حسنة للغير، فترتقى بها تلك الطريق الحسنة لذاتها إلى الصحة، ولا يضر كون أحدهما لذاته والآخر لغيره، وتكون هذه أقل مراتب الصحة)^(٤).

(١) المنهل الروى في مختصر علوم الحديث النبوى (ص ٣٧).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٣٣).

(٣) شرح الفية العراقي (٩٢/١).

(٤) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٥١٨/٢).

وقال ابن كثير - رحمه الله - : (ومنه ضعف يزول بالمتابعة كما اذا كان راويه سيء الحفظ ، أو روى الحديث مرسلًا ، فإن المتابعة تنفع حينئذٍ ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة) (١) .

وقال العلائي - رحمه الله - : (وثانيها أن المسند قد يكون في درجة الحسن وبانضمام المرسل إليه يقوى كل واحد منهما بالآخر ، ويرتقي الحديث بهما إلى درجة الصحة) (٢) . وهو واضح في ترقية الحديث الحسن بحديث مرسل ، وبلوغ الحسن لمرتبة الصحيح ، ولا يضر كون أحدهما مرسل عند العلائي رحمه الله .

ومنع ابن قطلوبغا - رحمه الله - ترقية الحسن لذاته بالحسن لغيره لمرتبة الصحيح حيث قال : (قال المصنف - يعني ابن حجر - في تقريره : يشترط في المتابع أن يكون أقوى أو مساويا حتى لو كان الحسن لذاته يروى من وجه آخر حسن لغيره لم يحكم له بصحة) (٣) .

والذي يظهر لي - والله أعلم - أنه لا مانع من ترقية الحسن لغيره لمرتبة الصحيح لغيره عند تعدد الطرق ، وتكون مرتبة الصحيح لغيره على مراتب أقلها مرتبة : تقوية الحسن لذاته بالحسن لغيره كما قال البقاعي - رحمه الله - .

* * *

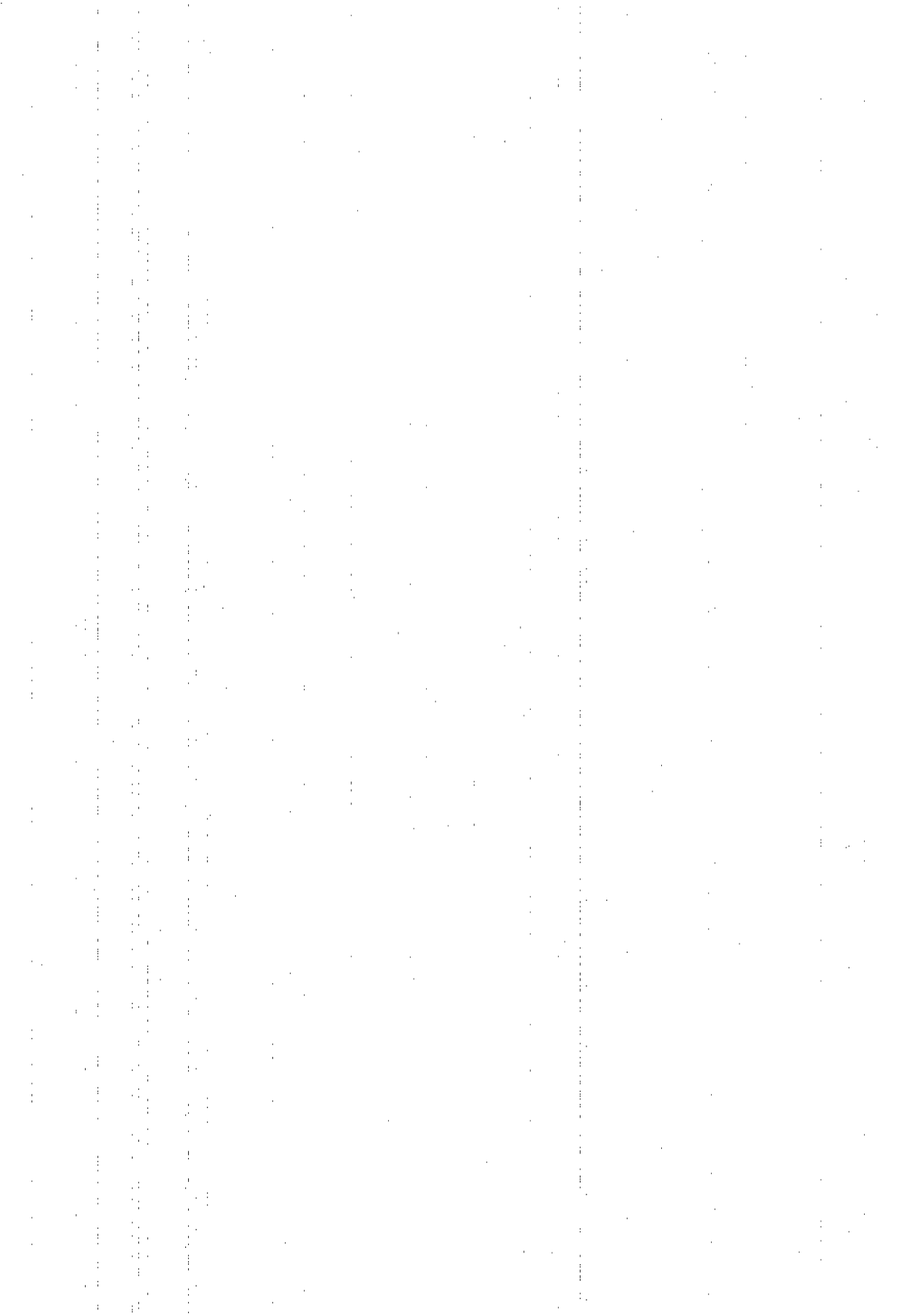
(١) اختصار علوم الحديث (ص ٣٣) .

(٢) جامع التحصيل في احكام المراسيل (ص ٣٨) .

(٣) حاشية ابن قطلوبغا على شرح النخبة (ق ٧/ب) .

الفصل الثاني

أمثلة لتقوية الأحاديث الحسنة



المثال الأول

تقوية الحسن لذاته بالصحيح

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة.
تخريج الحديث :

راوه الترمذی^(١)، والإمام أحمد^(٢)، وابن عدی^(٣)، والطحاوی^(٤)، وأبو نعيم^(٥)، من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) .
قال الترمذي: (حديث أبي سلمة عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي ﷺ كلاهما عندي صحيح، لأنه روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ هذا الحديث. وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روي من غير وجه) .
واسناد حديث أبي هريرة من هذا الطريق حسن لذاته، لأن (محمد بن عمرو) وهو ابن علقمة حديثه في درجة الحسن، قال ابن الصلاح - رحمه الله - : (فمحمد ابن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الاتفاق، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر زال ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير،

(١) السنن (٣٤/١) حديث رقم (٢٢)

(٢) المسند (٢٥٩/٢).

(٣) الكامل (١٧٠٤/٥) في ترجمة (عمر بن طلحة الليثي) .

(٤) شرح معاني الآثار (٤٤/١).

(٥) حلية الأولياء (٣٨٦/٨).

فصح هذا الاسناد والتحق بدرجة الصحيح . والله أعلم (^(١)) .

وقال الحافظ ابن حجر: (محمد بن عمرو بن علقمة ... صدوق في حفظه شيء، وحديثه في مرتبة الحسن، وإذا توبع بمعتبر قبل، وقد يتوقف في الاحتجاج به إذا انفرد بما لم يتابع عليه، ويخالف فيه، فيكون حديثه شاذاً لكنه لا ينحط إلى الضعف فضلاً عن الوضع) (^(٢)) .

وقال السخاوي في (محمد بن عمرو) : (فهو إذا انفرد لا يرتقي حديثه عن الحسن، لكونه مع صدقه وجلالته الموثق بهما كان يخطئ بحيث ضعف، ولم يخرج له البخاري إلا مقروناً بغيره، وخرج له مسلم في المتابعات) (^(٣)) .

وللحديث متابعات متعددة حيث تابع (أبا سلمة) عليه: (عبد الرحمن بن هرمز) و (سعيد المقبري) و (أبوه أبو سعيد) و (عطاء مولى صبية) (^(٤)) و (حميد بن عبد الرحمن) و (أبو زرعة بن عمرو بن جرير)، قال العراقي عقب هذه المتابعات : (وهو متفق عليه من طريق الأعرج) (^(٥)) .

ويتقوى - أيضاً - بما له من شواهد مروية عن : (زيد بن خالد) و (علي بن أبي طالب) و (العباس بن عبد المطلب) و (ابن عمر) و (رجل من أصحاب النبي ﷺ خرجها جميعاً الشيخ الألباني ^(٦))، وله شواهد أخرى لم يخرجها مروية عن (عائشة) (^(٧)) و (أم حبيبة) (^(٨)) و (زينب بنت جحش) (^(٩)) .

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٧ - ٣٨) .

(٢) أجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووصفت بالوضع (٣/٣١٠) .

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/٧٤) .

(٤) في المسند للإمام أحمد ٥٠٩/٢ (صبية) قال يعقوب: وهو الصواب .

(٥) شرح ألفية العراقي (١/٩٤) .

(٦) إرواء الغليل (١/١٠٩) .

(٧، ٨) التلخيص الحبير (١/٧٥) .

(٩) الترغيب والترهيب (١/١٦٥) .

فمن المتابعات التي تقويه ما رواه الإمام البخارى^(١)، ومسلم^(٢)، وأبو داود^(٣)،
والنسائي^(٤)، والإمام مالك^(٥)، والشافعي^(٦)، وأحمد^(٧)، وعبد الرزاق^(٨)، وأبو
عوانة^(٩)، والدارمي^(١٠)، وابن خزيمة^(١١)، والطحاوي^(١٢)، والبيهقي^(١٣)،
من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ
قال: لولا أن أشق على أمتي - أو على الناس - لا مرتهم بالسواك مع كل صلاة.
واللفظ للبخارى.

وهذا الحديث ذكره العراقي في الألفية^(١٤) مثالا للحسن المعتضد بتعدد طرقه:
(والحسن المشهور بالعدالة * * * والصدق راويه إذا أتى له)

(١) الصحيح (٢١٤/١) (كتاب الجمعة) (باب السواك يوم الجمعة).

(٢) الصحيح (٢٢٠/١) حديث رقم (٢٥٢).

(٣) السنن (٤٠/١) حديث رقم (٤٦).

(٤) السنن (١٢/١).

(٥) الموطأ (٦٦/١) حديث رقم (١١٤).

(٦) المسند (ص ١٣).

(٧) المسند (٢٤٥/٢ و ٥٣٠ - ٥٣١).

(٨) المصنف (٥٥٦/١) حديث رقم (٢١٠٧).

(٩) المسند (١٩١/١).

(١٠) السنن (١٣٩/١) حديث رقم (٦٨٩).

(١١) الصحيح (٧٢/١) حديث رقم (١٣٩).

(١٢) شرح معاني الآثار (٤٤/١).

(١٣) السنن الكبرى (٣٥/١) والسنن الصغير (٤٢/١) حديث رقم (٧٤).

(١٤) شرح ألفية العراقي (٩٢/١).

(طرق أخرى نحوها من الطرق * * * صحته كمتن لولا أن أشق)

(إذ تابعوا محمد بن عمرو * * * عليه فارتقى الصحيح يجرى)

اعتراض على التمثيل بهذا الحديث:

اعترض بعض أهل العلم على التمثيل بهذا الحديث لأنه حديث صحيح متفق على صحته، والواجب التمثيل بحديث حسن يبلغ مرتبة الصحيح بحسن مثله، قال البقاعي - رحمه الله - معترضاً على التمثيل بهذا الحديث: (فإن الحديث نفسه صحيح متفق عليه، وإنما كان ينبغي التمثيل بحسن مساوٍ له في مرتبة الحسن، سواء كان الحسن لذاته أو لغيره، فيفهم منه استفادة تصحيح الحديث إذا توبع بأحسن منه، أو بصحيح من باب الأولى)^(١).

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (اعترض عليه - يعني ابن الصلاح - في المثال الذي مثل به وهو حديث (لولا أن أشق ...) من طريق محمد بن عمرو ابن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة - رضى الله عنه - بأن الحكم بصحته إنما جاء من جهة أنه روي من طريق أخرى صحيحة لا مطعن فيها، منها في الصحيحين من طريق الأعرج عن أبي هريرة، والمثال اللائق هنا أن يذكر حديثاً له أسانيد كل منها لا يرتقي عن درجة الحسن، قد حكم له بالصحة باعتبار مجموع تلك الطرق) .

ثم أجاب - رحمه الله - عن هذا الاعتراض: (والجواب عن المصنف أن المثال الذي أورده مستقيم، والذي طولب به قسم من المسألة، وذلك أن الحديث الذي يروى باسناد حسن لا يخلو أما أن يكون فرداً أولاً متابع، الثاني لا يخلو المتابع أما أن يكون دونه أو مثله أو فوقه، فإن كان دونه فإنه لا يرقى عن درجته - قد يفيد إذا كان عن غير متهم بالكذب قوة يرجح بها لو عارضه حسن آخر باسناد غريب - وإن كان

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/٥٢١).

مثله أو فوقه فكل منهما يرقيه إلى درجة الصحة، فذكر المصنف مثلاً لما فوقه، ولم يذكر مثلاً لما هو مثله (١).

* * *

}

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٢٠/١ - ٤٢١).

المثال الثاني

تقوية الحسن لذاته بمثله

عن سبرة بن معبد الجهني - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين، واضربوه عليها ابن عشر).
تخريج الحديث:

رواه أبو داود^(١)، والترمذي^(٢)، والدارمي^(٣)، والإمام أحمد^(٤)، وابن الجارود^(٥)، وابن أبي شيبة^(٦)، وابن خزيمة^(٧)، والطحاوي^(٨)، والدارقطني^(٩)، والحاكم^(١٠)، والبيهقي^(١١)، والخطيب^(١٢)، من طريق عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين، واضربوه عليها ابن عشر). واللفظ للترمذي.

قال الترمذي: (حديث سبرة بن معبد الجهني حديث حسن صحيح).

(١) السنن (٣٣٢/١ - ٣٣٣) حديث رقم (٤٩٤).

(٢) السنن (٢٥٩/٢) حديث رقم (٤٠٧).

(٣) السنن (٢٧٣/١) حديث رقم (١٤٣٨).

(٤) المسند (٤٠٤/٣).

(٥) المنتقى (ص ٥٨) حديث رقم (١٤٧).

(٦) المصنف (٣٤٧/١).

(٧) الصحيح (١٠٢/٢) حديث رقم (١٠٠٢).

(٨) مشكل الآثار (٢٣١/٣).

(٩) السنن (٢٣٠/١).

(١٠) المستدرک على الصحيحين (٢٠١/١).

(١١) السنن الكبرى (١٤/٢، ٨٣/٣).

(١٢) كتاب الفقيه والمتفقه (١/٤٧).

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بعبد الملك ابن الربيع بن سبرة عن آبائه، ثم لم يخرج واحد منهما هذا الحديث).

وقال الذهبي: (على شرط مسلم).

وقال النووي: (حديث حسن)^(١).

والقول بتحسين اسناده أولى من تصحيحه، لأن عبد الملك بن الربيع حديثه في مرتبة الحسن، ولعل من صححه صححه لشواهده، قال الذهبي في ترجمة عبد الملك: (صدوق إن شاء الله، ضعفه يحيى بن معين فقط)^(٢). وقال الحافظ ابن حجر: (وثقه العجلي^(٣))^(٤) ثم إن الإمام مسلم - رحمه الله - لم يحتج بعبد الملك لأن روايته عنده كانت في المتابعات، قال الحافظ ابن حجر: (ومسلم إنما أخرج له حديثاً واحداً في المتعة^(٥) متبعة)^(٦).

وللحديث شاهد يرتقى به لمرتبة الصحيح لغيره، رواه أبو داود^(٧)، والإمام أحمد^(٨)، وابن أبي شيبة^(٩)، والعقيلي^(١٠)، والدارقطني^(١١)،

(١) رياض الصالحين (ص ١٤٨) حديث رقم (٣٠٧).

(٢) ميزان الاعتدال (٦٥٤/٢)، وفي (المغني في الضعفاء ٤٠٥/٢: صدوق.

(٣) لم أقف عليه في (تاريخ الثقات).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٢١٨).

(٥) صحيح مسلم (١٠٢٥/٢).

(٦) تهذيب التهذيب (٣٩٣/٦).

(٧) السنن (٣٣٤/١) حديث رقم (٤٩٥).

(٨) المسند (١٨٧ / ٢).

(٩) المصنف (٣٤٧/١).

(١٠) الضعفاء (١٦٨/٢) في ترجمة (سوار بن داود).

(١١) السنن (٢٣٠/١).

والحاكم^(١)، والبيهقي^(٢)، والخطيب^(٣)، والبيهقي^(٤)، من طريق سوار أبي حمزة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، وأضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين).

ورواه أبو داود من طريق وكيع حدثني داود بن سوار المزني بإسناده ومعناه وزاد: (وإذا زوج أحدكم خادمه - عبده أو أجيده - فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة). وقال: (وهم وكيع في اسمه - داود بن سوار -، وروى عنه أبو داود الطيالسي هذا الحديث فقال: حدثنا أبو حمزة سوار الصيرفي).

و (سوار بن داود أبو حمزة) وقيل (داود بن سوار) والصواب الأول كما قال الذهبي^(٥)، وقال أبو حاتم: (وهم وكيع في اسمه فقال داود بن سوار)^(٦). ثم حكى ابنه عن اسحق بن منصور عن يحيى بن معين قال: سوار أبو حمزة الصيرفي ثقة. وعن الإمام أحمد لا بأس به. وقال الدارقطني^(٧): لا يتابع على أحاديثه فيعتبر به يحدث عنه وكيع فيخطيء في اسمه يقول: داود بن سوار. وذكره ابن حبان في (الثقات)^(٨) وقال: يخطيء وقال الذهبي: يضعف^(٩). وقال:

(١) المستدرک (١/١٩٧).

(٢) السنن الكبرى (٣/٨٤).

(٣) تاريخ بغداد (٢/٢٧٨) في ترجمة (محمد بن حبيب الشيلماني).

(٤) شرح السنة (٢/٤٠٦) حديث رقم (٥٠٥).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/٩).

(٦) الجرح والتعديل (٤/٢٧٢).

(٧) سؤالات البرقاني (ص ٣٥).

(٨) (٦/٤٢٢).

(٩) ميزان الاعتدال (٢/٩).

ضعف^(١). وقال: صالح الحديث^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام^(٣). ومثله يكون حديثه في مرتبة

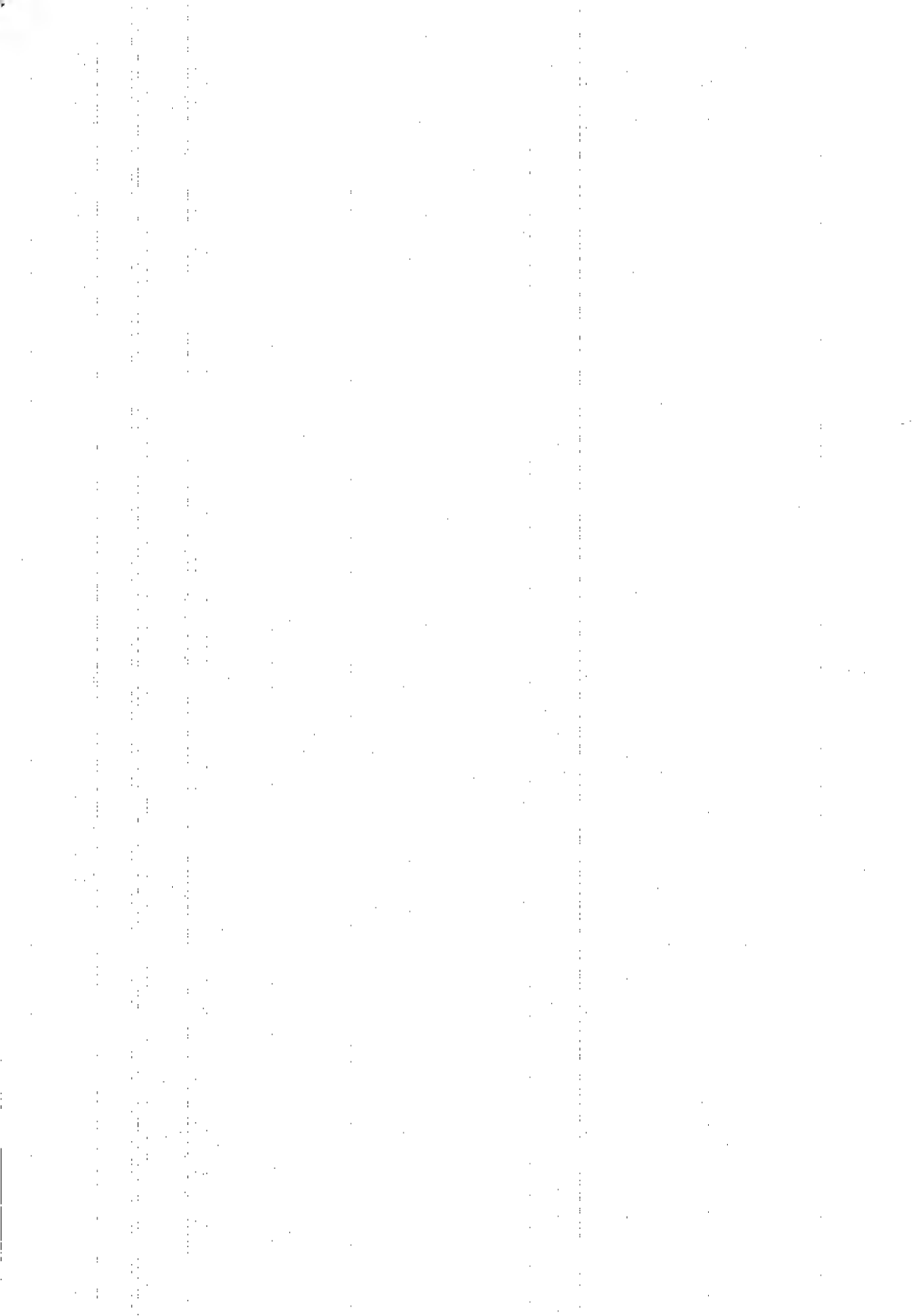
الحسن ويرتقي بحديث سبرة بن معبد المتقدم للدرجة الصحيح لغيره.

* * *

(١) ميزان الاعتدال (٢/٢٤٥).

(٢) المغني في الضعفاء (١/٢٨٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص ١٤٠).

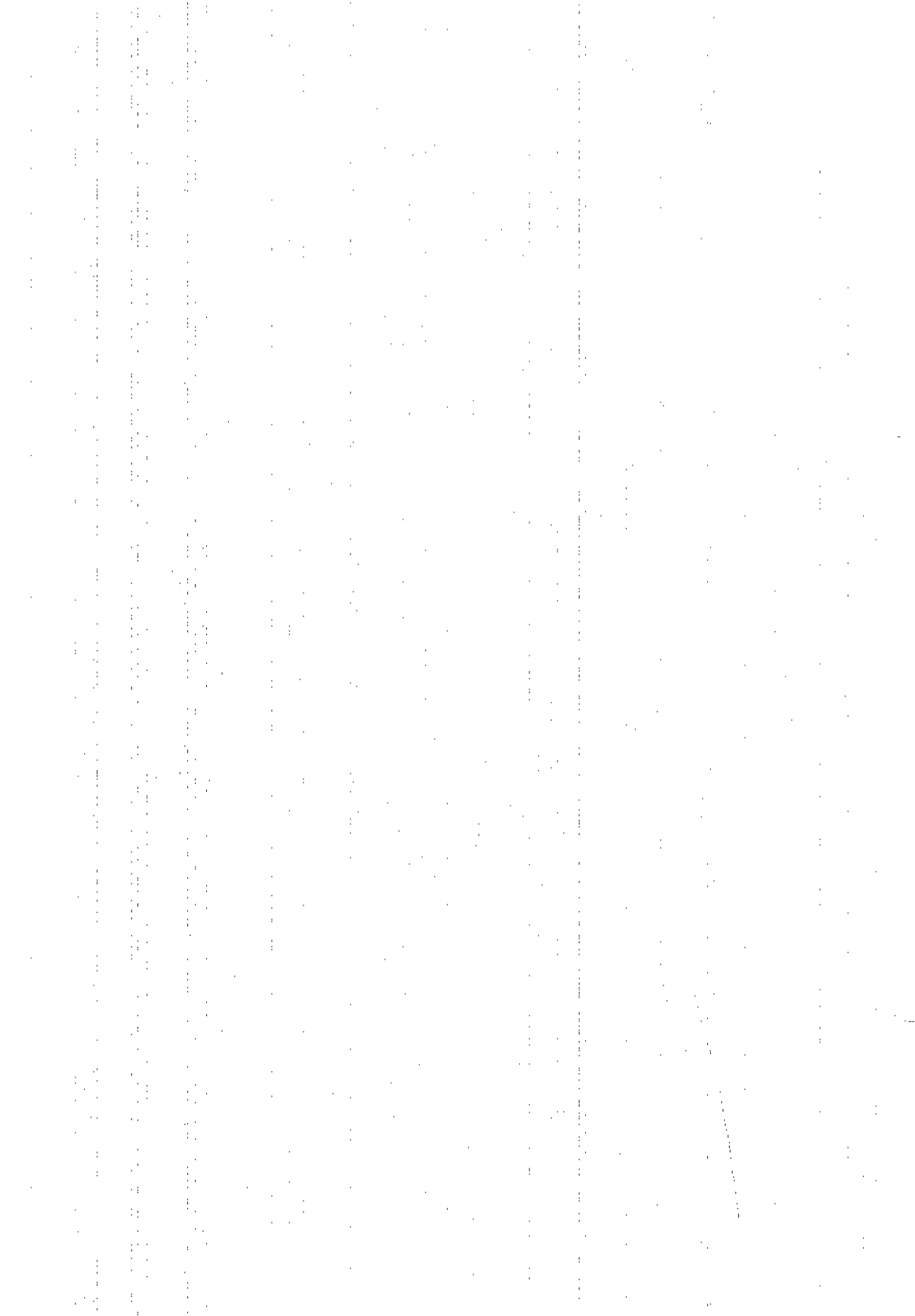


الباب الثاني

الحديث الضعيف، وما يتعلق به

وفيه ستة فصول:

- (١) الفصل الأول: تعريف الحديث الضعيف.
- (٢) الفصل الثاني: أقسام الحديث الضعيف.
- (٣) الفصل الثالث: تقوية الحديث الضعيف وشروطها.
- (٤) الفصل الرابع: الرواة الذين يعتبر بحديثهم.
- (٥) الفصل الخامس: التقوية بالأدنى.
- (٦) الفصل السادس: أمثلة لأحاديث فقدت شروط التقوية.



الفصل الأول

تعريف الحديث الضعيف

تعريف الضعيف لغة:

(الضعف: والضعف خلاف القوة. وقيل: الضعف - بالضم - فى الجسد والضعف - بالفتح - فى الرأى والعقل. وقيل: هما معا جائزان فى كل وجه) (١).
وقال الأزهرى - رحمه الله -: (هما عند جماعة أهل البصر باللغة لغتان جيدتان مستعملتان فى ضعف البدن، وضعف الرأى) (٢).
والضعف المراد هنا ضعف معنوى (٣)، مثل ضعف الرأى والعقل.

تعريف الضعيف اصطلاحاً:

قال ابن الصلاح - رحمه الله - فى تعريفه: (كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن - المذكورات فيما تقدم - فهو حديث ضعيف) (٤).

هكذا عرف ابن الصلاح الحديث الضعيف، وقد تابعه على ذلك جماعة من الأئمة كالنووى (٥)، وابن جماعة (٦)، والطيبى (٧)، وابن كثير (٨)، وابن الملقن (٩)،

(١) لسان العرب (٢٠٣/٩).

(٢) تهذيب اللغة (٤٨٢/١).

(٣) تيسير مصطلح الحديث (ص ٦٣).

(٤) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح (ص ٤٨).

(٥) كتاب ارشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (١٥٣/١).

(٦) المنهل الروي فى مختصر علوم الحديث النبوي (ص ٣٨).

(٧) الخلاصة فى أصول الحديث (ص ٤٤).

(٨) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحث (ص ٣٧).

(٩) التذكرة فى علوم الحديث (ص ١٥).

وأبي الحسن الجرجاني^(١) - رحمه الله - .

ونازع بعض الأئمة ابن الصلاح في ذكره للصحيح في هذا التعريف، فلو قال في تعريفه: (كل حديث لم يبلغ صفات الحديث الحسن فهو ضعيف) . لكان حسناً، ولسلم من الاعتراض عليه ومنازعته، لأن الذي يسعد عن صفة الحسن فهو عن صفة الصحيح أبعد، قال العراقي - رحمه الله - : (وقول ابن الصلاح: هو ما لم يجمع صفات الصحيح، ولا صفات الحسن. فذكر الصحيح غير محتاج إليه لأن ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر) .

ومن ثم عرف العراقي - رحمه الله - الحديث الضعيف بأنه الحديث الذي لم يبلغ مرتبة الحديث الحسن، قال في (ألفيته)^(٢) :

(أما الضعيف فهو ما لم يبلغ * * * مرتبة الحسن وإن بسط بغي)

وقال السخاوي - رحمه الله - في تعريفه : (ولا احتياج لضم الصحيح إليه فإنه حيث قصر عن الحسن كان عن الصحيح أقصر)^(٣) .

وقد حاول الزركشي - رحمه الله - الجواب عن صنيع ابن الصلاح فقال عقب حكايته الاعتراض السابق: (وهو عجيب، لأن مقام التعريف يقتضي ذلك، ولأنه لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح، فالصحيح بشرطه السابق لا يسمى حسناً، فالترديد متعين. ونظيره قول النحوي - بعد تعريف الإسم والفعل - والحرف ما لم يقبل شيئاً من علامات الإسم، ولا علامات الفعل، ثم لو عكس هذا الاعتراض فقليل: لا حاجة لذكر الحسن، بناءً على أنه ليس ثم غير قسمين: صحيح وضعيف - كما سبق عن الجمهور - لكان أقرب)^(٤) .

(١) المختصر في أصول الحديث (ص ٤٧) .

(٢) شرح ألفية العراقي (١/١١١) .

(٣) فتح المنيث شرح ألفية الحديث (١/٩٦) .

(٤) كتاب النكت على ابن الصلاح (٢/٤٩٦) .

واعترض الحافظ ابن حجر - رحمه الله - على هذا الجواب، وأكد أن تعريف ابن الصلاح - رحمه الله - معترض، فقال عقب حكايته لجواب الزركشي: (وأقول: والتنظير غير مطابق، لأنه ليس بين الإسم والفعل والحرف عموم وخصوص، بخلاف الصحيح والحسن فقد قررنا فيما مضى أن بينهما عمومًا وخصوصًا، وأنه يمكن اجتماعهما وانفراد كل منهما بخلاف الإسم والفعل والحرف) (١).

ثم قال مؤكداً صحة الاعتراض على كلام ابن الصلاح: (والحق إن كلام المصنف - ابن الصلاح - معترض، وذلك أن كلامه يعطي أن الحديث حيث ينعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفاً وليس كذلك، لأن تمام الضبط مثلاً إذا تخلف صدق أن صفات الصحيح لم تجتمع، ويسمى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواء حسناً لا ضعيفاً) (٢).

واعترض السيوطي - رحمه الله - على كلام الحافظ ابن حجر هذا، فقال عقب حكايته له: (قلت: في صدر الكلام نظر، لأنه إنما كان يرد عليه ذلك لو اقتصر على قوله لم تجتمع فيه صفات الصحيح، أما وقد ضم إليه قوله: ولا صفات الحسن فكيف يعطى ذلك) (٣).

وللحافظ ابن حجر - رحمه الله - تعريف مختصر للحديث الضعيف، وذلك في قوله: (ولو عبر - ابن الصلاح - بقوله: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول، لكان أسلم من الاعتراض وأخصر. والله أعلم) (٤).

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٩١/١).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٩٢/١).

(٣) البحر الذي زخر في شرح الفية الأثر (١٣٦٧/٣).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٩٢/١).

وصفات القبول عند أهل الحديث بينها الحافظ العراقي - رحمه الله - بقوله:
(وشروط القبول هي شروط الصحيح والحسن وهي ستة:

١- اتصال السند حيث لم ينجر المرسل بما يؤكده.

٢- وعدالة الرجال.

٣- والسلامة من كثرة الخطأ والغفلة. قال الحافظ ابن حجر (قلت: بل التعبير هنا باشتراط الضبط أولى)^(١).

٤- ومجي الحديث من وجه آخر حيث كان في الإسناد مستور لم تعرف أهليته، وليس متهمًا كثير الغلط. قال الحافظ ابن حجر: (وكذا إذا كان في الإسناد انقطاع خفيف، أو خفي، أو كان مرسلًا كما قررنا في الكلام على الحسن المجبور. انتهى)^(٢).

٥- والسلامة من الشذوذ.

٦- والسلامة من العلة القادحة^(٣).

* * *

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٩٣/١).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٩٣/١).

(٣) شرح ألفية العراقي (١١٢/١).

الفصل الثاني

أقسام الحديث الضعيف

للحديث الضعيف أقسام كثيرة جداً، وقد قام بعض الأئمة بحصر هذه الأقسام، قال ابن الصلاح - رحمه الله - : (وأطنب أبو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه، فبلغ به خمسين قسمًا إلا واحداً)^(١).

وبلغ بها الحافظ العراقي - رحمه الله - : اثنين وأربعين قسمًا حيث قال في آخر تقسيمه لها: (الثاني والأربعون المعلن)^(٢). ثم قال: (فهذه أقسام الضعيف باعتبار الانفراد والاجتماع، وقد تركت من الأقسام التي يظن انقسامه إليها بحسب اجتماع الأوصاف عدة أقسام، وهي اجتماع الشذوذ ووجود ضعيف، أو مجهول، أو مستور في سنده لأنه لا يمكن اجتماع ذلك على الصحيح، لأن الشذوذ تفرد الثقة فلا يمكن وصف ما فيه راوٍ ضعيف أو مجهول أو مستور بأنه شاذ. والله أعلم)^(٣).

(١) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح (ص ٤٨).

قال الزركشي عقب حكايته لقول ابن الصلاح المذكور: (أي في أول كتابه الضعفاء).
(كتاب النكت على ابن الصلاح) ٤٩٧/٢.

وتمقبه الحافظ ابن حجر (النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٩٢/١) بقوله (لم أقف على كلام ابن حبان في ذلك، وتجاوز بعض من عاصرناه فقال: هو في أول كتابه في الضعفاء ولم يصب في ذلك فإن الذي قسمه ابن حبان في مقدمة كتاب الضعفاء له تقسيم الأسباب الموجبة لتضعيف الرواة لا تقسيم الحديث الضعيف، ثم إنه أبلغ الأسباب المذكورة عشرين قسمًا لا تسعة وأربعين، والحاصل أن الموضع الذي ذكر ابن حبان فيه ذلك ما عرفنا مظهره. والله الموفق).

(٢) شرح ألفية العراقي (١١٥/١).

(٣) شرح ألفية العراقي (١١٥/١).

وجعلها ابن الملقن - رحمه الله - زائدة على الثمانين قسما وذلك في قوله:
(وأنواعه زائدة على الثمانين) (١).

وأبلغها زكريا الأنصاري - رحمه الله - ثلاثة وستين (٢)، وقال السيوطي
- رحمه الله -: (وجمع في ذلك شيخنا قاضي القضاة شرف الدين المناوي (٣)
كراسة) (٤). وذكر أنه بلغ بها (إلى مائة وتسعة وعشرين قسماً باعتبار العقل ، وإلى
واحد وثمانين باعتبار إمكان الوجود وإن لم يتحقق وقوعها) .

لا فائدة من ذكر أقسام الحديث الضعيف:

وذكر أقسام الحديث الضعيف بهذه التقسيمات المتعددة تعب ليس وراءه أرب
عند بعض العلماء، قال الحافظ ابن حجر:

(إن ذلك تعب ليس وراءه أرب، فإنه لا يخلو أما لأن يكون لأجل معرفة مراتب
الضعيف وما كان منها أضعف أو لا، فإن كان الأول فلا يخلو من أن يكون لأجل
أن يعرف أن ما فقد من الشروط أكثر أضعف أو لا، فإن كان الأول فليس كذلك،
لأن لنا ما يفقد شرطاً واحداً أو يكون أضعف لا يفقد الشروط الخمسة الباقية وهو ما
فقد الصدق، وإن كان الثاني فما هو؟ وإن كان لأمر غير معرفة الأضعف فإن كان
لتخصيص كل قسم باسم فليس كذلك، فإنهم لم يسموا منها إلا القليل كالمعضل،
والمرسل، ونحوهما. أو لمعرفة كم يبلغ قسماً بالبسط فهذه ثمرة مرة أو لغير ذلك فما
هو. انتهى) . (٥).

(١) التذكرة في علوم الحديث (ص ١٥).

(٢) فتح الباقي على ألفية العراقي - مع شرح ألفية العراقي (١١٤/١).

(٣) هو يحيى بن محمد بن محمد بن محمد، المناوي، الشافعي، شرف الدين أبو زكريا،
مات سنة إحدى وسبعين وثمانمائة. شذرات الذهب (٣١٢/٧).

(٤) تدريب الراوي (١٧٩/١).

(٥) تدريب الراوي (١٧٩/١ - ١٨٠).

قال السيوطي - رحمه الله - عقبه: (فلذلك عدلت عن تسويد الأوراق بتسطيره) .^(١)

تقسيم الطبيي :

للطبيي - رحمه الله - تقسيم ذكر فيه اثني عشر نوعاً للضعيف والأنواع هي :
(الموقوف) (والمقطوع) و (المرسل) و (المنقطع) و (المعضل) و (الشاذ) و
(المنكر) و (المعلل) و (المدلس) و (المضطرب) و (المقلوب) و (الموضوع) .
وقال في آخرها: (فذلك اثنا عشر نوعاً يختص بالضعيف) .^(٢)

ويعد الطبيي - رحمه الله - أول من ذكر (الموقوف) و (المقطوع) في أقسام
الحديث الضعيف - فيما وقفت عليه - ، وقد تابعه على ذلك الجرجاني^(٣) -
رحمه الله - وفي ذلك نظر، لأن بعض هذه المصطلحات لا صلة لها بالصحة
والضعف، فالموقوف^(٤) لأقوال الصحابة وأفعالهم ونحو ذلك، والمقطوع^(٥) لأقوال
التابعين أو أفعالهم كما عرفهما بذلك الأئمة، وكذا عرفهما الطبيي والجرجاني -
رحمهما الله .

المضعف عند ابن الجزري:

قال ابن الجزري - رحمه الله - في (الهداية)^(٦) بعد ذكر الحسن والصالح:

(١) تدريب الراوي (١/١٨٠) .

(٢) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٨٧) .

(٣) المختصر في أصول الحديث (ص ٥٣ - ٥٤) .

(٤) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٦٤) المختصر في أصول الحديث (٥٣) .

(٥) الخلاصة في أصول الحديث (٦٥) المختصر في أصول الحديث (٥٤) .

(٦) البحر الذي زخر في ألفية الأثر (٣/١٤٠٢ - ١٤٠٣) ووقع فيه (ابن الجزري) وهو

خطأ والصواب ما أثبت (ابن الجزري) واسم كتابة (الهداية إلى علوم الدراية) كما

جاء في كشف الظنون (٢/٢٠٢٨) .

ثم مضعف وذاك ما ورد * * * فيه لبعض ضعف متن أو سند.
لم يجمعوا فيه على التضعيف * * * ودون هذا رتبة الضعيف.
وهو الذى ولو على ضعف حصل * * * وقبل ما لم يك للحسن وصل.
قال السخاوى - رحمه الله - فى آخر مبحث الضعيف: (تتمة: أفرد ابن
الجزرى عن هذا نوعاً آخر سماه المضعف، وهو الذى لم يجمع على ضعفه بل فيه
إما فى المتن، أو فى السند تضعيف لبعض أهل الحديث وتقوية لآخرين وهو أعلى
مرتبة من الضعف المجمع عليه. انتهى) (١).
وقال: (ومحل هذا إذا كان التضعيف هو الراجح، أو لم يترجح شيء، وإلا
فيوجد فى كتب ملتزمى الصحة حتى البخارى مما يكون من هذا القبيل أشياء).

* * *

(١) فتح المفيت شرح ألفية الحديث (٩٧/١).

الفصل الثالث

تقوية الحديث الضعيف وشروطها

ذهب أهل الحديث إلى تقوية الأحاديث الضعيفة التي تتعدد طرقها وتختلف مخارجها، وشذ ابن حزم - رحمه الله - فمنع ذلك، قال الزركشي - رحمه الله -: (وشذ ابن حزم عن الجمهور، فقال: ولو بلغت طرق الضعيف ألفاً لا يقوى، ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفاً)^(١).

قال الزركشي - رحمه الله - : (وهذا مردود، لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر، ألا ترى أن خبر المتواتر يفيد القطع مع أننا لو نظرنا إلى آحاده لم يفد ذلك، فإذا كان ما لا يفيد القطع بانفراده يفيد عند الانضمام فأولى أن يفيد الانضمام الانتقال من درجة الضعف إلى درجة القوة، فهذا سؤال لازم لا سيما إذا بلغ مبلغ التواتر، فإن المتواتر لا يشترط في أخباره العدالة كما تقرر في علم الأصول)^(٢).

أقوال الأئمة في تقوية الضعيف بالتعدد^(*):

تضافرت الأقوال الأئمة في تقوية الأحاديث الضعيفة بتعدد طرقها واختلاف مخارجها، ومن هذه الأقوال :

(١) قال ابن الصلاح - رحمه الله - : (ليس كل ضعف يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ روايه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الارسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل

(١) كتاب النكت على ابن الصلاح (٢/٤١٥).

(*) (تقديم ذكر بعض الأقوال ص ١٧ عند ذكر البوادر الأولى لقبول الحديث بتعدد

طرقه).

يزول براويته من وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوى متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذاً^(١).

(٢) وقال عبد القادر الرهاوى - رحمه الله - : (إن الأحاديث الضعاف إذا انضم بعضها إلى بعض مع كثرة تعاضد وتتابع أحدثت قوة، وصارت كالاشتهار والاستفاضة للذين يحصل بهما العلم فى بعض الأمور)^(٢).

(٣) وقال المنذرى - رحمه الله - : (قد علم أن تظافر الرواة على شيء ومتابعة بعضهم لبعض فى حديث مما يشده ويقويه، وربما التحق بالحسن وما يحتاج به)^(٣).

(٤) وقال النووى - رحمه الله - : (إذا روي الحديث الضعيف من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، وصار حسناً. وكذا إذا كان ضعفه بالارسال زال بمجيئه من وجه آخر، وأما الضعف لفسق الراوى فلا يؤثر فيه موافقة غيره. والله أعلم)^(٤).

وقال - فى موضع آخر - : (وأما إذا كان الضعف لكون الراوى متهماً بالكذب أو فاسقاً فلا ينجبر ذلك بمجيئه من وجه آخر)^(٥).

(٥) وقال ابن سيد الناس - رحمه الله - : (الذى يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه فى درجة المستور، ولم تثبت عدالته)^(٦).

-
- (١) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٣٦ - ٣٧).
(٢) البحر الذى زخر فى شرح ألفية الأثر (١٠٨٣/٣).
(٣) البحر الذى زخر فى شرح ألفية الأثر (١٠٨٣/٣).
(٤) المنهل الراوى من تقريب النواوى (ص ٤٨ - ٤٩).
(٥) كتاب ارشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (١٤٨/١).
(٦) شرح ألفية العراقي (٨٦/١).

(٦) وقال الطيبي - رحمه الله - : (وأما الضعيف فلكذب راويه، أو فسقه، لا ينجبر بتعدد طرقه) (١).

(٧) وقال ابن كثير - رحمه الله - : (قال الشيخ أبو عمرو: لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة أن يكون حسناً، لأن الضعف يتفاوت فمنه ما لا يزول بالمتابعات - يعني كرواية الكذابين والمتروكين - ومنه ضعف يزول بالمتابعة كما إذا كان راويه سيء الحفظ، أو روى الحديث مرسلًا، فإن المتابعة تنفع حينئذٍ ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة والله أعلم) (٢).

(٨) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (ثم الحديثان إذا كان فيهما ضعف قليل، مثل أن يكون ضعفهما إنما هو من جهة سوء الحفظ ونحو ذلك، إذا كانا من طريقين مختلفين عضد أحدهما الآخر، فكان في ذلك دليل على أن للحديث أصلاً محفوظاً عن النبي ﷺ) (٣).

(٩) وقال ابن القيم - رحمه الله - : (أما قولهم: إن أحاديثه ضعاف. فكلام فيه اجمال، فإن أريد بها أنها ليست في درجة الصحاح التي لا علة فيها فصحيح، ولكن هذا لا يمنع الاحتجاج بها، ولا يوجب انحطاطها عن درجة الحسن، بل هذه الأحاديث وأمثالها هي الأحاديث الحسان، فإنها تعددت طرقها، ورويت من وجوه مختلفة، وعرفت مخارجها، ورواتها ليسوا بمجروحين ولا متهمين، وقد أخرجها أبو

(١) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٤٤).

(٢) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث (ص ٣٣). هذا معنى كلام ابن الصلاح في (مقدمته - مع التقييد والايضاح ص ٣٦) ولابن كثير - رحمه الله - زيادات كتصريحه بعدم زوال ضعف رواية المتروكين بالمتابعات، وكذا تصريحه بارتفاع الحديث إلى أوج الحسن أو الصحة، وكلا الأمرين لم أرهما في كلام ابن الصلاح.

(٣) الفتاوى الكبرى (٣/٣٢٣).

حاتم ابن حبان فى صحيحه وحكم بصحتها، وليس فى أحاديث الاصول ما يعارضها (١).

(١٠) وقال الزركشي - رحمه الله - : (والحاصل إن الذى يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه فى درجة المستور ومن لم تثبت عدالته) (٢).

(١١) وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكن فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذى لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسنا لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع، لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابا أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول. والله أعلم) (٣).

(١٢) وقال السيوطي - رحمه الله - : (ولا بدع فى الاحتجاج بحديث له طريقان لو انفرد كل منهما لم يكن حجة، كما فى المرسل إذا ورد من وجه آخر مسندا، أو وافقه مرسل آخر بشرطه) (٤).

وقال - أيضا - : (وكذا إذا كان ضعفهما لإرسال، أو تدليس، أو جهالة زال بمجيئه من وجه آخر، وكان دون الحسن لذاته) (٥).

شروط تقوية الحديث الضعيف:

والشروط التى اعتبرها أئمة الحديث - رحمهم الله - فى تقوية الأحاديث

(١) تهذيب السنن (١٧٠/٤ - ١٧١).

(٢) كتاب النكت على ابن الصلاح (٤٠٠/٢).

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر (ص ٥١ - ٥٢).

(٤) تدريب الراوى (١٦٠/١).

(٥) تدريب الراوى (١٧٧/١).

الضعيفة تنقسم إلى: (شروط عامة) و (شروط خاصة) .

والمراد بالشروط العامة الشروط التي تشترك فيها جميع أنواع الأحاديث الضعيفة التي قواها المحدثون، وهي التي ذكرها الإمام الترمذي - رحمه الله - في (العلل) عند تعريفه للحديث الحسن، قال - رحمه الله -:

(كل حديث يروى لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك) (١) .

ومعلوم لدى أهل الاختصاص أن (الحسن) الذي عرفه الإمام الترمذي - رحمه الله - هو (الحسن لغيره)، وهو موضوع البحث هنا، وإذا ضم إلى ذلك تعريف ابن الصلاح - رحمه الله - (للحسن لغيره) ظهرت الضوابط التي يجب مراعاتها عند تقوية الأحاديث الضعيفة، قال ابن الصلاح في تعريفه:

(الحديث الذي لا يخلو رجال اسناده من مستور لم تتحقق اهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث - أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق - ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع روايه على مثله، أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل) (٢) .

وعليه فالحديث الضعيف يتقوى بالشروط الآتية:

(١) أن لا يكون في اسناده متهم، ولا مغفل (٣) كثير الخطأ.

(٢) أن لا يكون الحديث شاذاً.

(١) السنن (٧٥٨/٥) (كتاب العلل) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٣٣) .

(٣) ذكره ابن الصلاح ولم يرد في كلام الترمذي - رحمه الله - .

(٣) أن يروى من غير وجه.

اشتراط نفي العلة.

(٤) واشتراط ابن جماعة - رحمه الله - إنتفاء العلة عنه، حيث قال في تعريفه للحديث الحسن بنوعيه: (لو قيل: الحسن كل حديث خال عن العلل، وفي سنده المتصل مستور له به شاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الاتقان لكان اجمع لما حدوده، وقريباً لما حاولوه) (١).

وهذا الشرط لا وجه له عند بعض الأئمة، لان الضعف - لأي سبب كان - علة، فاشتراط نفيها يناقض ذلك، قال الحافظ ابن حجر: (اشتراط نفي العلة لا يصلح هنا، لأن الضعف في الراوي علة في الخبر، والانقطاع في الإسناد علة في الخبر، وعننة المدلس علة في الخبر، وجهالة حال الراوي علة في الخبر، ومع ذلك فالترمذي يحكم على ذلك كله بالحسن إذا جمع الشروط الثلاثة التي ذكرها، فالتقييد بعدم العلة يناقض ذلك. والله أعلم) (٢).

والظاهر - والله أعلم - أنه لا بد من اشتراط نفي العلة المصطلح عليها بين أهل الحديث، والتي لا يدركها إلا النقاد، وهي التي عرفها المحدثون بأنها (عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة في الحديث مع أن الظاهر السلامة منها) (٣).

وهي التي قال عنها الحاكم - رحمه الله - : (وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط وإه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فتخفى عليهم علته، والحجة فيه عندنا العلم، والفهم، والمعرفة) (٤).

(١) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص ٣٦).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٠٧/١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٩٦) تدريب الراوي (٢٥٢/١).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص ١١٢ - ١١٣).

وعلى هذا فعنونة المدلس، وجهالة حال الراوى، أو ضعفه، وانقطاع السند لا تدخل في باب العلة المصطلح عليها لأن هذه الأمور ظاهرة ولا خفاء فيها، وقد نص الحافظ ابن حجر - رحمه الله - على مثل هذا حيث قال: (فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع - مثلاً - معلولاً، ولا الحديث الذى راويه مجهول، أو مضعف معلولاً)^(١).

ومع ذلك فيوجد في كتب العلل الكثير من أحاديث المدلسين والمجهولين ومن وصف بسوء الحفظ وغير ذلك من الأسباب القادحة فى الحديث، قال ابن الصلاح - رحمه الله -: (ثم أعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه، من باقى الأسباب القادحة فى الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة فى الأصل، ولذلك نجد فى كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح)^(٢).

وعلى هذا فالشروط العامة أربعة، والشروط الخاصة - وهى لبعض أنواع الضعيف المنجر - فسوف تأتى الإشارة إليها فى موضعها^(٣) - إن شاء الله تعالى .
ضابط المغفل الكثير الخطأ:

ذكر ابن الصلاح - رحمه الله - فى تعريفه (للحسن لغيره) بأنه: (الحديث الذى لا يخلو رجال اسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ...) فما هو ضابط الخطأ الكثير؟
مما لا شك فيه أن الخطأ ملازم للبشر، وأن أشد الرواة توفيقاً واتقاناً لما يحفظ قد

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧١٠).

(٢) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ١٠٢).

(٣) انظر (ص ١٣٧) شروط تقوية المرسل عند الإمام الشافعى.

يغلط ويخطئ، وعلى ذلك جاءت أقوال حفاظ الحديث وأئمتهم ومنها:

(١) روى الخطيب البغدادي - رحمه الله - بسنده إلى سفيان الثوري أنه قال: ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط ترك (١).

(٢) وقال عبد الله بن المبارك: (ومن يسلم من الوهم؟) (٢).

(٣) وقال ابن مهدي: (الذي يرى نفسه من الغلط مجنون) (٣).

(٤) وقال الإمام مسلم: (فليس من ناقل خبر، وحامل أثر من السلف الماضيين إلى زماننا - وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توكيلاً واتقاناً لما يحفظ وينقل - إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله) (٤).

(٥) وقال الإمام الترمذي: (وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ، والاتقان، والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم) (٥).

وقد بين العلماء الغفلة التي يرد بها حديث الراوي، روى ابن أبي حاتم عن عبد الله بن الزبير الحميدي أنه قال: (فإن قال قائل فما الشيء الذي إذا ظهر لك في الحديث، أو من حدث عنه لم يكن مقبولاً؟ قلنا: أن يكون في اسناده رجل غير رضا... فإن قال: فما الغفلة التي ترد بها حديث الرجل الرضا الذي لا يعرف بكذب؟ قلت: هو أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٢٢٨).

(٢) شرح علل الترمذي (١/١٥٩).

(٣) تهذيب التهذيب (٧/٢٢١) في ترجمة (عطاء الزيات).

(٤) التمييز (ص ١٧٠).

(٥) السنن (٥/٧٤٧ - ٧٤٨) (كتاب العلل).

ويحدث بما قالوا، أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك أو يصحف تصحيحاً فاحشاً فيقلب المعنى لا يعقل ذلك فيكف عنه وكذلك من لقن فتلقن التلقين يرد حديثه الذى لقن فيه وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم أن ذلك التلقين حادث فى حفظه لا يعرف به قديماً فأما من عرف به قديماً فى جميع حديثه فلا يقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لقن (١).

وكثرة الخطأ تكون على أوجه: (غالبية) و (غير غالبية) و (نسبية) .

كثرة الخطأ التي تغلب على مرويات الراوى :

إذا كانت كثرة الخطأ غالبية على مرويات الراوى فهذا هو المتروك الذى لا يصلح حديثه للاعتضاد وإن تعددت طرقه، روى الرامهرمزي - رحمه الله - عن عبد الرحمن بن مهدي قال: (المحدثون ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه وآخر يوهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، والآخر يوهم والغالب على حديثه الوهم فهذا متروك الحديث) (٢). وقال الحافظ ابن رجب - رحمه الله - في حكم حديث من غلب عليه الوهم والخطأ: (قد ذكرنا فيما تقدم أن الرواة ينقسمون أربعة أقسام: أحدها من يتهم بالكذب، والثاني من لا يتهم بالكذب لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط، وأن هذين القسمين يترك تخريج حديثهم إلا لمجرد معرفته) (٣).

ويرى ابن أبى حاتم - رحمه الله - أن من غلب عليه الوهم والخطأ لا يحتج بحديثه، حيث قال عقب روايته لقول عبد الرحمن بن مهدي الذى قاله لمحمد بن المثني (أحفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهمل والغالب

(١) الجرح والتعديل (٣٣/٢ - ٣٤) وجاء فيه (أو يصف تصحيحاً) وهو تصحيف.

(٢) المحدث الفاضل (ص ٤٠٦) ورواه - أيضاً - الخطيب فى الكفاية (ص ٢٢٧).

(٣) شرح علل الترمذى (١٥٨/١).

على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهيم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه. قال ابن أبي حاتم - رحمه الله -: يعني لا يحتاج بحديثه (١).

وأكثر أهل الحديث على عدم الاحتجاج به، وعدم قبول حديثه للاعتضاد بالمتابعات والشواهد، قال الإمام الترمذى - رحمه الله -: (فكل من كان متهماً في الحديث بالكذب، أو كان مغفلاً يخطئ الكثير، فالذى اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه، ألا ترى أن عبد الله بن المبارك حدث عن قوم من أهل العلم فلما تبين له أمرهم ترك الرواية عنهم) (٢). وصرح الإمام شعبه بن الحجاج - رحمه الله -: أنه يترك حديث الرجل إذا كثرت غلطته فقط، فكيف بمن كثرت ذلك في حديثه حتى غلب عليه؟ روى الرامهرمزي (٣) بسنده (قيل لشعبة: متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، وإذا أكثر الغلط). وصرح الإمام الدارقطني - رحمه الله - بعدم الاعتبار بحديث من كثرت وهمه قال البرقاني - رحمه الله -: (سألت أبا الحسن علي بن عمر عن الجراح أبي وكيع فقال: ليس بشيء، هو كثير الوهم. قلت: يعتبر به؟ قال: لا) (٤). فكيف بمن كثرت الوهم في حديثه حتى غلب عليه؟ فالظاهر - والله أعلم - أن من غلب على حديثه الخطأ لا يعتبر به، وعلى ذلك فالضابط لكثرة الخطأ هنا كثرته وغلبته على مرويات الراوى. والله أعلم.

(١) الجرح والتعديل (٣٨/٢).

(٢) السنن (٧٤٣/٥) (كتاب العلل).

(٣) المحدث الفاصل (ص ٤٠٦) ورواه - أيضاً - ابن أبي حاتم فى الجرح والتعديل (٣٢/٢).

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٢٠) رقم (٦٧).

كثرة الخطأ التي لا تغلب على مرويات الراوى:

أما إذا كان الراوى كثير الخطأ لكنه لم يغلب على رواياته فقد اختلف العلماء في الرواية عنه، قال ابن رجب - رحمه الله - : (والثالث: من هو صادق ويكثر في حديثه الوهم ولا يغلب عليه، وقد ذكرنا الاختلاف في الرواية عنه وتركه ^(١) .
ومن روى عن هذا القسم: (ابن المبارك، وابن مهدي، ووكيع، وسفيان، وأكثر أهل الحديث المصنفين منهم في السنن والصحاح كمسلم بن الحجاج وغيره، وأبو داود، والترمذي، والنسائي) ^(٢) وذكر ابن رجب - رحمه الله - إن رواية مسلم عن هؤلاء كانت في المتابعات والشواهد ^(٣) .
الكثرة النسبية:

وهي التي يطلقها النقاد على مرويات بعض الرواة في أحوال خاصة، ومن ذلك ما رواه يعقوب الفسوى - رحمه الله - عن الفضل بن زياد قال: قيل لأحمد بن حنبل: سفيان الثوري كان أحفظ أو ابن عيينة؟ فقال: كان الثوري أحفظ وأقل غلطاً، وأما ابن عيينة فكان حافظاً إلا أنه كان إذا صار في حديث الكوفيين كان له غلط كثير، وقد غلط في حديث الحجازيين في أشياء ^(٤) .

* * *

(١) شرح علل الترمذي (١٥٨/١) والموضع المشار إليه في شرح العلل (١٠٥/١).

(٢) شرح علل الترمذي (١٠٥/١ - ١٠٩).

(٣) شرح علل الترمذي (١٥٨/١).

(٤) المعرفة والتاريخ (١٦٣/٢).

الفصل الرابع

الرواة الذين يعتبر بحديثهم

ذكر أئمة الحديث ونقاده ألفاظ جرح الرواة الذين يعتبر بحديثهم في المتابعات والشواهد، فمن ذلك ما قاله ابن أبي حاتم - رحمه الله - :

(وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار، وإذا أجابوا عن الرجل يلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا .. وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به)^(١).

وحكم السخاوي - رحمه الله - على بعض أهل المرتبة السادسة من مراتب تعديله بأنهم ممن يكتب حديثهم للاعتبار حيث قال: (وأما السادسة فالحكم في أهلها دون التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه). وأهل هذه المرتبة عنده هم: (محلل الصدق، ورووا عنه، أو روى الناس عنه، أو يروى عنه، أو إلى الصدق ما هو - يعني أنه ليس بعيداً عن الصدق -، وشيخ وسط، أو وسط فحسب - أي بدون شيخ -، أو شيخ فقط - أي بدون وسط -، وصالح الحديث، ويعتبر به، ويكتب حديثه، ومقارب الحديث وما أقرب حديثه، وصويلح، وصدوق إن شاء الله، أرجو أن ليس به بأس)^(٢). ثم قال: (والضابط لأدنى مراتب التعديل كل ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح).

وذكر السخاوي - رحمه الله - طائفة أخرى ممن يعتبر بحديثهم، وهم أصحاب المرتبة الخامسة والسادسة من مراتب التجريح حيث قال في حكمه عليها:

(والحكم في المراتب الأربع الأولى أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به. وكل ما ذكرنا من بعد لفظ لا يساوى شيئاً بحديثه اعتبر، أي

(١) الجرح والتعديل (٣٧/٢).

(٢) فتح المغيث شرح الفية الحديث (٣٦٦/١ - ٣٦٧).

يخرج حديثه للاعتبار، لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها (١).

والصيغ المشار إليها هي: (فلان ضعيف، منكر الحديث (٢)، أو حديثه منكر، أو له ما ينكر، أو مناكير، مضطرب الحديث، وفلان واه، وفلان ضعفوه، وفلان لا يحتج به، وفلان فيه مقال، أو أدنى مقال، وفلان ضعف، وفلان فيه أو في حديثه ضعف، وفلان تنكر - يعني مرة - وتعرف - يعني أخرى -، وفلان ليس بذاك، وربما قيل ليس بذاك القوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بالقوي، وفلان ليس بحجة، أو ليس بعمدة، أو ليس بمأمون (٣)، أو ليس من إبل القباب، أو ليس من جمال المحامل، أو ليس من جمازات - أي أبعة - المحامل، والجماز البعير، أو ليس بالمرضي، أو ليس يحمده، أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه، وفي حديثه شيء، وفلان مجهول، أو فيه جهالة، أو لا أدري ما هو، أو للضعف ما هو - يعني ليس يبعد عن الضعف -، وفلان فيه خلف، وفلان طعنوا فيه، أو مطعون فيه، وفلان نركوه - بنون وزاي أي طعنوا فيه -، وفلان سيء الحفظ، وفلان لين، أو لين الحديث، أو فيه لين، وفلان تكلموا فيه، وكذا سكتوا عنه، أو فيه نظر - من غير البخاري - ونحو ذلك (٤).

وقد ألف الإمام علي بن المديني - رحمه الله - كتاباً في هؤلاء الرواة الذين لا يترك حديثهم ولا يحتج بهم، قال الحاكم - رحمه الله -: (ذكر النوع الحادي

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٧٢/١ - ٣٧٣).

(٢) إذا كانت من غير البخاري - رحمه الله -.

(٣) إذا كان المراد بها الأمن من الخطأ، أما إذا كان المراد منها نفي الأمانة فلا يتقوى من هذا حاله. والله أعلم.

(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٧١/١ - ٣٧٢).

والخمسین من علوم الحديث، هذا النوع من هذه العلوم معرفة جماعة من الرواة - التابعین فمن بعدهم - لم یحتج بحديثهم فی الصحيح ولم یسقطوا، قد ذكرت فیما تقدم من مصنفات علی بن المديني - رحمه الله - کتاباً مترجماً بهذه الصفة، غیر أنني لم أر الكتاب قط، ولم أقف علیه، وهذا علم حسن فإن فی رواية الأخبار جماعة بهذه الصفة (١).

والكتاب سماه الحافظ ابن رجب - رحمه الله - باسم: (كتاب من لا یحتج بحديثه ولا یسقط) . وقال: (إنه جزآن) (٢).

وأما الرواة الذین لا یتشهد بحديثهم ولا یعتبر بهم فقد قال ابن الصلاح - رحمه الله -: (ومن ذلك ضعف لا یزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ینشأ عن كون الراوي متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً) (٣). وقال النووي - رحمه الله -: (وأما إذا كان الضعف لكون الراوي متهماً بالكذب أو فاسقاً فلا ینجبر ذلك بمجيئه من وجه آخر) (٤). وقال ابن كثير - رحمه الله - (.. لأن الضعف یتفاوت فمنه ما لا یزول بالمتابعات - یعنی كرواية الکذابين والمتروکين -) (٥).

فحديث الکاذب والمتهم به، والمتروک، والفاسق، والحديث الشاذ، لا ینجبر بتعدد الطرق كما فی أقوال هؤلاء الأئمة، وقد حکم السخاوي - رحمه الله - علی أهل المراتب الأربع من مراتب التجريح عنده بعدم الاحتجاج أو الاستشهاد أو الاعتبار

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٢٥٤) وانظر - أيضاً - (ص ٨٣).

(٢) شرح علل الترمذی (٢١٦/١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والایضاح (ص ١٠٧).

(٤) كتاب ارشاد طلاب الحقائق (١٤٨/١).

(٥) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثیث (ص ٣٣).

بأحاديثهم حيث قال: (والحكم في المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به)^(١) وأهل المراتب الأربع هم:

أكذب الناس، وإليه المنتهى في الوضع، وهو ركن الكذب، وكذاب، أو يضع الحديث على رسول الله ﷺ، أو يكذب، أو وضاع، ودجال، أو وضع حديثاً، وفلان يسرق الحديث^(٢)، وفلان متهم بالكذب، أو بالوضع، وفلان ساقط، وفلان هالك، وفلان ذاهب، أو ذاهب الحديث، وفلان متروك، أو متروك الحديث، أو تركوه، أو فيه نظر^(٣)، أو فلان سكتوا عنه^(٤)، وفلان به لا يعتبر، أو لا يعتبر بحديثه، وفلان ليس بالثقة، أو ليس بثقة، أو غير ثقة ولا مأمون، وفلان رد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث، وفلان ضعيف جداً، وفلان واه بمرّة، أو واه، وتالف، وفلان قد طرحوا حديثه، وفلان أرم به، أو مطرح، أو مطرح الحديث، وفلان لا يكتب حديثه - أي لا احتجاجاً ولا اعتباراً -، أو لا تحل الرواية عنه، وفلان ليس بشيء^(٥)، أو لا شيء أو فلان لا يساوي فلساً، أو لا يساوي شيئاً.

* * *

-
- (١) فتح المغيبي شرح ألفية الحديث (٣٧٢/١).
- (٢) سرقة الحديث: أن يكون محدث منفرد بحديث فيجئ السارق ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث، أو يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره من شاركه في طبقته. فتح المغيبي (٣٧٠/١).
- (٣) إذا كانت من البخاري لأنه كثيراً ما يعبر بهاتين الصيغتين فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير: أنهما أدنى المنازل عنده وأرداها. فتح المغيبي (٣٧١/١).
- (٤) إذا كانت من غير ابن معين لأنه يطلق هذه العبارة فيمن لم يرو حديثاً كثيراً. فتح المغيبي (٣٧١/١).

الفصل الخامس

التقوية بالأدنى

اشترط بعض المحدثين لتقوية الأحاديث الضعيفة تقويتها بمثلها أو بأعلى منها ومنعوا من تقويتها بالأدنى درجة، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (ومتى توبع السوء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه - وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والاسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسناً لا لذاته) (١).

وقال ابن قطلوبغا - رحمه الله - : (قال المصنف - يعني ابن حجر - في تقريره: يشترط في المتابع أن يكون أقوى أو مساوئ، حتى لو كان الحسن لذاته يروى من وجه آخر حسن لغيره لم يحكم له بصحة) (٢).

واختار بعض المحدثين التقوية بالأدنى، قال العلائي - رحمه الله - : (وثانيها أن المسند قد يكون في درجة الحسن، وبانضمام المرسل إليه يقوى كل منهما بالآخر، ويرتقي الحديث بهما إلى درجة الصحة) (٣) وهو ظاهر بتقوية حديث حسن بحديث مرسل، وارتقاء الحسن بالمرسل إلى درجة الصحيح.

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن الحديث الضعيف لا يتقوى بما هو أضعف وإنما يتقوى بمثله أو بأعلى منه، أما إذا كان الحديث ثابتاً - صحيحاً أو حسناً - ثم روي من طرق أخرى ضعيفة ضعفاً يسيراً فإنه يزداد قوة بهذه الطرق الضعيفة، ومن هذا الباب ما يورده الشيخان - البخاري ومسلم - في صحيحيهما في المتابعات والشواهد، حيث أنهما يذكران فيها أحاديث ضعيفة ضعفاً يسيراً تقوية وتأكيدها لما

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص ٥١ - ٥٢).

(٢) حاشية على شرح النخبة (ق/٧ب).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٣٨).

أورداه في الأصول، قال ابن الصلاح - رحمه الله - فيما أجاب به عن رواية البخاري ومسلم في صحيحيهما عن جماعة من الضعفاء: (الثاني : أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً باسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلاً ثم يتبعه باسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه) (١).

وقال النووي: (وقوله - أي الحاكم - أنه على شرط مسلم ليس كذلك، فإن محمد بن إسحق لم يرو له مسلم شيئاً محتجاً به، وإنما روى له متابعة، وقد علم من عادة مسلم وغيره من أهل الحديث أنهم يذكرون في المتابعات من لا يحتج به للتقوية لا للاحتجاج، ويكون اعتمادهم على الإسناد الأول، وذلك مشهور عندهم) (٢).

الدرجة التي يبلغها الضعيف المنجبر:

ظاهر كلام بعض الأئمة أن الضعيف المنجبر يصل إلى مرتبة الصحيح قال ابن كثير - رحمه الله -: (قال الشيخ أبو عمرو: لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة أن يكون حسناً، لأن الضعف يتفاوت فمنه ما لا يزول بالمتابعات - يعني لا يؤثر كونه تابعاً أو متبوعاً - كرواية الكذابين والمتروكين، ومنه ضعف يزول بالمتابعة كما إذا كان راويه سيء الحفظ، أو روي الحديث مرسلًا، فإن المتابعة تنفع حينئذٍ، ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة) (٣).

وقال البقاعي - رحمه الله -: (فإذا انضم بعضها إلى بعض صارت حسنة للغير، فترقى بها تلك الطريق الحسنة لذاتها إلى الصحة) (٤).

(١) شرح النووي لصحيح مسلم (٢٥/١).

(٢) المجموع شرح المذهب (٣٢٥/١).

(٣) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث (ص ٣٣).

(٤) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٥)٨/٢.

الفصل السادس

أمثلة لأحاديث فقدت شروط التقوية

من الأمثلة على ذلك الحديث المشهور: (من حفظ على أمتي أربعين حديثاً بعثه الله يوم القيامة فقيهاً عالماً) . الذى حكم عليه الأئمة بالضعف مع كثرة طرقه قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (ينبغي أن يمثل فى هذا المقام بحديث من حفظ على أمتي أربعين حديثاً، فقد نقل النووى اتفاق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه . والله أعلم) ^(١) .

أقوال الأئمة فى هذا الحديث:

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - عقب ذكره الصحابة الذين روي عنهم هذا الحديث: (ولا يصح منها شيء) ^(٢) ثم حكى أقوال الأئمة وهي:

(١) قال أبو على سعيد بن السكن الحافظ: ليس يروى هذا الحديث عن النبي ﷺ من طريق يثبت .

(٢) وقال الدارقطني : لا يثبت من طرقه شيء .

(٣) وقال البيهقي : أسانيد كلها ضعيفة ^(٣) .

(٤) وقال ابن عساكر: أسانيد كلها فيها مقال ليس فيها للتصحيح مجال .

(٥) وقال عبد القادر الراوى: طرقه كلها ضعاف، إذا لا يخلو طريق منها أن يكون فيها مجهول لا يعرف، أو معروف مضعف .

(٦) و(٧) وقال الحفاظان رشيد الدين العطار وزكي الدين المنذرى نحو ذلك ^(٤) .

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤١٥/١) .

(٢) الامتاع بالأربعين المتبينة بشرط السماع (ص ٢٩٧) .

(٣) شعب الإيمان (٢٧١/٢) وعبارته: (هذا بين مشهور فيما بين الناس، وليس له استناد صحيح) .

(٤) الامتاع بالأربعين المتبينة بشرط السماع (ص ٢٩٨) .

(٨) وقال النووي: (واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه) (١).

(٩) وقال الذهبي: (ساقه - يعني ابن الجوزي - من عدة طرق واهية) (٢).

من صحيح الحديث:

ذكر الحافظ ابن حجر - رحمه الله - أن السلفي أشار لصحته ، قال ابن حجر: (اتفاق هؤلاء الأئمة على تضعيفه أولى من إشارة السلفي إلى صحته قال المنذرى: لعل السلفي كان يرى أن مطلق الأحاديث الضعيفة إذا انضم بعضها إلى بعض أخذت قوة) (٣).

قال الحافظ ابن حجر: (لكن تلك القوة لا تخرج هذا الحديث عن مرتبة الضعف، ولكن الضعف يتفاوت فإذا كثرت طرق حديث رجح على حديث فرد، فيكون الضعيف الذي ضعفه ناشيء عن سوء حفظ رواته إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن والذي ضعفه ناشيء عن تهمة أو جهالة إذا كثرت طرقه ارتقى عن مرتبة المردود والمنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال) .

إفراد العلماء لهذا الحديث بالتأليف:

والحديث أفرد ابن المنذر - رحمه الله - بجزء ، ولخصه الحافظ ابن حجر، ثم أفرد بجزء استوعب فيه طرقه، قال ابن حجر:

(وأفرد ابن المنذر الكلام عليه في جزء مفرد، وقد لخصت القول فيه في المجلس السادس عشر من الإملاء، ثم جمعت طرقه في جزء ليس فيها

(١) الأربعون النووية (ص ٣).

(٢) تلخيص العلل المتناهية (ص ٢٠٥).

(٣) الامتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع (ص ٢٩٨ - ٢٩٩).

طريق تسلم من علة قاذحة (١).

تخريج الحديث:

روي هذا عن ثلاثة عشر صحابياً هم: (علي بن أبي طالب) و (عبد الله بن مسعود) و (معاذ) و (أبو الدرداء) و (أبو سعيد) و (أبو هريرة) و (أبو أمامة) و (ابن عباس) و (ابن عمر) و (عبد الله بن عمرو) و (جابر بن سمرة) و (أنس) و (نورة).

حديث علي:

قال ابن الجوزي: (رواه أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي قال حدثني أبي قال حدثني علي بن موسى الرضا حدثني موسى بن جعفر حدثني أبي جعفر بن محمد الصادق حدثني أبي محمد بن علي الباقر حدثني أبي علي بن الحسين بن علي حدثني ابن علي حدثني أبي علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: من حفظ على أمي أربعين حديثاً ينتفعون بها بعثه الله يوم القيامة فقيهاً عالماً) (٢). وقال: (قال الحفاظ: هذا عبد الله بن أحمد يروي عن أبيه عن أهل البيت نسخة باطلة). وقال الذهبي: (عبد الله بن أحمد بن عامر عن أبيه عن علي الرضا عن أبياته بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما تنفك عن وضعه، أو وضع أبيه) (٣).

حديث ابن مسعود:

رواه أبو نعيم (٤)، والخطيب البغدادي (٥)، وابن الجوزي (٦) من طريق محمد

(١) التلخيص الجبير (٩٢/٣ - ٩٣).

(٢) العلل المتناهية (١١١/١ - ١١٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٣٩٠/٢).

(٤) حلية الأولياء (١٨٩/٤) وجاء فيه نا محمد بن جعفر الكرخي ولم أقف عليه.

(٥) شرف أصحاب الحديث (ص ٢٠).

(٦) العلل المتناهية (١١٢/١).

ابن عثمان بن أبي شيبة نا محمد بن حفص الكرخي نا دحيم بن محمد
الصيداوى نا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبد الله بن مسعود - رضى
الله عنه - مرفوعاً نحوه.

قال أبو نعيم: (غريب من حديث أبي بكر عن عاصم، لم نكتبه إلا بهذا
الإسناد بفائدة أبي الحسين بن المظفر).

وقال ابن الجوزى: (فيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة وقد كذبه عبد الله بن
أحمد بن حنبل وغيره، وقد رواه دحيم هذا واسمه عبد الرحمن بن محمد
الأسدى عن أبي بكر عن عاصم عن أبي وائل، ولا أرى التخليط إلا من دحيم).
وفيه - أيضا - محمد بن حفص، قال الذهبي: (محمد بن حفص الحزامي
عن دحيم بن الأسدى - واسمه عبد الرحمن - عن أبي بكر بن عياش بحديث
أربعين حديثاً، فالآفة هو أو شيخه)^(١) وقال فى ترجمة شيخه عبد الرحمن عقب
ذكره لهذا الحديث: (وهذا باطل، تفرد عنه محمد بن حفص الحزامي)^(٢).

وقال ابن حجر: (دحيم بن محمد القيداوى^(٣) عن أبي بكر ابن عياش له
حديث موضوع وسيأتي الحديث فى عبد الرحمن بن محمد الأسدى وهو اسم
دحيم)^(٤).

حديث معاذ:

قال ابن عساكر - رحمه الله -: (الحديث روي عن علي و ... و ...

(١) ميزان الاعتدال (٥٢٦/٣).

(٢) ميزان الاعتدال (٥٨٨/٢).

(٣) لسان الميزان (٤٣٣/٣) كذا نسبه، ونسب أيضا (الصيداوى) و(القيرائي) ولم أقف
عليهما.

(٤) لسان الميزان (٤٢٩/٢).

ومعاذ بأسانيد فيها كلها مقال، ليس للتصحيح فيها مجال، لكن كثرة طرقه تقويه، وأجود طرقه خبر معاذ مع ضعفه (١).

والحديث له ثلاثة طرق عن معاذ:

(١) الأول: ذكره ابن الجوزي (٢) بسنده إلى الدارقطني - رحمه الله - أنه قال:

روى محمد بن ابراهيم الشامي عن عبد المجيد بن أبي رواد عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس عن معاذ - رضي الله عنه - مرفوعاً نحوه.

وذكره ابن عبد البر - معلقاً (٣) -، وفي اسناده (محمد بن ابراهيم الشامي) كذبه الدارقطني (٤)، وقال ابن حبان: يضع الحديث (٥). وقال الذهبي: قال ابن حبان والدارقطني كذاب (٦). وأعله ابن الجوزي بـ (محمد بن ابراهيم) (٧) هذا، وحكى قول ابن حبان - المتقدم - فيه.

(٢) الثاني: ذكره ابن الجوزي (٨) - معلقاً - من طريق الحسين بن علوان عن

ابن جريح عن عطاء عن معاذ. وأعله بـ (الحسين بن علوان) وقال: متروك الحديث. ثم حكى عن ابن حبان وابن عدي أنه يضع الحديث، وعن يحيى: كذاب.

(٣) الثالث: رواه أبو بكر الملقم في (جزئه) (٩) من طريق محمد بن يحيى

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير (١١٩/٦).

(٢) العلل المتناهية (١١٢/١).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٤٤/١).

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٥٨).

(٥) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٣٠١/٢).

(٦) المغني في الضعفاء (٥٤٤/٢).

(٧) العلل المتناهية (١١٩/١).

(٨) العلل المتناهية (١١٢/١).

(٩) (١٤٦/ب) الظاهرية.

ابن منده ثنا عباد بن يعقوب ثنا حاتم بن اسماعيل عن شعيب بن سليمان السلمي عن اسماعيل بن أبي زياد عن معاذ مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: (وهو مقطوع)^(١) وقال الذهبي: اسماعيل بن زياد أو ابن أبي زياد عن معاذ بن جبل، لا يدري من هو، ولا لقي معاذاً^(٢). وذكر مثله في (المغني في الضعفاء)^(٣) إلا أنه لم يذكر عدم لقيه لمعاذ.

وأعله ابن الجوزي - رحمه الله - بـ (اسماعيل) هذا، وحكى عن ابن حبان^(٤) أنه: (دجال لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه. وعن الدارقطني^(٥) كذاب متروك.

وفيما ذكره نظر، لأن (اسماعيل) الذي تكلم فيه ابن حبان والدارقطني - رحمهما الله - هو (اسماعيل بن زياد - وقيل ابن أبي زياد.. السكوني قاضي الموصل). وهو لا يروي عن معاذ، وقد فصل بينهما الذهبي - رحمه الله - في (الميزان)^(٦)، فذكر الذي يروي عن معاذ أولاً ثم ذكر السكوني، وتبعه على ذلك الحافظ ابن حجر في (اللسان)^(٧).

و (شعيب بن سليمان السلمي) لم أقف له على ترجمة.

(١) العلل المتناهية (١/١١٢).

(٢) ميزان الاعتدال (١/٢٣٠).

(٣) (١/٨٢).

(٤) كتاب المجروحين (١/١٢٩).

(٥) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ١٣).

(٦) (١/٢٣٠).

(٧) (١/٤٠٦).

حديث أبي الدرداء :

رواه ابن حبان^(١)، وأبو بكر الشافعي^(٢)، والبيهقي^(٣)، وابن الجوزي^(٤)، من طريق عبد الملك بن هارون بن عترة عن أبيه عن جده عن أبي الدرداء مرفوعاً نحوه. قال ابن حبان في (عبد الملك) : (كان ممن يضع الحديث، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار). وأعله ابن الجوزي^(٥) بـ (عبد الملك) وحكى أقوال الأئمة في تضعيفه جداً.

حديث أبي سعيد :

له طريقان عن أبي سعيد:

(١) الأول: ذكره - معلقاً - ابن الجوزي^(٦) بقوله: وأما حديث أبي سعيد فقد روي بإسناد مظلم عن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي عن أبيه عن جده عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً نحوه.

وهذا الإسناد مع ظلمته فيه:

(١) (يزيد بن سنان) والد محمد، وهو ضعيف^(٧).

(٢) و (سنان) مجهول^(٨).

(٣) و (عطية) هو العوفي ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح^(٩)، وقد

(١) كتاب المجروحين (١٣٣/٢).

(٢) الفوائد (٥٥/ب).

(٣) شعب الإيمان (٢٨٨/٢/١).

(٤) العلل المتناهية (١١٣/١).

(٥) العلل المتناهية (١١٩/١).

(٦) العلل المتناهية (١١٣/١ - ١١٤).

(٧) تقريب التهذيب (ص ٣٨٢).

(٨) تقريب التهذيب (١٣٨).

(٩) تعريف أهل التقديس (ص ١٣٠). في المرتبة الرابعة.

عننه. وأعله ابن الجوزي ^(١) بـ (محمد بن يزيد وأبيه) وحكى أقوال الأئمة فيهما.

(٢) الثاني: أورده ابن الجوزي ^(٢) - معلقاً - بقوله : (وروي من حديث عبد الرحمن بن معاوية عن الحارث مولى ابن سباع عن أبي سعيد مرفوعاً نحوه) .

ثم أعله بـ (عبد الرحمن بن معاوية) ^(٣) وحكى عن يحيى بن معين ^(٤) أنه لا يحتج به . و (عبد الرحمن) هذا اختلف فيه العلماء، روى ابن أبي مريم ^(٥) عن ابن معين أنه ثقة، وكذا روى عثمان الدارمي ^(٦) عنه . وقال فيه الحافظ ابن حجر: (صدوق سيء الحفظ) ^(٧) .

و (الحارث) ذكره ابن أبي حاتم ^(٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في (الثقات) ^(٩) .

حديث أبي هريرة :

له عن أبي هريرة طريقان :

(١) العلل المتناهية (١/١١٩) .

(٢) العلل المتناهية (١/١١٤) .

(٣) العلل المتناهية (١/١١٩) .

(٤) تاريخ يحيى بن معين (٣/٢٢٥) .

(٥) الكامل (٤/١٦١٧) .

(٦) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ص ١٦٩) .

(٧) تقريب التهذيب (ص ٢١٠) .

(٨) الجرح والتعديل (٣/٩٤ - ٩٥) .

(٩) (٤/١٣٤) .

(١) الأول: رواه الرامهرمزي^(١)، وابن عبد البر^(٢)، وابن عدي^(٣)، وابن الجوزي^(٤) - من طريق ابن عدي - والبيهقي^(٥) والذهبي^(٦).
من طريق عمرو بن الحصين ثنا ابن علاثة ثنا خصيف عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً.

قال ابن عدي عقب روايته لهذا الحديث في ترجمة عمرو بن الحصين (وهذه الأحاديث لا يرونها بأسانيداً غير عمرو بن الحصين، وهو مظلم الحديث) .
وبه أعلمه ابن الجوزي وحكى أقوال الأئمة في تضعيفه جداً.

(٢) الثاني: رواه ابن عدي^(٧)، وابن عبد البر^(٨)، وابن الجوزي^(٩) من طريق خالد بن اسماعيل ثنا ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً.
قال ابن عدي عقب أحاديث ذكرها في ترجمة (خالد بن اسماعيل)
(وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد مناكير، ولخالد بن اسماعيل هذا غير ما ذكرت من الحديث، وعامة حديثه هكذا كما ذكرت، وتبينت أنها موضوعات كلها) .
وقال ابن عبد البر : (قال أبو علي بن السكن: خالد بن اسماعيل أبو الوليد

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص ١٧٣).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٤٣/١).

(٣) الكامل (١٧٩٩/٥) في ترجمة (عمرو بن الحصين) و (٢٢٢٧/٦).

(٤) العلل المتناهية (١١٤/١ - ١١٥، ١١٩/١).

(٥) شعب الإيمان (٢٨٨/٢/١).

(٦) ميزان الاعتدال (٥٩٥/٣) في ترجمة (محمد بن عبد الله بن علاثة) .

(٧) الكامل (٩١٢/٣).

(٨) العلل المتناهية (١١٤/١).

(٩) جامع بيان العلم وفضله (٤٤/١).

المخزومي، منكر الحديث، روى عن هشام بن عروة وعبد الله بن عمر وجماعة أحاديث لا يتابع عليها).

وبه أعلمه ابن الجوزي - رحمه الله .

وللحديث طريق أخرى عن (ابن جريج) رواها ابن عدي ^(١) من طريق أبي البختري عن ابن جريج به. وذكره ابن الجوزي ^(٢) وقال: (وأما طريق أبي البختري - وهو وهب بن وهب - فإنه كان من أكذب الناس) ^(٣). وذكره الذهبي في (الميزان) ^(٤) مع أحاديث قال عنها: (وهذه أحاديث مكذوبة).

وله طريق أخرى عن (عطاء) ذكرها ابن الجوزي ^(٥) من طريق اسحق بن نجيح عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال: (وأما اسحق بن نجيح فقال يحيى: هو معروف بالكذب ووضع الحديث) ^(٦).

حديث أبي أمامة:

رواه ابن الجوزي ^(٧) من طريق علي بن الحسن نا عبد الرزاق عن معمر عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً. ثم أعلمه بـ (أبي غالب) و (علي بن الحسن) وحكى أقوال الأئمة في تضعيفهما ^(٨). وقال الذهبي في ترجمة (علي بن

(١) الكامل (٢٥٢٨/٧) في ترجمة (أبي البختري وهب بن وهب).

(٢) العلل المنتاهية (١١٥/١).

(٣) العلل المنتاهية (١١٩/١ - ١٢٠).

(٤) (٣٥٤/٤).

(٥) العلل المنتاهية (١١٥/١).

(٦) العلل المنتاهية (١٢٠/١).

(٧) العلل المنتاهية (١١٥/١).

(٨) العلل المنتاهية (١٢٠/١).

الحسن) :

(هو المتهم بحديث من حفظ على أمتي أربعين حديثاً، قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً) (١) .

حديث ابن عباس :

له عن ابن عباس طريقان :

(١) الأول : رواه ابن الجوزي (٢) من طريق الحسن بن قتيبة الخزازي نا عبد الخالق ابن المنذر عن ابن نجيح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً. وقال : (فيه الحسن بن قتيبة، قال الدارقطني : متروك الحديث) (٣) .

(٢) الثاني : رواه ابن حبان (٤) ، وابن الجوزي (٥) - من طريق ابن حبان - وابن عدي (٦) ، وابن عبد البر (٧) من طريق اسحق بن نجيح الملطي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

قال ابن الجوزي : (فيه اسحق بن نجيح، قال الدارقطني : متروك الحديث) (٨) وقال ابن عدي : (واسحق بن نجيح بين الأمر في الضعفاء، وهو ممن يضع

(١) ميزان الاعتدال (١٢١/٣) .

(٢) العلل المتناهية (١١٥/١) .

(٣) العلل المتناهية (١٢٠/١) ، وقول الدارقطني المذكور ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال

(٥١٩/١) ونسبه إلى رواية البرقاني، ولم أقف عليه في القسم المطبوع .

(٤) كتاب المجروحين (١٣٤/١) في ترجمة اسحق بن نجيح الملطي .

(٥) العلل المتناهية (١١٦/١) .

(٦) الكامل (٣٢٤/١) .

(٧) جامع بيان العلم (٤٤/١) .

(٨) العلل المتناهية (١٢٠/١) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص ١٤٣) .

الحديث). وقال الذهبي: (ومن أباطيل الملطي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً ... ومن حفظ على أمتي أربعين حديثاً)^(١).

وللحديث طريق أخرى عن ابن جريج رواها ابن عدي^(٢)، وابن الجوزي^(٣) من طريق أحمد بن بكر البالسي نا خالد بن يزيد نا ابن جريج به. قال ابن الجوزي (فيه أحمد بن بكر له مناكير عن الثقات)^(٤).

و(خالد بن يزيد) قال أبو حاتم : كذاب^(٥).

وللحديث طريق أخرى ذكرها الذهبي^(٦) عن عطاء، من طريق أحمد بن صالح عن المسيب بن واضح عن بقية ثنا عبد الأعلى عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً.

قال الذهبي في ترجمة (عبد الأعلى) : (شيخ لبقية، لا يدري من هو والخبر منكر عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً من حفظ على أمتي أربعين حديثاً. أورده البخاري في كتاب الضعفاء)^(٧).

(١) ميزان الاعتدال (٢٠١/١).

(٢) الكامل (٨٩٠/٣).

(٣) اللعل المتناهية (١١٦/١).

(٤) اللعل المتناهية (١٢٠/١)، وقول الدارقطني المذكور ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال

(٥١٩/١) ونسبه إلى رواية البرقاني، ولم أقف عليه في القسم المطبوع.

(٥) الحرج والتعديل (٣٦٠/٣).

(٦) ميزان الاعتدال (٥٣١ / ٢) في ترجمة (عبد الأعلى بن عبد الرحمن).

(٧) لم أقف على ترجمة (عبد الأعلى بن عبد الرحمن) في (التاريخ الكبير)

و(التاريخ الصغير) و (الضعفاء) للبخاري، ولم أقف على الحديث المشار إليه في

الكتب المذكورة من طريق عبد الأعلى بن عبد الرحمن.

حديث ابن عمر:

رواه ابن عبد البر^(١) من طريق أحمد بن عبد الله ومسلمة بن القاسم ثنا يعقوب ابن اسحق بن ابراهيم بن يزيد بن حجر العسقلاني بعسقلان حدثنا أبو أحمد حميد بن مخلد بن زنجويه ويحيى بن عبد الله بن بكير حدثنا مالك بن أنس عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر مرفوعاً.

وقال: (هذا أحسن اسناد جاء به هذا الحديث، ولكنه غير محفوظ ولا معروف من حديث مالك، ومن رواه عن مالك فقد أخطأ عليه، وأضاف ما ليس من روايته عليه). وقال العراقي: (رواه ابن عبد البر من حديث ابن عمر وضعفه)^(٢).

وفي اسناده (يعقوب بن اسحق العسقلاني) قال الذهبي في ترجمته (كذاب، فإنه قال حدثنا حميد بن زنجويه حدثنا يحيى بن بكير عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً من حفظ علي أمتي أربعين حديثاً)^(٣). وقال: (يعقوب بن اسحق العسقلاني عن حميد بن زنجويه عن يحيى بن بكير عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً من حفظ علي أمتي أربعين. وهذا كذب في السند والمتن)^(٤). وقال ابن الجوزي: (وأما حديث ابن عمر فقد روي بإسنادين مظلّمين فيها عن جماعة مجاهيل)^(٥).

حديث عبد الله بن عمرو:

لم أقف على الإسناد إليه بذلك، وقد ذكره ابن الجوزي - معلقاً - بقوله:

(١) جامع بيان العلم (١/ ٤٣).

(٢) المغني عن حمل الاسفار في الاسفار (٧/١).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٤٩).

(٤) المغني في الضعفاء (٢/ ٧٥٧).

(٥) العلل المتناهية (١/ ١١٧).

(وأما حديث عبد الله بن عمرو فقد رفعه محمد بن مضر عن بوري بن الفضل - ولا يعرفان - عن ابن المبارك عن اسماعيل بن رافع عن اسماعيل بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً) (١).

حديث جابر بن سمرة :

لم أقف على الإسناد إليه بذلك، وقد ذكره ابن الجوزي - معلقاً - بقوله: (وأما حديث جابر بن سمرة فقد رفعه مجهول عن مجهول إلى أن ألصقه بشيبان بن فروخ عن مبارك عن الحسن عن جابر بن سمرة مرفوعاً) (٢).
حديث أنس:

له عن أنس أربعة طرق:

(١) الأول: رواه أبو نعيم (٣)، وابن عبد البر (٤)، من طريق الملعلي عن السدي عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قال ابن عبد البر: (علي بن يعقوب بن سويد ينسبونه إلى الكذب، ووضع الحديث، واسناد هذا الحديث كله ضعيف). وقال ابن الجوزي عن هذا الطريق (روى باسناد مظلم عن الملعلي عن السدي عن أنس) (٥).

(٢) الثاني: ذكره ابن الجوزي بقوله: (روى باسناد مظلم عن أبي داود الأعمى عن أنس) (٦). وقال: (أبو داود الأعمى لا أعرفه، واسمه نفيع بن الحارث

(١) اللعل المتناهية (١١٧/١).

(٢) اللعل المتناهية (١١٧/١).

(٣) أخبار اصبهان (٢٠٥/١) في ترجمة (اسماعيل بن عبد الرحمن الأعور).

(٤) جامع بيان العلم (٤٣/١).

(٥) اللعل المتناهية (١١٨/١).

(٦) اللعل المتناهية (١١٨/١).

كذبه قتادة^(١) ثم حكى أقوال الأئمة في تضعيفه جدا.

(٣) الثالث: رواه ابن عدي^(٢)، ومن طريقه رواه ابن الجوزي^(٣)، من طريق

سليمان بن سلمة نا ابن الليث حدثني عمر بن شاکر سمعت أنس بن مالك مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: (سليمان بن سلمة قد كذبوه)^(٤).

(٤) الرابع: رواه الخطيب البغدادي^(٥)، وابن عبد البر^(٦)، وابن الجوزي^(٧)

من ثلاثة طرق عن أبان عن أنس مرفوعاً.

قال ابن الجوزي: (فيه أبان - يعني ابن أبي عياش - وهو متروك)^(٨).

حديث نويرة :

قال ابن الجوزي: (أما حديث نويرة فرواه من لا يعرف بالحديث، وأسنده عن

عمر بن هارون البلخي عن مغلس بن عبدة عن مقاتل بن حيان عن قتادة عن نويرة صاحب رسول الله ﷺ مرفوعاً)^(٩).

وقال: (وأما حديث نويرة ففيه مجاهيل، ولا يعرف في الصحابة من اسمه

(١) (العلل المتناهية (١/٢٠)).

(٢) الكامل (٥/١٧١٢).

(٣) العلل المتناهية (١/١١٨).

(٤) العلل المتناهية (١/١٢٠).

(٥) شرف أصحاب الحديث (ص ١٩ و ٢٠).

(٦) جامع بيان العلم (١/٤٤).

(٧) العلل المتناهية (١/١١٨).

(٨) العلل المتناهية (١/١٢٠).

(٩) العلل المتناهية (١/١١٨) وعزاه ابن حجر في كتاب الأصابة (٣/٥٧٨) لابي

نويرة، وعمر بن هارون كذاب (١). ثم حكى أقوال الأئمة فيه.
ونويرة هذا ذكره الحافظ ابن حجر في (الإصابة) (٢) وقال: (نويرة غير
منسوب ثم ذكر هذا الحديث).

الحكم على الحديث:

عدد طرق هذا الحديث عن الصحابة المذكورين خمس وعشرون طريقاً، وهذا
تفصيل الحكم عليها:

- (١) ستة عشر طريقاً في أسانيدھا إما وضاع، أو متهم به، أو كذاب أو متهم به.
- (٢) ثلاثة طرق في أسانيدھا من حكم عليه بـ (متروك الحديث).
- (٣) خمسة طرق وقفت عليها معلقة، ومع تعليقها ففي أسانيدھا مجهول، أو
مجهولان، أو ضعيف.
- (٤) طريق واحد فيه مجهولان وانقطاع، وهو أجود طرقه كما قال الحافظ ابن
عساكر (٣).

فالحديث ضعيف، ولا يتقوى بمجموع هذه الطرق المتعددة لشدة ضعفها.

أحاديث أخرى فقدت شروط التقوية :

هنالك أحاديث أخرى ضعفها الأئمة مع تعدد طرقها، وتباين مخرجها، وذلك
لفقدانها شروط التقوية، ومنها:

- (١) حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: أسخت ماء لرسول الله ﷺ في
الشمس ليغتسل به فقال لي: يا حميراء لا تفعلي فإنه يورث البرص (٤).

(١) العلل المتناهية (١/١٢١).

(٢) (٥٧٨/٣).

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/١١٩).

(٤) كتاب النكت على ابن الصلاح للزركشي (٢/٤١٦) (البحر الذي زخر في شرح =

(٢) قال الزركشي: (وقال الحافظ أبو موسى المديني في (كتاب الحياء) كم من حديث له طرق تجمع في جزء لا يصح منها حديث واحد كحديث الطير، يروى عن قريب من أربعين رجلاً من أصحاب أنس، ويروى عن جماعة من الصحابة غيره وقد جمع غير واحد من الحفاظ طرقه للاعتبار والمعرفة، كالحاكم أبي عبد الله، وأبي بكر ابن مردويه، وأبي نعيم)^(١).

ولفظ حديث الطير كما رواه الحاكم^(٢) من حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: كنت أخدم رسول الله ﷺ، فقدم لرسول الله ﷺ فرخ مشوى، فقال: اللهم اتيتي بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير. قال: فقلت اللهم أجعله رجلاً من الأنصار، فجاء علي - رضي الله عنه - فقلت: إن رسول الله ﷺ على حاجة. ثم جاء فقلت: إن رسول الله ﷺ على حاجة. ثم جاء فقال رسول الله ﷺ افتح، فدخل فقال رسول الله ﷺ ما حسبك علي؟ فقال: إن هذه آخر ثلاث كرات يردني أنس يزعم أنك على حاجة. فقال: ما حملك على ما صنعت فقلت: يا رسول الله سمعت دعاءك فأجبت أن يكون رجلاً من قومي. فقال رسول الله ﷺ: إن الرجل قد يحب قومه.

وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه).
قال الذهبي: (ابن عياض^(٣) لا أعرفه، ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث

= ألفيه الأثر) ١٠٧٧/٣ نصب الراية (١٠١/١) التلخيص الحبير (٢٠/١) (الوقوف على الموقوف - رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية -) ص ٣٣٥ - ٣٣٧.

(١) كتاب النكت على ابن الصلاح (٤٢٣/٢).

(٢) المستدرک على الصحيحين (١٣٠/٣ - ١٣١).

(٣) هو محمد بن أحمد بن عياض، روى عن أبيه عن أبي طيبة المصري عن يحيى بن حسان فذكر حديث الطير، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين. قال الذهبي: الكل ثقات =

الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه، فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء (١).
وسئل الحاكم - رحمه الله - عن حديث الطير؟ فقال: لم يصح، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد رسول الله ﷺ (٢).

* * *

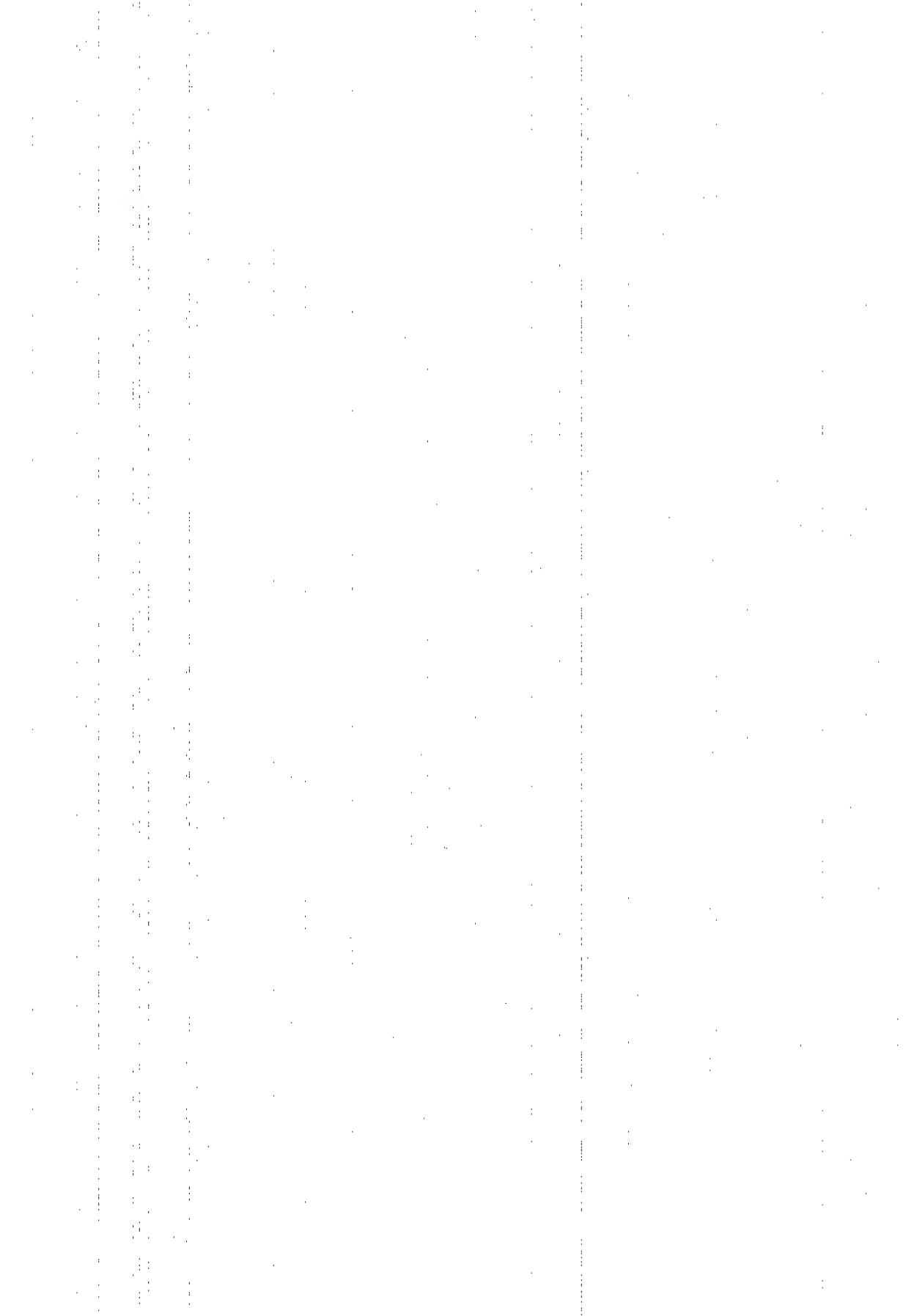
-
- = إلا هذا - ابن عياض - فانا اتهمه به ثم ظهر لي أنه صدوق. فأما أبوه فلا أعرفه.
ميزان الاعتدال (٤٦٥/٣) المغني في الضعفاء (٥٤٨/٢).
(١) تلخيص الذهبي - المطبوع مع المستدرک (١٣١/٣).
(٢) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (٨٦٢/٢).

الباب الثالث

تقوية الأحاديث الضعيفة التي في سندها سقط ظاهر

وفيه ثلاثة فصول:

- (١) الفصل الأول: تقوية الحديث المرسل.
- (٢) الفصل الثاني: تقوية الحديث المنقطع.
- (٣) الفصل الثالث: تقوية الحديث المعضل.

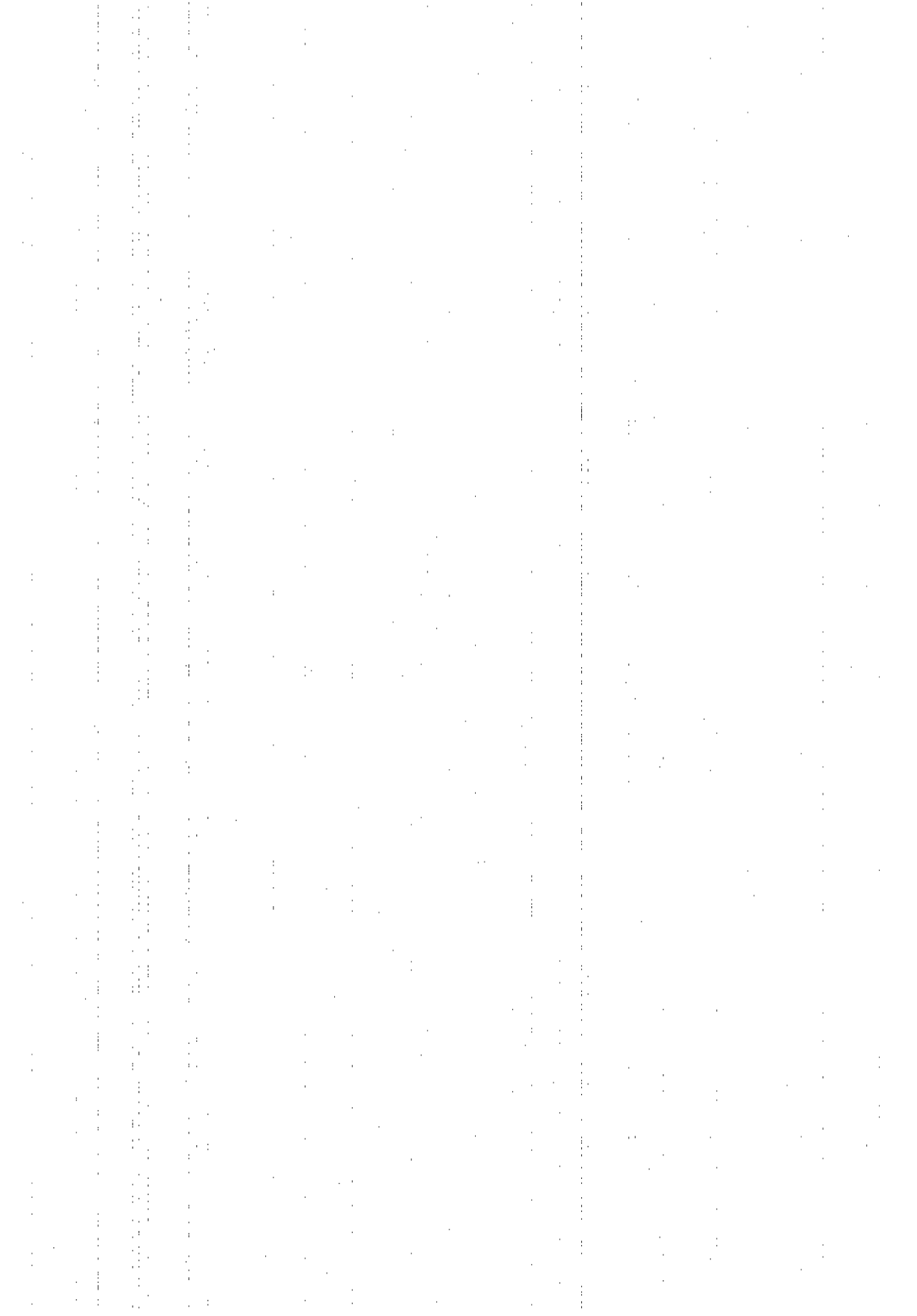


الفصل الأول

تقوية الحديث المرسل

وفيه سبعة مباحث:

- (١) المبحث الأول: تعريف الحديث المرسل.
- (٢) المبحث الثاني: اختلاف العلماء في الاحتجاج بالمرسل وأثر ذلك على تقويته.
- (٣) المبحث الثالث: شروط تقوية المرسل عند الشافعي.
- (٤) المبحث الرابع: مراتب المرسل وأثرها في تقويته.
- (٥) المبحث الخامس: الحديث المرسل المعتضد دون المتصل في الحجة.
- (٦) المبحث السادس: سبب كون الحديث المرسل من الضعيف المعتضد.
- (٧) المبحث السابع: عواضد الحديث المرسل وأمثلتها.



المبحث الأول

تعريف الحديث المرسل

تعريف المرسل لغة:-

ذكر العلماء في أصله الذي اشتق منه أربعة ^(١) أوجه:

(١) فقيل ^(٢): (هو مأخوذ من قولهم (أرسلت كذا) إذا أطلقته ولم تمنعه، كما في قوله تعالى ﴿ ألم تر أننا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا ﴾ [مريم آية: ٨٣] وذلك في قوله من فسر الإرسال هنا بالاطلاق ^(٣)، قال العلائي - رحمه الله -: (فكأن المرسل أطلق الاسناد ولم يقيد به براؤ معروف) ^(٤). وكذا قال الحافظ ابن حجر ^(٥).

(٢) وقيل: هو مأخوذ من قولهم: (جاء القوم أرسلالاً) أى قطعاً متفرقين ^(٦)، قال ابن سيده: (الرسل - بفتح الراء والسين - القطيع من كل شيء، والجمع أرسلال، وجاءوا رسالة رسالة: أي جماعة جماعة.) ^(٧) (ومنه الحديث: أن الناس دخلوا عليه بعد موته أرسلالاً يصلون عليه) ^(٨) أي أفواجاً ورفقاً متقطعة

-
- (١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٢/٢).
(٢) القاموس المحيط (ص ١٣٠٠) معجم مقاييس اللغة (٣٩٢/٢) لسان العرب (٢٨٥/١١).

- (٣) تاج العروس من جواهر القاموس (٣٤٤/٧) وقد فسر - ايضاً - بالتسليط.
(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٤).
(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٢/٢).
(٦) القاموس المحيط (ص ١٣٠٠) لسان العرب (٢٨١/١١).
(٧) تاج العروس (٣٤٣/٧) وعزاه للمحكم، ولم أقف عليه في القسم المطبوع.
(٨) رواه ابن ماجه في السنن (٥٢٠/١) والبيهقي في السنن الكبرى (٣٠/٤).

يتلو بعضهم بعضاً^(١).

قال العلائي: (فكأنه تصور من هذا اللفظ الاقتطاع، فقليل للحديث الذي قطع اسناده وبقي غير متصل مرسل، أي كل طائفة منهم لم تلق الأخرى ولا لحقتها)^(٢).

(٣) وقيل: (يحتمل أن يكون أصله من الاسترسال، وهو الطمأنينة إلى الإنسان، والثقة به فيما يحدثه)^(٣).

قال العلائي: (فكأن المرسل للحديث اطمأن إلى من أرسل عنه، ووثق به لمن يوصله إليه، وهذا اللائق بقول المحتج بالمرسل). قال: (لكن يرد عليه أن خلقاً من الرواة أرسلوا الحديث مع عدم الثقة برواية الذي أرسلوا عنه).

(٤) ويجوز - أيضاً - أن يكون المرسل من قولهم: (ناقة مرسل)^(٤) أي سريعة السير، قال كعب بن زهير^(٥):

أمت سعاد بأرض لا يبلغها * * * إلا العتاق النجيات المراسيل.

قال العلائي: (فكأن المرسل للحديث أسرع فيه عجباً فحذف بعض اسناده)^(٦). وكذا قال الحافظ ابن حجر^(٧) - رحمه الله -.

وقال العلائي عقب ذكره لهذه الأوجه المتقدمة: (والكل محتمل)^(٨).

(١) جامع التحصيل (ص ١٤) تاج العروس (٣٤٣/٧).

(٢) جامع التحصيل (ص ١٤).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٤).

(٤) القاموس المحيط (ص ١٣٠٠) لسان العرب (٢٨١/١١) تاج العروس (٣٤٤/٧).

(٥) شرح قصيدة كعب بن زهير بانت سعاد في مدح رسول الله ﷺ (ص ٣٧).

(٦) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٥).

(٧) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٢/٢).

(٨) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٥).

تعريف المرسل اصطلاحاً:

ذكر العلماء في تعريفه أربعة ^(١) أوجه:

(١) الأول: هو ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ، قال الطيبي: (المرسل هو قول التابعي الكبير قال رسول الله ﷺ كذا، وفعل كذا) ^(٢). وكذا قال ابن جماعة ^(٣) - رحمه الله -.

وهذا الوجه مرسل باجماع العلماء، قال ابن عبد البر: (فأما المرسل فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ، مثل أن يقول عبيد الله بن عدي بن الخيار، أو أبو أمامة بن سهل بن حنيف أو عبد الله بن عامر ابن ربيعة، ومن كان مثلهم قال رسول الله ﷺ) ^(٤).

وحكى اتفاق العلماء على ذلك ابن الصلاح، والنووي، والطيبي، وابن جماعة، وغيرهم ^(٥).

(٢) الثاني: هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ من غير تقييد بالكبير، وهذا هو المشهور كما قال ابن الصلاح، وابن دقيق العيد، والعراقي والعلائي، وابن حجر،

(١) جامع التحصيل (ص ٢٤ - ٢٥) شرح ألفية العراقي (١ / ١٤٤) النكت على

كتاب ابن الصلاح (٥٤٣/٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١ / ٢٨٣).

(٢) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٦٥).

(٣) المنهل الروي (ص ٤٢).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد (١ / ١٩).

(٥) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٥٥) كتاب ارشاد طلاب الحقائق إلى

معرفة سنن خير الخلائق (١ / ١٦٧) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٦٥) المنهل

الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص ٤٢).

والسخاوى، وغيرهم^(١).

وقيده الحاكم باتصال سنده إلى التابعي حيث قال: (فإن مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذى يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي قال رسول الله ﷺ)^(٢).

وقيده الحافظ ابن حجر بما سمعه التابعي من غير النبي ﷺ ليخرج من لقيه كافر، فسمع منه ثم أسلم بعد وفاته ﷺ وحدث بما سمعه منه كالتنوخي رسول هرقل، فإنه مع كونه تابعياً محكوماً لما سمعه بالاتصال لا الإرسال^(٣)، قال ابن حجر فى تعريفه: (المرسل ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره)^(٤).

قال السخاوى - رحمه الله - عن هذا القيد: (وهو متعين، وكأنهم أعرضوا عنه لندوره)^(٥).

(٣) الثالث: ما سقط منه رجل، قال الحافظ ابن حجر: (وهو على هذا هو والمنقطع سواء، وهذا مذهب أكثر الأصوليين)^(٦) قال الاستاذ أبو منصور^(٧)

(١) (مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح) ص ٥٥ (الاقتراح فى بيان الاصطلاح) ص ١٩٢ (شرح ألفية العرقى ١/١٤٤) (جامع التحصيل فى أحكام المراسيل) ص ٢٤ (النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٥٤٣) (فتح المغيث) ١/١٣١.

(٢) (معرفة علوم الحديث) ص ٣٥.

(٣) (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) ١/١٣٥.

(٤) (النكت على كتاب ابن الصلاح) ٢/٥٤٦.

(٥) (فتح المغيث شرح ألفية الحديث) ١/١٣٥.

(٦) (النكت على كتاب ابن الصلاح) ٢/٥٤٣.

(٧) هو عبد القاهر بن طاهر الاستاذ أبو منصور البغدادي صاحب التصانيف البديعة وأحد

أعلام الشافعية، مات فى سنة تسع وعشرين وأربعمائة وقد شاخ. (سير أعلام النبلاء)

١٧ / ٥٧٢ (الفتح المبين فى طبقات الأصوليين) ص ٢٤٦ / ج ١.

(المرسل ما سقط من اسناده واحد، فإن سقط أكثر من واحد فهو معضل) (١).
وقال أبو الحسين ابن القطان: (المرسل أن يروى بعض التابعين عن النبي ﷺ خبراً،
أو يروى رجل عن من لم يره) (٢).

قال الحافظ ابن حجر: (وهذا اختيار أبي داود في مراسيله، والخطيب (٣)،
وجماعة). (٤) وقال العلائي: (وعليه يدل كلام أبي حاتم الرازي، وابنه
عبد الرحمن، وغيرهما من أئمة الحديث) (٥).

(٤) الرابع: هو قول الواحد من أهل هذه الأعصار، وما قبلها قال رسول الله
ﷺ. وهو منسوب إلى الغلاة من متأخري الحنفية، قال العلائي: (وهو مقتضى
كلام إمام الحرمين (٦) ومن تبعه، لأنه مثل ذلك بالشافعي ولا فرق بين الشافعي
ومن بعده، ومثله - أيضاً - ما إذا سقط أثناء السند رجلان فأكثر يطلق
عليه المرسل) (٧). وعلى هذا فالمرسل عند هؤلاء يشمل المنقطع، والمعضل،
والمعلق.

التعريف المختار (٨):

(هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، سواء كان قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو نحو

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٣/٢).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٤/٢).

(٣) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥٨).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٤/٢).

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٢٥).

(٦) البرهان في أصول الفقه (٦٣٢/١ - ٦٣٣).

(٧) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٢٤).

(٨) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٦/٢) نزهة النظر (ص ٤١).

ذلك مما سمعه من غيره .

واطلاق المرسل على المنقطع، والمعضل، والمعلق - كما فعله بعض المحدثين - لا يضر، لأن السياق يفرق بين هذه الاطلاقات وبين المرسل الاصطلاحي الذي عليه أكثر المحدثين . والله أعلم .

* * *

المبحث الثاني

اختلاف العلماء في الاحتجاج بالمرسل

اختلف العلماء في هذه المسألة، فاحتجت طائفة منهم بالحديث المرسل، وردته طائفة أخرى، وقبله جماعة إذا اعتضد بعواضد خاصة، ولأجل ذلك كله جعل الحاكم أبو عبد الله النيسابوري المرسل من الصحيح المختلف فيه^(١).
المحتجون بالمرسل:

احتج بالحديث المرسل الإمام أبو حنيفة^(٢)، والإمام مالك^(٣) - رحمهما الله - وجمهور أصحابهما، وجماعة من المتكلمين^(٤) منهم أبو هاشم^(٥)، وهو إحدى الروائتين عن الإمام أحمد بن حنبل^(٦) - رحمه الله -، واختار الاحتجاج به الآمدي^(٧)، وأكثر من تكلم في الأصول^(٨)، والزيدي^(٩). وللإمام مالك - رحمه

(١) المدخل إلى معرفة الصحيح (ص ٤٣).

(٢) أصول البزدوي - مع كشف الأسرار (٢/٣) أصول السرخسي (٣٥٩/١) التحرير في أصول الفقه (ص ٣٤٢) تيسير التحرير (١٠٢/٣).

(٣) نشر البنود على مراقي السعود (٦٢/٢).

(٤) روضة الناظر وجنة المناظر (٣٢٤/١).

(٥) المعتمد في أصول الفقه (٦٢٨/٢).

وأبو هاشم هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب أبو هاشم الجبائي المعتزلي توفي ببغداد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد (٥٥/١١) الفتح المبين في طبقات الأصوليين (١٧٢/١ - ١٧٣).

(٦) العدة في أصول الفقه (٩١٧/٣).

(٧) الإحكام في أصول الأحكام (١١٢/٢).

(٨) نشر البنود على مراقي السعود (٦٢/٢).

(٩) توضيح الأفكار (٢٨٩/٢).

الله - قول آخر في رد المرسل وعدم الإحتجاج به ^(١) إلا أن السخاوي ^(٢) - رحمه الله - استغربه .

قال الإمام أبو داود - رحمه الله - (وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفیان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم، فإذا لم يكن مسند غير المراسيل، ولم يوجد المسند فالمرسل يحتج به، وليس هو مثل المتصل في القوة) ^(٣) .

وعلى هذا فالمرسل عند هؤلاء قوي غير محتاج للتقوية والاعتضاد، وقد ذكر لأهل هذا المذهب أدلة متعددة لقبولهم الحديث المرسل، وعملهم به .
أدلة المحتجين بالمرسل :

قال السرخسي - رحمه الله - : (الدلائل التي دلت على كون خبر الواحد حجة من الكتاب والسنة كلها تدل على كون المرسل من الأخبار حجة) . ^(٤) وذكر العلائي - رحمه الله - أنهم استدلوا بالكتاب، والسنة، والاجماع، وبأدلة عقلية .
أدلة الكتاب :

(١) الدليل الأول: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] .

وجه الدلالة: قال العلائي - رحمه الله - : (دلت الآية على وجوب تبليغ ما أنزل الله من البينات والهدى والعمل به، والراوى الثقة إذا قال: قال رسول الله ﷺ

(١) تدريب الراوى (١/١٩٨) .

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/١٣٦) .

(٣) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنته (ص ٢٤ - ٢٥) .

(٤) أصول السرخسي (١/٣٦٠) .

فقد بين وترك الكتمان، فيلزم قبوله بظاهر الآية، ولم يفرق بين المرسل والمسند^(١).
(٢) الدليل الثاني: قال الله تعالى: ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾ [التوبة الآية: ١٢٢].

وجه الدلالة: قال العلائي - رحمه الله -: (دلت الآية على أن الطائفة إذا رجعت إلى قومها وأنذرتهم بما قال النبي ﷺ أنه يلزم قبول خبرهم ولم تفرق الآية في الإنذار بين ما أسنده وما أرسلوه، ولا بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم)^(٢).
وقال القاضي أبو يعلى: (ولم يفرق بين من أنذر بمرسل أو بمسند)^(٣).
(٣) الدليل الثالث: قال الله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾. أو (فتبينوا) والقراءتان متواترتان^(٤).

وجه الدلالة: قال العلائي - رحمه الله -: (فلم يأمر الله تعالى بالتثبت أو التبيين إلا في خبر الفاسق، فدلّت الآية على أن العدل الثقة لا يجب التثبت في خبره، وهذا المرسل عدل ثقة فيجب قبول خبره لان الآية لم تفرق بين ما أسنده وما أرسله).
أدلة السنة:

وهي الأحاديث التي ورد الأمر فيها بالتبليغ كقوله ﷺ: (بلغوا عني ولو آية)^(٥)

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٦٩).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٦٨).

(٣) العدة في أصول الفقه (٣/٩١٠).

(٤) النشر في القراءات العشر (٢/٢٥١) (سورة النساء) وفيه أن حمزة والكسائي وخلف قرؤوا (فتبينوا) من التثبت. والآية المذكورة في (سورة الحجرات ٦).

(٥) رواه البخاري الصحيح (٤/١٤٥) (كتاب الأنبياء) (باب ما ذكر عن بني إسرائيل) والترمذي السنن (٤٠/٥) حديث رقم (٢٦٦٩).

وقوله: (ليبلغ الشاهد منكم الغائب) (١).

وجه الدلالة: أن الأمر بالتبليغ في هذه الأحاديث شامل للتبليغ بالمسند والمرسل،
(لأنه ﷺ أمر بالتبليغ عنه، ولم يفرق بين المسند وغيره، والأمر بالتبليغ لا بد له من
فائدة، وليست تلك الفائدة سوى العمل بما يبلغه الراوي إلى من بعده، فلو كان
بعض ما يبلغه الراوي - وهو المرسل - لا يعمل به لبينه ﷺ) (٢).
الإجماع :

استدلوا بإجماع الصحابة، وكذا إجماع التابعين على قبول المراسيل.
إجماع الصحابة:

قالوا: (اتفق الصحابة - رضوان الله عليهم - على قبول روايات ابن عباس -
رضي الله عنه - مع أنه لم يسمع من النبي ﷺ أكثرها، وقد صرح ابن عباس بذلك
في حديث الربا في النسبة (٣)، حيث قال: حدثني به اسامة بن زيد وروى أن رسول
ﷺ ما زال يلبي حتى رمى جمرة العقبة، فلما رجع قال: حدثني به أخي الفضل
بن العباس (٤).

(١) رواه البخاري (الصحيح) (٢٤/١) كتاب العلم باب قول النبي ﷺ رب مبلغ أوعى
من سامع ومسلم الصحيح (١٣٠٦/٣) عن أبي بكر.

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٦٩).

(٣) رواه البخاري في صحيحه (٣١/٣) كتاب البيوع باب بيع الدينار بالدينار نساء
ومسلم في صحيحه (١٢١٧/٣) حديث رقم (١٥٩٦) والنسائي في السنن
٢٨١/٧ وابن ماجه في السنن (٧٥٨/٢) حديث رقم (٢٢٥٧).

(٤) رواه البخاري في صحيحه (١٧٩/٢) كتاب الحج ومسلم في صحيحه (٩٣١/٢)
حديث رقم (١٢٨١) وأبو داود في السنن (٤٠٥/٢) حديث رقم (١٨١٥)
والترمذي في السنن (٢٥١/٣) حديث رقم (٩١٨) والنسائي في السنن (٢٦٨/٥).

(و قبلوا روايات (النعمان بن بشير) و (ابن الزبير) وسائر الصغار من أصحاب النبي ﷺ ،) ولم يرو عن أحد من الصحابة انكار ذلك وتفحص انهم روه عن رسول الله ﷺ بواسطة، أو بغير واسطة، فصار ذلك اجماعاً منهم على جواز ذلك ووجوب قبوله (١) .

إجماع التابعين :

قالوا: (اشتهر ارسال الأئمة كالشعبي، والحسن، والنخعي، وابن المسيب، وغيرهم، واشتهر قبول مرسلهم بلا نكير فكان اجماعاً) (٢) . وقد صرح الإمام ابن جرير - رحمه الله - باجماع التابعين على قبول المرسل حيث قال: (لم يزل العمل بالإرسال وقبوله حتى حدث بعد المائتين القول برده) .

الأدلة العقلية:

وهي من ثمانية أوجه ذكر العلامي - رحمه الله - سبعة منها:

(١) الأول: أن التابعي الثقة إذا روى الحديث مرسلًا فقد قطع بشهادته على النبي ﷺ بالخبر، وكفى من بعده مؤنة البحث والتفتيش عن الراوي وإذا وصل السند فقد أحال على الواسطة، والإرسال (يقتضي تعديل الواسطة) (٣) .

(٢) الثاني: إن عدالة المرسل وأمانته يمنعه أن يشهد على النبي ﷺ بخبر ويكون راويه له غير ثقة ولا حجة، فالقول برد حديث المرسل يلزم منه القدح في الراوي المرسل .

(٣) الثالث: أن الواسطة بين التابعي وبين النبي ﷺ أما أن يكون صحابياً، أو

(١) كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوى (٢/٣ - ٣) .

(٢) تيسير التحرير (١٠٣/٣) .

(٣) فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت - بحاشية المستصفي (١٧٤/٢) تيسير التحرير

(١٠٢/٣) .

تابعيا ثقة، أو مجروحاً متهماً، أو مجهولاً لا يدري حاله. فعلى التقديرين الأولين يجب قبول الخبر، وعلى التقديرين الآخرين لا يقبل، واحتمال الآخرين بعيد جداً في التابعين وخصوصاً أن يكون ذلك الوسطة متهماً بالكذب، لأن النبي ﷺ أتني على عصر التابعين وجعلهم خير القرون بعد قرن الصحابة - رضى الله عنهم - فالمجروح المتهم بالكذب فيهم نادر بخلاف القرون التي بعدهم وكذلك يعد أن يكون هذا الراوى مجهولاً قد خفي حاله على التابعين ويقطع بروايته على النبي ﷺ مع كونه لم يطلع على ثقته وعدالته. فإذا تبين أن الإحتمالين مرجوحان بالنسبة إلى الإحتمالين الأولين تعين العمل بالراجح لأنه أغلب على الظن.

(٤) الرابع: لو لم يكن المرسل حجة لم يكن الخبر المعنعن حجة، لأن الراوى - أيضاً - أرسله بالنعنة ولم يصرح بالسماع ممن فوقه، والإحتمال الذي ذكرتموه في الخبر المرسل قائم بعينه في المعنعن، واحتمال لقاء المعنعن شيخه وسماعه منه ليس بدون احتمال ثقة الوسطة المحذوف وعدالته^(١).

(٥) الخامس: إذا وجب على المستفتي قبول قول المفتي فيما يرويه عن النبي ﷺ معنى بناء على ظاهر علمه وعدالته، فيجب على العالم قبول ما يرسله الراوى عن النبي ﷺ لفظاً بناء - أيضاً - على ظاهر عدالته وصدقه وأمانته^(٢).

(٦) السادس: أن الحاكم إذا حكم بشهادة عدلين وأسجل بهما ولم يسمهما لم يجز لأحد الاعتراض على حكمه لأجل تسمية الشهود، فكذلك هنا لا اعتراض على الراوى في تركه تسمية شيخه^(٣).

(٧) السابع: أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: (المسلمون عدول

(١) أصول السرخسي (٣٦٢/١) جامع التحصيل (ص ٧٨).

(٢) أصول السرخسي (٣٦٢/١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٧٩).

(٣) أصول السرخسي (٣٦٢/١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٧٩).

بعضهم على بعض، إلا مجلوداً في حد أو مجرباً عليه شهادة زور، أو ظنيّاً^(١) في ولاء أو قرابة^(٢) فاكتمنى - رضي الله عنه - بظاهر الإسلام في القبول إلا أن يعلم منه خلاف العدالة، ولا ريب أن هذه الوسطة بهذه المنزلة وإلا لم يرسل عنه التابعي، والأصل قبول خبره حتى يثبت عليه ما يقتضي رد ذلك.

قال العلائي عقب حكايته لهذه الوجوه: (هذا خلاصه ما احتجوا به بعبارات مختلفة، وألفاظ متباينة، يرجع حاصلها إلى هذه الأوجه السبعة، وبالله التوفيق)^(٣).
(٨) الثامن: ذكره الخطيب البغدادي - رحمه الله - ولم أقف عليه عند العلائي، قال الخطيب: (واستدل من أوجب قبول المراسيل والعمل بها بأنه لو لم يجب ذلك فيها لم يكن لروايتها وجه)^(٤).

مناقشات لأدلة المحتجين بالمرسل

مناقشة الأدلة القرآنية وأدلة السنة:

قال العلائي - رحمه الله -: (والجواب عن ذلك كله أن هذه الآيات والأحاديث ليس فيها شيء عمومه لفظي، بل هي أفعال مطلقة لا عموم لها، والمطلق يصدق امتثاله بالعمل به في صورة، وإن سلم عمومها من جهة المعنى وعدم التفرقة - كما ذكره - فهي مخصوصة بالرواية عن المجهول العين اتفاقاً، كما إذا ذكر الراوي شيخه وقال: لا أعلم عدالته، أو سكت عنه بالكلية وقلنا بالراجح أن

(١) ولا ظنين في ولاء: هو الذي ينتمي إلى غير مواليه لا تقبل شهادته للثمة. النهاية في غريب الحديث والأثر (١٦٣/٣).

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٥٥/١٠ و ١٩٧).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٧٩).

(٤) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥٦٨) التبصرة في أصول الفقه (ص ٣٢٩).

مجرد رواية العدل عن الراوى ليست تعديلاً له، وإنما خصت بهذه الصورة للجهالة، والجهالة فى صورة المرسل أتم لأن فيه جهالة العين والصفة، ولأن من لا يعرف عينه كيف تعرف صفته من العدالة؟ بخلاف تلك الصورة فإن فيها جهالة الصفة فقط، فإذا خصت بتلك الصورة لزم تخصيصها فى صورة الإرسال بطريق الأولى (١).
 وقال عن قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾: (يقتضى أن من لم يكن فاسقاً لا يثبت فى خبره، وعدم فسقه لا طريق إليه إلا بالتركية أو الخبرة بحاله، والراوى المرسل عنه مجهول العين أصلاً فلا تعرف عدالته فيتوقف فيه) (٢).
 مناقشة الاجماع:

قال العلائي - رحمه الله -: (إن دعوى الإجماع فى ذلك باطلة قطعاً إلا فى عصر الصحابة) (٣). وقال: (وإرسال صغار الصحابة مقبول على الراجح عند جمهور العلماء، ولم يخالف فيه إلا الاستاذ أبو اسحق الاسفرائيني (٤) وطائفة (٥) يسيرة، وقولهم مردود بأن الصحابة كلهم عدول، ومن كان منهم يرسل الحديث فإنما هو عن مثله، ولا يضر الجهالة بعينه لعدالة الجميع).
 وقال ابن برهان: (وقولهم أن مراسيل الصحابة مقبولة فالعذر ظاهر، وذلك أن الصحابي لا يخلو من أحد أمرين أما أن يكون قد سمع من الرسول ﷺ، أو سمع

(١) جامع التحصيل فى أحكام المراسيل (ص ٦٩ - ٧٠ .

(٢) (جامع التحصيل فى أحكام المراسيل) ص ٧٠ .

(٣) (جامع التحصيل فى أحكام المراسيل) ص ٧٢ - ٧٣ .

(٤) هو ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الملقب ركن الدين الاسفرائيني الأصولى الشافعى أحد المجتهدين فى عصره، توفي بنيسابور يوم عاشوراء من سنة ثمانى عشرة وأربعمائة. (سير أعلام النبلاء) ٣٥٣/١٧ .

(٥) منهم ابن برهان كما فى (فتح المغيـث) ١٤٦/١ والباقلاني كما فى (توضيح الأفكار) ٢٩٥/١ .

من صحابي، فإن سمع رسول الله ﷺ فهو مقطوع بعصمته، وإن سمع من صحابي فهو مشهود بعدالته (١).

وقال الحافظ ابن حجر: (وأما روايتهم عن التابعي فقليلة نادرة، فقد تتبعنا وجمعت لقلتها) (٢). والتادر - كما هو معلوم - لا اعتبار له.

ولأجل ذلك منع بعض العلماء اطلاق (مرسل الصحابي) على أحاديث صغار الصحابة، ففي (الابهاج في شرح المنهاج) (٣) جواباً عن قبول أحاديث صغار الصحابة قال: (والجواب: إنها إنما قبلت للظن الغالب القاضي بأن الصحابي سمعها من النبي ﷺ، والعمل بالظن واجب، وهذا في الحقيقة ليس بمرسل لأن المرسل كما عرفت قول من لم يلق زيدا قال زيد، والصحابي لقي النبي ﷺ). وقال الصنعاني - رحمه الله -: (ففي قولهم مرسل الصحابة تسامح) (٤).

أما عصر التابعين فلا يصح اطلاق القول بإجماعهم على قبول المراسيل، فقد جاء عن سعيد بن المسيب، وابن سيرين، والزهري، والأوزاعي، عدم قبول المرسل (٥) وانكارهم له. أما قول الطبري - رحمه الله - فيجانب عنه بأن رد المرسل وقع قبل المائتين بزمان طويل، فقد روى الإمام مسلم (٦) - رحمه الله - عن ابن عباس عدم قبوله لمرسل بشير العدوي، وذكر - أيضاً - عن ابن سيرين أنه قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ

(١) الوصول إلى الأصول (١٨١/٢).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤٨/٢).

(٣) (٣٤١/٢).

(٤) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢٩٥/١).

(٥) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢٩٢/١) ارشاد الفحول (ص ٦٥).

(٦) صحيح مسلم (١٣/١).

حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم (١). فلم يجمع التابعون على قبول المراسيل والإعتداد بها، وكذا لم يصح أن انكار المرسل وعدم الاحتجاج به حدث بعد المأتين، بل حصل انكاره من الصحابة - رضى الله عنهم - والتابعين، قال الحافظ السخاوي - رحمه الله - بعد حكايته عن سعيد بن المسيب رد المرسل:

(وسعيد يرد على ابن جرير الطبرى من المتقدمين، وابن الحاجب من المتأخرين ادعاؤهما اجماع التابعين على قبوله، إذ هو من كبارهم، مع أنه لم يتفرد مرة بينهم بذلك، بل قال به منهم ابن سيرين، والزهرى، وغايته أنهم غير متفقين على مذهب واحد كاختلاف من بعدهم) (٢).

وقال: (أما كون الشافعي - رحمه الله - هو أول من ترك الاحتجاج به ليس على ظاهره، بل هو قول ابن مهدى، ويحيى القطان، وغير واحد ممن قبل الشافعي ويمكن أن اختصاص الشافعي لمزيد التحقيق فيه). مناقشة الأدلة العقلية:

(١) مناقشة الوجه الأول: أما كون رواية التابعي الثقة لحديث النبي ﷺ جازماً بذلك عنه يقتضي تعديل الوساطة ففيه نظر، لأن (أكثر ما فيه أن يكون المروى عنه عدلاً عنده فأرسله لذلك، وعدالته عنده لا تكفي في وجوب العمل حتى ينظر في حاله) (٣) ثم إن (الثقة قد يظن من ليس بثقة ثقة عملاً بالظاهر، ويعلم غيره من حاله ما يقدر فيه، والجرح مقدم على التعديل) (٤). وقال الخطيب البغدادي (قد علم من حال العدول أنهم يمسكون عن تعديل الراوى وجرحه، فإذا سئلوا عنه

(١) صحيح مسلم (١٥/١).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٣٦/١).

(٣) التبصرة في أصول الفقه (ص ٣٢٨).

(٤) ارشاد الفحول (ص ٦٥).

جرحوه تارة وعدلوه أخرى، فعلم أن إمساكهم عن الجرح ليس بتعديل، وكذلك إمساكهم عن التعديل ليس بحر (١).

(٢) مناقشة الوجه الثاني: وهو المتعلق بالقدح في المرسل إذا أرسل عن مجروح، والجواب عنه أن ذلك لا يقدح فيه: (لأنه يجوز أن لا يعرفه وهو ممن يعتقد جواز الرواية عن المجاهيل، ويجوز أن يكون قد نسي اسمه، فلا يجب القدح في عدالته) (٢). و (يجوز أنه لم يظهر له جرحه لقلّة ممارسته لحديثه، وعند معرفته بإسمه يظهر لغيره ذلك) (٣).

(٣) مناقشة الوجه الثالث: وهو الذي ردّوا فيه احتمال كون المرسل عنه صحابياً، أو تابعياً ثقة، أو ضعيفاً، أو مجهولاً. ثم استبعدوا الاحتمالين الأخيرين قال العلائي في رده على هذا الوجه: (بأن احتمال كون الساقط صحابياً، أو تابعياً ثقة ليس راجحاً على كونه ضعيفاً أو مجهولاً، ولا أقل من أن تتساوى الاحتمالات، وحينئذٍ فلا يصح الاحتجاج به) (٤). وقولهم: (يبعد أن يكون هذا الراوي مجهولاً قد خفي حاله على التابعي ويقطع بروايته على النبي ﷺ مع كونه لم يطلع على ثقته وعدالته). فهو (مجرد دعوى لا دليل عليها) (٥). قال العلائي: (ثم إن المشاهد يشهد بخلاف ذلك). وقال - أيضاً - : (ويعارضه - أيضاً - كلام أئمة هذا الفن قال ابن سيرين: حدثوا عمن شعثم إلا عن الحسن وأبي العالية فإنهما لا يبالغان عمن أخذوا الحديث. وقال يحيى بن سعيد القطان: مرسل الزهري شر من

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥٥١).

(٢) التبصرة في أصول الفقه (ص ٣٢٨).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨١).

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٨).

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٦).

مرسل غيره لأنه حافظ كلما قدر أن يسمى سمي، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه (١).

(٤) مناقشة الوجه الرابع: أما جعل الخبر المعنعن كالحديث المرسل لاحتمال كون المعنعن عنه ضعيفاً فغير صحيح، لأن المعنعن إما أن يكون معروفاً بالتدليس أو لا، فإن عرف به (فحكمه حكم المرسل سواء، فمن قبل المرسل مطلقاً يقبله، ومن رده يرد هذا - أيضاً - ولا فرق ...) (٢) وإذا لم يعرف المعنعن (بتدليس وكان لقاءه لشيخه ممكناً، أو ثبت لقاءه له، فلفظة عن محمولة على الاتصال، وليس للانقطاع وجه، ولا للواسطة احتمال، لأن الظاهر سماعه لذلك من شيخه والأصل السلامة من وصمة التدليس، فلا يقاس المرسل على هذا مع ظهور الفرق بينهما) (٣).

(٥) مناقشة الوجه الخامس: أما قبول المستفتي لقول المفتي فلأنه ليس من أهل النظر، فلا فائدة من وقوفه على مستند المفتي، أما المفتي (الذي يحتاج بالخبر فإنه يجب عليه الفحص عن روايته، وبذل الجهد في الكشف عنهم حتى يتبين له منهم ما يقتضي قيام الحجة بخبرهم) (٤). والمرسل لا يقبل لعدم معرفتنا بالساقط، (فلا يقاس أحد البابين بالآخر) (٥).

(٦) مناقشة الوجه السادس: أما قبول حكم الحاكم بشهادة شاهدين مع عدم تسميته لهما لا يلزم منه قبول حديث المرسل مع تركه تسمية شيخه، وذلك للفرق بين المقامين، (فالحاكم ليس له أن يحكم إلا بعد ثبوت عدالة الشاهدين عنده

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٦ - ٨٧).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٨ - ٨٩).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٨).

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٩).

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٩).

بطريقه المعتمدة، والراوى لا يجب عليه أنه لا يروى إلا عن ثقة، بل وجدت رواية الرواة فى كل عصر عن الضعفاء، فتارة يبينون حال الضعيف عند الرواية كما قال الشعبي: حدثنى الحارث الأعور وكان كذاباً^(١). والغالب أنهم يكتفون بما يعرفه أهل الفن من حاله فإذا أرسل عن أحد لم يكن حكم ذلك المرسل كالحاكم الذى لم يعين الشهود للفرق بينهما^(٢).

(٧) مناقشة الوجه السابع: أما قولهم: يجب قبول المرسل لأن المرسل لو ظهر من الوساطة خلاف العدالة لم يرسل عنه، فدعوى لا دليل عليها، والمعلوم أن قيام الحجة بالحديث مبني على عدالة الرواة، والوساطة مجهولة العين والحال فكيف تقبل؟

(٨) مناقشة الوجه الثامن: أما قولهم: لو لم يكن المرسل حجة لما اشتغل الناس بروايته وكتبه، فقد رده الخطيب البغدادي - رحمه الله - بقوله:

(وهذا خطأ ظاهر، لأنه قد يروى من الأخبار، ويسمع ما لا يعمل به عند بعض العلماء ويعمل به عند غيره، ويكتب أيضاً ما العمل عند الكل على خلافه المعرفة به، وقد يروى عن الضعفاء والمتروكين الذين لا يصح الاحتجاج بأحاديثهم، والتعلق بما ذكر المخالف لا وجه له)^(٣).

وقال أبو اسحق الشيرازي - رحمه الله -: (يجوز أن يكون قد اشتغلوا بروايته وكتبه للترجيح به، أو ليعرف، كما كتب أخبار الفساق ومن لا يثبت بروايته حديث ولهذا قال الشعبي: حدثني الحارث الأعور وكان - والله - كذاباً)^(٤).

(١) صحيح مسلم (١٩/١) (المقدمة).

(٢) جامع التحصيل فى أحكام المراسيل (ص ٨٩ - ٩٠).

(٣) كتاب الكفاية فى علم الرواية (ص ٥٦٨).

(٤) التبصرة فى أصول الفقه (ص ٣٣٠).

الخلاصة:

وبعد، فالاحتجاج بالمرسل قول لا يستند إلى دليل يقويه ويدعمه، والأدلة المذكورة واهية وقد أجاب عنها العلماء وبينوا ضعفها، وعليه فالمرسل حديث ضعيف واحتجاج من احتج به لا يرفعه من درجة الضعف إلى درجة القبول، وذلك (ما أستقر عليه جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم) ^(١). وعمدتهم في ذلك الجهل بالساقط في الإسناد كما قال العراقي ^(٢) - رحمه الله - :

ورده جماهير النقاد * * * للجهل بالساقط في الاسناد.

وقال الإمام مسلم - رحمه الله - : (والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالاخبار ليس بحجة) ^(٣). وقال الخطيب البغدادي - رحمه الله - : (والذي نختاره من هذه الجملة سقوط فرض العمل بالمراسيل، وأن المرسل غير مقبول والذي يدل على ذلك أن ارسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين روايه، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه، ولا يجوز قبول الخبر إلا ممن عرفت عدالته، فوجب لذلك كونه غير مقبول) ^(٤).

وقال العلائي - رحمه الله - : (فباقتصال الإسناد عرف الصحيح من السقيم وصان الله هذه الشريعة عن قول كل أفك أئيم، فلذلك كان الإرسال في الحديث علة يترك بها، ويتوقف عن الاحتجاج به بسببها، لما في إيهام المروى عنه من الغرر والاحتجاج المبني على الخطر) ^(٥).

(١) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٥٨).

(٢) شرح ألفية الحديث (١/١٢٨).

(٣) صحيح مسلم (١/٣٠).

(٤) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥٥٠).

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٢).

وقال السيوطي - رحمه الله - في ذكر أسباب ضعف المرسل ورده: (للجهل بحال المحدث، لأنه يحتمل أن يكون غير صحابي، وإذا كان كذلك فيحتمل أن يكون ضعيفاً، وإن اتفق أن يكون المرسل لا يروى إلا عن ثقة فالتوثيق مع الإبهام غير كاف ولأنه إذا كان المجهول المسمى لا يقبل فالمجهول عيناً وحالاً أولى) (١).

وكون الصدق والعدالة يقلبان في عصر التابعين فإنه لا يكفي لاعتماد مراسيلهم وقبولها، روى الحافظ ابن حجر - رحمه الله - بسنده قول أحد شيوخ الخوارج بعد توبته: (إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هويتنا أمراً صيرناه حديثاً). قال الحافظ ابن حجر: (قلت: وهذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمراسيل، إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين فمن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنا أمراً جعلوه حديثاً وأشاعوه، فربما سمعه الرجل السني فحدث به ولم يذكر من حدث به تحسناً للظن به فيحمله عنه غيره، ويجيء الذي يحتج بالمقاطيع فيحتج به ويكون أصله ما ذكرت، فلا حول ولا قوة إلا بالله) (٢).

ودعوى أن اغفال الأخذ بالمرسل اغفال لشطر السنة لا أساس لها، ولا يتبناها إلا جاهل بالسنة أو متجاهل لها (٣)، والمعلوم أن الإمام أبا داود - رحمه الله - اهتم بجمع المراسيل في كتاب، وبلغ مجموع ما ذكره (سبعة وثلاثين وخمسمائة) (٤) مراسلاً فكيف نفتري على السنة هذه الفرية، وتدعي أن شطرها مراسيل.

ثم إن محاولة اخراج الحديث المرسل من أقسام الأحاديث الضعيفة مردودة بما

(١) تدريب الراوى (١/١٩٨).

(٢) لسان الميزان (١/١١١).

(٣) منهم الكوثري في مقدمته لنصب الراية (١/٢٧٧).

(٤) (كتاب المراسيل) لأبي داود، رسالة ماجستير للباحث: عبد الله مساعد الزهراني.

تقدم، وقد تبني هذه الدعوة د/ أحمد يوسف سليمان حيث قال: (ولذلك فأنا أرى أن الارسال وحده غير كاف لرد الحديث، وإنما ذكرت الحديث المرسل هنا ضمن أنواع الحديث الضعيف لأن هذا هو منهج المحدثين، ولنا أن نختار من كلامهم وندع، وليس عدم الاحتجاج به هو رأى كل المحدثين، بل الراجح - كما ذكرنا - عن إمام المحدثين أحمد بن حنبل الاحتجاج به) (١).

لنا الاجتهاد لمعرفة الصحيح من أقوال أهل العلم عند اختلافهم، والاعتماد على احتجاج الإمام أحمد - رحمه الله - به لا يغني من جوع، لأن الإمام أبداود (٢) - رحمه الله - ذكر إن الإمام أحمد تابع الشافعي في رد المرسل وعدم الاحتجاج به، وسار - رحمه الله - على ذلك في (العلل) حيث يعل الطريق المسندة بالطريق المرسلة، ولو كان المرسل عنده حجة لازمة لما أعل به (٣)، والمعلوم أن الإمام أحمد كان يأخذ بالحديث الضعيف إذا لم يجيء عن النبي ﷺ أو عن أصحابه خلافة، قال ابن رجب - رحمه الله -: (وظاهر كلام أحمد أن المرسل عنده من نوع الضعيف، لكنه يأخذ بالحديث إذا كان فيه ضعف مالم يجيء عن النبي ﷺ أو عن أصحابه خلافة) (٤). وهذا يضعف محاولة التمسك باحتجاج الإمام أحمد - رحمه الله - بالأحاديث المرسلة. والله أعلم.

* * *

(١) في الحديث النبوي : بحوث ونصوص (ص ١١٢).

(٢) رسالة أبي داود لأهل مكة (ص ٢٤ - ٢٥).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/١٣٦).

(٤) شرح علل الحديث (١/٣١٢ - ٣١٣).

المبحث الثالث

شروط تقوية المرسل عند الشافعي

ذكر الإمام الشافعي ^(١) - رحمه الله - للمرسل ولقبول الخبر الذي يرسله

شروطاً، فاشتراط في المرسل ثلاثة شروط ^(٢) هي:

(١) الأول: أن يكون من كبار التابعين.

(٢) الثاني: وأن يروى عن الثقات أبداً.

(٣) الثالث: وأن يوافق الحفاظ في مروياتهم.

وقد أشار الحافظ العراقي الي هذه الشروط في (ألفيته) ^(٣) بقوله:

والشافعي بالكبار قيّدا * * * ومن روى عن الثقات أبداً.

ومن إذا شارك أهل الحفظ * * * وافقهم إلا بنقص لفظ

واشترط الإمام الشافعي - رحمه الله - لقبول الخبر المرسل اعتضاده بما يدل

على صحته، والعاخذ له أشياء سيأتي ذكرها في (المبحث السابع) ^(٤) - إن شاء

الله -.

الشرط الأول: أن يكون المرسل من كبار التابعين:

اشترط الإمام الشافعي - رحمه الله - للمرسل المعتضد أن يكون مرسله من كبار

التابعين، قال - رحمه الله -: (فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم

(١) الرسالة (ص ٤٦١) ورواه - أيضاً - البيهقي مناقب الشافعي (٣١/٢) وفي (المدخل

إلى دلائل النبوة ٥/ب) والخطيب في كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥٧٢).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٤١/١).

(٣) شرح ألفية العراقي (١٤٩/١).

(٤) (ص ١٥٢).

لبعض أصحاب رسول الله ﷺ فلا أعلم منهم واحداً يقبل مرسله لامرور: أحدهما أنهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه. والآخر: أنهم توجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه. والآخر: كثرة الاحالة كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه).
وقال: (ومن نظر في العلم بخبرة، وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها) (١).

تعريف التابعي الكبير:

والتابعي الكبير (هو الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، وكانت جل روايته عنهم) (٢). وعلى هذا تتابع العلماء (٣) في تعريف التابعي الكبير، وذكروا أنه الجامع بين لقائه ومجالسته لجماعة من الصحابة، وبإكثار مروياته عنهم، أما تعريفه (بأنه الراوي الذي لقي جماعة كثيرة من الصحابة) (٤). ففيه نظر، لأن الزهري - رحمه الله - ذكروا أنه لقي ثلاثة عشر صحابياً (٥) ومع ذلك فهو (من صغار التابعين، لأن جل مروياته عن بعض كبار التابعين لا كلهم) (٦). واعتبار إكثار الرواية عنهم أشار إليه بعضهم بقوله:

(ثم الكبير عند ذي النجابة * * * أكثر ما يروى عن الصحابة) (٧).

(١) الرسالة (ص ٤٦٧).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٢٩/١).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٢٩/١) منهج ذوي النظر (ص ٤٩) شرح نخبة

الفكر للقارئ (ص ١٠٩) (حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر (ص ٧٤)

توضيح الأفكار (٢٨٦/١).

(٤) حجة المرسل عند المحدثين والأصوليين والفقهاء (ص ٨٤ و ص ١٤٥).

(٥) التقيد والايضاح (ص ٥٦).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٥٩/٢).

(٧) محيا مخدرات طلعة الأنوار - مع رفع الأستار (ص ٨٢).

قال السخاوى - رحمه الله - فى تعريفه لصغار التابعين: (والصغير الذى لم يلق منهم إلا العدد اليسير، أو لقي جماعة إلا أن جل روايته عن التابعين) (١).
أمثلة لكبار التابعين وصغارهم (٢):

مثلوا لكبار التابعين بـ (عبيد الله بن عدي بن الخيار) و (سعيد بن المسيب)
ومثلوا لصغار التابعين بـ (الزهرى) و (يحيى بن سعيد الأنصارى).
انفراد الشافعى باشتراط كبار التابعين:

والتقييد بكبار التابعين هنا ليس بلازم، فقد عضد جماعة من الأئمة مراسيل غيرهم من التابعين، قال ابن الصلاح: (والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين فى ذلك) (٣). ومن وقفت عليه من الأئمة فى عدم الالتزام بتقوية مراسيل كبار التابعين الإمام البيهقى، وابن عبد البر، والمنذرى، والنووى، وابن تيمية، وابن القيم، والزيلعى، وابن كثير، والزركشى، وابن الملتن، وابن حجر، والسخاوى، والسيوطى - رحمهم الله -.

والتابعون الذين عضدوا مراسيلهم أو عضدوا بها هم: (أبو العالية الرياحى) (٤)
و (عطاء بن يسار) (٥) و (أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث) (٦) و (سعيد بن جبير) (٧) و (مجاهد بن جبر) (٨) و (قتادة بن دعامة) (٩) و (طاووس بن

(١) فتح المغيث (١/١٣٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٥٥ و ٥٦).

(٣) مقدم ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٥٥).

(٤) فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (٨/٤٣٩).

(٥) السنن الكبرى (٤/٩١).

(٦) فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (٨/٤٣٩).

(٧) فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (٨/٤٣٩).

(٨) فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (٨/٣٣٥).

(٩) فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى (٨/٣٣٥ و ٤٣٩).

كيسان (١) و (الحسن البصري) (٢) و (عطاء بن أبي رباح) (٣) و (عون بن عبد الله بن عتبة) (٤) و (الزهري) (٥) و (الشعبي) (٦) و (حميد بن هلال) (٧) و (المطلب بن عبد الله بن حنطب) (٨) وجميعهم ليسوا من كبار التابعين، قال العلائي - رحمه الله -: (والإمام الشافعي - رحمه الله - لم يقل برد مراسيل صغار التابعين مطلقاً بالنسبة إليه وإلى غيره، بل أشار إلى علمه، وما يترتب على سببه أحوالهم، ومقتضى ذلك أن من سبر أحوال الراوى وعرف منه أنه لا يرسل إلا عن عدل ثقة يحتج بمرسله، لكن الإمام الشافعي لم يعرف هذه الحالة من أحد بعد كبار التابعين) (٩).

الشرط الثاني: رواية المرسل عن الثقات أبداً:

قال الإمام الشافعي - رحمه الله -: (ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمي من روى عنه لم يسم مجهولاً، ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه) (١٠).

(١) التلخيص الجبير (٣٧/١) المقاصد الحسنة (ص ٢٥٣).

(٢) السنن الكبرى (١٧٨/١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (ص ٦٢٨) رسالة ماجستير للباحث / اقبال أحمد محمد اسحاق.

(٣) السنن الكبرى (٩/٤) فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخارى (٢٩٣/١).

(٤) نتائج الأفكار (١٦٣/١).

(٥) نصب الراية (١٩٧/٢) ارشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه (ص ٩٩).

(٦) المقاصد الحسنة (ص ٣٣).

(٧) فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخارى (١٠٣/٢).

(٨) القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد (ص ٥٧).

(٩) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٤٠ - ٤١).

(١٠) الرسالة (ص ٤٦٣).

وهذا الشرط يقتضى أن المرسل لو كان يروى عن ضعيف أو مجهول لا يعتضد مرسله، غير أن أعمال الأئمة تشهد بخلاف ذلك، حيث نراهم عضدوا مراسيل من لا يتقيد بالرواية عن الثقات كالحسن البصرى، وعطاء بن أبي رباح الذين وصفا بالأخذ عن كل أحد، قال الإمام أحمد: (ليس في الرسائل شيء أضعف من رسائل الحسن وعطاء فأنهما يأخذان عن كل أحد)^(١). وعن ابن سيرين أن الحسن وأبا العالية كانا (لا يباليان بمن أخذوا الحديث)^(٢).

ومن قوى مراسيل هؤلاء من الأئمة - فيما وقفت عليه - الإمام البيهقي وابن الملقن، وابن حجر - رحمهم الله - فالبيهقي في تقوية مرسل الحسن^(٣) وعطاء ابن أبي رباح^(٤)، وابن الملقن في تقوية مرسل الحسن^(٥)، والحافظ ابن حجر في تقوية مرسل الحسن^(٦) وأبي العالية^(٧) وعطاء بن أبي رباح^(٨).

وذكر الإمام البيهقي^(٩) - رحمه الله - إن الإمام الشافعي - رحمه الله - قبل مرسل (الحسن) و (عطاء بن أبي رباح) عند اعتضادهما بما يؤكداهما، قال ابن

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٧) العدة في أصول الفقه (٣/٩٢٠).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٨٦).

(٣) السنن الكبرى (١/١٧٨).

(٤) السنن الكبرى (٣/٣٩٧، ٩/٤).

(٥) البدر المنير في تخریج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (ص ٦٢٨) رسالة ماجستير للباحث/ اقبال أحمد محمد اسحاق، بالجامعة الإسلامية.

(٦) نتائج الأفكار (١/٣٤٥).

(٧) فتح الباری بشرح صحيح الإمام البخاری (٨/٤٣٩).

(٨) فتح الباری بشرح صحيح الإمام البخاری (١/٢٩٣).

(٩) شرح علل الترمذی (١/٣٠٧) والجوهر النقي - مع السنن الكبرى للبيهقي (١٠/٣٠٤).

التركماني - رحمه الله - : (وقد ذكر البيهقي في رسالته إلى الجويني أن الشافعي لم يخص مرسل ابن المسيب بالقبول، بل يقبل مرسله ومرسل غيره من كبار التابعين كالحسن، وابن سيرين، وعطاء بن أبي رباح، وسليمان بن يسار إذا اقترن بها ما يؤكداهما من الأسباب)^(١).

الشرط الثالث: موافقة المرسل للحفاظ في مروياتهم :

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : (ويكون إذا شرك أحدًا من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه وجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه)^(٢).

قال العلائي - رحمه الله - : (السادس - يعني الأمر السادس في كلام الشافعي - أن ينظر إلى هذا الذي أرسل الحديث فإن كان إذا شرك غيره من الحفاظ في حديث وافقه فيه ولم يخالفه دل ذلك على حفظه، وإن كان يخالف غيره من الحفاظ فإن كانت المخالفة بالنقصان - إما بنقصان شيء في متنه أو بنقصان رفعه أو بإرساله - كان في هذا دليل على حفظه وتحريه)^(٣). وقال: (وإن كانت المخالفة للحفاظ بالزيادة عليهم فإنها تقتضي التوقف في حديثه، والاعتبار عليه بالمتابعة والشاهد).

والظاهر - والله أعلم - أن المخالفة المنفية في كلام الشافعي - رحمه الله - تلك التي تكثر وتغلب، أما إذا كانت مخالفته للحفاظ قليلة أو نادرة فإنها لا تضر، وإذا كانت مخالفته للحفاظ كثيرة لكنها لم تغلب على رواياته فيتوقف فيه ويعتبر عليه

(١) وانظر رسالة البيهقي إلى الجويني - مجموعة الرسائل المنيرية (٢/ ٢٨٠ - ٢٩٠) ولم

أقف على كلامه المذكور هنا.

(٢) الرسالة (ص ٤٦٣).

(٣) جامع التحصيل (ص ٤٢).

بالمتابعة أو الشاهد. وشرط الإمام الشافعي هنا غير معمول به عند العلماء فهذا الحافظ ابن حجر - رحمه الله - يقوى حديثاً بمرسل مرسله مبهم لم يسم، فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: رأى النبي ﷺ على عمر - رضي الله عنه - ثوباً أبيض فقال: أجد يد ثوبك هذا أم غسيل؟ قال: بل غسيل. فقال: البس جديداً، وعش حميداً، ومث شهداً (١).

قال الحافظ ابن حجر: (قلت: وجدت له شاهداً مرسلًا، أخرجه ابن أبي شعبة في (المصنف) (٢) عن عبد الله بن إدريس عن أبي الأشهب عن رجل من مزينة أن رسول الله ﷺ رأى على عمر ثوباً غسلاً فقال: جديدي ثوبك هذا؟ قال: غسيل يا رسول الله. قال: فقال له رسول الله ﷺ: ألبس جديداً، وعش حميداً، وتوفى

(١) رواه ابن ماجه السنن (١١٧٨/٢) حديث رقم (٣٥٥٨) والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص ٢٧٥) حديث رقم (٣١١) وعبد الرزاق في المصنف (٢٢٣/١١) حديث رقم (٢٠٣٨٢) والإمام أحمد في المسند (٨٩/٢) وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٠٨) حديث رقم (٢٠٩) وأبو يعلى في المسند (٤٠٢/٩) حديث رقم (٥٥٤٥) والطبراني في المعجم الكبير (٢٨٣/١٢) من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً. قال الهيثمي: (رجاله رجال الصحيح) مجمع الزوائد (٧٤-٧٣/٩) وقال البوصيري: (هذا اسناد صحيح). مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٨٢/٤) وذكره الألباني في (السلسلة الصحيحة) حديث رقم (٣٥٢) وفي صحيح ابن ماجه (٢٧٥/٢) حديث رقم (٢٨٦٣). وقال النسائي: (هذا حديث منكر، أنكره يحيى بن سعيد القطان على عبد الرزاق، لم يروه عن معمر غير عبد الرزاق، وقد روى هذا الحديث عن معقل بن عبد الله واختلف عليه فيه: فروى عن معقل عن ابراهيم بن سعد عن الزهري مرسلًا، وهذا الحديث ليس من حديث الزهري. والله أعلم).

(٢) (٤٠٢/١٠) حديث رقم (٩٨٠٤).

شهيدا يعطك الله قرة عين في الدنيا والآخرة). وقال - أيضاً - : (وأبو الأشهب اسمه جعفر بن حيان العطاردي وهو من رجال الصحيح، وسمع من كبار التابعين، وهذا يدل على أن للحديث أصلاً، وأقل درجاته أن يوصف بالحسن)^(١). فالمرسل في هذا الشاهد رجل مبهم، ولا سبيل لمعرفة موافقته أو مخالفته للحفاظ مع إبهامه.

* * *

(١) نتائج الأفكار (١/١٣٧).

المبحث الرابع

مراتب المرسل وأثرها في تقويته

المرسل عند جمهور المحدثين حديث ضعيف وبعضه أضعف من بعض، قال الإمام الترمذى - رحمه الله - : (أخبرنا أبو بكر عن علي بن عبد الله قال: قال يحيى بن سعيد: مراسلات مجاهد أحب إليّ من مراسلات عطاء بن أبي رباح بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب، قال علي: قال يحيى مراسلات سعيد بن جبير أحب إليّ من مراسلات عطاء. قلت ليحيى: مراسلات مجاهد أحب إليك أم مراسلات طاووس؟ قال ما أقربهما. قال علي: وسمعت يحيى بن سعيد يقول: مراسلات أبي اسحاق عندي شبه لا شيء، والأعمش، والتميمي، ويحيى بن أبي كثير، ومرسلات ابن عيينة شبه الريح ثم قال: أي والله، وسفيان بن سعيد. قلت ليحيى: فمرسلات مالك؟ قال: هي أحب إليّ. ثم قال يحيى: ليس في القوم أحد أصح حديثاً من مالك. حدثنا سوار بن عبد الله العنبري قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: ما قال الحسن في حديثه: قال رسول الله ﷺ إلا وجدنا له أصلاً إلا حديثاً أو حديثين) (١).

قال ابن رجب - رحمه الله - : (وذكر الترمذى كلام يحيى بن سعيد القطان في أن بعض المرسلات أضعف من بعض، ومضمون ما ذكره عنه تضعيف مراسلات عطاء، وأبي اسحق، والأعمش، والتميمي، ويحيى بن أبي كثير، والثوري، وابن عيينة. وإن مراسلات مجاهد، وطاووس، وسعيد بن المسيب، ومالك أحب إليه منها. وقد أشار إلى علة ذلك بأن عطاء كان يأخذ عن كل ضرب - يعني أنه يأخذ عن الضعفاء ولا ينتقي الرجال - وهذه العلة مطردة في أبي اسحق، والأعمش، والتميمي، ويحيى بن أبي كثير، والثوري، وابن عيينة، فإنه عرف منهم الراوية عن

(١) السنن (٧٥٤/٥) (كتاب العلل).

الضعفاء أيضاً. وأما مجاهد وطاووس، وسعيد بن المسيب، ومالك، فأكثر تحريماً في رواياتهم، وانتقاداً لمن يروون عنه، مع أن يحيى بن سعيد صرح بأن الكل ضعيف (١).

وذكر القاضي أبو يعلى عن الإمام أحمد في رواية أبي الحارث: (مرسلات سعيد بن المسيب صحاح لا يرى أصح من مرسلاته، فأما الحسن وعطاء فليس بذلك هو أضعف المرسلات، كأنهما كانا يأخذان من كل) (٢). وقال في رواية الفضل بن زياد (أما مرسلات عطاء ففيها شيء، وأما ابن سيرين فما أحسن مخرجه - أيضاً - ومرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات، ومرسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها، وليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح كأنهما كانا يأخذان من كل) (٣).

وقال الذهبي - رحمه الله - : (ومن أوهى المراسيل عندهم مراسيل الحسن وأوهى من ذلك مراسيل الزهري، وقتادة، وحميد الطويل من صغار التابعين) (٤). وجعل السخاوي - رحمه الله - المرسل في ست مراتب حيث قال: (خاتمة المرسل مراتب:

- (١) أعلاها: ما أرسله صحابي ثبت سماعه.
- (٢) ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه.
- (٣) ثم المخضرم.
- (٤) ثم المتقن كسعيد بن المسيب.
- (٥) وبليها من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي ومجاهد.

(١) شرح علل الترمذى (٢٨١/١).

(٢) العدة في أصول الفقه (٩٢٠/٣).

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص ٤٠).

(٦) ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن (١).
والمرتبة الأولى والثانية في هذا الترتيب لا يحكم بضعفهما لأنها من مراسيل
الصحابة والمراتب الأخرى كلها ضعيفة، وبعضها أضعف من بعض.
أسباب تفاوت مراتب المرسلات:

ذكر ابن رجب - رحمه الله - أن أسباب تفاوتها أربعة أمور:

- (١) أحدها: أن من عرف بروايته عن الضعفاء ضعف مرسله بخلاف غيره.
- (٢) والثاني: أن من عرف له اسناد صحيح إلى من أرسل عنه فارسله خير ممن لم يعرف له ذلك، وهذا معنى قول يحيى القطان: (مجاهد عن علي ليس به بأس،
قد أسند عن ابن أبي ليلى عن علي).
- (٣) والثالث: أن من قوي حفظه يحفظ كل ما يسمعه ويثبت في قلبه ويكون
فيه مالا يجوز الاعتماد عليه بخلاف من لم يكن له قوة الحفظ، ولهذا كان سفيان
إذا مر بأحد يتغنى يسد أذنيه حتى لا يدخل إلى قلبه ما يسمعه منه فيقر فيه.
- (٤) الرابع: أن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه بل يسميه فإذا ترك
اسم الراوى دل إبهامه على أنه غير مرضي، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره
كثيرا، يكونون عن الضعيف ولا يسمونه، بل يقولون عن رجل. وهذا معنى قول
القطان (لو كان فيه اسناد صالح لصاح به). يعني لو أخذه عن ثقة لسماه وأعلن
باسمه (٢).

أثر تفاوت مراتب المرسلات على تقويتها:

قد يقال: إن تفاوت مراتب المرسلات يقتضي القول بعدم تقوية أدنى مراتبها
وهم أصحاب المرتبة السادسة عند الحافظ السخاوى، الذين كانوا يأخذون عن كل

(١) فتح المغيث شرح النية الحديث (١٤٨/١).

(٢) شرح علل الترمذى (٢٨٣/١ - ٢٨٤).

أحد كالحسن، وعطاء بن أبي رباح. ويقتضى - أيضاً - عدم تقوية مرسل الثقة لأن ابهامه للراوى وعدم ذكره له دليل على أنه غير مرضي عنده كما قال ابن القطان عن مرسل الزهرى، قال: (مرسل الزهرى شر من مرسل غيره، لأنه حافظ وكلما قدر أن يسمى سمي، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه).

لكن الظاهر - والله أعلم - أن شدة ضعف مراسيل هؤلاء نسبية، فإذا قارنا بين مراسيل من كان يتحرى فى شيوخه مع مراسيل الذين يأخذون عن كل أحد كانت مراسيلهم أضعف من مراسيل من كان يتحرى فى شيوخه. ولأجل ذلك اعتبر المحدثون بالمراسيل كلها، ولم يحكموا على مرتبة من مراتبها بعدم قبولها للتقوية والاعتضاد، وما يشهد لذلك تقوية جماعة من المحدثين لمراسيل من جعلهم السخاوى - رحمه الله - فى أدنى مراتب المرسلات كالحسن البصرى، وعطاء بن رباح، وأبى العالية.

وتقويتها فى أعمال كثير من العلماء كالشافعى^(١)، والبيهقى^(٢)، وابن الملقن^(٣)، وابن حجر^(٤) - رحمهم الله - وكذا قوى المحدثون مراسيل الثقات الذين ذكر ابن القطان أنهم لا يتركون إلا حديث من لا يستجيزون ذكره كالزهرى^(٥) رحمه الله.

ولا يخفى أن تقوية المرسلات متفاوتة، فتقوية مرسل من كان يتحرى فى شيوخه أقوى من تقوية مرسل من كان يأخذ عن كل أحد. والله أعلم.

(١) الجوهري النقي - مع السنن الكبرى (٣٠٤/١٠) شرح علل الترمذى (٣٠٧/١).

(٢) السنن الكبرى (١٧٨/١ ، ٣٩٧/٣ ، ٩/٤).

(٣) البدر المنير فى تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى الشرح الكبير (ص ٦٢٨) رسالة ماجستير للباحث / اقبال أحمد محمد اسحق.

(٤) فتح البارى (٢٩٣/١ ، ٤٣٩/٨) نتائج الأفكار (٣٤٥/١).

(٥) نصب الراية (١٩٦/٢ - ١٩٧).

المبحث الخامس

الحديث المرسل المعتضد دون المتصل في الحجة

قال الإمام الشافعي - رحمه الله -: (ولا نستطيع أن نزع أن الحجة تثبت به ثوبتها بالمتصل ، وذلك أن معنى المنقطع مغيب يحتمل أن يكون حمل عن من يرغب عن الرواية عنه إذا سمى ، وأن بعض المنقطعات - وإن وافقه مرسل مثله - فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحداً ، من حيث لو سمى لم يقبل ، وأن قول بعض أصحاب النبي ﷺ إذا قال برأيه لو وافقه يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية إذا نظر فيها ، ويمكن أن يكون أنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي ﷺ يوافقه ، ويحتمل في مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء) (١).

وقال الحافظ ابن رجب - رحمه الله -: (ومع هذا فهو - يعني المرسل - دون المتصل في الحجة ، فإن المرسل - وإن اجتمعت فيه هذه الشرائط - يحتمل أن يكون في الأصل مأخوذاً عن غير من يحتج به ولو عضده حديث متصل صحيح ، لأنه يحتمل أن لا يكون أصل المرسل صحيحاً ، وإن عضده مرسل فيحتمل أن يكون أصلهما واحداً ، وإن يكون متلقي عن غير مقبول الرواية . وإن عضده قول صحابي فيحتمل أن الصحابي قال برأيه من غير سماع من النبي ﷺ فلا يكون في ذلك ما يقوى المرسل ، ويحتمل أن المرسل لما سمع قول الصحابي ظنه مرفوعاً فغلط ورفع ، ثم أرسله ولم يسم الصحابي فما أكثر ما يغلط في رفع الموقوفات . وإن عنده موافقة قول عامة الفقهاء فهو كما لو عضده قول الصحابي وأضعف فإنه يحتمل أن يكون مستند الفقهاء اجتهدا منهم ، أن يكون المرسل غلط ورفع كلام الفقهاء ، ولكن هذا في حق كبار التابعين بعيد جداً) (٢).

(١) الرسالة (ص ٤٦٤ - ٤٦٥).

(٢) شرح علل الترمذی (٣٠٥/١).

وتتفاوت درجة المرسل المعتضد في الحجة بتفاوت عواضده، فالمرسل الذي يعتضد بمسند أقوى من المرسل المعتضد بمرسل، والمرسل المعتضد بمرسل أقوى من المرسل المعتضد بقول صحابي، والمرسل المعتضد بقول صحابي أقوى من المرسل المعتضد بفتوى عامة الفقهاء، قال الزركشي^(١) - رحمه الله - :
(المرسل الذي يوافقه مرسل أضعف من الذي وافقه مسند) و (المرسل الذي يوافقه موقوف أضعف من الذي يوافقه مرسل) .

* * *

(١) كتاب النكت على ابن الصلاح (٥٧٧/٢) .

المبحث السادس

سبب كون الحديث المرسل من الضعف المعضد

إن الإرسال في الحديث لا يعتبر كذباً ولا فسقاً ولا قدحاً في عدالة المرسل، وذلك لما علم أن الإرسال يكون لأمر منها ما ذكره الإمام مسلم عن إرسال الأئمة: (أنهم كانت لهم تارات يرسلون فيها الحديث إرسالاً ولا يذكرون من سمعوه منه، وتارات ينشطون فيها فيسندون الخبر على هيئة ما سمعوا، فيخبرون بالنزول فيه إن نزلوا، وبالصعود إن صعدوا) .^(١)

وقال ابن عبد البر - رحمه الله - : (والإرسال قد تبعث عليه أمور لا تضره مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزي إليه الخبر وصح عنده ووقر في نفسه فأرسله عن ذلك المعزي إليه علماً بصحة ما أرسله . وقد يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به، وعرف المعزي إليه الحديث فذكره عنه، فهذا أيضاً لا يضر إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخذ إلا عن ثقة كمالك وشعبة . أو تكون مذاكرة، فربما ثقل معها الإسناد وخف الإرسال : إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتغاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه) .^(٢)

فلو جاء خبره من طريق أخرى ولو كانت في درجتها غلب على الظن ثبوته ويعد معه أن يكون المحذوف واحداً، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (وإن جاء المرسل من وجهين كل من الراويين أخذ العلم عن شيخ غير شيوخ الآخر فهذا يدل على صدقه، فإن مثل ذلك لا يتصور في العادة تماثل الخطأ فيه وتعتمد الكذب) .^(٣)

(١) الصحيح (٣٢/١) (المقدمة) .

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٧/١) .

(٣) رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة (ص ٦١) .

المبحث السابع

عواضد الحديث المرسل وأمثلتها

ذكر الأئمة - رحمهم الله - أن الحديث المرسل يتقوى ويعتضد بواحد من العواضد الآتية :

(١) الأول: مجيئه مسنداً من وجه آخر

(٢) الثاني: أن يوافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول.

(٣) الثالث: أن يعضده قول بعض الصحابة.

(٤) الرابع: أن يعضده قول جمع من أهل العلم.

هذه العواضد الأربعة ذكرها الإمام الشافعي ^(١) - رحمه الله -، وقد نظم الأول والثاني منها الحافظ العراقي في (الألفية) ^(٢) بقوله :

لكن إذا صح لنا مخرجه	بمسند أو مرسل يخرج به
من ليس يروى عن رجال الأول	نقبله، قلت الشيخ لم يفصل
والثالث والرابع منها نظمها بعض الآخذين عن الناظم - العراقي - بقوله : ^(٣)	
أو كان قول واحد من صحب	خير الأنام عجم وعرب
أو كان فتوى جل أهل العلم	وشيخنا أهمله في النظم

(٥) الخامس: أن يعضده فعل صحابي.

(٦) السادس: اعتضاده بانتشاره.

(٧) السابع: أن يعضده عمل أهل العصر.

(١) الرسالة (ص ٤٦١ - ٤٦٢).

(٢) شرح ألفية العراقي (١/ ١٤٩).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/ ١٤٥ - ١٤٦).

(٨) الثامن: اعتضاده بقياس معتبر.

قال الحافظ السخاوي - رحمه الله - : (وقد زاد بعضهم مما يعتضد به المرسل :
فعل صحابي ، أو انتشار ، أو عمل أهل العصر ، أو قياس معتبر) .^(١)
وجميع هذه العواضد نظمها بعضهم ^(٢) بقوله :-

وحيث مرسل الكبار منتصر بما وهى فبالقبول مشتهر
كقبول صاحب ، وفعله ، وما يقول الأكثرون ممن علما
الإسناد ، والارسال ، والقياس والانتشار عمل اساس
والاعتضاد بفعل أهل العصر أو بالانتشار ذكره الماوردي - رحمه الله - بقوله :

(ومذهب الشافعي في الجديد أن مرسل سعيد وغيره ليس بحجة وإنما قال مرسل
سعيد عندنا حسن لهذه الأمور التي وصفنا استيناساً بارساله ، ثم اعتماداً على ما قارنه
من الدليل ، فيصير المرسل حينئذٍ مع ما قارنه حجة ، والذي يصير به المرسل حجة أحد
سبعة أشياء : إما قياس ، أو قول صحابي ، وإما فعل صحابي ، وإما أن يكون قول
الأكثرين ، وإما أن ينتشر في الناس من غير دافع له ، وإما أن يعمل به أهل العصر ، وإما
أن لا يوجد دلالة سواه ، وقد اتصل بمرسل سعيد هذا أكثر هذه السبعة .)

وقال البلقيني : (وأطلق قوم من العلماء عن الشافعي أنه يحتج بالمرسل إذا أسند ،

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٤٩/١) .

(٢) طلعة الأنوار في علم آثار النبي المختار - مع شرحها رفع الأستار (ص ٨٤ - ٨٥)
لسيدى عبد الله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي ١٢٣٣ هـ .

(٣) هو الإمام أبو الحسن علي بن محمد الماوردي البصري الشافعي صاحب التصانيف ،
حدث عنه الخطيب ووثقه ، مات خمسين واربعمائة . طبقات الشافعية للأسنوي
(٢٠٦/٢) سير اعلام النبلاء (٦٤/١٨) .

(٤) (الحاوي الكبير) كتاب البيوع (ص ٥٥٠-٥٥١) رسالة دكتوراه للباحث / محمد
مفضل مصلح الدين باشراف السيد سابق محمد جامعة أم القرى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ هـ

أو أرسل من طريق آخر، أو عضده قياس، أو قول صحابي، أو فعل صحابي، أو يكون قول الأكثرين، أو ينشر من غير دافع، أو عمل به أهل العصر.^(١)

وقال السيوطي^(٢) - رحمه الله -: (زاد الأصوليون في الاعتضاد أن يوافقه قياس، أو انتشار من غير انكار، أو عمل أهل العصر به، وذكر الماوردي الصورتين الأخيرتين، والظاهر أنهما داخلان في قول الشافعي (وأفتى أكثر أهل العلم بمقتضاه).

وذكر بعض أهل العلم أن عواضد الحديث المرسل بضعة عشر عاضداً، قال الترمسي - رحمه الله - عقب ذكره خمسة منها: (فهذه خمسة، وهي جملة المعتضدات المشهورة يكفي الاعتضاد بأحدها، وقد صرح المحقق ابن حجر في التعرف بأنهما بضعة عشر).^(٣)

والعواضد الخمسة المشار إليها، والتي وصفها بأنها مشهورة هي: تقوية المرسل بالمسند، وبالمرسل، وبقول الصحابي، وبقول جمهور العلماء، وبالقياس.

* * *

(١) محاسن الاصطلاح (ص ١٣٨).

(٢) تدريب الراوي (٢٠٢/١).

(٣) منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر (ص ٥١) ولم اهتمد لمعرفة ابن حجر المذكور ولا إلى كتابه التعرف.

العا ضد الأول

مجيئه مسنداً من وجه آخر

وهو المذكور في قول الإمام الشافعي - رحمه الله - عند بيانه لعواضد المرسل، وقال: (منها أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث فإن شرکه فيه الحفاظ المأمونون فاسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه^(١) .

وفهم بعض أهل العلم من كلام الشافعي هذا أن المراد اعتبار مرويات المرسل فإن غلبت موافقته للحفاظ كان ذلك دليلاً على أن لمراسيله أصلاً، فإن روى مرسلًا قبل وإن لم يسنده الحفاظ المأمونون، قال ابن رجب - رحمه الله -: (وجدت في كلام أبي العباس ابن سريج^(٢) - في رده على أبي بكر ابن داود - ما اعترض به على الإمام الشافعي، أن مراد الشافعي أن المرسل للحديث يعتبر أن توجد مراسيله توافق ما أسنده الحفاظ المأمونون، فيستدل بذلك على أن لمراسيله أصلاً، فإذا وجدنا له مرسلًا بعد ذلك قبل وإن لم يسنده الحفاظ، وكأنه يعتبر أن يوجد الغالب على مراسيله ذلك، إذ لو كان معتبراً في جميعها لم يقبل له مرسل حتى يسنده الثقات، فيعود الاشكال^(٣) .

وفي هذا الفهم نظر، وظاهر كلام الشافعي لا يدل عليه، ولأجل ذلك قال ابن

(١) الرسالة (ص ٤٦٢) .

(٢) هو الإمام، شيخ الإسلام، فقيه العراقيين، أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، القاضي الشافعي، صاحب المصنفات. مات سنة ست وثلاثمائة.

سير أعلام النبلاء (٢٠١/١٤) طبقات علماء الحديث (٥١٨/٢) .

(٣) شرح علل الترمذي (٣٠٣/١) .

رجب - رحمه الله - : (وهذا الذي قاله ابن سريج مخالف لما فهم الناس من كلام الشافعي مع مخالفته لظاهر كلامه. والله أعلم.)^(١).

وذكر الزركشي - رحمه الله - أن الشافعي - رحمه الله - يشترط صحة الطريق المسند، قال: (وظاهر نص الشافعي في الرسالة يقتضي اشتراط صحة ذلك السند)^(٢) وقال في موضع آخر عند ذكره لعواضد المرسل: (أحداها مجيؤه مسنداً من وجه آخر، وأنه لا بد أن يكون الطريق إليه صحيحاً)^(٣) لكن الزركشي - رحمه الله - عقب في الموضع الأول بقوله: (قال الرازي يتقوى به وإن كان ضعيفاً)^(٤) والعمل على ذلك عند أهل العلم، فانهم يعضدون المرسل بالمسند الضعيف، ومن وقفت عليه في ذلك: الامام البيهقي^(٥)، والزيلعي^(٦)، وابن كثير^(٧)، وابن حجر^(٨) - رحمهم الله جميعاً - ولعل في تقوية الشافعي - رحمه الله - للمرسل بالمرسل ما يدفع اشتراطه صحة الوجه المسند.

اعتراض على تقوية المرسل بالمسند:

اعترض بعض العلماء على تقوية المرسل بالمسند، وبينوا أن المسند أن كان ثابتاً

(١) شرح علل الترمذي (١/٣٠٤).

(٢) كتاب النكت على ابن الصلاح (ص ٥٧٤).

(٣) كتاب النكت على ابن الصلاح (ص ٥٧٧).

(٤) كتاب النكت على ابن الصلاح (ص ٥٧٤) وهو معنى كلام الرازي في المحصول

(٦٦٠/١/٢) (.. أو أرسله هو اسنده غيره وهذا اذا لم تقم الحجة باسناده.)

(٥) السنن الكبرى (١/٤٢٦، ٢/٤٦٥ - ٣/٣٩٧).

(٦) نصب الراية (٢/٤٢٦، ٢/٤٦٥ - ٣/٣٩٧).

(٧) ارشاد الفقيه (ص ١٥٣).

(٨) نتائج الأفكار (١/١٦٢ و ٣٤٤) القول المسدد (ص ٥٧ و ٦٩) فتح الباري

(١/٢٩٣).

فهو العمدة، وإن كان ضعيفاً فإنه لا يعضد المرسل، لأن انضمام ما ليس بحجة إلى مثله لا تثبت به حجة، قال أبو الحسين البصري - رحمه الله -: (فإن أراد أنه يقبل، والحجة هو الخبر المسند فصحيح على أصله، ولا تأثير للمرسل. وإن أراد أنه يصير المرسل حجة فليس بصحيح، لأن ما ليس بحجة لا يصير حجة إذا اقترنت به حجة. ^(١)).

الجواب عن هذا الاعتراض:

أجيب عن هذا الاعتراض بالآتي:

(١) الأول: (أنه بالمسند تبين صحة الإسناد الذي فيه الارسال حتى يحكم له مع ارساله بأنه اسناد صحيح تقوم به الحجة. ^(٢)) قال ابن الصلاح: (وإنما ينكر هذا من لا مذاق له في هذا الشأن.).

(٢) الثاني: ان انضمام المسند إلى المرسل يفيد الترجيح عند التعارض قال النووي رحمه الله: (إن بالمسند يتبين صحة المرسل وأنه مما يحتج به فيكون في المسألة حديثان صحيحان حتى لو عارضهما حديث صحيح من طريق واحد وتعذر الجمع قدمناهما عليه. والله أعلم. ^(٣)).

(٣) الثالث: قال العلائي - رحمه الله -: (إن المسند قد يكون في درجة الحسن، وبانضمام المرسل إليه يقوي كل منهما بالآخر، ويرتقي الحديث بهما إلى درجة الصحة ^(٤)) وقال: (وهذا أمر جليل، ولا ينكره إلا من لا مذاق له في هذا الشأن.)

(١) المعتمد في أصول الفقه (١٥٠/٢) كشف الأسرار (٧٢٦/٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح (ص ٥٨).

(٣) المجموع شرح المذهب (١٠٢/١) تقريب النواوي - مع تدريب الراوي (١٩٩/١).

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٣٨).

(٤) الرابع: قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (وظهر لي جواب آخر وهو: أن المراد بالمسند الذي يأتي من وجه آخر ليعضد المرسل ليس هو الذي يحتج به على انفراده، بل هو الذي يكون فيه مانع من الاحتجاج به على انفراده مع صلاحيته للمتابعة، فإذا وافقه مرسل لم يمنع من الاحتجاج به إلا إرساله عضد كل منهما الآخر. وتبين بهذا أن فائدة مجيء هذا المسند لا يستلزم أن يقع المرسل لغوا^(١) وقال: (وقد كنت أتبجح بهذا الجواب، وأظن إنني لم أسبق إلى تحريره حتى وجدت نحوه في (المحصول)^(٢) للإمام فخر الدين، فإنه ذكر هذه المسألة ثم قال: هذا في سند لم تقم الحجة في اسناده) وقال: (فازددت لله شكراً على هذا الوارد، والله الموفق) وقال العراقي في (الألفية) :^(٣)

فان يقل فالمسند المعتمد فقل دليلاً به يعتضد

* * *

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٦٧/٢)

(٢) (ج ٢ ق ١ ص ٦٦٠).

(٣) شرح ألفية العراقي (١٥٣/١).

أمثلة لتقوية المرسل بالمسند

وهي لتقوية مراسيل كبار وأواسط وصغار التابعين، قواها بعض الأئمة بأحاديث مسندة صحيحة. أو حسنة، أو ضعيفة ضعفاً يسيراً، قال الشيخ زكريا الأنصاري في أن المرسل يتقوى (بمسند يجيء من وجه آخر صحيح، أو حسن، أو ضعيف يعتضد به)^(١).

المثال الأول: مرسل تابعي كبير^(٢) تقوى بمسند صحيح :

مثاله مرسل سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر. ذكره العلائي وقال: (وقد ثبت متصلاً من حديث عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به. أخرجه مسلم، فاعتضد به المرسل المتقدم وثبتت صحته)^(٣).

تخريج حديث أبي هريرة :

له عن أبي هريرة - رضى الله عنه - طريقان :

(١) رواه الإمام مسلم^(٤)، وأبو داود^(٥)، والترمذي^(٦)، والنسائي^(٧)، وابن ماجه^(٨)،

(١) فتح الباقي على ألفية العراقي - مع شرح ألفية العراقي (١/١٤٩).

(٢) اعتمدت في تقسيم طبقات التابعين تقسيم ابن حجر لهم في (تقريب التهذيب).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٠٢ - ١٠٣).

(٤) الصحيح (١١٥٣/٣) حديث رقم (١٥١٣) (كتاب البيوع) (باب بطلان بيع الحصة، والبيع الذي فيه غرر).

(٥) السنن (٦٧٢/٣) حديث رقم (٣٣٧٦) (كتاب البيوع) (باب في بيع الغرر).

(٦) السنن (٥٢٣/٣) حديث رقم (١٢٣٠) (كتاب البيوع) (باب ما جاء في كراهية بيع الغرر).

(٧) السنن (٢٦٢/٧).

(٨) السنن (٧٣٩/٢) حديث رقم (٢١٩٤) (كتاب التجارات) (باب النهي عن بيع الحصة).

والإمام أحمد^(١)، والدارمي^(٢)، وابن الجارود^(٣)، وابن أبي شيبة^(٤)، وابن حبان^(٥)، والدارقطني^(٦)، والبيهقي^(٧) كلهم عن طريق الأعرج عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصة، وعن بيع الغرر. واللفظ لمسلم.

(٢) الثاني: رواه الإمام أحمد^(٨) من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة - رضى الله عنه - مرفوعاً.

تخريج مرسل ابن المسيب :-

له عن ابن المسيب طريقان :

(١) الأول : رواه عبد الرزاق^(٩) من طريق الأسلمي عن أبي الزناد عن ابن المسيب قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر.
و (الأسلمي) لم أقف له على ترجمة.

(٢) الثاني: رواه البيهقي^(١٠) من طريق محمد بن عبد الله بن الحكم أنا ابن وهب أنا مالك وغيره عن أبي حازم أخبره عن سعيد بن المسيب أن

(١) المسند (٤٣٦/٢ ، ٤٣٩ ، ٤٩٦).

(٢) السنن (١٦٧/٢) حديث رقم (٢٥٥٧).

(٣) المنتقى (ص ٢٠٣) حديث رقم (٥٩٠).

(٤) المصنف (١٣٢/٦) حديث رقم (٥٥٠).

(٥) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢٢٦/٧).

(٦) السنن (١٥/٣).

(٧) السنن الكبرى (٢٦٦/٥ ، ٣٠٢ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢).

(٨) المسند (٣٧٦/٢).

(٩) المصنف (١٠٩/٨).

(١٠) السنن الكبرى (١٣٨/٥).

رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر.

وقال: (هذا مرسل ، وقد رويناه موصولاً من حديث الأعرج عن أبي هريرة، ومن حديث نافع عن ابن عمر). واسناد هذا المرسل صحيح إلى مرسله وهو يعتضد بحديث أبي هريرة المتقدم. وله شواهد أخرى مروية عن :

(علي بن أبي طالب) و (ابن عمر) و (سهل بن سعد) و (ابن عباس) و (أنس) و (عمران بن حصين). ذكرها الحافظان الهيثمي^(١) وابن حجر^(٢) رحمهما الله .

الحكم على الحديث:

المتن صحيح، والمرسل حسن لغيره.

المثال الثاني: مرسل تابعي كبير تقوى بمسند ضعيف:

مثاله حديث ابن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ : لاصلاة بعد النداء إلا سجدتين - يعني الفجر - .

وذكره البيهقي - رحمه الله - مرفوعاً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأعله بـ (عبد الرحمن الافريقي) ثم أشار إلى تقويته بقوله: (وله شاهد من حديث ابن المسيب مرسلًا)^(٣) وقال في موضع آخر عقب روايته لحديث ابن عمر مرفوعاً بمعناه: (وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وإن كان في اسناده من لا يحتج به)^(٤).

(١) مجمع الزوائد ومنيع الفوائد (٨٠/٤).

(٢) التلخيص الجبير (٦/٣).

(٣) السنن الكبرى (٤٦٦/٢).

(٤) السنن الكبرى (٤٦٥/٢).

تخريج حديث عبد الله بن عمرو:-

رواه ابن أبي شيبة^(١)، ومحمد بن نصر المروزي^(٢)، والبزار^(٣)،
وعبد الرزاق^(٤)، والدارقطني^(٥)، والبيهقي^(٦) كلهم من طريق عبد الرحمن بن
زياد عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - مرفوعاً: (لا
صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر) واللفظ لعبد الرزاق.

قال البيهقي: (في اسناده من لا يحتج به).

وقال الهيثمي: (رواه البزار والطبراني في الكبير، وفيه عبد الرحمن بن زياد بن
أنعم واختلف في الاحتجاج به)^(٧).

وقال الحافظ ابن حجر: (في سنده الافريقي)^(٨) وقال - أيضاً - : (ابن انعم
لين)^(٩).

أقوال أئمة الجرح والتعديل في عبد الرحمن الافريقي:

قال يحيى بن سعيد : عبد الرحمن بن زياد ثقة^(١٠).

(١) المصنف (٣٥٥/٢).

(٢) مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر (ص ٨٣) (باب كراهة التطوع بعد
طلوع الفجر سوى الركعتين).

(٣) كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة (٣٣٨/١) حديث رقم (٧٠٣).

(٤) المصنف (٥٣/٣) حديث رقم (٤٧٥٧).

(٥) السنن (٢٤٦/١).

(٦) السنن الكبرى (٤٦٥/٢).

(٧) مجمع الزوائد (٢١٨/٢).

(٨) التلخيص الحبير (١٩٠/١).

(٩) زوائد مسند أبي بكر البزار على مسند الإمام أحمد والكتب الستة (١٠٧٨/٣).

(١٠) تهذيب التهذيب (١٧٤/٦ - ١٧٥).

وقال أبو داود: قلت لأحمد بن صالح يحتج بحديث الإفريقي؟ قال: نعم.
قلت: صحيح الكتاب؟ قال: نعم. وقال أحمد بن صالح - أيضاً - : (هو ثقة ومن
تكلم في ابن أنعم فليس بمقبول، ابن أنعم من الثقات. ^(١)
وقال الفسوي: لا بأس به، وفي حديثه ضعف. ^(٢)
وقال ابن معين: ليس به بأس وفيه ضعف. ^(٣)
وقال علي بن المديني: كان أصحابنا يضعفونه، وأنكر أصحابنا أحاديث كان
يحدث بها لا تعرف. ^(٤)
وقال الإمام أحمد: ليس بشيء. ^(٥)
وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث، وكان صادقاً خشناً. ^(٦)
وقال عمرو بن علي: الإفريقي مليح الحديث ليس مثل غيره في الضعف. ^(٧)
وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. ^(٨)
وقال أبو زرعة: ليس بقوي. ^(٩)
وقال النسائي: ضعيف. ^(١٠)

(١) تهذيب التهذيب (١٧٤/٦ - ١٧٥).

(٢) المعرفة والتاريخ (٤٣٣/٢).

(٣) التاريخ (٤١١/٤).

(٤) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ص ١٥٦).

(٥) الكامل (١٥٩٠/٤).

(٦) أحوال الرجال (ص ١٥٣).

(٧) الجرح والتعديل (١٣٥/٥).

(٨) كتاب الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته على أسئلة البرذعي (٣٨٩/٢).

(٩) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص ٣٩٦).

وقال العقيلي عن يحيى بن سعيد لا يسقط حديثه وهو ضعيف. ^(١)
 وقال ابن حبان: كان يروى الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الأثبات ما ليس
 من أحاديثهم، وكان يدلّس على محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب. ^(٢)
 وقال ابن عدي: عامة حديثه وما يرويه لا يتابع عليه. ^(٣)
 وقال الدارقطني: ليس بالقوى. ^(٤)
 وقال الذهبي: كان البخارى يقوى أمره ولم يذكره في كتاب الضعفاء. ^(٥)
 وقال الذهبي - أيضاً ^(٦) -: مشهور جليل ضعفه ابن معين والنسائي، وقال
 الدارقطني: ليس بالقوى، ووهاه أحمد.
 وقال الذهبي في موضع ثالث ^(٧): قال الترمذى: رأيت البخارى يقوى أمره
 ويقول هو مقارب الحديث.
 وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف في حفظه. ^(٨)
 الخلاصة:

والناظر في أقوال أئمة الجرح والتعديل في (عبد الرحمن الافريقي) يجد فيها
 الموثق له، والمضعف له تضعيفاً خفيفاً، وكذا المضعف له تضعيفاً شديداً كالإمام
 أحمد وابن حبان، قال الذهبي: (قال ابن حبان فأسرف يروى الموضوعات ...)

(١) الضعفاء الكبير (٣٣٣/٢).

(٢) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٥٠/٢).

(٣) الكامل (١٥٩١/٤).

(٤) الضعفاء والمتروكون (٩ ص ٢٧٤).

(٥) ميزان الاعتدال (٥٦٢/٢).

(٦) المغني في الضعفاء (٣٨٠/٢).

(٧) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١٦٤/٢).

(٨) تقريب التهذيب (ص ٢٠٢).

ومن ضعفه تضعيفاً شديداً ابن خراش حيث وصفه بأنه متروك^(١)، وابن خراش^(٢) رافضي ولا مستند له في حكمه هذا. وجمهور العلماء على خلافه، فقد وصفوا عبد الرحمن الأفريقي بضعف لا يسقط حديثه كما صرح به يحيى بن سعيد. والله أعلم.

وللحديث شواهد مروية عن: (أبي هريرة) و (ابن عمر) و (عمرو بن عبسة) - رضي الله عنهم - خرجها الحافظ ابن حجر^(٣)، والشيخ أحمد محمد شاكر^(٤)، والشيخ الألباني^(٥)، - حفظه الله - . ولم يخرجوا حديث (عمرو بن عبسة) الذي أخرجه المروزي^(٦).

تخريج مرسل ابن المسيب:

رواه عبد الرزاق^(٧)، والبيهقي^(٨) من طريق سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن حرملة عن ابن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ : لا صلاة بعد النداء إلا ركعتي الفجر.

واسناده حسن إلى مرسله، و (عبد الرحمن بن حرملة) هو الأسلمي، قال فيه الحافظ ابن حجر : (صدوق ربما أخطأ)^(٩) وهذا المرسل يعتضد بحديث

(١) تهذيب التهذيب (١٧٥/٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٦٠٠/٢ - ٦٠١) لسان الميزان (٤٤٤/٣).

(٣) التلخيص الجبير (١٩٠/١).

(٤) مسند الامام احمد (١١١/٨ - ١١٥).

(٥) إرواء الغليل في أحاديث منار السبيل (٢٣٢/٢ - ٢٣٦).

(٦) مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر (ص ٨٣).

(٧) المصنف (٥٣/٣) حديث رقم (٤٧٥٦).

(٨) السنن الكبرى (٤٦٦/٢).

(٩) تقريب التهذيب (ص ٢٠٠).

عبد الله بن عمرو، ويقوي كل واحد منهما الآخر.
الحكم على الحديث:

الحديث بطريقه حسن لغيره.

المثال الثالث: مرسل تابعي من أواسطهم تقوى بمسند ضعيف:-

مثاله حديث: (المؤذنون أمناء الناس على صلاتهم وسحورهم) ذكر له الحافظ ابن الملقن - رحمه الله - طريقين مسندين ضعيفين، وطريقاً مرسلة عن الحسن، وقال: (قلت: فحديث الحسن يحتج به، وهو العمدة إذاً، فإنه انضم إلى إرساله اتصاله من وجوه آخر)^(١)

تخريج الحديث المرفوع :

روى هذا الحديث مرفوعاً عن (ابن عمر) و (أبي محذورة) .

تخريج حديث ابن عمر:

رواه ابن ماجه^(٢)، وابن عدي^(٣)، من طريق بقية عن مروان بن سالم عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال: رسول الله ﷺ : خصلتان معلقتان في أعناق المؤذنين للمسلمين: صلاتهم وصيامهم .

قال ابن الملقن: في إسناده مروان بن سالم الجزري، ذكره ابن حبان في (ثقاته)^(٤)، وقال أحمد وغيره ليس بثقة^(٥)

(١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (ص ٦٢٨) رسالة

ماجستير، للباحث/ اقبال أحمد محمد اسحاق، بالجامعة الإسلامية.

(٢) السنن (٢٣٦/١) حديث رقم (٢٣٦).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/٢٣٨٠ - ٢٣٨١).

(٤) لم أقف عليه فيه.

(٥) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في شرح الكبير (ص ٦٢٨).

وقال الحافظ ابن حجر: (سنده ضعيف) .^(١)

وقال - في موضع آخر - : (وفي اسناده مروان بن سالم الجزري وهو ضعيف)^(٢) .

وقال البوصيري: (هذا اسناد ضعيف لتدليس بقية بن الوليد)^(٣) .

أقوال الأئمة في مروان:

و (مروان بن سالم) هو أبو عبد الله الجزري، وهذه طائفة من أقوال الأئمة فيه:

قال البخاري: (منكر الحديث)^(٤) .

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن مروان بن سالم فقال: منكر الحديث جداً، ضعيف الحديث، ليس له حديث قائم. قلت: يترك حديثه؟ قال: لا بل يكتب حديثه)^(٥) .

وقال النسائي: (متروك الحديث)^(٦) .

وقال العقيلي: (أحاديثه مناكير لا يتابع عليها إلا من طريق يقاربه)^(٧) .

وقال ابن عدي: (عامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه)^(٨) .

(١) نتائج الافكار (٣٤٤/١) .

(٢) التلخيص الحبير (١٨٣/١) .

(٣) مصباح الزجاجة (٩٠/١) .

(٤) التاريخ الكبير (٣٧٣/٧) التاريخ الصغير (١٦١/١) الضعفاء الصغير (ص ٢٧٧) .

(٥) الجرح والتعديل (٢٧٥/٨) .

(٦) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص ٣٠٥) .

(٧) الضعفاء الكبير (٢٠٤/٤) .

(٨) الكامل (٢٣٨١/٦) .

وقال أبو عروبة الحراني : كان يضع الحديث (١)

وقال الساجي : (كذاب يضع الحديث) (٢)

وقال الحافظ ابن حجر : (متروك ، ورماء الساجي وغيره بالوضع) (٣)

ومن كان هذا حاله ، وهذه أقوال الأئمة فيه ، فضعفه لا يتقوى بتعدد الطرق ،
وقول أبي حاتم - رحمه الله - جمهور النقاد على خلافه ، وتضعيف الحديث بـ
(مروان) هذا أولى من تضعيفه بتدليس بقية فقط . والله واعلم .

تخريج حديث أبي محذورة :

رواه الطبراني (٤) ، والبيهقي (٥) ، والحافظ ابن حجر (٦) - من طريق الطبراني -
من طريق يحيى الحماني ثنا إبراهيم بن أبي محذورة عن أبيه عن جده عن أبي
محذورة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : (المؤذنون أمناء المسلمين على
فطرتهم وسجورهم) .

قال الهيثمي : (اسناده حسن) (٧) .

وقال ابن الملقن : (ويحيى هذا حافظ شيعي جلد ، وثقه ابن معين وغيره ، وقال
ابن عدي : صنف المسند ولم أر في مسنده ولا في أحاديثه أحاديث مناكير ، وأرجو
أنه لا بأس به ، وضعفه الجمهور منهم النسائي وأحمد ، وقال أحمد كان يكذب جهاراً

(١) تهذيب التهذيب (٩٣ / ١٠) .

(٢) تهذيب التهذيب (٩٤ / ١٠) .

(٣) تقريب التهذيب (ص ٣٣٣) .

(٤) المعجم الكبير (٢٠٩ / ٨ - ٢١٠) حديث رقم (٦٧٤٣) .

(٥) السنن الكبرى (٤٢٦ / ١) .

(٦) نتائج الأفكار (٣٤٤ / ١) .

(٧) مجمع الزوائد (٢ / ٢) .

ما زلنا نعرفه يسرق الأحاديث. وقال السعدى: ساقط. وقال ابن نمير: كذاب (١).
 وقال الحافظ ابن حجر: (هذا حديث غريب تفرد به يحيى وفيه مقال) (٢).
 وقال - في موضع آخر - : (وفي اسناده يحيى الحماني مختلف فيه) (٣).
 و (يحيى الحماني) هو يحيى بن عبد الحميد، قال عثمان الدارمي: (سمعت
 ابن معين يقول: ابن الحماني صدوق مشهور) (٤). وقال ابن أبي خيثمة عن ابن
 معين (ابن الحماني ثقة) (٥). وتوثيق ابن معين هذا رواه - أيضاً - : الدورى،
 ومحمد بن عثمان بن أبى شيبة، والبلغوى، وابن الدورى، ومطين (٥).
 وقال ابن عدي: (وليحيى الحماني مسند صالح... ولم أر في مسنده وأحاديثه
 أحاديث مناكير فأذكرها، وأرجو أنه لا بأس به) (٦).
 وقال محمد بن ابراهيم البوشنجي: (ثقة) (٧).
 وقال أبو داود: (كان يحيى حافظاً) (٨).
 وقال أبو حاتم: (لم أر أحداً من المحدثين ممن يحفظ يأتي بالحديث على لفظ
 واحد سوى يحيى الحماني في شريك) (٩). وقال - أيضاً - : (لين) (١٠).
 وقال ابن نمير: (هو ثقة) (٧).

(١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (ص ٦٢٥).

(٢) نتائج الأفكار (٣٤٤/١).

(٣) التلخيص الحبير (١٨٣/١).

(٤) لم أقف عليه في (تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي).

(٥) تهذيب التهذيب (٢٤٧/١١).

(٦) الكامل (٢٦٩٤/٧ - ٢٦٩٥).

(٧) تهذيب التهذيب (٢٤٩/١١).

(٨) تهذيب التهذيب (٢٤٤/١١).

(٩) الجرح والتعديل (١٧٠/٩).

(١٠) الجرح والتعديل (١٧٠/٩).

وقال الإمام أحمد: (كان يكذب جهاراً) ^(١) . وقال: (ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يلتقطها أو ينقلها) .

وقال البخاري: (يتكلمون فيه، رماه أحمد وابن نمير) ^(٢) . وقال: (سكتوا عنه) ^(٣) .

وقال الجوزجاني: (ساقط متلون، ترك حديثه فلا ينبعث) ^(٤) .

وقال الحافظ ابن حجر: (حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث) ^(٥) .

وخلاصة هذه الأقوال أن (الحماني) مختلف فيه بين موثق له، ومضعف تضعيفاً شديداً، ومضعف تضعيفاً يسيراً. أما رمية بالكذب فلا يراد به الكذب على رسول الله ﷺ، ووضع الحديث عليه، قال الذهبي - رحمه الله - : (لا ريب أنه كان مبرزاً في الحفاظ كما كان سليمان الشاذكوني، ولكنه أصون من الشاذكوني ولم يقل أحد قط أنه وضع حديثاً، بل ربما كان يلقط أحاديث يدعي روايتها فيرويهما على وجه التدليس ويوهم أنه سمعها، وهذا قد دخل فيه طائفة وهو أخف من افتراء المتن) ^(٦) . ومن كان هذا حاله عند أهل العلم فلا مانع من تقويته لغيره أو بغيره، وهذا ما فعله الحافظان ابن الملقن ^(٧)، وابن حجر ^(٨) - رحمهما الله - في هذا الحديث أما تحسين اسناد أبي محذورة بغير شاهد ولا متابع كما تقدم عن

(١) تهذيب التهذيب (٢٤٥/١١) .

(٢) التاريخ الكبير (٢٩١/٨) .

(٣) الضعفاء الصغير (ص ٢٧٩) .

(٤) أحوال الرجال (ص ٨٥) .

(٥) تقريب التهذيب (ص ٣٧٧) .

(٦) سير أعلام النبلاء (٥٣٧ - ٥٣٦/١٠) .

(٧) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (ص ٦٢٨) .

(٨) نتائج الأفكار (٣٤٤/١) .

الهيثمي - رحمه الله - ففيه نظر لأجل (يحيى الحماني) ، وقد ضعف الهيثمي - رحمه الله - في (مجمع الزوائد) ^(١) أحاديث بسبب (الحماني) فأنى لإسناد حديثه هذا بلوغ درجة الحسن ؟

و (إبراهيم بن أبي محذورة) هو إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة ، قال فيه الحافظ ابن حجر : (صدوق يخطيء) ^(٢) . و (أبوه) عبد العزيز ، و (جده عبد الملك) قال الألباني - حفظه الله - : (فيهما جهالة) ^(٣) . وفي قوله هذا نظر ، (فعبد الملك) وثقه الذهبي ^(٤) ، و (عبد العزيز) قال فيه الحافظ ابن حجر (مقبول) ^(٥) .

مرسل الحسن :

له طريقان :

(١) الأول : رواه الإمام الشافعي ^(٦) ، ومن طريقه البيهقي ^(٧) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسن أن النبي ﷺ قال : المؤذنون أمناء المسلمين على صلاتهم وذكر معها غيرها . قال البيهقي : (وهذا المرسل شاهد لما تقدم) .

(٢) الثاني : رواه البيهقي ^(٨) ، ومن طريقه الحافظ ابن حجر ^(٩) من طريق

(١) مجمع الزوائد (٤/٧٩ ، ٦/٢٦٥) .

(٢) تقريب التهذيب (ص ٢١) .

(٣) إرواء الغليل (٢/٢٣٩) .

(٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢/٢١٤) .

(٥) تقريب التهذيب (ص ٢١٥) .

(٦) الأم (١/٧٥) (باب اجتزاء المرء بأذان غيره واقامته وإن لم يقم له) .

(٧) السنن الكبرى (١/٤٢٦) .

(٨) السنن الكبرى (١/٤٣٢) .

(٩) نتائج الأفكار (١/٣٤٥) .

محمد بن أبي عدي عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ
المؤذنون أمناء المسلمين على صلاتهم، وعلى صيامهم.

وقال ابن حجر: (هذا حديث مرسل، ورواته ثقات) (١).

وبضم هذا المرسل لحديث أبي محذورة - المتقدم - قوى كل واحد منهما
الآخر، قال ابن الملقن: (فحديث الحسن يحتج به، وهو العمدة إذاً، فإنه انضم
إلى إرساله اتصاله من وجوه آخر) (٢). وقال ابن حجر: (وطرقه تشد بعضها
بعضاً) (٣).

شواهد أخرى:

ومما يشهد لهذا المتن الحديث المشهور: (الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن). وهو
مروي عن (أبي هريرة) و (عائشة) و (ابن عمر) و (أبي أمامة) و (وثالة)
خرجها الزيلعي (٤)، وابن حجر (٥) - رحمهما الله -، و (الألباني) (٦) - حفظه
الله - وحكم بصحته.

الحكم على الحديث :

بضم (مرسل الحسن) إلى (حديث أبي محذورة) قوى كل واحد منهما
الآخر وارتقى الحديث لدرجة الحسن لغيره.

(١) نتائج الأفكار (٣٤٥/١).

(٢) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (ص ٦٢٨).

(٣) نتائج الأفكار (٣٤٥/١).

(٤) نصب الراية (٥٨/٢).

(٥) التلخيص الحبير (٢٠٦/١ - ٢٠٧).

(٦) إرواء الغليل (٢٣١/١).

المثال الرابع: مرسل تابعي صغير تقوى بمسند صحيح:

مثال مرسل مكحول قال: جعل رسول الله ﷺ للفرس العربي سهمين، ولفارسه سهم يوم خيبر).

اعتضد هذا المرسل بحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين، ولصاحبه سهماً.

تخريج حديث ابن عمر:

رواه البخاري^(١)، وأبو داود^(٢)، وابن ماجه^(٣)، والإمام أحمد^(٤)، والدارمي^(٥)، وابن الجارود^(٦) والدراطيني^(٧)، والبيهقي^(٨) من طريقين عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين، ولصاحبه سهماً. واللفظ للإمام البخاري.

وللحديث لفظ آخر رواه الإمام البخاري^(٩)، ومسلم^(١٠)، والترمذي^(١١)، والإمام

(١) الصحيح (٢١٨/٣) (كتاب الجهاد) (باب سهام الفرس).

(٢) السنن (٧٥/٣) حديث رقم (٢٧٣٣).

(٣) السنن (٩٥٢/٢) حديث رقم (٢٨٥٤).

(٤) المسند (٢/٢ و ٤١).

(٥) السنن (١٤٤/٢) حديث رقم (٢٤٧٥).

(٦) المتفق (ص ٤٦٢) حديث رقم (١٠٨٤).

(٧) السنن (١٠٦/٤) (كتاب السير).

(٨) السنن الكبرى (٣٢٤/٩ - ٣٢٥).

(٩) الصحيح (٧٩/٥) (كتاب المغازي) (باب غزوة خيبر).

(١٠) الصحيح (١٣٨٢/٣) حديث رقم (١٧٦٢).

(١١) السنن (١٢٤/٤) حديث رقم (١٥٥٤).

أحمد^(١)، والدراقطني^(٢) من طرق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر إن رسول الله ﷺ قسم في النفل: للفرس سهمين، وللرجل سهماً. وهذا لفظ الإمام مسلم والترمذي وأحمد، وقال الترمذي: (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري، والأوزاعي، ومالك بن أنس وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، واسحق، قالوا: للفرس ثلاثة أسهم سهم له، وسهمان لفرسه، وللرجل سهم).

ولفظ الإمام البخاري: (قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين، وللرجل سهماً. قال: فسرّه نافع فقال: إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، فإن لم يكن له فرس فله سهم).
مرسل مكحول :

رواه عبد الرزاق^(٣) من طريق معمر عن يزيد بن يزيد بن جابر - أحسبه - عن مكحول قال: جعل رسول الله ﷺ للفرس العربي سهمين، ولفارسه سهم يوم خيبر. واسناده صحيح إلى مرسله، وله طريق أخرى عن مكحول رواها سعيد بن منصور^(٤) من طريق عبد العزيز بن محمد نا أسامة بن زيد عن مكحول أن رسول الله ﷺ فرض للفرس منهم سهمين وللراجل سهماً.

و (مكحول) من صغار التابعين، وقد عده الحافظ ابن حجر^(٥) - رحمه الله - من أهل الطبقة الخامسة وهي لصغار التابعين عنده.
الحكم على الحديث:

مرسل مكحول يرتقي بحديث ابن عمر المسند الصحيح لدرجة الحسن لغيره.

(١) المسند (٦٢/٢) و ٧٢ و ٨٠ و (١٥٢).

(٢) السنن (١٠٦/٤).

(٣) المصنف (١٨٥/٥) حديث رقم (٩٣١٩).

(٤) السنن (ج ٣ ق ٢ ص ٣٠٢) حديث رقم (٢٧٦٩).

(٥) (تقريب التهذيب) (ص ٣٤٧).

العاضد الثاني

تقوية المرسل بالمرسل

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - عند ذكره لعواضد المرسل: (ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوى له مرسله) ^(١).

والى هذا المعنى أشار الحافظ - رحمه الله - بقوله فى (الألفية) ^(٢).

لكن إذا صح لنا مخرجه *** بمسند أو مرسل يخرج
من ليس يروى عن رجال الأول *** نقبله، قلت الشيه لم يفصل
فلو جاء حديث مرسل من طريقين الأول عن حميد الطويل عن الحسن -
مثلاً - والثاني عن قتادة عن الحسن لا يتقوى هذا المرسل بهذين الطريقين، لأن
التابعي الذي أرسل الحديث فى الطريق الثاني هو نفس التابعي الذي أرسله فى الطريق الأول.
وربما يروى حديث مرسل عن جماعة من التابعين، بأسانيد متباينة ومع ذلك لا
يتقوى لاتحاد مخرج هذه المراسيل، ومثال ذلك حديث القهقهة ^(٣) فإنه روى من
وجوه متعددة، والتابعون فيه متباينون، وقد منع من تقويته وترقيته لدرجة الحسن لغيره
أن هذه المراسيل المتباينة ترجع كلها لمرسل واحد، قال العلائي - رحمه الله -: (إن
بعض المراسيل رويت من وجوه متعددة مرسله، والتابعون فيما متباينون فيظن أن

(١) الرسالة (ص ٤٦٢).

(٢) شرح ألفية الحديث (١/١٤٩).

(٣) هو الحديث المروى بالفاظ متعددة ومنها: من ضحك فى الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والصلاة. قال الزيلعي: (فيه أحاديث مسندة، وأحاديث مرسله، أما المسندة فرويت من حديث: أبى موسى، وأبى هريرة، وابن عمر، وأنس، وجابر، وعمران، وأبى المليلح). وأما المرسله (فهى أربعة: أشهرها مرسل أبى العالية، والثاني مرسل معبد الجهني، والثالث مرسل إبراهيم النخعي، والرابع مرسل الحسن). نصب الرابة (١/ ٤٧ - ٥٤).

مخارجها مختلفة، وأن كلاً منها يعتضد بالآخر، ثم عند التفطيش يكون مخرجها واحداً ويرجع كلها إلى مرسل واحد، ومثال ذلك حديث الفقهة روى مرسلًا من طريق: (الحسن البصري) و(أبي العالية) و(إبراهيم النخعي) و(الزهري) بأسانيد متعددة، وعند التحقيق مدار الجميع على أبي العالية. قال عبد الرحمن بن مهدي: هذا الحديث لم يروه إلا حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن النبي ﷺ، فسمعه هشام بن حسان من حفصة فحدث به الحسن البصري، فأرسله الحسن وقال: قال رسول الله ﷺ، وكان سليمان بن أرقم يختلف إلى الحسن وإلى الزهري، فسمعه من الحسن فذاكر به الزهري، فقال الزهري قال رسول الله ﷺ (١).

قال ابن مهدي: (وحدثنا شريك عن أبي هاشم قال أنا حدثت به إبراهيم - يعني النخعي - عن أبي العالية، فأرسله إبراهيم عن النبي ﷺ) (٢).

وقال البيهقي - رحمه الله -: (فإذا سمع السامع هذا الحديث يجده قد أرسله الحسن، وإبراهيم النخعي، والزهري، وأبو العالية، فيظنه متعدد الأسانيد وإذا كشف عنه ظهر مداره على أبي العالية) (٣).

وقال الترمسي - رحمه الله -: (واحترز به كما قاله بعض المحققين عن مثل مرسل أبي العالية في انتقاض الوضوء بالقهقهة في الصلاة فإنه روي من مراسلات غيره لكن تتبع فوجدت كلها ترجع إلى مرسل أبي العالية) (٤).

وإذا لم يتحد مخرج المراسيل فإن اختلاف مخرجها يستبعد معه أن يكون المحذوف واحداً، وحينئذ يقوى جانب القبول، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وإن

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٤٣).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٤٤).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٤٤).

(٤) منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر (ص ٥٠).

جاء المرسل من وجهين كل من الراويين أخذ العلم عن غير شيوخ الآخر فهذا يدل على صدقه، فإن مثل ذلك لا يتصور في العادة تماثل الخطأ فيه وتعمد الكذب^(١).
اعتراض على تقوية المرسل بالمرسل:

اعترض عليه (بأن المنضم إلى المرسل إن لم يكن حجة فاقتترانه إلى ما ليس بحجة لا يفيد أيضاً، لأنه لا يجوز أن ينضم ما ليس بحجة إلى ما ليس بحجة فيصير حجة)^(٢).

وقال أمير بادشاه - رحمه الله - : (وقد شوح الشافعي بقوله باعتضاد المرسل بمرسل آخر فقبل : ضم غير المسند إلى المرسل ضم خبر غير مقبول إلى خبر مثله في عدم القبول فلا يفيد الظن لأن كل واحد منهما متهم فلا يفيد الظن فكذلك المجموع)^(٣).

وقال العلائي - رحمه الله - : (اعترض الحنفية على الإمام الشافعي وقالوا: هذا ليس فيه إلا أنه انضم غير مقبول عنده إلى مثله فلا يفيدان شيئاً كما إذا انضمت شهادة غير العدل إلى مثلها)^(٤).
الجواب عن هذا الاعتراض:

أجاب عنه العلائي - رحمه الله - بقوله: (وجوابه: أنه بانضمام أحدهما إلى الآخر يقوى الظن أن له أصلاً، وإن كان كل منهما لا يفيد ذلك بمجرده، وهذا كما قيل في الحديث الضعيف الذي ضعفه من جهة قلة حفظ راويه وكثرة غلطه لا من جهة اتهامه بالكذب إذا روى مثله بسند آخر نظير هذا السند في الرواة، فانه

(١) رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة (ص ٦١).

(٢) كشف الأسرار على أصول الامام فخر الإسلام البيهقي (٣/٧٢٦).

(٣) تيسير التحرير (٣/١٠٥).

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (٣٨).

يرتقي إلى درجة، الحسن لأنه يزول عنه حيثُذ ما يخاف من سوء حفظ الرواة، ويعتضد كل منهما بالآخر (١).

أما عن تشبيههم له بالشهادة فقد أجاب عنه العلامي - أيضاً - : (وأما تشبيهه بالشهادة فليس كذلك لأن الرواية تفارق الشهادة في أشياء كثيرة، ويقبل فيها ما لا يقبل في الشهادة، فكذاك هنا) (٢).

أمثلة لتقوية المرسل بالمرسل

المثال الأول: تقوية مرسل تابعي كبير بمرسل تابعي من أواسطهم:

مثاله مرسل ابن المسيب أن رجلاً أعتق ستة أعبد له في مرضه، فاقرع رسول الله ﷺ بينهم، فاعتق اثنين وأرق أربعة.

تقوى بمرسل ابن سيرين عن النبي ﷺ بمثله.

تخريج مرسل ابن المسيب:

رواه سعيد بن منصور (٣) من طريق سفيان عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن سعيد بن المسيب أن رجلاً أعتق ستة أعبد له الحديث. واسناده صحيح إلى مرسله، وجميع رجاله ثقات، (يزيد بن يزيد بن جابر) هو الأزدي الدمشقي وهو ثقة فقيه (٤).

وله طريق أخرى رواها الإمام البيهقي (٥) من طريق الإمام الشافعي ابنا عبد الحميد

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٣٨).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٣٩).

(٣) كتاب السنن حديث رقم (٤١١).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٣٨٥).

(٥) السنن الكبرى (٢٨٦/١٠).

عن ابن جريج أخبرني قيس بن سعد أنه سمع مكحولاً يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول: أعتقت امرأة أو رجل ستة أعبد لها ولم يكن لها مال غيرهم فأتى النبي ﷺ في ذلك فاقرع بينهم فاعتق ثلثهم. واسناده حسن إلى مرسله - أيضاً - رجاله ثقات إلا (عبد المجيد) وهو ابن أبي رواد وهو صدوق يخطيء ^(١).

تخريج مرسل ابن سيرين:

رواه سعيد بن منصور ^(٢) من طريق هشيم انا ابن عون عن ابن سيرين عن النبي ﷺ مثله. كذا رواه ولم يسق لفظه، واسناده صحيح إلى مرسله.

الشواهد:

وللحديث شاهدان: (عن عمران بن حصين) و (عن أبي زيد الأنصاري) .

حديث عمران:

رواه الإمام مسلم ^(٣)، وأبو داود ^(٤)، والترمذي ^(٥)، والنسائي ^(٦)، وابن ماجه ^(٧)، والإمام أحمد ^(٨) من طريق أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم، فدعا بهم رسول الله فجزأهم أثلاثاً، ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً .
واللفظ لمسلم.

(١) تقريب التهذيب (ص ٣١٧ - ٣١٨).

(٢) كتاب السنن حديث رقم (٤١٠).

(٣) الصحيح (١٢٨٨/٣) حديث رقم (١٦٦٨).

(٤) السنن (٢٦٧/٤) حديث رقم (٣٩٥٨) و (٣٩٥٩).

(٥) السنن (٦٣٦/٣) حديث رقم (١٣٦٤).

(٦) السنن الكبرى كما في تحفة الاشراف (٢٠٠/٨).

(٧) السنن (٧٨٦/٢) حديث رقم (٢٣٤٥).

(٨) المسند (٤٢٦/٤).

حديث أبي زيد:

رواه الإمام أحمد^(١) من طريقين عن هشيم أنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي زيد الأنصاري مرفوعاً نحوه.

الحكم على الحديث:

اسناد مرسل ابن المسيب حسن لغيره بمرسل ابن سيرين، وكذا بحديث عمران وحديث أبي زيد الأنصاري. فهو مثال لتقوية المرسل بالمرسل، ولتقوية المرسل بالمسند. والله أعلم.

المثال الثاني: مرسل تابعي من أواسطهم تقوى بمرسل تابعي من أواسطهم:

مثاله مرسل أبي سعيد المهري^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ: لا تتخذوا بيتي عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، وصلوا علي حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغني).

تقوى بمرسل الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب بنحوه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فهذان المرسلان^(٣) من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث لا سيما وقد احتج من أرسله به، وذلك يقتضي ثبوته عنده ولو لم يكن روي من وجوه مسندة غير هذين، فكيف وقد تقدم مسنداً^(٤)).

مرسل أبي سعيد المهري:

رواه سعيد بن منصور قال حدثنا حبان بن علي حدثني محمد بن عجلان عن

(١) المسند (٣٤١/٥).

(٢) روي عن أبي ذر وعبد الله بن عمرو، وعنه ابنه سعيد. ثقة.

تهذيب التهذيب (١١١/١٢) الكاشف (٣٤١/٣).

(٣) عزاها شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم لخالفه أصحاب الجحيم)

٦٥٦/٢ لـ (السنن) لسعيد بن منصور، ولم أقف عليه في القسم المطبوع منه.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (٦٥٧/٢).

أبي سعيد مولى المهري قال: قال رسول الله ﷺ: لا تتخذوا بيتي عيداً الحديث.
وفي اسناده (حبان بن علي) وهو العنزى، جمهور النقاد على تضعيفه
ضعفاً يسيراً إلا الدارقطني فإنه قال فيه مرة: (متروك)^(١) وقال في مرة أخرى:
(ضعيف)^(١).

وقال أبو زرعة: لين^(٢). وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به^(٣).

وقال البخارى: ليس عندهم بالقوى^(٣).

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وعامة حديثه أفرادات وغرائب، وهو ممن
يحمل حديثه^(٤) ويكتب^(٥).

وقال الذهبي: صالح الحديث^(٦).

وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف^(٧).

مرسل الحسن بن الحسن.

رواه سعيد بن منصور^(٨) من طريق عبد العزيز بن محمد أخبرني سهيل بن أبي
سهيل قال: رأني الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عند القبر فناداني وهو
في بيت فاطمة يتعشى فقال: هلم إلى العشاء. فقلت: لا أريده. فقال: ما لي رأيك

(١) سؤالات البرقاني (ص ٢٥).

(٢) الجرح والتعديل (٣/٢٧٠).

(٣) كتاب الضعفاء الصغير (ص ٢٥٨).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٨٣٥).

(٥) تهذيب التهذيب (٢/١٧٤).

(٦) الكاشف (١/٢٠١).

(٧) تقريب التهذيب (ص ٦٢).

(٨) اقتضاء الصراط المستقيم (١/٢٩٩) ولم أقف عليه في القسم المطبوع من (السنن).

عند القبر؟ فقلت: سلمت على النبي ﷺ. فقال: إذا دخلت المسجد فسلم. ثم قال: إن رسول الله ﷺ قال: لا تتخذوا بيتي عيداً، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر، لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وصلوا على فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم). و (سهيل) ذكره ابن حبان في (الثقات) ^(١) وقال: (سهيل شيخ يروى عن الحسن روى عنه ابن عجلان). وذكره البخاري في (التاريخ الكبير) ^(٢) وقال: (سهيل عن حسن بن حسن روى عنه محمد بن عجلان منقطع). و (عبد العزيز بن محمد) هو الدراوردي، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء ^(٣).

الشواهد :

ومن شواهد ما رواه الامام أبو داود ^(٤) - رحمه الله - من طريق أحمد بن صالح قرأت على عبد الله بن نافع أخيرني ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: (لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبرى عيداً، وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم). واسناده صحيح رجاله ثقات، وصححه ^(٥) الشيخ الألباني حفظه الله. الحكم على الحديث:

اسناد مرسل أبي سعيد المهري حسن لغيره بمرسل الحسن، وكذا بحديث أبي هريرة.

(١) (٤١٨/٦).

(٢) (١٠٥/٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٢١٦).

(٤) السنن (٥٣٤/٢) رقم (٢٠٤٢).

(٥) صحيح الجامع الصغير (١٣٢/٦) حديث رقم (٧١٠٣).

المثال الثالث: مرسل تابعي من أواسطهم تقوى بمرسل تابعي من صغارهم:
مثاله مرسل أبي عبد الرحمن الحبلي^(١) أن رسول الله ﷺ قال: لا تتمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية، فإن بليتكم بهم فقولوا: اللهم أنت ربنا وربهم، نواصيهم ونواصينا بيدك فقاتلهم لنا، وأهزمهم لنا، وغضوا أبصاركم، وأحملوا عليهم على بركة الله، والتمسوا الجنة تحت الأبارقة).

تقوى بمرسل يحيى بن أبي كثير قال: قال رسول الله ﷺ لا تتمنوا لقاء عدوكم فانكم لا تدرون عسى أن تبتلوا بهم، ولكن قولوا اللهم اكفناهم، وكف عنا بأسهم، فإذا جاءوكم يعزفون ويرجعون ويصبحون فعليكم بالأرض وقولوا: اللهم نواصينا ونواصيهم بيدك، وإنما تقتلهم أنت فإذا غشوكم فثوروا في وجوههم، وأعلموا أن الجنة تحت الأبارقة).

مرسل أبي عبد الرحمن الحبلي:

رواه سعيد بن منصور^(٢) من طريق عبد الله بن وهب قال حدثني أبو هانيء الخولاني عن أبي عبد الرحمن الحبلي أن رسول الله ﷺ قال الحديث.
قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - (رجاله ثقات)^(٣). وفي قوله نظر، لأنه قال في أبي هانيء الخولاني - واسمه حميد بن هانيء - لا بأس به^(٤).

مرسل يحيى بن أبي كثير:

رواه سعيد بن منصور^(٥) من طريق اسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن يحيى

(١) بضم المهملة والباء المنقوطة بواحدة، والمشهور بالنسبة إليها أبو عبد الرحمن بن يزيد الحبلي المعافى، ثقة، مات بافريقية سنة مائة. الأنساب (٥٢/٤) تقريب التهذيب (ص ١٩٤).

(٢) السنن حديث رقم (٢٥٢١)

(٣) فتح الباري (٣٣/٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٨٤).

(٥) السنن حديث رقم (٢٥١٩).

ابن أبي كثير قال: قال رسول الله ﷺ ... الحديث.

و (اسماعيل بن عياش) صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم^(١)
وهذا الحديث من روايته عن أهل بلده، فالأوزاعي أمام أهل الشام في زمانه.

وقوله (لا تتمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية) وقوله (التمسوا الجنة تحت الأبارقة) ثابتان من حديث عبد الله بن أبي أوفى كما رواه البخاري^(٢) ومسلم^(٣) وأبو داود^(٤) من طريق سالم أبي النضر عن كتاب رجل من أسلم من أصحاب النبي ﷺ يقال له عبد الله بن أبي أوفى فكتب إلى عمر بن عبيد الله حين سار إلى الحرورية يخبره أن رسول الله ﷺ كان في بعض أيامه التي لقي فيها العدو ينتظر حتى إذا مالت الشمس قام فيهم فقال: يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف). ثم قام النبي ﷺ وقال: اللهم منزل الكتاب، ومجري السحاب، وهازم الأحزاب هزمهم وانصرنا عليهم). واللفظ لمسلم.

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لغيره بمجموع مرسل أبي عبد الرحمن الحبلي ومرسل يحيى وبعض فقراته حسنة لغيرها بالمسند الصحيح.

(١) تهذيب الكمال (١٠٦/١).

(٢) (صحيح البخاري) في ثلاثة مواضع :

(٢٠٨/٣) كتاب الجهاد (باب الجنة تحت بارقة السيوف).

(٢١٢/٣) كتاب الجهاد (باب الصبر عند القتال).

(٩/٤) كتاب الجهاد (باب كان النبي ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار آخر القتال حتى

نزول الشمس).

(٣) الصحيح (١٣٦٢/٣) حديث رقم (١٧٤٢).

(٤) السنن (٩٥/٣ - ٩٦) حديث رقم (٢٦٣١).

المثال الرابع: مرسل تابعي صغير تقوى بمرسل تابعي صغير:
عن مكحول قال: توفي رسول الله ﷺ والدية ثمانمائة دينار ... الحديث، تقوى
هذا المرسل بمرسل عمرو بن شعيب.

مرسل مكحول:

رواه الإمام أبو داود ^(١) من طريق الهيثم بن خالد الجهني نا وكيع عن سفيان
عن أيوب بن موسى عن مكحول قال: توفي ... الحديث.
واسناده صحيح إلى مرسله.

مرسل عمرو بن شعيب :

رواه الإمام أبو داود ^(٢) من طريق أبي كامل نا يزيد بن زريع نا حسين عن عمرو
ابن شعيب أن قيمة الدية كانت على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار.
رجاله ثقات إلى مرسله، و (عمرو) صدوق ^(٣). وهو من صغار التابعين في
تقسيم الحافظ ابن حجر، وكذا مكحول ^(٤)، وبمجموع هذين المرسلين يتقوى هذا
الحديث، ويتقوى - أيضاً - بما له من شواهد ومنها: ما رواه الإمام أبو داود ^(٥)،
والدارقطني ^(٦)، والبيهقي ^(٧)، من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده قال: كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار أو ثمانية

(١) المراسيل (ص ٤٦٥) حديث رقم (٢٤٤).

(٢) المراسيل (ص ٤٦٦) حديث رقم (٢٤٥).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٤٦٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٣٤٧).

(٥) السنن (٦٧٩/٤) حديث رقم (٤٥٤٢).

(٦) السنن (١٢٩/٣).

(٧) السنن الكبرى (٧٧/٨).

آلاف درهم ... الحديث، واسناده حسن، حسنه الألباني^(١) - حفظه الله .
الحكم على الحديث:

مرسل مكحول حسن لغيره بمرسل عمرو بن شعيب، وبما له من شاهد.

* * *

(١) إرواء الغليل (٣٠٥/٨) حديث رقم (٢٢٤٧).

العاضد الثالث

أن يعضده قول بعض الصحابة

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - عقب ذكره للمرسل الذي يعضد المرسل: (وإن لم يوجد ذلك، نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولاً له، فإن وجد ما يوافق ما يروى عن رسول الله ﷺ كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح إن شاء الله) (١).

قال الحافظ ابن رجب عقب كلام الإمام الشافعي هذا: (والثالث - يعني العاضد الثالث - أن لا يوجد شيء مرفوع يوافقه، لا مسند ولا مرسل، ولكن يوجد ما يوافقه من كلام بعض الصحابة فيستدل به على أن للمرسل أصلاً صحيحاً أيضاً، لأن الظاهر أن الصحابي إنما أخذ قوله عن النبي ﷺ) (٢).

وقال العلائي - رحمه الله - : (الأمر الثالث: أنه إذا لم يوجد مرسل مثله ولكن وجد عن بعض الصحابة - رضي الله عنهم - قول، أو عمل يوافق هذا المرسل فإنه يدل على أن له أصلاً ولا يطرح) (٣).

وما قرره الإمام الشافعي - رحمه الله - من تقوية المرسل بقول الصحابي أقره عليه الأئمة، وذكره في كتب المصطلح، وبعض كتب الفقه (٤) وأصوله (٥)، وبعض كتب العقيدة (٦) فهو عاضد معتبر عند الجميع. ومن اعتمد على الموقف

(١) الرسالة (ص ٤٦٣).

(٢) شرح علل الترمذي (٣٠٤/١).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٣٩).

(٤) المجموع شرح المذهب (٣١١/٢).

(٥) تيسير التحرير (١٠٢/٣).

(٦) دلائل النبوة للبيهقي (٣٩/١).

فى تقوية بعض المراسيل جماعة من الأئمة: منهم: الإمام البيهقي^(١)، والزيلعي^(٢)، وابن التركمانى^(٣)، وابن الملقن^(٤)، والحافظ ابن حجر^(٥) - رحمهم الله جميعا - .
صفة الموقوف الذى يعضد المرسل:

قال الحافظ ابن رجب - رحمه الله -: (وإن عضده قول صحابى فيحتمل أن الصحابى قال برأيه من غير سماع من النبى ﷺ، فلا يكون فى ذلك ما يقوى المرسل)^(٦) .

فلا يقوى المرسل بأقوال الصحابة التى تصدر منهم من غير سماع من النبى ﷺ، وإنما يقوى بما يصدر منهم عن سماع من النبى ﷺ ولا مجال للرأى فيه، ونحو هذا قال العلائى - رحمه الله -: (والمرسل يقوى بما روى عن بعض الصحابة من موافقته، وخصوصاً إذا كان ذلك مما يرجع فيه إلى التوقيف فإن الظاهر حينئذ أن ذلك الصحابى لم يقل به إلا وقد سمعه من النبى ﷺ، أو ممن سمعه منه، فيدل على أن للمرسل أصلاً. فأما إن كان مما يمكن أن يكون الصحابى قاله عن اجتهاد فليس الظاهر قوياً حينئذ)^(٧) .

والظاهر عدم اتفاق العلماء على تقوية المرسل بقول الصحابى الذى لا مجال

(١) السنن الكبرى (٤٣/١٠) .

(٢) نصب الرأية (٣٥٨/٣) .

(٣) الجواهر النقي - مع السنن الكبرى (١٧٨/١) .

(٤) البدر المنير فى تخرىج الأحاديث والآثار الواقعة فى الشرح الكبير (ص ٢٤٣) رسالة ماجستير للباحث/ أقبال أحمد محمد اسحاق .

(٥) نتائج الأفكار (١/٣٤٤ - ٣٤٥) .

(٦) شرح علل الترمذى (١/٣٠٥) .

(٧) جامع التحصيل فى احكام المراسيل (ص ٣٩) .

للاجتهاد فيه، فقد قوى الإمام الزيلعي - رحمه الله - المرسل بموقوف للرأي فيه مجال حيث قوى مرسل زياد الأعرج عن النبي ﷺ في رجل أعتق عبده عند الموت وترك ديناً وليس له مال، قال يستسعى العبد في قيمته (١) قواه بما روى عن علي ابن أبي طالب في رجل أعتق عبده عند الموت وترك ديناً وليس له مال، قال يستسعى العبد في قيمته (٢) قال الزيلعي - رحمه الله - : (والأول مرسل يشده هذا الموقوف) (٣).

درجة تقوية المرسل بقول الصحابي:

وتقوية المرسل بالموقوف أضعف من تقوية المرسل بالمرسل، قال العلائي - رحمه الله - : (وفي كلام الشافعي بعد ذلك ما يقتضي أن الاعتبار بقول الصحابي أضعف من الاعتبار بوجود مرسل آخر يوافقه) (٤) وقال الزركشي - رحمه الله - : (ثالثها: أن يعضده قول بعض الصحابة، وصرح الشافعي بأن هذا أضعف من الذي قبله، وأنه يدل على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح) (٥).

والإمام الشافعي - رحمه الله - صرح عقب ذكره لتقوية المرسل بالمرسل بأنها أضعف من تقوية المرسل بالمسند، قال: (فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوى له مرسله وهي أضعف من الأولى) (٦) ولم أر تصريحه بذلك عند التقوية بالموقوف.

(١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦٤/٩) رقم (١٦٧٦٦) وسعيد بن منصور في

(السنن) حديث رقم (٤٠٦) وفي اسناده الحجاج بن أرطاة وهو مدلس وقد عتنه.

(٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٦٤/٩) حديث رقم (١٦٧٦٦) وفي اسناده عننة

ثلاثة مدلسين (الحجاج) و (قتادة) و (الحسن) .

(٣) نصب الرأية (٢٨٦/٣).

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٣٩).

(٥) كتاب النكت على ابن الصلاح (ص ٥٧٧).

(٦) الرسالة (ص ٤٦٢).

مثال تقوية المرسل بقول الصحابي:

مثاله مرسل الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: المؤذنون أمناء المسلمين على صلاتهم وعلى صيامهم).

تقوى بقول أبي أمامة - رضي الله عنه -: (المؤذنون أمناء المسلمين).

مرسل الحسن:

له طريقان:

(١) الأول: رواه الإمام الشافعي ^(١) - ومن طريقه البيهقي ^(٢) - من طريق

عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسن أن النبي ﷺ قال: المؤذنون أمناء المسلمين على صلاتهم وذكر معها غيرها.

قال البيهقي: (وهذا المرسل شاهد لما تقدم).

(٢) الثاني: رواه البيهقي ^(٣) - ومن طريقه رواه الحافظ ابن حجر ^(٤) - من

طريق محمد بن أبي عدي عن يونس بن عبيد عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: المؤذنون أمناء المسلمين على صلاتهم وعلى صيامهم.

قال ابن حجر: (هذا حديث مرسل ، ورواته ثقات).

قول أبي أمامة:

رواه البيهقي ^(٥) من طريق علي بن المديني ثنا روح بن عباد ثنا حماد بن سلمة

أنا أبو غالب قال: سمعت أبا أمامة يقول: المؤذنون أمناء المسلمين.

(١) الأم (٧٥/١) (باب اجزاء المرء بأذان غيره واقامته).

(٢) السنن الكبرى (٤٢٦/١).

(٣) السنن الكبرى (٤٣٢/١).

(٤) نتائج الأفكار (٣٤٥/١).

(٥) السنن الكبرى (٤٣٢/١).

ورواه الحافظ ابن حجر^(١) - من طريق البيهقي - وقال: (ورواه موثقون) .

و (أبو غالب) قيل اسمه حزور، وقيل سعيد بن الحزور، وقيل نافع .

أقوال الأئمة في أبي غالب:

قال الدارقطني: ثقة^(٢) .

وقال اسحق بن منصور عن ابن معين: صالح الحديث^(٣) .

وقال أبو أحمد ابن عدي: لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً جداً، وأرجو أنه لا بأس به^(٤) .

وقال الترمذي في بعض أحاديثه: هذا حديث حسن^(٥) . وفي بعضها: هذا

حديث حسن صحيح^(٦) . وفي بعضها: حسن غريب^(٧) .

وقال النسائي: ضعيف^(٨) .

وقال أبو حاتم: ليس بالقوى^(٩) .

وقال الذهبي: صالح الحديث، صحح له الترمذي^(١٠) .

(١) نتائج الأفكار (٣٤٥/١) .

(٢) سؤالات البرقاني (ص ٢٦) .

(٣) الجرح والتعديل (٣١٦/٣) .

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٨٦١/٢) .

(٥) السنن (٢٢٦/٥) حديث رقم (٣٠٠٠) .

(٦) السنن (٣٧٩/٥) حديث رقم (٣٢٥٣) .

(٧) السنن (١٩٣/٢) حديث رقم (٣٦٠) .

(٨) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص ٣٠٨) .

(٩) الجرح والتعديل (٣١٦/٣) .

(١٠) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٣٦٥/٣) .

وقال ابن حجر: صدوق يخطيء^(١).

والظاهر من مجموع هذه الأقوال أن أبا غالب لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، وقول النسائي فيه لا يضره، لأنه متعنت في الرجال كما قال الذهبي^(٢) وابن حجر^(٣) - رحمهما الله -، ومن كان متعنتاً في الرجال فإنه (إذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الخذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا هو الذي قالوا لا يقبل فيه الجرح إلا مفسراً)^(٤). قال الحافظ ابن حجر عقب ذكره لهذا الحديث موصولاً ومرسلاً وموقوفاً: (وطرقه تشد بعضها بعضاً)^(٥).

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لغيره بمجموع مرسل الحسن وقول أبي أمامة، وقد تقدم^(٦) ذكر هذا الحديث مثالا لمرسل تقوى بمسند.

* * *

(١) تقريب التهذيب (ص ٤٢١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٢٨/٩).

(٣) هدي السارى (ص ٤٦١).

(٤) المتكلمون في الرجال للسخاوي (ص ١٣٢) مع رسائل أخرى بتحقيق أبي غدة.

(٥) نتائج الأفكار (٣٤٥/١).

(٦) (ص ١٦٦).

العاضد الرابع افتاء أكثر أهل العلم بمثله

وهو الذى ذكره الإمام الشافعي - رحمه الله - بقوله: (وإن لم يوجد ذلك - يعني المرسل - نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولاً له، فإن وجد يوافق ما روى عن رسول الله ﷺ كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح إن شاء الله، وكذلك إن وجد عوام أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي ﷺ) (١).

قال العلائي - رحمه الله -: (الرابع: أنه إذا وجد كثير من أهل العلم يفتون بما يوافق المرسل دل على أن له أصلاً) (٢).

وقال ابن رجب - رحمه الله -: (والرابع: أن لا يوجد للمرسل ما يوافقه لا مسند، ولا مرسل، ولا قول صحابي بمثله، لكنه يوجد عامة أهل العلم على القول به فانه يدل على أن له أصلاً، وأنهم مستندون في قولهم إلى ذلك الأصل) (٣).

اعتراض على تقوية المرسل بفتوى أكثر أهل العلم :

اعترض على تقوية المرسل بافتاء أكثر أهل العلم به بأن المفتي به ربما يكون ممن يرى حجية المرسل، أو ربما يكون لأنه مسند عنده، قال القاضي أبو يعلى: (وقال - الشافعي - المرسل يعمل به إذا أفتى به عوام العلماء. اهـ وهذا ليس بشيء لأنه أراد جميع الأمة وأن اجماعها على قبول المرسل لا يكون مع اختلافهم في حكمه، وإنما الواجب أن يكون بعضهم قبله لصحة المراسيل عنده، والباقيون لأنه مسند عندهم فيخرج أن يكون مرسلًا في الحقيقة) (٤).

(١) الرسالة (ص ٤٦٣).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٣٩).

(٣) شرح علل الترمذى (٣٠٥/١).

(٤) العدة في أصول الفقه (٩١٤/٣).

وقال: (فإن أرادوا به أكثر العلماء فإن خلاف الواحد معتد به فلم يجز أن يستدل به على صحة قبول الخبر).

درجة التقوية بافتاء أكثر أهل العلم بمثله:

قال العلائي - رحمه الله -: (ولا شك أن الاعتبار بمثل هذا أضعف من الاعتبار بقول الصحابة إذ جاز أن يكون من قال بموافقته يقبل المرسل ، ويحتج به فيرجع الأمر إلى ذلك المرسل)^(١).

مثال لمرسل تقوى بفتوى أكثر أهل العلم بمقتضاه:

سيأتي التمثيل لمرسل تقوى بفتوى أكثر أهل العلم بمقتضاه كما مثل له بعض أهل العلم، وذلك عند ذكر المثال الخاص بتقوية المرسل بفعل الصحابي^(٢) - إن شاء الله .

* * *

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٣٩).

(٢) (ص ١٦٦).

العاضد الخامس

أن يعضده فعل الصحابي

نسب جماعة من أهل العلم إلى الإمام الشافعي - رحمه الله - أنه يحتج بالمرسل إذا اعتضد بفعل صحابي، قال البلقيني - رحمه الله - : (واطلق قوم من العلماء عن الشافعي - رحمه الله - أنه يحتج بالمرسل إذا أسند، أو أرسل من طريق آخر، أو عضده قياس، أو قول صحابي، أو فعل صحابي) (١).

وقال الترمسي - رحمه الله - في عواضد المرسل: (أو الاعتضاد بقول صاحب النبي ﷺ، أو فعله، لأن الظن يقوى عنده، ودل على أن له أصلاً في الشريعة) (٢).

اعتراض على تقوية المرسل بعمل الصحابي :

اعترض عليه بأنه ربما يكون الصحابي سمعه بنفسه، أو يكون مذهبه قبول المراسيل والعمل بها، قال القاضي أبو يعلى - رحمه الله - : (وقال - يعني الشافعي - : المراسيل تقبل إذا عمل بها بعض الصحابة. وهذا ليس بشيء، لجواز أن يكون القائل قد سمعه بنفسه، أو يكون من مذهبه قبول المراسيل) (٣).

وفي هذا الاعتراض نظر، فإنه إذا أراد أن الصحابي إذا سمعه بنفسه من النبي ﷺ فهو حديث مرفوع، والعمل به عمل بما ثبت عن النبي ﷺ، وإذا أراد به سماع الصحابي له من التابعين فهو نادر ولا حكم له والمراسيل التي قبلوها هي مراسيل الصحابة وهي في الحقيقة سميت بذلك تجوزاً.

ثم إن عبارة الإمام الشافعي - رحمه الله - لم أر فيها الإشارة إلى أفعال الصحابة، غير أن المحدثين لم يقصروا تقوية المراسيل على أقوال الصحابة دون أفعالهم فقد

(١) محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح (ص ١٣٨).

(٢) منهج ذوى النظر في شرح منظومة علم الأثر (ص ٥١).

(٣) العدة في أصول الفقه (٩١٤/٣).

عضدوه بأقوالهم أو بأفعالهم، قال العلائي - رحمه الله - : (الأمر الثالث : أنه إذا لم يوجد مرسل مثله ولكن وجد عن بعض الصحابة - رضي الله عنهم - قول أو عمل يوافق هذا المرسل ، فإنه يدل على أن له أصلاً ولا يطرح) (١) .

مثال لمرسل تقوى بفعل صحابي ويفتوى أهل العلم :

مثاله مرسل عطاء بن يسار أن رجلين تيمما وصليا ثم وجدا ماء في الوقت ، فتوضأ أحدهما وأعاد لصلاته ما كان في الوقت ولم يعد الآخر ، فسألا النبي ﷺ فقال للذي لم يعد : أصبت السنة ، وأجزأتك صلاتك . وقال للآخر : أما أنت فلك مثل سهم جمع (٢) .

اعتضد هذا المرسل بعاضدين :

(١) الأول : فعل ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمريد (٣) تيمم ، وصلى العصر ، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة .

(٢) الثاني : روى البيهقي بإسناده عن أبي الزناد قال : كان من أدركت من فقهاءنا الذين ينتهي إلى قولهم منهم : سعيد بن المسيب ، وذكر تمام فقهاء المدينة السبعة يقولون : من تيمم وصلى ثم وجد الماء وهو في الوقت أو بعده لا إعادة عليه .

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٣٩) .

(٢) قال ابن الأثير : له سهم جمع أي له سهم من الخير جمع فيه حظان ، والجيم مفتوحة ، وقيل أراد بالجمع الجيش أي كسهم الجيش من الغنيمة . النهاية (٢٩٦/١) .

(٣) قال ياقوت : مريد النعم موضع على ميلين من المدينة وفيه تيمم ابن عمر . معجم البلدان (٩٨/٥) .

قال النووي - رحمه الله - عقب ذكره لهذا الحديث مرفوعاً عن أبي سعيد وحكايته تصحيح إرساله: (ومثل هذا المرسل يحتج به الشافعي وغيره ^(١)). وقال: (والشافعي يحتج بمرسل كبار التابعين إذا أسند من جهة أخرى، أو يرسل من جهة أخرى، أو يقول به بعض الصحابة، أو عوام العلماء، وقد وجد في هذا الحديث شيعة من ذلك، أحدهما ما قدمناه - قريباً - عن ابن عمر - رضی الله عنهما - أنه أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمرید تیمم، وصلى العصر، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة، فلم يعد الصلاة. والثاني: روى البيهقي بإسناده عن أبي الزناد قال: كان من أدركت من فقهاءنا الذين ينتهي إلى قولهم منهم: سعيد بن المسيب، وذكر تمام فقهاء المدينة السبعة يقولون: من تیمم وصلى ثم وجد الماء وهو في الوقت أو بعده لا إعادة عليه) ^(٢).

مرسل عطاء بن يسار :

رواه النسائي ^(٣)، والحاكم ^(٤)، من طريقين عن الليث بن سعد عن عميرة بن أبي ناجية عن بكر بن سواد عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ مثله. قال ابن القطان : (فيه مع الارسال عميرة، وهو مجهول الحال) ^(٥). وتعقبه ابن الملقن - رحمه الله - بقوله: (إن عميرة غير مجهول بل هو مذكور بالفضل، والحافظ أبو الحسن ابن القطان لم يمعن النظر في أمره، ولعله وقف على ذكره في تاريخ البخاري ^(٥)، وابن أبي خيثمة، من غير بيان حاله فقال فيه ما قال).

(١) المجموع شرح المهذب (٣١١/٢).

(٢) السنن (٢١٣/١).

(٣) المستدرک (١٧٩/١).

(٤) الوهم والإيهام (١٠٠/١ ب).

(٥) (٧١/٧).

ثم حكى أقوال الأئمة فيه: (قال النسائي: هو ثقة. وقال ابن بكير: هو ثقة. وقال أحمد بن صالح لما سئل عنه وعن أبي شريح: هما متقاربان في الفضل. وقال ابن يونس في (تاريخ مصر): روى عنه عبد الرحمن بن شريح والليث بن سعد وابن وهب ورشدين، وكانت له عبادة وفضل. وذكره ابن حبان في (الثقات)^(١) في أتباع التابعين فقال: عميرة بن أبي ناجية من أهل مصر يروى عن يزيد بن أبي حبيب روى عنه ابن وهب)^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: (وثقه النسائي، ويحيى بن بكير، وابن حبان، وأثنى عليه أحمد بن صالح، وابن يونس، وأحمد بن سعد بن أبي مريم)^(٣). ونخلص من هذا أن قول الحافظ أبي الحسن ابن القطان - رحمه الله - في (عميرة) ووصفه بالجهالة غير مقبول للآتي:

(١) الأول: روى عن عميرة جماعة من الثقات كالليث بن سعد، وابن وهب، وذلك كافٍ في رفع جهالة العين عنه.

(٢) الثاني: وثق عميرة النسائي، ويحيى بن بكير، وابن حبان وتوثيق النسائي وحده يكفي في قبوله لرفع جهالة الحال عنه، لأنه من الأئمة الذين يعرض على توثيقهم بالنواجد لما عرف من تشده، قال الذهبي في أبي حاتم الموصوف بالتشدد: (إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك به فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث وإذا لين رجلاً، أو قال فيه لا يحتج به فتوقف حتى ترى ما قال فيه غيره، فإن وثقه أحد فلا تبقى على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحيح ليس بحجة، ليس بقوى، أو نحو ذلك)^(٤).

(١) (٣٠٤/٧).

(٢) البدر المنير (ص ٢٤٧) رسالة ماجستير للباحث / اقبال أحمد محمد اسحاق.

(٣) التلخيص الحبير (١/١٥٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٦٠).

وللحديث طريق أخرى رواها الدارقطني^(١) من طريق عبد الله بن المبارك عن
ليث عن بكر عن عطاء عن النبي ﷺ نحوه. ولم يذكر فيه (عميرة) .

فعل ابن عمر:

رواه الإمام الشافعي^(٢) والبيهقي^(٣) من طريق نافع أن ابن عمر - رضي الله
عنهما - أقبل من الجرف حتى إذا كان المرید تیمم فمسح وجهه ويديه وصلى
العصر، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة. واللفظ للشافعي.

قال النووي عن اسناد الشافعي : (هذا اسناد صحيح)^(٤).

وقال ابن الملقن : (رواه الشافعي في مسنده باسناد الصحيح)^(٥).

فتوى أكثر أهل العلم:

رواها الإمام البيهقي^(٦) عن أبي الحسن علي بن محمد بن يوسف الرفاء ثنا أبو
عمرو عثمان بن محمد بن بشر ثنا اسماعيل بن اسحاق القاضي ثنا اسماعيل بن
أبي أويس وعيسى بن ميناء قالوا ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : (كان
من أدركت من فقهاءنا الذين ينتهى إلى قولهم ، منهم سعيد بن المسيب - فذكر
الفقهاء السبعة من المدينة وذكر أشياء من أقاويلهم وفيها - وكانوا يقولون من تیمم
فصلى ثم وجد الماء وهو في الوقت ، أو في غير وقت فلا إعادة عليه ، ويتوضأ لما
يستقبل من الصلوات ، ويغتسل ، والتيمم من الجنابة والوضوء سواء . وروناه عن

(١) سنن الدارقطني (١/١٨٩).

(٢) المسند (ص ٢٠).

(٣) السنن الكبرى (١/٢٣١ - ٢٣٢).

(٤) المجموع شرح المذهب (٢/٣٠٨).

(٥) البدر المنير (ص ٢٤٩).

(٦) السنن الكبرى (١/٢٣٢).

الشعبي، والنخعي، والزهرى، وغيرهم).

واسناده إلى أبي الزناد حسن أو قريب منه، (عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان) صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد ^(١). (واسماعيل بن أبي أويس) صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه ^(٢). (واسماعيل بن اسحق القاضي) كان فاضلاً، عالماً، متقناً، فقيهاً ^(٣). (وأبو عمرو عثمان بن محمد بن بشر) وثقة البرقاني وأثنى عليه ^(٤). و (أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف) وثقه الخطيب ^(٥).

الحكم على الحديث:

الحديث حسن لغيره بمجموع مرسل عطاء بن يسار وفعل ابن عمر.
مثال لمرسل اجتمعت فيه العواضد الأربعة التي ذكرها الإمام الشافعي:
مثاله مرسل سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان.
اجتمعت في هذا المرسل العواضد الأربعة التي ذكرها الإمام الشافعي - رحمه الله -
فقد اعتضد بالأمور الآتية:

(١) بحديث مسند عن سمرة - رضى الله عنه .

(٢) وبمرسل القاسم بن أبي بزة ^(٦).

(١) تقريب التهذيب (ص ٢٠٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٣٤).

(٣) تاريخ بغداد (٢٨٤/٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (٨٢/١٦).

(٥) تاريخ بغداد (٣٢٧/١١).

(٦) هو القاسم بن أبي بزة - بفتح الموحدة، وتشديد الزاي - المكّي، مولى بني مخزوم القارئ، ثقة مات سنة خمس عشرة ومائة، وقيل قبلها. تقريب التهذيب (ص ٢٧٨).

(٣) وقول أبي بكر الصديق - رضی اللہ عنہ .

(٤) ويفتوى أكثر أهل العلم.

وقد أشار السيوطي - رحمه الله - إلى اعتضاد هذا المرسل بالعواضد المذكورة حيث قال في (ألفيته) ^(١).

ورده الاقوى وقول الأكثر * * * كالشافعي، وأهل علم الخبر

نعم، به يحتج إن يعتضد * * * بمرسل آخر، أو بمسند

أو قول صاحب، أو الجمهور، أو * * * قيس، ومن شروطه كما رأوا

كون الذى أرسل من كبار * * * وإن مشى مع حافظ بخارى

وليس في شيوخه من ضعفاً * * * كنهى بيع اللحم بالأصل وفا

قال الترمسي - رحمه الله - : (وأشار بقوله (وفا) إلى أن هذا المثال يصلح

مثالاً لأقسام المقبول، فإنه عضده قول صحابي، وأفتى أكثر أهل العلم بمقتضاه، وله

عاضد مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال الأول، وعاضد آخر مسند ^(٢).

مرسل ابن المسيب :

له طريقان عن ابن المسيب :

(١) الأول: رواه مالك ^(٣)، والشافعي ^(٤)، وأبو داود ^(٥)، والدرقطني ^(٦)،

والحاكم ^(٧)، والبيهقي ^(٨) من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب

(١) ألفية السيوطي في علم الحديث (ص ٢٥ - ٢٦).

(٢) منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر (ص ٥١).

(٣) الموطأ - مع تنوير الحوالك (١٥٠/٢).

(٤) الأم (٧١/٣) (كتاب البيوع) (باب بيع الآجال).

(٥) المراسيل (ص ٣٦٨) حديث رقم (١٦٦ - ٢).

(٦) السنن (٧١/٣).

(٧) المستدرک (٣٥/٢).

(٨) السنن الكبرى (٢٩٦/٥).

أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان .

واسناده صحيح إلى مرسله، وله ثلاثة طرق أخرى عن زيد بن أسلم:

(١) الأول: رواه عبد الرزاق ^(١) عن معمر عن زيد بن أسلم عن سعيد بن

المسيب أن رسول الله ﷺ نحوه. واسناده صحيح إلى مرسله.

(٢) الثاني والثالث: رواهما البيهقي ^(٢) من طريق سعيد بن منصور ثنا

عبد العزيز بن محمد وحفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب نحوه. واسناده صحيح إلى مرسله.

والحديث روي من طريق مالك مسند والصواب إرساله كما قال الدارقطني،

والطريق المسندة رواها الدارقطني ^(٣)، وأبو نعيم ^(٤)، وابن عبد البر ^(٥)، من طريق يزيد

بن عمرو بن البراء الغنوي أبي سفيان نا يزيد بن مروان نا مالك بن أنس عن الزهري

عن سهل بن سعد قال: نهى رسول الله عن بيع اللحم بالحيوان.

قال الدارقطني: (تفرد به يزيد بن مروان عن مالك بهذا الإسناد ولم يتابع عليه،

وصوابه في الموطأ عن ابن المسيب مرسلًا).

وقال أبو نعيم: (غريب من حديث مالك عن الزهري عن سهل تفرد به يزيد

ابن عمرو عن يزيد).

وقال البيهقي عقب روايته للحديث مرسلًا عن ابن المسيب: (هذا هو الصحيح

ورواه يزيد بن مروان الخلال عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد عن

(١) المصنف (٢٧/٨) حديث رقم (١٤١٦٢).

(٢) السنن الكبرى (٢٩٦/٥).

(٣) السنن (٧٠/٣ - ٧١).

(٤) حلية الأولياء (٣٣٣/٦ - ٣٣٤).

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٣٢٢/٤ - ٣٢٣).

النبي ﷺ ، وغلط فيه (١) .

وقال ابن عبد البر عقب روايته لحديث سهل : (وهذا حديث اسناده موضوع ، لا يصح عن مالك ، ولا أصل له في حديثه) .

و (يزيد بن مروان) قال فيه ابن معين : كذاب (٢) . وقال عثمان الدارمي قد أدركته وهو ضعيف قريب مما قال يحيى (٣) . وقال الدراقطني : ضعيف جداً (٣) . وقال أبو داود : ضعيف (٣) .

(٢) الثاني : رواه الإمام أبو داود (٤) من طريق عبد السلام بن عتيق الدمشقي نا أبو مسهر حدثني يحيى بن حمزة حدثني محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحي بالميت .

واسناده حسن إلى مرسله ، رجاله ثقات إلا عبد السلام بن عتيق فهو (صدوق) كما قال الحافظ ابن حجر (٥) . و (أبو مسهر) هو عبد الأعلى بن مسهر وهو ثقة فاضل (٦) .

حديث سمرة :

رواه الحاكم (٧) من طريق أبي بكر بن اسحاق أنبأ العباس بن الفضل الاسفاطي ثنا اسماعيل بن يزيد الأصبهاني ثنا يحيى بن الضريس عن ابراهيم بن طهمان عن

(١) السنن الكبرى (٢٩٦/٥) .

(٢) ميزان الاعتدال (٤٣٩/٤) .

(٣) لسان الميزان (٢٩٣/٦) .

(٤) المراسيل (ص ٣٦٦) حديث رقم (١٦٦ - ١) .

(٥) تقريب التهذيب (ص ٢١٣) .

(٦) تقريب التهذيب (ص ١٩٥) .

(٧) المستدرک (٣٥/٢) .

الحجاج بن الحجاج عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبي ﷺ نهى عن بيع الشاة باللحم.

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الاسناد، رواه عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات ولم يخرجاه، وقد احتج البخارى بالحسن عن سمرة).

وله طريق أخرى رواها البيهقي^(١) من طريق الحاكم قال سمعت يحيى بن منصور القاضي يقول سمعت أبا بكر محمد بن اسحاق - يعني ابن خزيمة - وسئل عن بيع مسلوخ بشاة؟ فقال: حدثنا أحمد بن حفص السلمي حدثني أبي حدثني ابراهيم بن طهمان فذكر مثله.

قال البيهقي: (وهذا اسناد صحيح، ومن أثبت سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب عده موصولاً، ومن لم يثبتته فهو مرسل جيد، يضم إلى مرسل سعيد بن المسيب والقاسم بن أبي بزة وقول أبي بكر الصديق - رضى الله عنه -) .
ومع الخلاف في سماع الحسن من سمرة ففيه عننة (قتادة) وهو مدلس.
مرسل القاسم بن أبي بزة :

رواه الإمام الشافعي^(٢)، ومن طريقه رواه البيهقي^(١) من طريق مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن أبي بزة قال: قدمت المدينة فوجدت جزوراً قد جزرت فجزئت أجزاء، كل جزء منها بعناق، فاردت أن ابتاع جزءاً، فقال لي رجل من أهل المدينة إن رسول الله ﷺ نهى أن يباع حي بميت، فسألت عن ذلك الرجل؟ فأخبرت عنه خيراً.

واسناده ضعيف للأموال الآتية:

(١) الأول: ابن جريج مدلس، وقد عنعن.

(١) السنن الكبرى (٢٩٦/٥).

(٢) الام (٧١/٣) (كتاب البيوع) (باب بيع الآجال) .

(٢) الثاني: (مسلم) هو ابن خالد المخزومي، صدوق كثير الأوهام^(١).

(٣) شيخ القاسم مبهم لم يسم، ولا يقبل توثيقه مع ابهامه.

قول أبي بكر الصديق :

رواه الإمام الشافعي^(٢)، وعبد الرزاق^(٣)، والبيهقي^(٤) - من طريق الشافعي - كلهم من طريق ابن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - أنه كره بيع الحيوان باللحم.

و (ابن أبي يحيى) هو ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وهو متروك^(٥).

و (صالح مولى التوأمة) هو صالح بن نبهان المدني، صدوق اختلط بآخره^(٦).

فتوى أكثر أهل العلم:

رواها الإمام مالك^(٧)، والبيهقي^(٨)، من طريق أبي الزناد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: نهى عن بيع الحيوان باللحم. قال أبو الزناد: فقلت لسعيد بن المسيب: أرايت رجلا يشتري شارقاً^(٩) بعشرة شياه؟ فقال سعيد: إن كان اشتراها لينحرها فلا خير في ذلك.

(قال أبو الزناد: وكل من أدركت من الناس ينهون عن بيع الحيوان باللحم. قال

(١) تقريب التهذيب (ص ٣٣٥).

(٢) الأم (٧١:٣) (كتاب البيوع) (باب بيع الآجال) .

(٣) المصنف (٢٧/٨) حديث رقم (١٤١٦٥).

(٤) السنن الكبرى (٢٩٧/٥).

(٥) تقريب التهذيب (ص ٢٣).

(٦) تقريب التهذيب (ص ١٥٠).

(٧) الموطأ - مع تنوير الحوالك (١٥٠/٢).

(٨) السنن الكبرى (٢٩٧/٥).

(٩) الشارف: الناقة المستنة. النهاية (٤٦٢/٢).

أبو الزناد: وكان ذلك يكتب في عهود العمال في زمان أبان بن عثمان، وهشام بن اسماعيل ينهون عن ذلك).

ورواه الدارقطني^(١) مقتصرًا على قوله: (نهى عن بيع الحيوان باللحم).

واسناده صحيح رجاله ثقات، و (أبو الزناد) هو عبد الله بن ذكوان.

الحكم على الحديث :

الحديث حسن لغيره بالعواضد المذكورة إلا قول أبي بكر الصديق - رضي الله

عنه -، فإنه لا يعضده لشدة ضعف اسناده. والله أعلم.

* * *

(١) السنن (٧١/٣).

العاضد السادس

اعتضاد المرسل بانتشاره

قال الماوردي - رحمه الله - عند ذكره لعواضد المرسل : (ومذهب الشافعي في الجديد أن مرسل سعيد وغيره ليس بحجة ، وإنما قال مرسل سعيد عندنا حسن لهذه الأمور التي وصفنا استيناساً بارساله ثم اعتماداً على ما قارنه من الدليل ، فيصير المرسل حينئذٍ مع ما قارنه حجة ، والذي يصير به المرسل حجة أحد سبعة أشياء ... وإما أن ينتشر في الناس من غير دافع له) (١) .

وقال البلقيني : (وأطلق قوم من العلماء عن الشافعي أنه يحتج بالمرسل إذا أسند ، أو أرسل من طريق آخر ، أو عضده قياس ، أو قول صحابي ، أو ينتشر من غير دافع ...) (٢) ومن نسب ذلك للشافعي الإمام ابن السبكي (٣) - رحمه الله .

ولم أقف على جعل هذا العاضد منسوباً للإمام الشافعي - رحمه الله - إلا في كلام الإمامين الماوردي وابن السبكي ، وفي جعل الانتشار عاضداً للمرسل يرتفع به ضعفه نظر ، لأنه إن كان منتشرًا مع ارساله لم يفده الانتشار شيئاً ، وهو مثل انتشار حديث ضعيف بسبب سوء حفظ روايه - مثلاً - فإنه لا يرتفع بسبب ذلك الانتشار إلى درجة الحسن لغيره فكذلك المرسل لا يرتفع بالانتشار إلى درجة الحسن لغيره .

وأبي الإمام السيوطي في هذا العاضد :

يرى السيوطي - رحمه الله - أن اعتضاد المرسل بانتشاره من العواضد التي زادها الأصوليون على عواضد المرسل ، قال - رحمه الله - : (زاد الأصوليون في الاعتضاد

(١) الحاوي الكبير (كتاب البيوع) (ص ٥٥٠ - ٥٥١) .

(٢) محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح (ص ١٣٧) .

(٣) شرح جمع الجوامع لجلال الدين المحلي (٢/٢٠٣) .

أن يوافقه قياس، أو انتشار من غير انكار ... (١) وقال - أيضاً - : (والظاهر أنه داخل تحت قول الشافعي وأفتى أكثر أهل العلم بمقتضاه) .

ولا يقال: إن الأئمة قد سكتوا عن بيان حكمه، كما يفهم من قول الماوردي والبلقيني والسيوطي (أو انتشار من غير انكار) لأن حكمه واضح، ولا يخفى، على من له أدنى معرفة بعلوم الحديث، لأنه حديث مرسل .

ثم إن من البيان رواية الأحاديث بأسانيدھا، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - :
(أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مأتين وهلم جرا، إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برؤا من عهده) (٢) .

مثال لمرسل تقوى بانتشاره:

جعل السيوطي - رحمه الله - فتوى أكثر أهل العلم في النهي عن بيع اللحم بالحيوان - والتي تقدم الكلام عنها قريباً (٣) مثالا لاعتضاد المرسل بالانتشار حيث قال عقب ذكره لها:

(وهذا الأخير مثال للاعتضاد بالانتشار) (٤) .

* * *

(١) تدريب الراوى (٢٠٢/١) .

(٢) لسان الميزان (٧٥/٣) .

(٣) (ص ١٧٤) .

(٤) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (٣٤٤/أ) نسخة المكتبة المحمودية .

العاضد السابع

أن يعتضد المرسل عمل أهل العصر به

قال الماوردي - رحمه الله - عند ذكره لما يعتضد به المرسل: (ومذهب الشافعي في الجديد أن مرسل سعيد وغيره ليس بحجة، وإنما قال مرسل سعيد عندنا حسن لهذه الأمور التي وصفنا استيناساً بارساله ثم اعتماداً على ما قارنه من الدليل، فيصير المرسل حينئذٍ مع ما قارنه حجة، والذي يصير به المرسل حجة أحد سبعة أشياء ... وإما أن يعمل به أهل العصر ^(١) .

وقال البلقيني: (وأطلق قوم من العلماء عن الشافعي أنه يحتج بالمرسل إذا أسند، أو أرسل من طريق آخر، أو عضده قياس، أو، أو عمل به أهل العصر ^(٢) . ومن نسب ذلك للشافعي الإمام ابن السبكي ^(٣) - رحمه الله .

ولم أقف على جعل هذا العاضد منسوباً للإمام الشافعي إلا في كلام الإمام الماوردي، والبلقيني وابن السبكي - رحمهم الله -، وفي جعل عمل أهل العصر عاضداً للمرسل نظر، لأنه قد يعمل به من يراه حجة. ولو اراد إجماعهم فلا يكفي الإجماع لإزالة ضعف الحديث ومن ثم نسبته لرسول الله ﷺ .

ولو كان هذا العاضد معتبراً عند المحدثين لما حكم الإمام الترمذي - رحمه الله - على كثير من الأحاديث بالضعف مع تصريحه بأن العمل عليها عند أهل العلم، ومن ذلك ^(٤) ما رواه من طريق الحسن بن عمار عن محمد بن عبد الرحمن بن

(١) (الحاوي الكبير) كتاب البيوع (ص ٥٥٠ - ٥٥١) .

(٢) محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح (ص ١٣٧) .

(٣) شرح جمع الجوامع لجلال الدين المحلي (٢/٢٠٣) .

(٤) السنن (٢١/٣) حديث رقم (٦٣٨) . وانظر الأحاديث: (٩٤٥) (١١٤٢) (١٤٥٣)

(١٤٥٥) (١٥٢١) (١١٨٢) (٢١٠٩) (٢٠٩٥) (٢١١٢) (٢١١٣) (٢١٢٣) (٢٢٩٨) .

عبيد عن عيسى بن طلحة عن معاذ أنه كتب إلى النبي ﷺ يسأله عن الخضروات وهي البقول ؟ فقال : ليس فيها شيء . قال أبو عيسى : (اسناد هذا الحديث ليس بصحيح ، وليس يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء ، وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي ﷺ مراسلاً ، والعمل على هذا عند أهل العلم أن ليس في الخضروات صدقة) . وقال : (والحسن هو ابن عمار ، وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه شعبة ، وغيره ، وتركه ابن المبارك) (١) .

ومع أن العمل على هذا الحديث عند أهل العلم كما قال الترمذى - رحمه الله - لم يقل بنسبته لرسول الله ﷺ ، ولم يصرح بتقوية مرسل موسى بن طلحة واعتضاده بهذا العمل ، بل صرح رحمه الله بعدم صحة شيء عن النبي ﷺ في هذا الباب .

رأي الإمام السيوطي في هذا العاضد :

جعل الإمام السيوطي - رحمه الله - هذا العاضد مما زاده الأصوليون على عواضد المرسل حيث قال : (زاد الأصوليون في الاعتضاد أن يوافقه قياس ... أو عمل أهل العصر به) (٢) .

وصرح بأنه (داخل تحت قول الشافعي : وأفتى أكثر أهل العلم بمقتضاه) .

مثال لمرسل تقوى بعمل أهل العصر بمقتضاه :

روى البيهقي - رحمه الله - عن الحسن قال : (إن رسول الله ﷺ كان يغدو إلى العيدين - الأضحى والفطر - حين تطلع الشمس فيتام طلوعها) . قال البيهقي : (هذا مرسل ، وشاهده عمل المسلمين بذلك ، أو بما يقرب منه مؤخراً عنه) .

(١) السنن (٢١/٣ - ٢٢) .

(٢) تدريب الراوى (٢٠٢/١) .

مرسل الحسن:

رواه الإمام الشافعي ^(١)، ومن طريقه رواه البيهقي ^(٢)، من طريق الربيع أنبأ الشافعي أنبأ الثقة أن الحسن كان يقول: إن النبي ﷺ كان يغدو إلى الأضحى والفطر حين تطلع الشمس فيتنام طلوعها.

قال الزيلعي - رحمه الله -: (حديث غريب) ^(٣).

وقال الشيخ الألباني - حفظه الله - عقب قول الزيلعي: (حديث غريب يعني لا أصل له) ^(٤).

واسناده صحيح إلى مرسله، و (الثقة) في قول الشافعي - رحمه الله - هو (يحيى بن حسان)، وذلك لما ذكر البيهقي - رحمه الله - عن (الربيع قال: كان الشافعي إذا قال: أخبرنا الثقة فإنه يريد به يحيى بن حسان، وإذا قال: أخبرنا من لا أتهم يريد به إبراهيم بن أبي يحيى) ^(٥).

الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف بسبب الارسال.

* * *

(١) الأم (٢٠٥/١) (وقت الغدو إلى العيدين).

(٢) السنن الكبرى (٢٨٢/٣).

(٣) نصب الراية (٢١١/٢).

(٤) إرواء الغليل (١٠٠/٣).

(٥) مناقب الشافعي (٥٣٣/١).

العاضد الثامن

اعتضاد المرسل بقياس معتبر

قال الماوردي - رحمه الله - عند ذكره لعواضد المرسل: (ومذهب الشافعي في الجديد أن مرسل سعيد وغيره ليس بحجة، وإنما قال مرسل سعيد عندنا حسن لهذه الأمور التي وصفنا استيناسا بارساله، ثم اعتماداً على ما قارنه من الدليل، فيصير المرسل حينئذ مع ما قارنه حجة، والذي يصير به المرسل حجة أحد سبعة أشياء: إما قياس...)^(١).

وقال السيوطي - رحمه الله - : (زاد الأصوليون في الاعتضاد أن يوافقه قياس...)^(٢) ونظمه في الألفية^(٣) مع عواضد أخرى للمرسل بقوله:

أو قول صاحب أو الجمهور أو * * * قيس، ومن شروطه كما رأوا
كون الذي أرسل من كبار * * * وإن مشى مع حافظ بخارى
وقيد الجلال المحلي القياس بـ (قياس المعنى)^(٤)، قال العطار: (قوله أو قياس
معنى وهو ما فقد فيه العلة وكان الجمع بنفي الفارق، كأن قيل هذا مقيس على
ذلك لأنه لا فارق، وقيد به ليصلح مثالا لضعيف يرجح وليصح كون المجموع حجة،
إذ لو كان قياساً صحيحاً كان دليلاً لضعف فيه)^(٥).

وفي تقوية المرسل بالقياس نظر عند أهل الحديث، قال القرطبي أبو العباس
(استجاز بعض فقهاء أصحاب الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى

(١) (الحاوي الكبير) (كتاب البيوع) (ص ٥٥٠ - ٥٥١).

(٢) تدريب الراوي (١٢٢/١).

(٣) (ص ٢٦).

(٤) شرح جمع الجوامع (٢٠٣/٢).

(٥) حاشية العطار على جمع الجوامع (٢٠٣/٢).

رسول الله ﷺ نسبة قولية، فيقول في ذلك قال رسول الله ﷺ كذا، ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة، لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً^(١).

وجعل السخاوى - رحمه الله - ضرر هؤلاء الذين ينسبون إلى رسول الله ﷺ الأحاديث بالقياس عظيمًا، حيث قال عقب قول ابن الصلاح: (والواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضرراً قوم من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الحديث احتساباً فيما زعموا، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم، وركبوا إليهم)^(٢). قال السخاوى: (وكذا المتفقهة الذين استجازوا نسبة ما دل عليه القياس إلى النبي ﷺ)^(٣).

مثال اعتضاد المرسل بالقياس :

مثاله مرسل الزهرى قال: كان رسول الله ﷺ يأمر المؤذن في العيدين أن يقول: الصلاة جامعة. قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (وهذا مرسل، يعضده القياس على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها)^(٤).

مرسل الزهرى :

رواه الإمام الشافعي^(٥) قال: أخبرنا الثقة عن الزهرى أنه قال: لم يؤذن للنبي ﷺ، ولا لأبي بكر، ولا لعمر، ولا لعثمان، في العيدين حتى أحدث ذلك معاوية بالشام، فأحدثه الحجاج بالمدينة حين أمر عليها. وقال الزهرى: وكان النبي ﷺ يأمر

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٨٥٢/٢).

(٢) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ١١٠).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٢٦٤/١).

(٤) فتح البارى (٤٥٢/٢).

(٥) الأم (٢٠٨/١) (كتاب صلاة العيدين) (من قال لا اذان للعيدين).

في العيدين المؤذن أن يقول الصلاة جامعة.

واسناده صحيح إلى مرسله، و (الثقة) المبهم هنا هو يحيى بن حسان التنيسي بكسر المثناة والنون الثقيلة وسكون التحتانية ثم مهملة - ثقة، وقد أسند البيهقي إلى الربيع قال: (كان الشافعي إذا قال أخبرنا الثقة فإنه يريد به يحيى بن حسان)^(١).
ورد سماحة الشيخ / عبد العزيز بن عبد الله بن باز - حفظه الله - قياس العيدين على صلاة الكسوف بقوله: (مراسيل الزهري ضعيفة عند أهل العلم، والقياس لا يصح اعتباره مع وجود النص الثابت الدال على أنه لم يكن في عهد النبي ﷺ لصلاة العيد أذان ولا إقامة، ولا شيء، ومن هنا يعلم أن النداء للعيد بدعة بأي لفظ كان. والله أعلم)^(٢).

روى مسلم^(٣) عن ابن عباس وعن جابر بن عبد الله الأنصاري أن لا أذان للصلاة يوم الفطر حين يخرج الإمام، ولا بعدما يخرج، ولا إقامة، ولا نداء، ولا شيء، لا نداء يومئذ ولا إقامة. ورواه البخاري^(٤) مختصرا.

* * *

(١) مناقب الشافعي (٥٣٣/١).

(٢) فتح الباري (٤٥٢/٢) حاشية رقم (١).

(٣) الصحيح (٦٠٤/٢) حديث رقم (٨٨٦).

(٤) الصحيح (٥/٢).

الفصل الثاني

تقوية الحديث المنقطع

وفيه سبعة مباحث:

- (١) المبحث الأول: تعريف الحديث المنقطع.
- (٢) المبحث الثاني: حكم الحديث المنقطع.
- (٣) المبحث الثالث: الصلة بين (المرسل) و (المنقطع) .
- (٤) المبحث الرابع: قولهم (عن رجل) أو (عن فلان) ونحو ذلك، ومتى يحكم بانقطاعه.
- (٥) المبحث الخامس: سبب كون الحديث المنقطع من الضعيف المعتضد.
- (٦) المبحث السادس: عواضد الحديث المنقطع.
- (٧) المبحث السابع: أمثلة على تقوية أحاديث منقطعة.

المبحث الأول

تعريف الحديث المنقطع

تعريف المنقطع لغة:

(المنقطع) إسم فاعل من الإنقطاع ، وهو ضد الإتصال ^(١).

تعريف المنقطع اصطلاحاً:

للعلماء فى تعريفه أقوال متعددة:

- (١) الأول: عرفه الحاكم - رحمه الله - بقوله: (المنقطع أن يكون فى الاسناد رواية راو لم يسمع من الذى يروى عنه الحديث قبل الوصول إلى التابعي) ^(٢).
- وحكى ابن الصلاح - رحمه الله - عن الحاكم أنه: (ما سقط منه قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذى فوقه، والساقط بينهما غير مذكور لا معيناً ولا مبهماً) ^(٣). وقال العراقي - رحمه الله -: (فقول الحاكم: قبل الوصول إلى التابعي، ليس بجيد، فإنه لو سقط التابعي كان منقطعاً أيضاً) ^(٤).
- (٢) الثاني: وعرفه ابن عبد البر - رحمه الله - بقوله: (المنقطع عندى كل ما لا يتصل، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره) ^(٥). قال زكريا الأنصارى - رحمه الله -: (فيدخل فيه: المرسل، والمعضل، والمعلق) ^(٦).
- (٣) الثالث: عرفه الخطيب البغدادي - رحمه الله - بقوله: (المنقطع مثل

(١) شرح قصب السكر نظم نخبة الفكر (ص ٦٣).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٢٨).

(٣) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٦٣).

(٤) شرح ألفية العراقي (١/١٥٨).

(٥) التمهيد لما فى الموطأ من المعاني والأسانيد (١/٢١).

(٦) فتح الباقي على ألفية العراقي - بحاشية شرح ألفية العراقي (١/١٥٨).

المرسل إلا أن هذه العبارة تستعمل غالباً في رواية من دون التابعي عن الصحابة، مثل أن يروى مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر، أو سفيان الثوري عن جابر، أو شعبة ابن الحجاج عن أنس بن مالك، وما أشبه ذلك (١).

قال ابن الصلاح: (ومنها - أي من مذاهب أهل الحديث في تعريف المنقطع - أن المنقطع مثل المرسل، وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل اسناده وهذا المذهب أقرب، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الذي ذكره أبو بكر الخطيب في (كفايته)، إلا أن أكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة، مثل مالك بن أنس عن ابن عمر، ونحو ذلك. والله أعلم (٢).

(٤) الرابع: قال الخطيب البغدادي - أيضاً -: (وقال بعض أهل العلم بالحديث: الحديث المنقطع ما روى عن التابعي ومن دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله) (٣). وبعض أهل العلم هنا هو الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم البرديجي (٤)، قال الحافظ ابن حجر: (ذكر ذلك في جزء لطيف تكلم فيه على المرسل والمنقطع) (٥). وقال ابن الصلاح عن تعريف البرديجي هذا: (وهذا غريب بعيد. والله أعلم) (٦).

(١) الكفاية في علم الرواية (ص ٥٩).

(٢) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٦٤).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص ٥٩).

(٤) الإمام الحجة، نزيل بغداد. توفي سنة احدى وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء

(١٢٢/١٤) وسماه (أحمد بن هارون).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٧٣/٢).

(٦) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٦٤).

(٥) الخامس: عرفه أبو الحسن الكيا الهراسي^(١) بقوله: (إن مصطلح المحدثين أن المنقطع ما يقول فيه الشخص: قال رسول الله ﷺ من غير اسناد أصلاً)^(٢). قال ابن الصلاح - رحمه الله -: (هذا لا يعرف عن أحد من المحدثين، ولا عن غيرهم، وإنما هو من كيسه. والله أعلم)^(٣).

(٦) السادس: قال العراقي - رحمه الله -: (اختلف في صورة المنقطع فالمشهور: أنه ما سقط من رواه الواحد غير الصحابي)^(٤). وزاد الحافظ ابن حجر (فإن كان السقط باثنين غير متواليين في موضعين - مثلاً - فهو المنقطع)^(٥).

التعريف المختار:

المنقطع هو: ما سقط من اسناده راو - أو أكثر بشرط عدم التوالي - قبل الوصول إلى الصحابي، وبشرط أن لا يكون أول السند .
فخرج بقيد سقوط الواحد المعضل، وخرج بقيد عدم التوالي إذا كان الساقط أكثر من واحد، وبقيد (قبل الوصول للصحابي) المرسل، وبشرط أن لا يكون الساقط أول السند (المعلق).

* * *

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد، العلامة شيخ الشافعية، ومدرس النظامية، مات سنة أربع وخمسمائة. سير أعلام النبلاء (٣٥١/١٩).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٧٣/٢).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٧٣/٢) وعزاه لابن الصلاح في (فوائد رحلته).

(٤) شرح ألفية العراقي (١٥٨/١).

(٥) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص ٤٤).

المبحث الثاني حكم الحديث المنقطع

اختار جماعة من أهل الحديث عدم قبول الرواية المنقطعة غير المتصلة، قال الذهلي - رحمه الله - : (ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصول غير المنقطع)^(١).

وقال البيهقي - رحمه الله - : (والحديث المنقطع لا حجة فيه)^(٢). وقال الجوزجاني : (المنقطع أسوأ حالاً من المرسل)^(٣). وقال ابن السمعاني^(٤) : (من منع قبول المرسل فهو أشد منعا لقبول المنقطعات)^(٥). قال الحافظ ابن حجر عقب قول ابن السمعاني : (قلت وهذا على مذهب من يفرق بين المرسل والمنقطع، أما من يسمى الجميع مرسلًا فلا. والله أعلم)^(٥) وقال الإمام الشوكاني - رحمه الله - : (لا تقوم الحجة بالحديث المنقطع، وهو الذي سقط من رواته واحد ممن دون الصحابة)^(٦).

واحتج به الإمام مالك - رحمه الله - وغيره ممن احتج بالمرسل، قال الشيخ عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي : (علم من احتجاج مالك ومن وافقه بالمرسل

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥٦).

(٢) السنن الكبرى (٩٨/٨) وانظر: ٩٩/٤ و ٣٣٣/٦ و ٥٢/٩.

(٣) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١٢/١).

(٤) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن محمد ابن السمعاني، المروزي، الشافعي، الشيخ الإمام، عُدِمَ في دخول التتار في آخر سنة سبع عشرة أو في أول سنة ثمان مائة عشرة وستمائة. (سير أعلام النبلاء) ١٠٧/٢٢ - ١٠٩.

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٧٣/١).

(٦) ارشاد الفحول (ص ٥٨).

أن كلاً من المنقطع والمعضل حجة عندهم، لصدق المرسل بالمعنى الأصولي على كل منهما، ولا يحتاج بواحد منهما عند الشافعي ومن وافقه^(١).
المخالصة:

الحديث المنقطع حديث ضعيف لا يحتاج به كما قرره جمهور المحدثين، وذلك للجهل بحال الساقط في الاسناد.

* * *

(١) نشر البنود على مراقبي السعود (٦٣/٢).

المبحث الثالث

الصلة بين (المرسل) و (المنقطع)

يشترك (المرسل) و (المنقطع) في عدم اتصال السند فيهما، وفرق بينهما المحدثون تبعاً للموضع الذي حدث فيه الانقطاع، وقد يطلقون (المرسل) على الحديث (المنقطع). وقد عاب بعض أهل الأصول على المحدثين تخصيص (المرسل) و (المنقطع) بألقاب خاصة، قال نظام الدين الأنصارى ^(١): (والكل داخل في المرسل عند أهل الأصول ولم يظهر لتكثير الاصطلاح والأسماء فائدة) ^(٢).

أما فائدة تخصيص كل نوع منها بلقب واصطلاح خاص فتظهر في الوجوه الآتية:

(١) الوجه الأول: قال العلائي - رحمه الله - : (ويظهر الفرق بينهما أن بعض من أجاز العمل بالمرسل منع ذلك في المنقطع) ^(٣).

(٢) الوجه الثاني: قال العلائي - أيضاً - : (وأشار الإمام أبو المظفر ابن السمعاني إلى شيء آخر وهو أن إرسال الحديث من أئمة التابعين كان معتاداً بينهم متعارفاً، وأما انقطاع السند في أثنائه باسقاط رجل أو أكثر ثم يذكر باقيه فإنه يدل على ضعف الساقط دلالة قوية، وتقوى الرية حيث ذكر به) ^(٣).

(١) هو عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد اللكنوى الأنصارى المكنى بأبي العباس الفقيه الحنفي الأصولي المنطقي، من أشهر مؤلفاته (فوائح الرحمات شرح مسلم الثبوت) توفي بعد سنة ١١٨٠ هـ. الفتح المبين (١٣٢/٣).

(٢) فوائح الرحمات على مسلم الثبوت (١٧٤/٢).

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٠٨).

(٣) الوجه الثالث: إن المنقطع أسوأ حالاً من المرسل كما صرح به الجوزجاني^(١)، والسبب في ذلك - والله أعلم - أن الانقطاع كلما تأخر عن أهل القرون الفاضلة قويت الريبة في الساقط، لأن الكذب شاع في القرون المتأخرة أكثر من غيرها.

(١) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١٢/١).

المبحث الرابع

قولهم عن رجل، أو عن فلان، ونحو ذلك،

ومتى يحكم بانقطاعه؟

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

(١) الأول: منهم من جعله حديثاً منقطعاً.

(٢) الثاني: عده أهل الأصول وبعض المحدثين حديثاً مرسلأ.

(٣) الثالث: ومنهم من حكم عليه بأنه حديث متصل في اسناده مجهول. وقد

جمع الإمام السيوطي - رحمه الله - هذه الأقوال في (الألفية)^(١) بقوله:

(وقولهم عن رجل متصل * * * وقيل بل منقطع أو مرسل)

القول الأول:

قال الحاكم - رحمه الله - : (قد يروى الحديث وفي اسناده رجل غير مسمى

وليس بمنقطع، ومثال ذلك ما أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب التاجر

بمروثنا أحمد بن سيارثنا محمد بن كثيرثنا سفيان الثوريثنا داود بن أبي هندثنا

شيخ عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: يأتي على الناس

زمان يخير الرجل بين العجز والفجور، فمن أدرك ذلك الزمان فليختر العجز على

الفجور)^(٢).

قال: (وهكذا رواه عتاب بن بشير والهيّاج بن بسطامثنا أبو العباس محمد بن

يعقوب حدثني يحيى بن أبي طالبثنا علي بن عاصم عن داود بن أبي هند قال:

نزلت جزيرة قيس فسمعت شيخاً أعمى يقال له أبو عمر يقول سمعت أبا هريرة

يقول: قال رسول الله ﷺ: ليأتين على الناس زمان ... الحديث) .

(١) ألفية السيوطي في علم الحديث (ص ٢٦).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٢٨).

ثم قال الحاكم - رحمه الله - : (فهذا النوع من المنقطع الذي لا يقف عليه إلا الحافظ الفهم المتبحر في الصنعة) .

وصرح ابن القطان - رحمه الله - بانقطاع الاسناد الذي فيه (عن رجل) ونسبه السخاوى ^(١) - رحمه الله - إلى جمهور أهل الحديث . لكن المثال الذي ذكره الحاكم - رحمه الله - ليس بمنقطع ، لأن الراوى المبهم في الطريق الأول ذكر وسمى في الطريق الثاني وهو أبو عمر الجدلي ^(٢) كما قال العلائي - رحمه الله - ، ثم بين أن الراوى المبهم يحكم بانقطاع حديثه إذا لم يعرف ، ومتى عرف حكم باتصاله ، فإن كان محتجاً به قبل وإلا رد حديثه ، قال - رحمه الله - : (ثم إن هذا إنما يكون منقطعاً إذا لم يعرف ذلك المبهم ، ومتى عرف كان متصلاً ، ويحتج به إن كان ذلك الرجل مقبولا ، ومثاله ما روى سفيان الثوري عن داود بن أبي هند قال ثنا شيخ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : يأتي على الناس زمان يخير الرجل فيه بين العجز والفجور ، فمن أدرك ذلك منكم فليختر العجز على الفجور . ورواه على بن عاصم عن داود بن أبي هند قال نزلت حديثه ^(٣) قيس فسمعت شيخاً أعمى يقال له أبو عمر يقول سمعت أبا هريرة يقول .. فذكره ، فتبين أن الرجل المبهم في طريق سفيان هو أبو عمر الجدلي وهو معروف) ^(٤) .

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٥١/١) .

(٢) ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤٠٨/٩) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

(٣) هكذا وقع هنا بالحاء المهملة ، ووقع - أيضاً - جزيرة قيس ، والصواب أنه جديلة - أوله جيم مفتوحة - . وانظر (الاكمال) لابن ماكولا ٥٨/٢ وكذا جاء في بعض نسخ (معرفة علوم الحديث) كما في حاشية (٤) ص ٢٨ منه ويقويه أيضاً نسبة أبي عمر إلى الجدلي . والله أعلم .

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٠٩) .

القول الثاني:

قال إمام الحرمين - رحمه الله - : (فمن صور المراسيل أن يقول التابعي قال رسول الله ﷺ ... ومن الصور أن يقول الراوى أخبرني رجل عن رسول الله ﷺ ، أو عن فلان الراوى من غير أن يسميه ، ومن الصور أن يقول أخبرني رجل عدل موثوق به عن فلان ، أو عن رسول الله ﷺ) (١) .

ومن مشى على الحكم على قولهم عن رجل ونحوه بالارسال من المحدثين الإمام أبو داود - رحمه الله - حيث أخرج بعض المبهمات في (المراسيل) (٢) ، وكذا أطلق النووي (٣) - رحمه الله - في غير موضع على رواية المبهم مرسلًا . وقد نظم العراقي (٤) - رحمه الله - هذين القولين - الأول والثاني - في حكم رواية الأسانيد التي فيها (عن رجل) ونحوها :

(ورسومنا منقطعاً عن رجل * * * وفي الأصول نعتة بالمرسل) .
وقال السخاوى - رحمه الله - عن هذين القولين : (وكل من هذين القولين خلاف ما عليه الأكثر من علماء الرواية ، وأرباب النقل) (٥) .
القول الثالث :

قال رشيد الدين العطار (٦) - رحمه الله - : (والذي عليه الأكثر من علماء

(١) البرهان في أصول الفقه (١/٦٣٣) .

(٢) ص ٧٩ حديث رقم (١٦) .

(٣) فتح المغيب شرح ألفية الحديث (١/١٥١) .

(٤) شرح ألفية العراقي (١/١٥٤) .

(٥) فتح المغيب شرح ألفية الحديث (١/١٥١) .

(٦) هو يحيى بن علي بن عبد الله النابلسي ثم المصري المعروف بالرشيد العطار ، أبو الحسين ،

محدث ، حافظ ، مؤرخ . توفي سنة اثنين وعشرين وستمائة . طبقات علماء الحديث

(٢٢٩/٤) معجم المؤلفين (١٣/٢١٣) .

الرواية، وأرباب النقل، أن قول الراوى (حدثنا صاحب لنا) و (ثنا غير واحد)
(حدثني من سمع فلانا) و (حدثت عن فلان) ونحو ذلك معدود فى المسند،
لأنه لم ينقطع له سند وإنما وقعت الجهالة فى أحد رواته (١).
واختاره العلائى - رحمه الله - حيث قال: (والتحقيق أن قول الراوى: عن
رجل ونحوه، متصل، ولكن حكمه حكم المنقطع لعدم الاحتجاج به) (٢). قال
السخاوى (٣) - رحمه الله -: (وأشار إليه بعض تلامذة الناظم بقوله:
(قلت الأصح أنه متصل * * * لكن فى اسناده من يجهل).

* * *

(١) غرر الفوائد المجموعة فى بيان ما وقع فى صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة (ق
١٠ - ١١) .

(٢) جامع التحصيل فى أحكام المراسيل (ص ١٠٨).

(٣) فتح المغيـث شرح ألفية الحديث (١/١٥١).

المبحث الخامس

سبب كون الحديث المنقطع من الضعيف المعتضد

إن عدول الراوى عن ذكره للواسطة التي نقل عنها الخبر يكون لإمور متعددة ومنها أن يكون الخبر عن المعزى إليه جاء من جماعة أحدثت في نفسه طمأنينة بصحة ذلك الخبر عن المعزى إليه فرواه بدون واسطة، قال ابن عبد البر: (والارسال قد تبعت عليه أمور لا تضيره: مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزى إليه الخبر، وصح عنده، ووفر في نفسه، فأرسله عن ذلك المعزى إليه علماً بصحة ما أرسله)^(١). وربما يحدث به عن المعزى إليه مذاكرة فيثقل ذكر الاسناد معها، قال ابن عبد البر: (أو تكون مذاكرة، فربما ثقل معها الاسناد وخف الارسال، إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه)^(١).

فإذا جاء الخبر من طريق أخرى ولو كانت منقطعة لم يأخذ رجالها عن الأول غلب على الظن ثبوت ذلك الخبر لأن تعدد الطرق مع تباين الخارج يعد معه تماثل الخطأ فيه، وتعتمد الكذب له، فلاجل ذلك كان ضعيفا معتضدا.

* * *

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٧/١).

المبحث السادس

عواضد الحديث المنقطع

صرح الإمام البيهقي - رحمه الله - أن عواضد الحديث المرسل عواضد للحديث المنقطع، قال: - رحمه الله - : (ونحن إنما لا نقول بالمنقطع إذا كان مفرداً، فإذا انضم إليه غيره، أو انضم إليه قول بعض الصحابة، أو ما يتأكد به المراسيل ولم يعارضه ما هو أقوى منه فانا نقول به) (١).

وقال ابن القيم - رحمه الله - عقب قول أبي داود في حديث أبي قتادة أن النبي ﷺ كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ... (٢) قال أبو داود: (هو مرسل لأن أبا الخليل لم يسمع من أبي قتادة). قال ابن القيم: (والمرسل - يعني المنقطع - إذا اتصل به عمل، وعضده قياس، أو قول صحابي، أو كان مرسله معروفاً باختيار الشيوخ، ورغبته عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ونحو ذلك مما يقتضي قوته عمل به) (٣).

وقد قيد الحافظ ابن حجر انقطاع الحديث الذي عضده المحدثون بكونه خفيفاً حيث قال عقب تعريف الترمذي - رحمه الله - للحسن: (وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في اسناده انقطاع خفيف) (٤). ولم يتبين لي مراده بالانقطاع الخفيف وما ضابطه فيه ؟.

(١) معرفة السنن والآثار (٥٦٤/١) (باب ما يستدل به على أن النهي يختص ببعض الأيام دون بعض).

(٢) سيأتي تخريجه قريباً (ص ٢٣٧).

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣٧٩/١).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٨٧/١).

المبحث السابع

أمثلة على تقوية أحاديث منقطعة

المثال الأول: تقوية حديث منقطع بحديث صحيح:

مثاله حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - مرفوعاً: (سورة تشفع لقائلها وهي ثلاثون آية، وهي تبارك الذى بيده الملك).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (وله شاهد من حديث ثابت عن أنس، رواه الطبراني في الكبير باسناد صحيح)^(١).

حديث أبي هريرة :

رواه الإمام أبو داود^(٢)، والترمذى^(٣)، والنسائي^(٤)، وابن ماجه^(٥)، والإمام أحمد^(٦)، وأبو عبيد القاسم بن سلام^(٧)، وابن الضريس^(٨)، وابن السني^(٩)، وابن حبان^(١٠)، والحاكم^(١١).

(١) التلخيص الحبير (٢٢٤/١) ولم أقف على حديث أنس في المعجم الكبير.

(٢) السنن (١١٩/٢) حديث رقم (١٤٠٠).

(٣) السنن (١٦٤/٥) حديث رقم (٢٨٩١).

(٤) عمل اليوم والليلة (ص ٤٣٣) حديث رقم (٧١٠).

(٥) السنن (١٢٢٤/٢) حديث رقم (٣٧٨٦).

(٦) المسند (٢٣١/٢ و ٢٩٩).

(٧) فضائل القرآن - الظاهرية (ق ٦٧).

(٨) فضائل القرآن - الظاهرية (ق ١٠٧-١٠٨).

(٩) عمل اليوم والليلة (ص ٢٥٣) حديث رقم (٦٨٨).

(١٠) موارد الظمآن (ص ٤٣٨) حديث رقم (١٧٦٦) و (١٧٦٧).

(١١) المستدرک (٥٦٥/١).

كلهم من طريق عباس الجشمي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال (إن سورة
من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له، وهي سورة تبارك الذي بيده
الملك). واللفظ للترمذى .

قال الترمذى: (هذا حديث حسن).

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه).

وقال الذهبي: (صحيح).

وفي صحيح اسناده - بل في تحسينه - نظر، لأن فيه انقطاعاً بين (عباس
الجشمي) و (أبي هريرة)، وقال الحافظ ابن حجر: (وأعله البخارى في التاريخ
الكبير ^(١) بأن عباساً الجشمي لا يعرف سماعه من أبي هريرة، ولكن ذكره ابن
حبان في الثقات ^(٢)) ^(٣) .

حديث أنس:

رواه الطبراني ^(٤) من طريق سليمان بن داود بن يحيى الطبيب البصرى ثنا
شيبان بن فروخ الأبلبي ^(٥) ثنا سلام بن مسكين عن ثابت عن أنس قال: قال
رسول الله ﷺ: سورة من القرآن ما هي إلا ثلاثون آية خاصمت عن صاحبها ...
الحديث.

قال الطبراني: (لم يروه عن ثابت البناني إلا سلام).

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الصغير والأوسط، ورجاله رجال الصحيح) ^(٦) .

(١) التاريخ الكبير (٤/٧) ولم أقف على الكلام المذكور.

(٢) (٢٥٩/٥) وسماء (عباس بن عبد الله الجشمي).

(٣) التلخيص الجبير (٢٣٤/١).

(٤) المعجم الصغير (١٧٦/١) ومجمع البحرين (ق ١/١٧٧).

(٥) بضم الهمزة، والباء المعجمة بواحدة، وتشديد اللام . الاكمال (١٣٠/١).

(٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٢٧/٧).

وعزاه الحافظ ابن حجر^(١) للطبراني في (المعجم الكبير) وصحح اسناده، ولم أقف عليه في (المعجم الكبير) .
الحكم على الحديث :

اسناد حديث أبي هريرة حسن لغيره بحديث أنس - رضي الله عنهما - .
المثال الثاني: تقوية حديث ضعيف بسبب انقطاعه وجهالة أحد رواه بمتابعة وشاهد:

عن عائشة قالت: ما صلى رسول الله ﷺ صلاة لوقتها الآخر مرتين حتى قبضه الله .

تقوى بمتابعة وشاهد.

تخريج الحديث:

له عن عائشة ثلاثة طرق:

(١) الأول: رواه الترمذى^(٢)، والدارقطنى^(٣)، والحاكم^(٤) - ومن طريقه - البيهقي^(٥) من طريق سعيد بن أبي هلال عن اسحق بن عمر عن عائشة قالت: ما صلى رسول الله ﷺ صلاة ... الحديث.

قال الترمذى: (هذا حديث حسن غريب وليس اسناده بمتصل) .

وقال البيهقي: (وهذا مرسل، اسحاق بن عمر لم يدرك عائشة) .

وتعقبه ابن التركماني بقوله: (في الميزان اسحاق هذا تركه الدارقطني، وذكر

(١) التلخيص الحبير (٢٣٤/١) .

(٢) السنن (٣٢٨/١) حديث رقم (١٧٤) .

(٣) السنن (٢٤٩/١) .

(٤) المستدرک (١٩٠/١) .

(٥) السنن الكبرى (٤٣٥/١) .

أبو حاتم وجماعة أنه مجهول، فكيف عرف البيهقي أنه لم يدرك عائشة).
وفيما ذكره - رحمه الله - نظر في المواضع الآتية:

(١) عبارة الدارقطني في (اسحق بن عمر): مجهول يترك^(١). وفرق بين هذه العبارة وبين قول الذهبي: (تركه الدارقطني)^(٢). وجمهور المحدثين على وصف اسحاق هذا بالجهالة - أي جهالة العين - قال أبو حاتم الرازي: (مجهول)^(٣). وقال ابن عبد البر: اسحاق بن عمر أحد المجاهيل روى عنه سعيد بن أبي هلال^(٤). وقال ابن القطان: (اسحاق بن عمر مجهول)^(٥) وأما الذهبي - رحمه الله - فله قول آخر في اسحاق وافق فيه أقوال المحدثين الأخرى حيث قال: (اسحاق بن عمر عن عائشة وعنه سعيد بن أبي هلال مجهول)^(٥).

(٢) والحكم على الحديث بالانقطاع لم ينفرد به الإمام البيهقي فقد سبقه إلى ذلك الترمذي، وقال ابن القطان: إنه منقطع. وجعله الحافظ ابن حجر من الأحاديث المنقطعة التي حسنها الإمام الترمذي وقال: (وإنما وصفه بالحسن لما عضده من الشواهد من حديث أبي برزة الأسلمي وغيره)^(٦).

(٢) الطريق الثاني: رواه الحاكم^(٧) - ومن طريقه - البيهقي^(٨) من طريق

(١) الضعفاء والمتروكون (ص ١٤٨).

(٢) ميزان الاعتدال (١/١٩٥).

(٣) الجرح والتعديل (١/٢٢٩).

(٤) نصب الراية (١/٢٤٤).

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية.... (١/١١٢).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٣٩٨).

(٧) المستدرک (١/١٩٠).

(٨) السنن الكبرى (١/٤٣٥).

هاشم بن القاسم ثنا الليث بن سعد عن أبي النضر عن عمرة عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ما صلى رسول الله ﷺ الصلاة لوقتها الآخر الحديث بنحوه.

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين).

وقال الذهبي: (على شرطهما).

والحديث رواه الدارقطني ^(١) من طريق معلى بن عبد الرحمن ثنا الليث بن

سعد عن أبي النضر عن عمرة عن عائشة مرفوعا.

قال الزيلعي: (وفي سنده معلى بن عبد الرحمن قال ابن أبي حاتم ^(٢) سألت

أبي عنه فقال: متروك الحديث) ^(٣).

(٣) الطريق الثالث: رواه الدارقطني ^(٤)، والحاكم ^(٥)، من طريق محمد بن عمر

الواقدي ثنا زبيدة بن عثمان عن عمران بن أبي أنس عن أبي سلمة عن عائشة ...

الحديث .

قال الحاكم: (الواقدي ليس من شرط هذا الكتاب).

وقال الزيلعي: (وفيه الواقدي وهو معروف عندهم) ^(٣).

الحكم على الحديث:

اسناد حديث اسحاق بن عمر حسن لغيره بمتابعة عمرة له من طريق هاشم بن

القاسم، وأما طريق معلى والواقدي فلا يتقوى بهما لشدة ضعفهما. وأما حديث أبي

برزة فلم أقف عليه. والحديث من الأمثلة على أن وجود أكثر من سبب من أسباب

(١) السنن (٢٤٩/١).

(٢) الجرح والتعديل (٣٣٤/٨).

(٣) نصب الراية (٢٤٤/١).

(٤) السنن (٢٤٩/١).

(٥) المستدرک (١٩٠/١).

الضعف المحتمل - الانقطاع وجهالة العين هنا - لا تمنع من تقويته بالمتابعات والشواهد.

المثال الثالث: تقوية حديث منقطع بحديث ضعيف:

مثاله حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ أنه كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة.

تقوى بحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة .

قال البيهقي - رحمه الله - : (في اسنادهما - حديث أبي هريرة وأبي سعيد - من لا يحتاج به، ولكنها إذا انضمت إلى رواية أبي قتادة أخذت بعض القوة)^(١).
وقال ابن كثير - رحمه الله - : (ولكنه - حديث أبي سعيد - إذا انضم إلى رواية أبي قتادة أخذ بعض القوة)^(٢).

حديث أبي قتادة :

رواه الإمام أبو داود^(٣)، والبيهقي^(٤)، وابن عبد البر^(٥) من طريق حسان بن إبراهيم عن ليث عن مجاهد عن أبي الخليل عن أبي قتادة عن النبي ﷺ أنه كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة .

قال أبو داود: (وهو مرسل، مجاهد أكبر من أبي الخليل، وأبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة).

(١) معرفة السنن والآثار (٥٦٤/١) (نسخة الآصفية - حيدر أباد الدكن).

(٢) ارشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه (ص ٤٨٣) .

(٣) السنن (٦٥٣/١-٦٥٤) حديث رقم (١٠٨٣)

(٤) السنن الكبرى (٤٦٤/٢) ومعرفة السنن والآثار (٥٦٤/١).

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٠/٤).

وقال البيهقي - رحمه الله - : (وهذا مرسل ، أبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة ومجاهد أكبر من أبي الخليل) .

وقال ابن كثير - رحمه الله - : (وفي سنده ليث بن أبي سليم وفيه كلام)^(١) .

وقال ابن الملقن - رحمه الله - : (وهذا حديث معلول من أوجه)^(٢) ثم ذكر أربعة وهي :

(١) الأول : انقطاعه فيما بين أبي الخليل وأبي قتادة ، وبه أعله الإمام أبو داود - كما تقدم - والأثر في (ناسخه ومنسوخه) وعبد الحق في أحكامه^(٣) ، والرافعي في شرح المسند .

(٢) الثاني : الطعن في رواية ليث بن أبي سليم ، وبه أعله الأثرم وابن كثير .

(٣) الثالث : أن منهم من يوقفه . ذكره ابن عبد البر في (تمهيده) حاكياً له عن بعضهم .

(٤) الرابع : ذكره الأثرم حيث قال : (لم يروه غير حسان بن ابراهيم) .

وهذه الوجوه المتعددة لا تضعف الحديث ضعفاً شديداً ، وأقواها الوجه الأول والثاني ، أما الوجه الثالث فلم يذكر الإمام ابن عبد البر من رواه موقوفاً ، وإنما قال عقب روايته للحديث مرفوعاً : (وهذا الحديث منهم من يوقفه)^(٤) . والوجه الرابع لا يضعف الحديث ، لأن (حسان بن ابراهيم) هو الكرمانى ، قال ابن الملقن : (من

(١) ارشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه (ص ٤٨٣) .

(٢) البدر المنير فى تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى الشرح الكبير (ص ٧٠٤) رسالة ماجستير للباحث/ اقبال أحمد محمد اسحق .

(٣) ١/٣٢ (باب وقوت الصلاة وما يتعلق منها) .

(٤) التمهيد لما فى الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٠/٤) .

رجال الصحيحين، ووثقه أحمد، وأبو زرعة، وابن معين (١). ثم حكى عن ابن عدي: أنه لا بأس (٢) به. وعن ابن حبان: ربما أخطأ (٣). وعن النسائي: ليس بالقوى (٤). ومثله لا يضره تفرد. فمجموع ما يدل به حديث أبي قتادة: (الانقطاع) (الطعن في ليث بن أبي سليم) و (أبو الخليل) هو عبد الله بن الخليل، قال ابن حجر: مقبول (٥).

قال ابن القيم - رحمه الله -: (وحديث أبي قتادة هذا قال أبو داود: هو مرسل لأن أبا الخليل لم يسمع من أبي قتادة، والمرسل إذا اتصل به عمل، وعضده قياس، أو قول صحابي، أو كان مرسله معروفاً باختيار الشيوخ ورغبته عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ونحو ذلك مما يقتضي قوته عمل به. وأيضاً فقد عضده شواهد آخر (٦). ثم ذكر حديث أبي هريرة، وحديث أبي سعيد وأبي هريرة - رضي الله عنهم -.

حديث أبي هريرة:

له ثلاث طرق:

(١) الأول: رواه الإمام الشافعي (٧)، والبيهقي (٨) من طريق إبراهيم بن محمد

(١) البدر المنير (ص ٧٠٥). وانظر: الجرح والتعديل (٢٣٨/٣)، تاريخ الدارمي (ص

١٠٠) تهذيب التهذيب (٢٤٥/٢-٢٤٦).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٧٨٤/٢).

(٣) الثقات (٢٢٤/٦).

(٤) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص ٢٨٩).

(٥) تقريب التهذيب (ص ١٧٢).

(٦) زاد المعاد (٣٧٩/١).

(٧) الأم (١٧٥/١) و (المسند).

(٨) السنن الكبرى (٤٦٤/٢) و معرفة السنن والآثار (٥٦٣/١).

عن اسحق بن عبد الله عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة.

قال ابن عبد البر: (ابراهيم هذا هو ابن أبي يحيى المدني متروك، واسحق بعده فى الاسناد هو ابن أبي فروة ضعيف أيضاً)^(١).

(٢) الثانى: رواه البيهقي^(٢) من طريق أبي خالد الأحمر عن شيخ من أهل المدينة يقال له عبد الله بن سعيد عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: تحرم - يعنى الصلاة - إذا انتصف النهار كل يوم إلا يوم الجمعة. قال ابن الملقن: (وهذا الشيخ يحتاج إلى معرفة عينه وحاله)^(٣).

(٣) الثالث: قال ابن الملقن: (وذكره الأثرم فى ناسخه ومنسوخه من حديث الواقدي عن سعيد بن سلمة عن المقبرى عن أبي هريرة مرفوعاً كما سلف، والواقدي حالته معلومة).

حديث أبي هريرة وأبي سعيد :

رواه البيهقي^(٤) من طريق أبي عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس أخبرنا العباس بن الوليد البيرونى أخبرنا محمد بن شعيب أخبرنا عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون العنسي عن عطاء بن عجلان البصرى أنه حدثه عن أبي نضرة العبدى أنه حدثه عن أبي سعيد الخدرى وأبي هريرة الدوسي صاحبي رسول الله ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ ينهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة).

قال البيهقي: (ورواية أبي هريرة وأبي سعيد فى إسنادها من لا يحتج به، ولكنها

(١) التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد (٢٠/٤).

(٢) السنن الكبرى (٤٦٤/٢).

(٣) البدر المنير فى تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى الشرح الكبير (ص ٧٠١).

(٤) معرفة السنن والآثار (٥٦٣/١-٥٦٤).

إذا انضمت إلى رواية أبي قتادة أخذت بعض القوة) .
وفيما ذكره - رحمه الله - نظر لشدة ضعف حديث (أبي هريرة وأبي سعيد)
لأن في اسناده (عطاء بن عجلان البصرى) وهو ضعيف جداً .
أقوال الأئمة في عطاء بن عجلان :
قال عباس الدوري عن يحيى بن معين : ليس بثقة ^(١) . وقال مرة : كذاب ^(٢) .
وقال مرة أخرى : لم يكن بشيء وكان يوضع له الحديث ، حديث الأعمش عن أبي
معاوية الضرير وغيره فيحدث بها ^(٣) .
وقال عمرو بن علي : كان كذاباً ^(٤) .
وقال أبو زرعة : واسطي ضعيف الحديث ^(٥) . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ،
منكر الحديث جداً ، مثل أبان بن أبي عياش وذا الضرب ، وهو متروك الحديث ^(٥) .
وقال البخاري : منكر الحديث ^(٦) .
وقال النسائي : متروك الحديث ^(٧) .
وقال الترمذي : هو ضعيف ذاهب الحديث ^(٨) .

-
- (١) التاريخ - مع كتاب يحيى بن معين وكتابه التاريخ (٤٠٤/٣) .
(٢) المصدر السابق (٥٥٨/٣) .
(٣) المصدر السابق (٤٥٦/٤) .
(٤) كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩٣٥/٢) .
(٥) كتاب الضعفاء لأبي زرعة - مع كتاب أبي زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية
(٦٤٥/٢) الجرح والتعديل (٣٣٥/٦) .
(٦) كتاب الضعفاء الصغير (ص ٢٧٢) التاريخ الصغير (٩٥/٢) .
(٧) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص ٣٠١) .
(٨) السنن (٤٨٧/٣) حديث رقم (١١٩١) (كتاب الطلاق) (باب ما جاء في طلاق
المعتوه) .

وقال يعقوب بن سفيان: لا يسوى حديثه شيئاً^(١).

وقال الدارقطني: متروك^(٢).

وقال الجوزجاني: كذاب^(٣).

وقال الذهبي: واه واتهمه بعض الأئمة^(٤).

وقال الحافظ ابن حجر: متروك بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما

الكذب^(٥).

الحكم على الحديث:

اسناد حديث أبي قتادة حسن لغيره بالطريق الثاني لحديث أبي هريرة.

* * *

(١) كتاب المعرفة والتاريخ (٥٨/٣).

(٢) لم أقف عليه في السؤالات المطبوعة وهو مذكور في تهذيب التهذيب (٢٠٩/٧).

(٣) أحوال الرجال (ص ٩٩).

(٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢٦٦/٢).

(٥) تقريب التهذيب (ص ٢٣٩).

الفصل الثالث

تقوية الحديث المعضل

وفيه أربعة مباحث:

- (١) المبحث الأول: تعريف الحديث المعضل.
- (٢) المبحث الثاني: صور الحديث المعضل.
- (٣) المبحث الثالث: حكم الحديث المعضل.
- (٤) المبحث الرابع: مثال على تقوية الحديث المعضل.

المبحث الأول

تعريف الحديث المعضل

تعريف المعضل لغة:

(أصل العضل: المنع والشدة يقال: أعضل بي الأمر إذا ضاقت عليك فيه الحيل، وأعضله الأمر: غلبه. وداء عضال: شديد معي غالب) (١).

قال السخاوي: (كأن المحدث الذي حدث به أعضله، حيث ضيق المجال على من يوفيه إليه، وحال بينه وبين معرفة روايته بالتعديل أو الجرح، وشدد عليه الحال) (٢).

وقال: (المعضل وهو بفتح المعجمة من الرباعي والمتعدى، يقال أعضله فهو معضل وعضيل) (٣).

تعريف المعضل اصطلاحاً :

عرفه ابن الصلاح - رحمه الله - بقوله: (هو عبارة عما سقط من اسناده اثنان فصاعداً) (٤). وقال العراقي - رحمه الله -: (والمعضل ما سقط منه اثنان فصاعداً من أي موضع كان، سواء سقط الصحابي والتابعي، أو التابعي وتابعه، أو اثنان قبلهما لكن بشرط أن يكون سقوطهما من موضع واحد، أما إذا سقط واحد من بين رجلين ثم سقط من موضع آخر من الاسناد واحد آخر فهو منقطع في موضعين، ولم أجد في كلامهم اطلاق المعضل عليه) (٥). وقال في (الفيته) (٦):
(والمعضل الساقط منه اثنان * * * فصاعداً ومنه قسم ثان).

(١) لسان العرب (٤٥٢/١١).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٥٩/١).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١٥٩/١).

(٤) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٦٥).

(٥) شرح ألفية العراقي (١٦٠/١).

(٦) شرح ألفية العراقي (١٥٩/١).

المبحث الثاني صور الحديث المعضل

أطلق الحديث المعضل على هذه الصور المتعددة:

(١) الأولى: أطلق على الحديث الذي سقط منه راويان - فأكثر - في موضع واحد، وهو الذي عليه اصطلاح المحدثين.

(٢) الثانية: قال ابن الصلاح: (وذكر أبو نصر السجزي ^(١) الحافظ قول الراوى (بلغني) نحو قول مالك بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: للمملوك طعامه وكسوته الحديث ^(٢) . وقال - أي السجزي - أصحاب الحديث يسمونه المعضل) ^(٣) .

ويرى الحافظ ابن حجر - رحمه الله - أن قول الراوى (بلغني) من المتصل الذي في اسناده مبهم، قال - رحمه الله - : (السياق يشعر بعدم السقوط، لأن معنى قوله (بلغني) يقتضي ثبوت مبلغ، فعلى هذا فهو متصل في اسناده مبهم لا أنه منقطع) ^(٤) . وقال: (وأما أبو نصر الذي نقل أنه يسمي معضلاً فجري على طريقة من يسمي الاسناد إذا كان فيه مبهم منقطعا. والله أعلم) .

(٣) الثالثة: قال ابن الصلاح - رحمه الله : (وقول المصنفين من الفقهاء

(١) هو: عبد الله بن سعيد بن حاتم السجزي الوائلي أبو نصر، محدث، حافظ، صنف وخرج، وكان قيماً بالأصول والفروع، مات سنة ٤٦٩هـ. معجم المؤلفين (٥٨/٦).

(٢) رواه معضلاً الإمام مالك الموطأ (٩٨٠/٢) والحاكم معرفة علوم الحديث (ص ٣٧) ورواه مسنداً الإمام مسلم الصحيح (١٢٨٤/٣) والإمام أحمد المسند (٣٤٢/٢) والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٣٧).

(٣) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٦٦).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٨٢/٢).

وغيرهم قال رسول الله ﷺ كذا وكذا ونحو ذلك كله من قبيل المعضل (١).

(٤) الرابعة: قال ابن حجر - رحمه الله - : (وجدت التعبير بالمعضل في كلام جماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة، فمن ذلك ما قال محمد بن يحيى الذهلي في (الزهريات) حدثنا أبو صالح الهرازي ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ يعتكف فيمر بالمريض فيسلم عليه ولا يقف. قال الذهلي: هذا حديث معضل لا وجه له، إنما هو فعل عائشة (٢) - رضي الله عنها - ليس للنهي فيه ذكر، والوهم فيما نرى من ابن لهيعة).

ثم ذكر - رحمه الله - جماعة من أئمة الحديث أطلقوا (المعضل) على ما لم يسقط منه شيء البتة، ثم قال: (فإذا تقرر هذا فإما أن يكونوا يطلقون المعضل للمعنيين، أو يكون المعضل الذي عرف به المصنف وهو المتعلق بالاسناد بفتح الضاد، وهذا الذي نقلناه من كلام هؤلاء الأئمة بكسر الضاد، ويعنون به المستغلق الشديد) (٣).

(١) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٦٦).

(٢) رواه ابن عبد البر (التمهيد) ٣١٩/٨ من طريق عروة عن عائشة كانت إذا اعتكفت لا تسأل عن المريض إلا وهي تمشي لا تقف. وقال: (قال ابن وهب وخالد بن سليمان في هذا الحديث عن مالك عن ابن شهاب عن عروة وعمره عن عائشة، وقال القطان وابن مهدي - فيه - عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عمره عن عائشة).

وحكى ابن عبد البر عن الذهلي: (وأما القصة الأخرى في مرور عائشة على المريض فاجتمع معمر ومالك وهشيم على عمره عن عائشة، وقال يونس في رواية الليث مرة عن عمره عن عائشة، ومرة من رواية عثمان بن عمر عن عروة وعمره عن عائشة. قال: وعثمان أولى بالحديث لأن الليث قد اضطرب فيه، فقال مرة عن عروة عن عائشة، ومرة عن عمره عن عائشة، وثبته عثمان بن عمر عنهما جميعا).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٧٩/٢).

(٥) الخامسة: قال الحاكم - رحمه الله - : (والنوع الثاني من المعضل أن يعضله الراوي من أتباع التابعين فلا يرويه عن أحد، ويوقفه فلا يذكره عن رسول الله ﷺ معضلاً، ثم يوجد ذلك الكلام عن رسول الله ﷺ متصلاً) (١) ثم ذكر له مثالين، الثاني منهما رواه من طريق الأعمش عن الشعبي قال: يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا؟ فيقول: ما عملته، فيختم على فيه فينطق بجوارحه، أو قال: ينطق لسانه، فيقول لجوارحه أبعدكن الله، ما خاصمت إلا فيكن) (٢). وقال - رحمه الله - : (قد أعضله الأعمش، وهو عن الشعبي متصل مسند مخرج في الصحيح لمسلم) (٣).

وقال ابن الصلاح - رحمه الله - : (وإذا روى تابع التابع حديثاً موقوفاً عليه، وهو حديث مسند إلى رسول الله ﷺ فقد جعله الحاكم أبو عبد الله نوعاً من المعضل) (٤).

قال ابن الصلاح - رحمه الله - : (هذا جيد حسن، لأن هذا الانقطاع بواحد، مضموماً إلى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين - الصحابي، ورسول الله ﷺ - فذلك باستحقاق اسم الاعضال أولى. والله أعلم).

(١) معرفة علوم الحديث (ص ٣٧ - ٣٨).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٣٨).

(٣) رواه الإمام مسلم الصحيح (٢/٢٢٨٠) (كتاب الزهد والرقائق) حديث رقم (٢٩٦٩) من طريق فضيل عن الشعبي عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: كنا عند رسول الله ﷺ فضحك، فقال: هل تدرون م أضحك؟ قال: قلنا الله ورسوله أعلم. قال: من مخاطبة العبد ربه، يقول: يا رب ألم تجرني من الظلم؟ قال: يقول بلى. قال فيقول فإنني لا أجزى على نفسي إلا شاهداً مني. قال: فيقول كفى بنفسك اليوم عليك شهيداً، وبالكرام الكاتبين شهدوا. قال: فيختم على فيه، فيقال لأركانه أنطقي. قال: فننطق بأعماله. قال: ثم يخلى بينه وبين الكلام. قال: فيقول بعداً لكن وسحقاً، فعنكن كنت أناضل).

(٤) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح (ص ٦٧).

المبحث الثالث

حكم الحديث المعضل

جعل قوم الحديث المعضل من أقسام الحديث الضعيف، وذلك للجهل بحال الساقط - أو الساقطين - من اسناده قال ابن جماعة - رحمه الله -: (والمعضل من قسم الضعيف) (١).

وعند بعضهم هو أشد ضعفاً، وأسوأ حالاً من الحديث المنقطع، قال الجوزجاني - رحمه الله -: (والمعضل عندنا أسوأ حالاً من المنقطع) (٢) قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: (قلت: إنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الاسناد، فأما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يساوى المعضل في سوء الحال. والله تعالى أعلم) (٣).

والمعضل - وإن كان حديثاً ضعيفاً - يعتبر به، ويرتفع ضعفه بتعدد طرقه وتباين مخارجه، قال الخطيب البغدادي - رحمه الله -: (وحكم المعضل مثل حكم المرسل في الاعتبار به فقط) (٤).

وذهب قوم إلى الاحتجاج بالمعضل، ففي (نشر البنود على مراقي السعود) (٥): (فائدة: علم من احتجاج مالك ومن وافقه بالمرسل أن كلاً من المنقطع والمعضل حجة عندهم، لصدق المرسل بالمعنى الأصولي على كل منهما، ولا يحتج بواحد منهما عند الشافعي ومن وافقه).

(١) المنهل الروى فى مختصر علوم الحديث النبوى (ص ٤٧).

(٢) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١٢/١).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٨٢/٢).

(٤) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع (١٩١/٢).

(٥) (٦٣/٢).

المبحث الرابع

مثال على تقوية الحديث المعضل

مثاله حديث هارون بن رثاب ^(١) قال: بعث رسول الله ﷺ بعثا ففتح لهم، فبعثوا بشيرهم إلى رسول الله ﷺ، فبينما هم يخبره بفتح الله لهم، ويعدد من قتل الله منهم، فتفردت برجل منهم، فلما غشيته لأقتله قال: إني مسلم. قال: فقتلته وقد قال إني مسلم؟ قال: يا رسول الله إنما قال ذلك متعوذاً قال: فهلا شققت عن قلبه. قال: وكيف أعرف ذلك يا رسول الله؟ قال: فلا لسانه صدقت، ولا قلبه عرفت، إنك لقاتله، أخرج عني فلا تصاحبني. قال: ثم إن الرجل توفى فلفظته الأرض مرتين، والقي في بعض الأودية.

فقال بعض أهل العلم: إن الأرض لتواري من هوأتن منه ولكنه موعظة. قال البوصيري - رحمه الله -: (هذا اسناد رجاله ثقات، وهو معضل، فإن هارون بن رثاب الأسيدى البصرى العابد إنما روى عن التابعين عن الحسن وابن المسيب وأشباههما) ^(٢).

تقوى هذا الحديث المعضل بحديث عمران بن حصين الذى سيأتى قريباً.

(١) قال ابن ماكولا: رثاب بكسر الراء وبعدها ياء معجمة باثنتين من تحتها (الاكمال فى رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف فى الأسماء والكنى والأنساب (٣/٤)). وهو هارون بن رثاب التميمي ثم الأسيدى أبو بكر ويقال أبو الحسن العابد البصرى، روى عن أنس وقيل لم يسمع منه والأحنف بن قيس وعنه الحمادان والأوزاعي تهذيب التهذيب (٥-٤/١١).

(٢) انخاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (١٤٨/١ - ١٤٩)، رسالة دكتوراه إعداد الباحث/ سليمان بن عبد العزيز العريني.

حديث هارون بن رثاب:

رواه الحارث بن أبي اسامة ^(١) عن شيخه معاوية بن عمرو ثنا أبو اسحق عن الأوزاعي عن هارون بن رثاب - رفعه - قال: بعث رسول الله ﷺ بعثا .. الخ. واسناده رجاله ثقات، وأبو اسحق هو ابراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري الكوفي، وهو ثقة ^(٢).

حديث عمران بن حصين :

له ثلاثة طرق:

(١) الأول: رواه ابن ماجة ^(٣) من طريق سويد بن سعيد ثنا علي بن مسهر عن عاصم عن السميظ بن السمير عن عمران بن حصين قال: أتني نافع بن الأزرق وأصحابه فقالوا: هلكت يا عمران. قال: ما هلكت. قالوا: بلى. قال: ما الذي أهلكني؟ قالوا: قال الله (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) ^(٤). قال: قد قتلناهم حتى نفيناهم، فكان الدين كله لله، إن شئتم حدثكم حديثا سمعته من رسول الله ﷺ. قالوا: وأنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم شهدت رسول الله ﷺ وقد بعث جيشا من المسلمين إلى المشركين، فلما لقولهم قاتلوهم قتالا شديدا فمنحوهم أكتافهم، فحمل رجل من لحمتي على رجل من المشركين بالرمح، فلما غشيه قال: أشهد أن لا إله إلا الله، إني مسلم، فطعنه فقتله. فأتني رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله هلكت. قال: وما الذي صنعت؟ مرة أو مرتين. فأخبره بالذي صنع. فقال له رسول الله ﷺ: فهلا شققت عن بطنه فعلمت ما في قلبه؟ قال: يا رسول الله لو

(١) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (٧/١)، رسالة دكتوراه، إعداد الباحث/ حسين أحمد صالح الباكري.

(٢) تقريب التهذيب (ص ٢٢).

(٣) السنن (١٢٩٦/٢) (كتاب الفتن) (باب الكف عمن قال لا إله إلا الله).

(٤) سورة الأنفال (٣٩).

شقت بطنه لكنت أعلم ما في قلبه. قال: فلا أنت قبلت ما تكلم به، ولا أنت تعلم ما في قلبه؟ قال: فسكت عنه رسول الله ﷺ، فلم يلبث إلا يسيراً حتى مات، فدفناه فاصبح على ظهر الأرض. فقالوا: لعل عدوا نبشه، فدفناه، ثم امرنا غلماننا يحرسونه فاصبح على ظهر الأرض. فقلنا: لعل الغلمان نعسوا، فدفناه ثم حرسناه بانفسنا فاصبح على ظهر الأرض فالقيناه في بعض تلك الشعاب.

قال البوصيري - رحمه الله -: (هذا اسناد حسن، عاصم هو الأحول روى له مسلم، والسميط وثقه العجلي وروى له مسلم في صحيحه أيضاً، وسويد بن سعيد مختلف فيه)^(١).

وفي تحسين هذا الإسناد نظير، لأن فيه (سويد بن سعيد) وهو الحدثاني - بفتح المهملة والمثلثة - قال فيه الحافظ ابن حجر: (صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، وافحش فيه ابن معين القول)^(٢). وقال الذهبي: (احتج به مسلم وكان صاحب حديث وحفظ، لكنه عمر وعمي فربما لقن مما ليس من حديثه وهو صادق في نفسه صحيح الكتاب)^(٣).

(٢) الثاني: رواه ابن ماجه^(٤) - أيضاً - من طريق اسماعيل بن حفص الابلي ثنا حفص بن غياث عن عاصم عن السميط عن عمران بن الحصين قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فحمل رجل من المسلمين على رجل من المشركين .. فذكر الحديث. ولم يسق ابن ماجه لفظه وذكر أنه زاد فيه: (فنبذته الأرض فأخبر النبي ﷺ وقال: إن الأرض لتقبل من هو شر منه ولكن الله أحب أن يريكم تعظيم

(١) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١٦٣/٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص ١٤٠).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٢٤٨/٢).

(٤) السنن (١٢٩٧/٢) (كتاب الفتن) (باب الكف عمن قال لا إله إلا الله).

حرمة لا إله إلا الله .

قال البوصيري: (هذا اسناد حسن، اسماعيل مختلف فيه) (١).

و (اسماعيل بن حفص الابلي) - بضم الهمزة والموحدة وتشديد اللام -
هكذا ضبطه الحافظ ابن حجر وقال: (صدوق) (٢). وقال فيه النسائي في أسامي
شيوخه (ارجو أن لا يكون به بأس) (٣). وقال أبو حاتم: (كتبت عنه وعن أبيه
وكان أبوه يكذب وهو بخلاف أبيه. قلت: لا بأس به؟ قال لا يمكنني أن أقول لا
بأس به) (٤) وذكره ابن حبان في (الثقات) (٥).

والحديث حسنه الشيخ الألباني (٦) - حفظه الله - بمجموع هذين الطريقتين.
(٣) الثالث: رواه أبو يعلى الموصلي (٧) حدثنا محمد بن اسماعيل حدثنا معتمر
عن أبيه عن السميطة عن أبي العلاء حدثني فتى من الحي قال: كنت عند عمران
ابن حصين فجاءه قيس أو أبو قيس فقال له: ألا تقاتل - في كلام لا أحفظه -
فقال عمران بن حصين: قال رسول الله ﷺ: اغزوا بني فلان، فغزونا فلما التقينا
جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: استغفر لي. قال: وماذا صنعت؟ قال: شددت على
رجل بالرمح فقال لا إله إلا الله فقتلته. فلم يستغفر له. قال: اغزوا بني فلان فغزونا

(١) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١٦٣/٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٣٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٨٩/١).

(٤) الجرح والتعديل (١٦٦/٢).

(٥) (١٠٢/٨).

(٦) صحيح ابن ماجه (٣٤٨/٢) حديث رقم (٣١٧٥).

(٧) انحف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٤٤٠/١ - ٤٤٦) رسالة دكتوراه اعداد

الباحث/ سليمان بن عبد العزيز العريني ولم اقف عليه في مسند أبي يعلى المطبوع.

فلما التقينا جاء رجل فقال: يا رسول الله استغفر لى. قال: وما صنعت؟ قال: حملت على رجل بالرمح فقال: لا إله إلا الله فقتلته. فقال النبي ﷺ: قال لا إله إلا الله فقتلته؟ فقال: يا رسول الله إنما قالها متعوذاً. قال: فهلا شققت عن قلبه حتى تعلم - قال أبو عبد الله ^(١): لا أدري هذه الكلمة قالها النبي ﷺ للرجل الأول أو لهذا - فأبى أن يستغفر له، فمات فدفنه قومه، فنبذته الأرض، ثم دفنوه وحرسوه فنبذته الأرض). فلما رأوا ذلك تركوه.

قال البوصيرى: (له شاهد تقدم في باب إني مسلم) ^(٢). يريد حديث هارون ابن رثاب المتقدم. واسناد الطريق الثالث ضعيف لأن فيه مبهماً لم يسم، وبقية رجاله ثقات.

الحكم على الحديث:

اسناد حديث هارون بن رثاب المعضل حسن لغيره بمجموع طرق حديث

عمران

* * *

(١) هو شيخ أبى يعلى (محمد بن اسماعيل ابن أبى سمينة).

(٢) اتخاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٤٤٦/١).

الباب الرابع

تقوية الأحاديث الضعيفة التي فى سندها سقط خفي

وفيه فصلان:-

- (١) الفصل الأول: تقوية الحديث المدلس إذا لم يعرف المحذوف.
- (٢) الفصل الثاني: تقوية المرسل الخفي.

الفصل الأول

تقوية الحديث المدلس إذا لم يعرف المحذوف

وفيه سبعة مباحث:

- (١) المبحث الأول: تعريف التدليس فى اللغة.
- (٢) المبحث الثانى: أقسام الحديث المدلس: تعريفها وامثلتها.
- (٣) المبحث الثالث: أسباب التدليس.
- (٤) المبحث الرابع: حكم التدليس.
- (٥) المبحث الخامس: أسباب ذم المدلس.
- (٦) المبحث السادس: سبب كون الحديث المدلس من الضعيف المعتضد.
- (٧) المبحث السابع: أمثلة لتقوية الحديث المدلس.

المبحث الأول

تعريف التدليس لغة

التدليس من الدلس، و (الدلس) - بالتحريك - الظلمة ^(١). والدلس - بالتحريك أيضاً - اختلاط الظلام ^(٢) بالنور ^(٣). ودلس في البيع وفي كل شيء إذا لم يبين عيبه، والتدليس في البيع: كتمان عيب السلعة عن المشتري، قال الأزهري ^(٤): (ومن هذا أخذ التدليس في الاسناد، وهو أن يحدث به الشيخ الأكبر ^(٥) وقد كان رآه، وإنما سمعه عمن دونه ممن سمعه منه، وقد فعل ذلك جماعة من الثقات).
وسماه المحدثون تدليسا لاشتراكه مع المعنى اللغوي في الخفاء، وفي تغطية وجه الصواب فيه، قال الحافظ ابن حجر: (سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء) ^(٦). وقال عقب حكايته اشتقاقه من (الدلس) وهو الظلام: (وكأنه أظلم أمره على الناظر لتغطية وجه الصواب فيه) ^(٧).

* * *

(١) لسان العرب (٨٦/٦).

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس (١٥٣/٤).

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص٤٢).

(٤) تهذيب اللغة (٣٦٢/١٢).

(٥) لا يفرق المحدثون بين الأكبر والأصغر في ذلك.

(٦) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص٤٢).

(٧) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦١٤/٢).

المبحث الثاني

أقسام الحديث المدلس: تعريفها وأمثلتها

ينقسم التدليس إلى قسمين: (تدليس الاسناد) و (تدليس الشيوخ)، ومن تدليس الاسناد ما سماه المحدثون بتدليس (القطع)، و (تدليس العطف)، و (تدليس التسوية)، ومن تدليس الشيوخ (تدليس البلاد)،
تدليس الاسناد:

عرفه ابن الصلاح - رحمه الله - بقوله: (وهو أن يروى عن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه، أو عن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه)^(١).

وفى جعل رواية المعاصر عن من يلقه من تدليس الاسناد نظراً، لأن هذه الرواية عند جمهور المحدثين لا تسمى تدليس وإنما هي من باب الارسال الخفي - كما سيأتي تعريفه^(٢) -، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - مستدركا على ابن الصلاح: (وقوله) (أو عن عاصره) ليس من التدليس، وإنما هو المرسل الخفي)^(٣).

وعرفه البزار - رحمه الله - بأنه رواية الراوى عن من قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه^(٤). وتابعه على هذا التعريف أبو الحسن ابن القطان

(١) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٧٨).

(٢) (ص ٢٨٩).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦١٤/٢).

(٤) في جزء له في (معرفة من يترك حديثه أو يقبل) كما ذكره الحافظ العراقي في

التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٠).

حيث قال: (ونعني به أن يروى المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه)^(١). ووصف الحافظ ابن حجر تعريف ابن القطان هذا بأنه تعريف غير معترض^(٢)، ثم حكى أنه متابع فيه للبخاري.

مثال تدليس الاسناد:

مثل له ابن الصلاح^(٣) - رحمه الله - بما رواه الحاكم^(٤) - رحمه الله - من طريق ابراهيم بن محمد السكري قال ثنا علي بن خشرم قال: قال لنا ابن عيينة عن الزهري. فقليل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري.

وهذا المثال يعتبر - أيضاً - مثلاً على أن المدلس قد يكون بينه وبين من عنعن عنه أكثر من واحد^(٥)، قال ابن الصلاح - رحمه الله -: (ثم قد يكون بينهما واحد، وقد يكون أكثر)^(٦).

تدليس القطع:

عرفه الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ب: (وهو أن يحذف الصيغة ويقتصر على قوله مثلاً: الزهري عن أنس)^(٧).

(١) كتاب الوهم والايهام الواقمين في كتاب الأحكام .

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦١٤/٢).

(٣) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٧٩).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٤).

(٥) وفي جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١١٥) مثال آخر سقط فيه ثلاثة.

(٦) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٧٩).

(٧) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٢٥).

مثال لتدليس القطع :

مثل له الحافظ ابن حجر ^(١) - رحمه الله - بما رواه ابن عدي ^(٢) عن عمر ابن عبيد الطنافسي أنه كان يقول حدثنا ثم يسكت ينوى القطع، ثم يقول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضي الله عنها - .

تدليس العطف :

عرفه الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ب: (هو إن يصرح بالتحديث في شيخ له ويعطف عليه شيخاً آخر له ولا يكون سمع ذلك من الثاني) ^(٣).

وعرفه في موضع آخر ^(٤) بقوله: (هو أن يروى عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر فيصرح عن الأول بالسماع ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع - أيضاً - وإنما حدث بالسماع عن الأول ثم نوى القطع فقال: وفلان أي حدث فلان) .

مثال لتدليس العطف :

مثل له الحافظ ابن حجر - رحمه الله - بما قال الحاكم ^(٥) - رحمه الله - : (وفيما حدثونا أن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوماً على أن لا يأخذوا منه

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦١٧/٢).

(٢) عزاه الحافظ ابن حجر في النكت (٦١٧/٢) لابن عدي في (الكامل) ولم أقف عليه فيه، ثم إن (عمر بن عبيد الطنافسي) لم أر هشام بن عروة في شيوخه، ووجدت (عمر بن عبيد البصري) وله ترجمة في الكامل (١٧١٨/٥) وهو ممن يروى عن هشام، لكنني لم أر هذا المثال في ترجمة البصري في (الكامل) .

(٣) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٢٥).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦١٧/٢).

(٥) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٥).

التدليس فقطن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره حدثنا حصين ومغيرة عن ابراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم؟ فقالوا: لا. فقال: لم أسمع من مغيرة حرفاً مما ذكرته، إنما قلت حدثني حصين ومغيرة غير مسموع لي (١).

تدليس التسوية:

عرفه العلائي - رحمه الله - ب: (هو أن يسمع الراوى من شيخه حديثاً قد سمعه من رجل ضعيف، عن شيخ سمع منه ذلك الشيخ هذا الحديث، فيسقط الراوى عنه الرجل الضعيف من بينهما ويروى الحديث عن شيخه عن الأعلى، لكونه سمع منه أو أدركه) (٢). وتابعه على هذا التعريف الحافظ العراقي - رحمه الله - حيث قال عن صورة هذا القسم: (وصورة هذا القسم من التدليس أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة، فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة، بلفظ محتمل كالنعنة ونحوها فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد، والمعرفة بالعلل) (٣).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - عن تعريف العراقي هذا أنه: (تعريف غير جامع) (٤). وذلك لقصره تدليس التسوية على اسقاط الشيخ الضعيف، ويرى ابن حجر - رحمه الله - عدم اختصاصه باسقاط الشيخ الضعيف، ولأجل ذلك يرى أن

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦١٧/٢).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١١٧).

(٣) التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٨).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٢٠/٢).

صورة تدليس التسوية: (إن يجيء الراوى - ليشمل المدلس وغيره - إلى حديث قد سمعه من شيخ، وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر، فيسقط الوساطة بصيغة محتملة، فيصير الاسناد عاليا وهو فى الحقيقة نازل) (١).

وقال: (وما يدل على أن هذا التعريف لا تقييد فيه بالضعيف أنهم ذكروا فى أمثلة تدليس التسوية ما رواه هشيم عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن الزهرى عن عبد الله بن الحنفية (٢) عن أبيه عن علي - رضى الله عنه - فى تحريم لحوم الحمر الأهلية).

قال: (قالوا: ويحيى بن سعيد لم يسمعه من الزهرى إنما أخذه عن مالك عن الزهرى، وهكذا حدث به عبد الوهاب الثقفي (٣)، وحماد بن زيد، وغير واحد عن يحيى بن سعيد عن مالك، فاسقط هشيم ذكر مالك منه، وجعله عن يحيى بن سعيد عن الزهرى، ويحيى فقد سمع من الزهرى فلا إنكار فى روايته عنه، إلا أن هشيمًا قد سوى هذا الاسناد، وقد جزم بذلك ابن عبد البر (٤) وغيره، فهذا كما ترى لم يسقط فى التسوية شيخ ضعيف وإنما سقط شيخ ثقة، فلا اختصاص لذلك بالضعيف. والله أعلم) (٥).

وتدليس التسوية سماه القدماء تجويدا فيقولون (جوده فلان) (٦) أى ذكر من

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٢١/٢).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب. تحفة الأشراف (٤٤١/٧).

(٣) رواه الترمذى السنن (٢٥٤/٤) (كتاب الأطعمة) (باب ما جاء فى لحوم الحمر الأهلية) حديث رقم (١٧٩٤) وابن عبد البر فى التمهيد لما فى الموطأ من المعاني والأسانيد (٩٦/١٠).

(٤) التمهيد ما فى الموطأ من المعاني والأسانيد (٩٥/١٠).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٢١/٢).

(٦) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى (٢٢٦/١).

فيه من الأجواد وحذف غيرهم. و (التسوية) أطلقها عليه أبو الحسن ابن القطان
كما قال الحافظ العراقي - رحمه الله -: (وقد سماه بذلك أبو الحسن ابن القطان
وغيره من أهل الشأن) (١).

وتدليس التسوية - إذا كان باسقاط الضعيف - شر أنواع التدليس، وهو مذموم
جداً، قال العلائي - رحمه الله -: (وهو مذموم جداً من وجوه كثيرة) (٢). ثم
ذكر ثلاثة منها:

(١) الأول: أنه غش وتغطية لحال الحديث الضعيف وتلبيس على من أراد
الاحتجاج به.

(٢) الثاني: أنه يروى عن شيخه ما لم يتحمله عنه، لأنه لم يسمع منه إلا
بتوسط الضعيف، ولم يروه شيخه بدونه.

(٣) الثالث: أنه ربما ألحق بشيخه وصمة التدليس إذا اطلع عليه أنه رواه عن
الواسطة الضعيف، ثم يوجد ساقطاً في هذه الراوية فيظن أن شيخه الذي أسقطه
ودلس الحديث، وليس كذلك.

وقال العراقي - رحمه الله - في (الألفية) (٣) في ذم تدليس التسوية:

(والشافعي اثبته بمرة * * * قلت: وشرها أخو التسوية).

وقال العلائي - رحمه الله -: (وبالجمله فهذا النوع أفحش أنواع التدليس
مطلقاً، وشرها، لكنه قليل بالنسبة إلى ما يوجد عن المدلسين. والله تعالى الموفق
بكرمه) (٤).

(١) التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٨).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١١٧).

(٣) شرح ألفية العراقي (١/١٨٦).

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١١٨).

مثال لتدليس التسوية:

مثل له العلائي^(١) - رحمه الله - بما ذكره ابن أبي حاتم قال: (سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه اسحق بن راهويه عن بقية قال حدثني أبو وهب الأسدي قال حدثنا نافع عن ابن عمر قال: لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه.

قال أبي: هذا الحديث له علة قل من يفهمها، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن اسحق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وعبيد الله بن عمرو وكنيته أبو وهب، وهو اسدي، فكان بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد، لكيلا يظن به، حتى إذا ترك اسحق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له، وكان بقية من أفعال الناس لهذا. أما ما قال اسحق في روايته عن بقية عن أبي وهب حدثنا نافع فهو وهم، غير أن وجهه عندى أن اسحق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث، ولما يظن لما عمل بقية من تركه اسحق من الوسط، وتكنيته عبيد الله بن عمرو، فلم يفتقد لفظة بقية في قوله حدثنا نافع أو عن نافع (٢).

قال الخطيب البغدادي - رحمه الله -: (وقول أبي حاتم كله في هذا الحديث صحيح، وقد روى الحديث عن بقية كما شرح قبل أن يغيره ويدلسه لاسحق) (٣).

ثم رواه - الخطيب (٤) - من طريق بقية ثنا عبيد الله بن عمرو عن اسحاق بن

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١١٧) وكذا شرح ألفية العراقي (١/١٩٠).

(٢) علل الحديث (٢/١٥٤ - ١٥٥) حديث رقم (١٩٥٧).

(٣) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥١٩).

(٤) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥١٩ - ٥٢٠).

عبد الله بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر قال: قال النبي ﷺ: لا تعجبوا لاسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة عقله.

واسناده ضعيف جدا لأجل (اسحق بن عبد الله بن أبي فروة) فإنه متروك ^(١). وللحديث طريق أخرى عن (عبيد الله) رواها ابن عدي ^(٢) من طريق حكيم ابن سيف حدثنا عبيد الله بن عمرو عن اسحق بن عبد الله بن أبي فروة به. إلا أن لفظه (لا يعجبكم اسلام المرء حتى تعلموا ما عقدة عقله).

وفي اسناده (اسحق بن عبد الله بن أبي فروة) المتقدم، وقد ذكره ابن عدي - رحمه الله - في ترجمته وقال عن أحاديثه: (لا يتابعه أحد على أسانيده، ولا على متونه، وسائر أخباره مما لم اذكره تشبه هذه الأخبار التي ذكرتها، وهو بين الأمر في الضعفاء).

تدليس الشيوخ:

قال الخطيب البغدادي في تعريفه: (وأما الضرب الثاني من التدليس فهو أن يروى المحدث عن شيخ سمع منه حديثاً فغير اسمه، أو كنيته، أو نسبه، أو حاله المشهور من أمره لئلا يعرف) ^(٣).

وقال ابن الصلاح - رحمه الله -: (القسم الثاني: تدليس الشيوخ، وهو أن يروى عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه، أو يكتبه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف) ^(٤).

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: (ليس قوله بما لا يعرف به قيداً فيه بل

(١) تقريب التهذيب (ص ٢٩).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٣٢٢ - ٣٢٣).

(٣) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥٢٠).

(٤) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٨٠).

إذا ذكره بما يعرفه به إلا أنه لم يشتهر به كان ذلك تدليساً، كقول الخطيب أخبرنا علي بن أبي علي البصري، ومراده بذلك أبو القاسم علي بن أبي علي المحسن ابن علي التنوخي وأصله من البصرة، فقد ذكره بما يعرف به لكنه لم يشتهر بذلك وإنما اشتهر بكنيته، واشتهر أبوه باسمه، واشتهرا بنسبتهما إلى القبيلة لا إلى البلد (١).

ولا يختص تدليس الشيوخ بوقوعه في شيخ الراوي فقط، بل ربما يقع في شيخ شيخه، قال شيخ الإسلام: (ويدخل - أيضاً - في هذا القسم التسوية بأن يصف شيخ شيخه بذلك) (٢).
مثال لتدليس الشيوخ:

مثل له ابن الصلاح بقوله: (مثاله ما روى لنا عن أبي بكر ابن مجاهد الإمام المقرئ أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني فقال حدثنا عبد الله ابن أبي عبد الله (٣)).
تدليس البلاد :

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (ويلتحق بقسم تدليس الشيوخ تدليس البلاد كما إذا قال المصري حدثني فلان بالأندلس وأراد موضعاً بالقرافة، أو قال بزقاق حلب وأراد موضعاً بالقاهرة) (٤).
تقسيم الحاکم لأجناس المدلسين:

وللحاکم أبي عبد الله النيسابوري (٥) - رحمه الله - تقسيم آخر جعل فيه

٧١٥
(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٥٥/٢).

(٢) تدريب الراوي (٢٢٨/١) كذا ذكره ولم أقف عليه من قول ابن حجر.

(٣) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٨٠).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٥١/٢).

(٥) معرفة علوم الحديث (ص ١٠٣-١٠٩).

أجناس المدلسين ستة :

(١) الأول: من دلس عن الثقات.

(٢) الثاني: قوم يدلسون الحديث فيقولون (قال فلان) فإذا وقع إليهم من ينقر عن سماعتهم، ويلح ويراجعهم ذكروا فيه سماعتهم.

(٣) الثالث: قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يدري من هم؟ ومن أين هم؟

(٤) الرابع: قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يعرفوا.

(٥) الخامس: قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه.

(٦) السادس: قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم إنما قالوا (قال فلان) فحمل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم سماع عال ولا نازل. وتعقب العلائي - رحمه الله - هذا التقسيم ووصف أقسامه بتداخل بعضها^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: (وليست هذه الأقسام متغايرة بل هي متداخلة، وحاصلها يرجع إلى القسمين^(٢) اللذين ذكرهما ابن الصلاح)^(٣). والذي يظهر لي أن القسم السادس من تقسيم الحاكم - رحمه الله - لا يعد تدليساً، وإنما هو من باب الارسال، وقد يكون بعضه من الارسال الخفي. والله أعلم.

* * *

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١١٢).

(٢) يعني تدليس الاسناد، وتدليس الشيوخ.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٢٢/٢).

المبحث الثالث

أسباب التدليس

قال الخطيب البغدادي - رحمه الله - عقب ذكره تدليس الشيوخ: (والعلة في فعله ذلك: كون شيخه غير ثقة في اعتقاده، أو في أمانته، أو يكون متأخر الوفاة قد شارك الراوي عنه جماعة دونه في السماع منه، أو يكون أصغر من الراوي عنه سنًا، أو تكون أحاديثه التي عنده كثيرة فلا يحب تكرار الرواية عنه فيغير حاله لبعض هذه الأمور) ^(١).

وقال ابن دقيق العيد - رحمه الله -: (ولهم في ذلك أغراض، بعضها مذموم قاذح فيمن فعله لذلك الغرض عالمًا به، وهو أن يترك ذكر الراوي لأنه لو صرح به لعرف ضعفه ولم يقبل حديثه، وإنما قلنا أنه قاذح لما فيه من عدم النصح، وتزويج الباطل). قال: (وأكثر مقصود المتأخرين في التدليس: طلب العلو، وإيهام كثرة المشايخ) ^(٢).

وقال العراقي - رحمه الله - في (الآلفية) ^(٣) في بيان أسباب تدليس الشيوخ: (فسره للضعف واستصغارا * * * وكالخطيب يوهم استكثارا).

والتدليس قد يقصد به اختبار الأذهان ومعرفة الحفاظ: قال ابن دقيق العيد - رحمه الله -: (وللتدليس مفسدة، وفيه مصلحة). ثم قال: (وأما مصلحته فامتحان الأذهان في استخراج التدليسات، وإلقاء ذلك إلى من يراد اختبار حفظه، ومعرفته بالرجال) ^(٤). وقال البلقيني عقب قول ابن الصلاح: (وأما القسم الثاني - تدليس

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥٢٠ - ٥٢١).

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ٢١٤).

(٣) شرح ألفية العراقي (١/١٨٦).

(٤) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ٢١٤).

الشيوخ - فأمره أخف، وفيه تضييع للمروى عنه، وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته (١). قال البلقيني: (فائدة: توعير الطريق قد يكون لامتحان الأذهان في استخراج المدلسات، واختبار الحفظ) (٢).

* * *

(١) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٨٢).

(٢) محاسن الاصطلاح (ص ١٧١).

المبحث الرابع حكم التدليس

ذم بعض أئمة الحديث التدليس ذمًا شديدًا، وكرهوه لما فيه من الإيهام، قال الأزدي - رحمه الله -: (قد كره أهل العلم بالحديث مثل شعبة وغيره التدليس في الحديث، وهو قبيح ومهانة)^(١).
حكم تدليس الاسناد:

للأئمة في رواية من عرف بهذا النوع من التدليس أربعة أقوال، ذكرها الخطيب البغدادي^(٢) - رحمه الله -:

(١) الأول منها: قال فريق من الفقهاء، وأصحاب الحديث، إن خبر المدلس غير مقبول، لأن التدليس يتضمن الإيهام لما لا أصل له، وترك تسمية من لعله غير مرضي ولا ثقة، وطلب توهم علو الاسناد وإن لم يكن الأمر كذلك.

وقال السيوطي - رحمه الله -: (قال فريق من أهل الحديث، والفقهاء، من عرف به صار مجروحًا مردود الرواية مطلقًا وإن بين السماع)^(٣).

(٢) الثاني: قال خلق كثير من أهل العلم خبر المدلس مقبول، لأنهم لم يجعلوه بمشابة الكذاب، ولم يرو التدليس ناقضًا لعدالته. وذهب إلى ذلك جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال.

(٣) الثالث: قال بعض أهل العلم: إذا دلس المحدث عمن لم يسمع منه ولم يلقه^(٤) وكان ذلك الغالب على حديثه لم تقبل رواياته، وإما إذا كان تدليسه عمن

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٥١٦).

(٢) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥١٥ - ٥١٦).

(٣) تدريب الراوي (١/ ٢٢٩).

(٤) من روى عمن لم يسمع منه، ولم يلقه فهو إرسال عند حذاق المحدثين.

قد لقيه وسمع منه فبدلس عنه رواية ما لم يسمعه منه فذلك مقبول بشرط أن يكون الذي يدلس عنه ثقة.

(٤) الرابع: وقال آخرون: خبر المدلس لا يقبل إلا أن يورده على وجه مبين غير محتمل للإيهام، فإن أورده على ذلك قبل.

قال الخطيب: (وهذا هو الصحيح عندنا)^(١).

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلاً أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح)^(٢).

وقال السيوطي - رحمه الله - : (والصحيح التفصيل : فما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فمرسل لا يقبل ، وما بين فيه كسمعت ، وحدثنا ، وأخبرنا ، وشبهها فمقبول يحتاج به)^(٣).

ثم إن من عرف بالتدليس ولو في حديث واحد حمل ذلك على أحاديثه كلها وهو اختيار الإمام الشافعي - رحمه الله - كما حكاها البيهقي^(٤) ، وقال العراقي في (الألفية)^(٥) : (والشافعي أثبتة بمرة * * * قلت وشرها أخو التسوية) .

وقال الخطيب البغدادي - رحمه الله - : (فإن قيل : لم إذا عرف تدليسه في بعض حديثه وجب حمل جميع حديثه على ذلك ؟ مع جواز ألا يكون كذلك ؟ قلنا : لأن تدليسه الذي بان لنا صير ذلك هو الظاهر من حاله وسقط العمل بجميع

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥١٥).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص ٤٣).

(٣) تدريب الراوي (١ : ٢٢٩ - ٢٣٠).

(٤) كما ذكره العراقي في شرح الفية العراقي (١٩٠/١) وعزاه للمدخل ولم أقف عليه فيه.

(٥) شرح الفية العراقي (١٨٦/١).

أحاديثه مع جواز كونه صادقاً في بعضها، فكذلك حال من عرف بالتدليس ولو بحديث واحد (١).

فالذي عليه (جمهور أئمة الحديث، والفقه، والأصول، الاحتجاج بما رواه المدلس الثقة مما صرح فيه بالسماع دون ما رواه بلفظ محتمل) (٢).

فلا يقبل خبر المدلس عندهم إلا إذا أورده على وجه مبين غير محتمل للإيهام قال الخطيب البغدادي - رحمه الله : (اللفظ الذي يرتفع به الإيهام، ويؤول به الاشكال في رواية المدلس أن يقول: سمعت فلاناً يقول ويحدث ويخبر، أو قال لي فلان، أو ذكر لي، أو حدثني وأخبرني من لفظه، أو حدث وأنا أسمع، أو قرئ عليه وأنا حاضر، وما يجري مجرى هذه الألفاظ مما لا يحتمل غير السماع وما كان بسبيله) (٣).

ومن حكى الاتفاق على رد رواية ما عنعه المدلس فمحمول على اتفاق من لا يحتج بالمرسل، قال السيوطي - رحمه الله -: (ونقل المصنف - النووي - في شرح المذهب (٤) الاتفاق على رد ما عنعه المدلس، تبعاً للبيهقي وابن عبد البر (٥)، فمحمول على اتفاق من لا يحتج بالمرسل) (٦) ومن حكى الاتفاق - أيضاً -: الإمام أبو الحسن ابن القطان (٧). والإمام الزيلعي (٧) - رحمهما الله .

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥١٨).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١١٢).

(٣) كتاب الكفاية في علم الرواية (٥١٧).

(٤) (٥/١).

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٣/١).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٢٥/٢).

(٧) نصب الراية لأحاديث الهداية (٣٤/٢).

وقد قسم الحافظ ابن حجر - رحمه الله - المدلسين على خمس مراتب ^(١)،
وبين حكم كل مرتبة منها، والمراتب هي:

- (١) من لم يوصف بذلك الا نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري.
 - (٢) من احتمل الأئمة تدليسه واخرجوا له في الصحيح لأماته، وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.
 - (٣) من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبله كأبي الزبير المكي.
 - (٤) من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والجاهيل كبقية بن الوليد.
 - (٥) من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة.
- حكم تدليس الشيوخ :

قال ابن كثير - رحمه الله - : (وأما القسم الثاني من التدليس فهو الإتيان بإسم الشيخ، أو كنيته، على خلاف المشهور به، تعمية لأمره وتوعييراً للوقوف على حاله ويختلف ذلك باختلاف المقاصد: فتارة يكره كما إذا كان أصغر سناً منه، أو نازل الرواية ونحو ذلك. وتارة يحرم كما إذا كان غير ثقة فدليسه لثلاً يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته) ^(٢).

وقال العراقي - رحمه الله - : (الأمر الثالث: أن المصنف - ابن الصلاح - بين الحكم فيمن عرف بالقسم الأول من التدليس، ولم يبين الحكم في القسم الثاني وإنما قال أن أمره أخف، فأردت بيان الحكم فيه للفائدة، وقد جزم أبو نصر ابن

(١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٢٣ - ٢٤).

(٢) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث (ص ٤٦).

الصباغ^(١) في كتاب العدة أن من فعل ذلك لكون من روى عنه غير ثقة عند الناس وإنما أراد أن يغير اسمه ليقبلوا خبره يجب أن لا يقبل خبره، وإن كان هو يعتقد فيه الثقة فقد غلط في ذلك لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو. وإن كان لصغر سنه فيكون ذلك رواية عن مجهول لا يجب قبول خبره حتى يعرف من روى عنه. والله أعلم^(٢).

قال الحافظ ابن حجر في قوله: (وإن كان لصغر سنه فيكون ذلك رواية عن مجهول). قال: (وفيه نظر، لأنه لا يصير بذلك مجهولاً إلا عند من لا خبرة له بالرجال وأحوالهم، وأنسابهم إلى قبائلهم، وبلدانهم، وحرفهم، وألقابهم، وكنائهم، وكذا الحال في آبائهم، فتدليس الشيوخ دائر بين ما وصفنا. فمن أحاط علماً بذلك لا يكون الرجل المدلس عنده مجهولاً، وذلك أنزل مراتب المحدث)^(٣).

وعلى ذلك فحكم تدليس الشيوخ يختلف باختلاف المقاصد الحاملة له، ولأجل ذلك فهو درجات متعددة، قال السيوطي - رحمه الله -: (وتختلف الحال في كراهته بحسب غرضه، فإن كان لكون المغير اسمه ضعيفاً فيدلّسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء فهو شر قسم)^(٤) وقال الحافظ ابن حجر: (وقد يفعل ذلك - تدليس الشيوخ - لضعف شيخه وهو خيانة ممن تعمله)^(٥).

وهو على الأحوال كلها مكروه لما فيه من التعمية التي تؤدي إلى إهدار العمل بالحديث إن كان الشيخ المغير اسمه أو لقبه أو بلده أو حرفته ثقة. أما إن كان الشيخ ضعيفاً فهو خيانة ممن تعمله.

(١) هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر البغدادي، الشافعي المعروف بابن الصباغ، أبو نصر، كان خيراً دينا درس بالنظامية أول ما فتحت، وكان بيته بيت علم. توفي سنة سبع وسبعين وأربعمائة. (طبقات الشافعية) للسنوي (٣٩/٢).

(٢) التقيد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٣).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٢٦/٢). (٤) تدريب الراوي (٢٣٠/١).

(٥) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٢٦).

المبحث الخامس

أسباب ذم المدلس

هناك أسباب متعددة لذم المدلس، وقد ذكر الخطيب البغدادي - رحمه الله - جملة منها حيث قال: (والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضي ذم المدلس وتوهينه:

(١) فأحدها: إيهامه السماع ممن لم يسمع منه، وذلك مقارب الإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه.
(٢) والثانية: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال وذلك خلاف موجب الورع والامانة.

(٣) والثالثة: إن المدلس إنما لم يبين من بينه وبين من روى عنه لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضياً مقبولاً عند أهل النقل، فلذلك عدل عن ذكره).
ثم ذكر أمراً آخر يعتبر سبباً رابعاً لذم المدلس وهو (أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه طلباً لتوهيم علو الاستاد، والأنفة من الرواية عمن حدثه، وذلك موجب العدالة ومقتضى الديانة، من التواضع في طلب العلم، وترك الحمية في الإخبار بأخذ العلم عمن أخذه).

* * *

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥١٠ - ٥١١).

المبحث السادس

سبب كون الحديث المدلس من الضعيف المعتضد

صرح بعض الأئمة بقبول الحديث المدلس للاعتضاد، وبلوغه درجة الحسن لغيره قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والاسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسناً لا لذاته) (١).

وقال عن تعريف الترمذى للحديث الحسن: (وليس هو عند التحقيق عند الترمذى مقصوراً على رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في اسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي: أن لا يكون فيهم من يتهم بالكذب، ولا يكون الاسناد شاذاً، وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً) (٢).

وقال السيوطي - رحمه الله - : (وفيما علق عن الحافظ ابن حجر أن الضعيف لتدليس، أو جهالة حال، يرتقي إلى الحسن بتعدد طرقه) (٣).
وعمل بعض الأئمة على تقوية حديث المدلس، فممن وقفت عليهم: الحافظ ابن الملقن (٤)، وابن حجر (٥)، والسيوطي (٦) - رحمهم الله .

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٥١ - ٥٢).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٨٧/١).

(٣) البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر (١٠٨٤/٣) رسالة ماجستير للباحث/ أنيس أحمد

طاهر. ونحوه في (تدريب الراوى) ١٧٧/١.

(٤) (البدر المنير) ص ٤٠٥ رسالة ماجستير للباحث/ جمال محمد السيد.

(٥) نتائج الأفكار (٢٠٨/١) و (٣٤٥).

(٦) تدريب الراوى (١٧٧/١).

أما سبب كونه ضعيفا معتضدا إن مقاصدهم في التدليس مختلفة، لأنه يكون لطلب علو الاسناد، أو لإيهام كثرة المشايخ، أو للإمتحان لمعرفة الحفاظ الذين يعرفون الرجال ويميزون بينهم، ومثل هذه أمور يسيرة لا تضعف الحديث ضعفا شديدا وربما لا تضعفه مطلقاً. أما إذا كان الدافع للتدليس الاعراض عن التصريح براو ضعيف لا تقبل روايته إذا صرح به فهذا شر أنواع التدليس، وهو خيانة ممن تعمله، فإن كان اعراضه عن رواية شديدي الضعف كأن يدلس عن الكذابين أو المتهمين أو الرضاعين أو المتروكين ففي تقوية ما عنعنه نظر لشدة الضعف. وإن كان تدليسه عن رواية ضعفهم يسير، أو مجهولين، فتقوية حديث هؤلاء لا تبعد عن قواعد المحدثين، وأعمالهم والله أعلم.

ويشترط لتقوية حديث المدلس أن لا يعرف المحذوف، فإن عرف المحذوف فإنه يحكم له بالحكم المناسب الموافق للصناعة الحديثية وضوابطها، ومن الأمثلة التي عنعن فيها بعض المدلسين وعرف المحذوف منها ما روى عن ابن معين أنه قال: (كان ابن عيينة يدلس فيقول: عن الزهري، فإذا قيل له: من دون الزهري؟ فيقول لهم: أليس لكم في الزهري مقنع؟ فيقال: بلى. فإذا استقصى عليه يقول: معمر، اكتبوا لا بارك الله لكم)^(١).

* * *

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد (٣١/١).

المبحث السابع أمثلة لتقوية حديث المدلس

المثال الأول:

عن المهاجر بن قنفذ - رضى الله عنه - أنه سلم على النبي ﷺ وهو يبول، فلم يرد عليه، فلما فرغ من وضوئه قال: إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة.

تخريج الحديث:

رواه الإمام أبو داود ^(١)، والنسائي ^(٢)، وابن ماجه ^(٣)، والإمام أحمد ^(٤)، وابن خزيمة ^(٥)، وابن حبان ^(٦)، والطبراني ^(٧)، والطحاوي ^(٨)، والحاكم ^(٩)، والبيهقي ^(١٠) من طرق عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن حنظلة بن المنذر أبي

(١) السنن (٢٣/١) (كتاب الطهارة) (باب كراهية الكلام عند الحاجة) حديث رقم (١٧).

(٢) السنن (٣٧/١).

(٣) السنن (١٢٦/١) (كتاب الطهارة) (باب الرجل يسلم عليه وهو يبول) حديث رقم (٣٥٠).

(٤) المسند (٣٤٥/٤، ٨٠/٥).

(٥) الصحيح (١٠٣/١).

(٦) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٨٨/٢) (كتاب الرقائق) حديث رقم (٨٠٣).

(٧) المعجم الكبير (٣٢٩/٢٠) حديث رقم (٧٨١).

(٨) شرح معاني الآثار (٨٥/١) (كتاب الطهارة) (باب ذكر الجنب والحائض ...).

(٩) المستدرک (١٦٧/١) (كتاب الطهارة).

(١٠) السنن الكبرى (٩٠/١) (كتاب الطهارة) (باب استحباب الطهر للذكر والقراءة).

ساسان عن المهاجر بن قنفذ - رضي الله عنه - مرفوعاً.

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ) وقال الذهبي: (على شرطهما) .

وقال الحافظ ابن حجر: (وتعقب بأنهما لم يخرجا للمهاجر، ولا خرج البخاري لأبي ساسان)^(١).

وورد الحديث في المستدرک من طريق عبد الأعلى عن شعبة، وهو تحريف، والصواب أنه (عن سعيد)، وقد عزاه الحافظ ابن حجر^(٢) - رحمه الله - للحاكم من طريق عبد الأعلى عن سعيد.

وقد أعل الحديث برواية حماد بن سلمة له عن حميد عن الحسن عن المهاجر ابن قنفذ أن النبي ﷺ كان يبول - أو قد بال - فسلمت عليه فلم يرد عليّ حتى توضأ، ثم رد عليّ رواه هكذا الإمام أحمد^(٣)، والطحاوي^(٤) - بدون ذكر أبي ساسان - قال الحافظ ابن حجر: (ورواه حماد بن سلمة عن حميد الطويل عن المهاجر، بدون ذكر أبي ساسان، وهكذا رواه زياد الأعلم، ويونس بن عبيد، وعبد الله بن المختار كلهم عن الحسن. وليست هذه العلة بقادحة فإن قتادة أحفظهم وقد جوده وصوب روايته ابن السكن وغيره)^(٥). وقال - أيضاً -: (لكن في السند علة أخرى وهي أن (سعيداً) و (شيخه) و (شيخ شيخه) وصفوا بالتدليس في الإسناد وقد عنعنوه، ولم أره في شيء من الطرق تصريحاً من واحد منهم بالتحديث) .

(١) نتائج الأفكار (٢٠٨/١).

(٢) نتائج الأفكار (٢٠٦/١).

(٣) المسند (٨٠/٥ - ٨١).

(٤) شرح معاني الآثار (٨٥/١) (كتاب الطهارة) (باب ذكر الجنب والحائض ..) .

(٥) نتائج الأفكار (٢٠٧/١).

وقال الحافظ ابن حجر: (وقد انجبر رواية سعيد برواية هشام)^(١) ورواية هشام - وهو الدستوائي - رواها الدارمي^(٢)، والطبراني^(٣)، من طريق هشام الدستوائي عن قتادة به.

فالاسناد ضعيف لعننة (قتادة) وشيخه (الحسن)، لكنه يتقوى بالشواهد ومنها: ما رواه الإمام البخاري^(٤)، وأبو داود^(٥)، والنسائي^(٦)، والطحاوي^(٧)، والدارقطني^(٨)، والبيهقي^(٩)، من طريق جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال: سمعت عميراً - مولى ابن عباس - قال: أقبلت أنا وعبد الله بن يسار - مولى ميمونة زوج النبي ﷺ - حتى دخلنا على أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري، فقال أبو جهيم: أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل^(١٠) فلقيه رجل فسلم عليه، فلم يرد عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه وبديه ثم رد عليه السلام). واللفظ للبخاري.

(١) نتائج الأفكار (٢٠٧/١-٢٠٨).

(٢) السنن (١٩٠/٢) (كتاب الاستئذان) (باب إذا سلم على الرجل وهو يبول).

(٣) المعجم الكبير (٣٢٩/٢٠) حديث رقم (٧٨٠).

(٤) الصحيح (٨٧/١) (كتاب التيمم) (باب التيمم في الحضر).

(٥) السنن (٢٣٣/١) (كتاب الطهارة) (باب التيمم في الحضر).

(٦) السنن (١٦٥/١).

(٧) شرح معاني الآثار (٨٥/١-٨٦).

(٨) السنن (١٧٦/١).

(٩) السنن الكبرى (٢٠٥/١).

(١٠) (بئر جمل) بالجييم بلفظ الجمل من الإبل: موضع بالمدينة فيه مال من أموالها.

معجم البلدان (٢٠٨/١).

وللحديث شواهد أخرى مروية عن :

(١) علقمة بن الفعواء - بفتح الفاء وسكون المعجمة والمد .

(٢) وجابر .

(٣) والبراء .

(٤) وعبد الله بن حنظلة .

(٥) وأبيه حنظلة .

(٦) وجابر بن سمرة .

(٧) وعبد الله بن عمرو بن العاص .

(٨) وأبي هريرة .

ذكرها الحافظ ابن حجر ^(١) - رحمه الله - ، وقال : (وعذر من صحح الحديث كثرة شواهد ، وإلا فغاية اسناده أن يكون حسناً) ^(٢) .

الحكم على الحديث :

اسناد حديث المهاجر بن قنفذ حسن لغيره بشاهده الصحيح المروى عن أبي جهيم بن الحارث .

المثال الثاني :

حديث بريدة - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ قال : المؤمن يموت بعرق الجبين ^(٣) .

(١) نتائج الأفكار (١/٢٠٨) .

(٢) نتائج الأفكار (١/٢٠٨) .

(٣) قال العراقي في (شرح الترمذى) : (اختلف في معنى هذا الحديث ، فقليل إن عرق الجبين يكون لما يعالج من شدة الموت ، وعليه يدل حديث ابن مسعود ، قال أبو عبد الله القرطبي : وفي حديث ابن مسعود (موت المؤمن بعرق الجبين يبقى عليه البقية من =

تقوى اسناده بما له من متابعة وشاهد.

تخريج الحديث:

رواه الترمذى^(١)، والنسائي^(٢)، وابن ماجه^(٣)، والإمام أحمد^(٤)، والحاكم^(٥)، من طريق يحيى بن سعيد عن المثني بن سعيد عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: المؤمن يموت بعرق الجبين. قال الترمذى: (هذا حديث حسن، وقد قال بعض أهل العلم: لا نعرف لقتادة سماعاً من عبد الله بن بريدة).

= الذنوب فيجازى بها عند الموت، أو يشدد ليطمحن عنه ذنوبه. هكذا ذكره في التذكرة (ص ٢٧) ولم ينسبه إلى من أخرجه من أهل الحديث. وقيل: إن عرق الجبين يكون من الحياء وذلك أن المؤمن إذا جاءته البشرى مع ما كان قد اقترف من الذنوب حصل له بذلك خجل واستحياء من الله تعالى، فيعرق بذلك جبينه، قال القرطبي في (التذكرة) قال بعض العلماء إنما يعرق جبينه حياء من ربه لما اقترف من مخالفته ... قال العراقي: ويحتمل أن عرق الجبين علامة جعلت لموت المؤمن وإن لم يعقل معناه. ذكره السيوطي في شرحه لسنن النسائي (٦/٤) ولم أقف عليه في تكملة العراقي لشرح الترمذى لأن نسخة (المحمودية) تنتهي بباب (ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج) من كتاب الصيام (١/٣٩٤). و انظر نواذر الأصول (ص ١٢٥) الاصل الخامس والثمانون.

(١) السنن ٣٠١/٣ حديث رقم (٩٨٢)

(٢) السنن (٦/٤).

(٣) السنن (٤٦٧/١) حديث رقم (١٤٥٢).

(٤) المسند (٣٥٠/٥).

(٥) المستدرک (٣٦١/١).

قال الحافظ ابن حجر: (قلت: وهو عصره وبلديه، كلاهما من أهل البصرة، ولو صح أنه سمع منه فقتادة مدلس معروف بالتدليس وقد روى هذا بصيغة العنعنة)^(١).

وقال الحاكم: (هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه).

وقال الذهبي: (على شرطهما).

وقال المناوي: (قال الحاكم صحيح على شرطهما وأقره الذهبي)^(٢). ولم أر نصحيح الحاكم له.

واسناده ضعيف لأجل عنعنة قتادة إلا أن ضعفه ينجر بالمتابعة والشاهد.

أما المتابعة فقد رواها الإمام النسائي^(٣) من طريق محمد بن معمر ثنا يوسف بن يعقوب ثنا كهمس عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً مثله. واسناد هذه المتابعة حسن لذاته، (محمد بن معمر) هو القيسي، قال فيه الحافظ ابن حجر: صدوق^(٤). و (يوسف بن يعقوب) هو السدوسي وهو صدوق^(٥) أيضاً.

وأما الشاهد فقد رواه الإمام الطبراني^(٦) من طريق أحمد ثنا اسحق بن زياد الايلي ثنا معلى بن أسد^(٧) العمى ثنا يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن أبي

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٩٤/١).

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٥٣/٦).

(٣) السنن (٦/٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٣١٩).

(٥) تقريب التهذيب (ص ٣٨٩-٣٩٠).

(٦) المعجم الأوسط (٣٠٤/٢) حديث رقم (١٥٣٠).

(٧) جاء في المعجم الأوسط (٣٠٤/٢) بتحقيق د. محمود الطحان: (معلى بن راشد

العمي) وهو خطأ والصواب ما أثبت، وقد جاء في المعجم الأوسط (٨٢/١) نسخة السليمانية - تركيا. كما أثبت.

معشر زياد بن كليب عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً مثله .
 قال الطبراني : (لم يروهذا الحديث عن يونس إلا يزيد ، ولا عن يزيد إلا معلى) .
 قال الهيثمي : (لم يروه عن يونس إلا يزيد ، ولا عنه إلا معلى) ^(١) .
 وقال - أيضاً - : (رواه الطبراني في الأوسط ، وفي الكبير نحوه في حديث طويل
 ورجاله ثقات ورجال الصحيح) ^(٢) .
 وقال الحافظ ابن حجر - عقب حكايته تحسين الترمذي لحديث بريدة - :
 (وإنما وصفه بالحسن لأن له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود وغيره - رضى
 الله عنهم -) ^(٣) .
 وصحح الألباني ^(٤) - حفظه الله - حديث بريدة .
 الحكم على الحديث :
 اسناد حديث بريدة - من طريق قتادة - حسن لغيره بالمتابعة والشاهد .

* * *

(١) مجمع البحرين (ق ٥٣/ب) (كتاب الجنائز) (باب علامة موت المؤمن) .

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣٢٥/٢) .

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٩٤/١ - ٣٩٥) .

(٤) صحيح سنن ابن ماجه (٢٤٥/١) .

الفصل الثاني

تقوية المرسل الخفي

وفيه ستة مباحث:

- (١) المبحث الأول: تعريف المرسل الخفي.
- (٢) المبحث الثاني: بيان الطريق لمعرفة الارسال الخفي.
- (٣) المبحث الثالث: الفرق بين (الارسال الخفي) و (التدليس).
- (٤) المبحث الرابع: حكم المرسل الخفي.
- (٥) المبحث الخامس: سبب كون المرسل الخفي من الضعيف المعتضد.
- (٦) المبحث السادس: أمثلة لتقوية المرسل الخفي.

المبحث الأول

تعريف المرسل الخفي

الارسل عند أهل العلم ثلاثة أنواع:

(١) النوع الأول: وهو المرسل الاصطلاحي، وهو المختص بمارفعه التابعي إلى النبي ﷺ، وهذا النوع غير مراد هنا، قال العراقي - رحمه الله -: (ليس المراد هنا بالارسل ما سقط منه الصحابي^(١) - كما هو المشهور في حد المرسل - وإنما المراد مطلق الانقطاع)^(٢).

(٢) النوع الثاني: الارسل الظاهر.

(٣) النوع الثالث: الارسل الخفي.

تعريف الارسل الظاهر:

قال العراقي - رحمه الله - في تعريفه: (هو أن يروى الرجل عن من لم يعاصره بحيث لا يشتبه ارساله باتصاله على أهل الحديث، كأن يروى مالك - مثلاً - عن سعيد بن المسيب، وكحديث رواه النسائي^(٣) من رواية القاسم بن محمد عن ابن مسعود قال: أصاب النبي ﷺ بعض نسائه ثم نام حتى أصبح. فإن القاسم لم يدرك ابن مسعود)^(٤).

(١) في هذا التعبير نظر، والأولى أن يقال ما قال البخاري - رحمه الله -: (وليس المراد به قول التابعي قال رسول الله ﷺ كما هو المشهور في المرسل الظاهر). فتح المنيث شرح الفية الحديث (٧٩/٣).

(٢) شرح ألفية العراقي (٣٠٦/٢).

(٣) عزاه في تحفة الاشراف (١٣٣/٧) (للسنن الكبرى).

(٤) شرح ألفية العراقي (٣٠٦/٢).

تعريف الإرسال الخفي:

قال ابن الصلاح - رحمه الله - في تعريفه: (ما عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوى فيه أو عدم اللقاء)^(١). قال: (ومنه ما كان الحكم بارساله محالا على مجيئه من وجه آخر بزيادة شخص واحد أو أكثر)^(٢).

وقال النووى - رحمه الله -: (وهو ما عرف ارساله لعدم اللقاء، أو عدم السماع، ومنه ما يحكم بارساله لمجيئه من وجه آخر)^(٣).

وقال العراقي - رحمه الله - عند تعريفه للإرسال الخفي: (هو أن يروى عمن سمع منه ما لم يسمع منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، فهذا قد يخفى على كثير من أهل الحديث لكونهما قد جمعهما عصر واحد)^(٤).

وقال السيوطي - رحمه الله -: (هو ما عرف ارساله لعدم اللقاء لمن روى عنه مع المعاصرة، أو لعدم السماع مع ثبوت اللقاء، أو لعدم سماع ذلك الخبر بعينه مع سماع غيره)^(٥).

وفي جعل رواية الراوى عمن سمع منه ما لم يسمع منه ارسالا خفيا نظر عند بعض أهل العلم^(٦)، لأن مثل هذه الراوية تعتبر تدليسا عندهم.

* * *

(١) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح (ص ٢٤٩).

(٢) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح (ص ٢٤٩).

(٣) التقريب والتيسير - مع تدريب الراوى (٢/ ٢٠٥).

(٤) شرح ألفية العراقي (٢/ ٣٠٦ - ٣٠٧).

(٥) تدريب الراوى شرح تقريب النواوى (٢/ ٢٠٥).

(٦) التقييد والإيضاح (ص ٨٠).

المبحث الثاني

بيان الطريق لمعرفة الارسال الخفي

إن معرفة المراسيل الخفي ارسالها مهمة جداً، وهي قد تخفى على كثير من أهل الحديث فلا يعرفها إلا النقاد الجهابذة منهم، قال ابن الصلاح - رحمه الله - (هذا نوع مهم عظيم الفائدة، يدرك بالاتساع في الرواية، والجمع لطرق الأحاديث مع المعرفة التامة) ^(١). وقال العلائي - رحمه الله -: (هو نوع بديع من أهم أنواع علوم الحديث، وأكثرها فائدة، وأعمقها مسلكاً، ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذاق الأئمة الكبار، ويدرك بالاتساع في الرواية، والجمع لطرق الحديث مع المعرفة التامة والادراك الدقيق) ^(٢).

ومن تكلم فيه بالبيان الإمام المزي - رحمه الله - وكان مبرزاً في معرفته، قال ابن كثير - رحمه الله -: (وهذا النوع إنما يدركه نقاذ الحديث وجهابذته، قديماً وحديثاً، وقد كان شيخنا الحافظ المزي إماماً في ذلك، وعجباً من العجب، فرحمه الله، وبل بالمغفرة ثراه) ^(٣).

وللخطيب البغدادي - رحمه الله تصنيف في هذا النوع، قال ابن الصلاح - رحمه الله -: (وللخطيب الحافظ فيه كتاب (التفصيل لمبهم المراسيل) ^(٤). قال العلائي - رحمه الله - (ولم أقف عليه) ^(٥).

أما طريق معرفته، فإنه يعرف بأحد الأمور ^(٦) الآتية :

(١) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح (ص ٢٤٩).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٤٥).

(٣) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث (ص ١٥٠).

(٤) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح (ص ٢٤٩).

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٤٦).

(٦) شرح الفية العراقي (٣٠٧/٢) ذكرها جميعاً.

(١) الأول: أن يعرف عدم اللقاء بين الراوى ومن روى عنه بنص بعض الأئمة على ذلك، أو يعرف ذلك بوجه صحيح. ومثال نص بعض الأئمة على عدم اللقاء بين الراوى ومن روى عنه الحديث الذى رواه ابن ماجه ^(١) من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر - رضى الله عنه - مرفوعاً: رحم الله حارس الحرس. قال المزى ^(٢) - رحمه الله - عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة بن عامر.

ومثل ابن الصلاح ^(٣) - رحمه الله - للنص على عدم اللقاء بالحديث المروى عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى ^(٤) قال: كان النبي ﷺ إذا قال بلال قد قامت الصلاة نهض وكبر. قال ابن الصلاح: روى فيه عن أحمد بن حنبل أنه قال: العوام لم يلق ابن أبي أوفى.

(٢) الثانى: أن يعرف عدم سماعه منه مطلقاً بنص إمام على ذلك أو نحوه، كأحاديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وهي فى السنن الأربعة، فقد روى الترمذى ^(٥) أن عمرو بن مرة قال لأبي عبيدة: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا.

(٣) الثالث: أن يعرف عدم سماعه منه لذلك الحديث فقط وإن سمع منه غيره ^(٦)،

(١) السنن (٩٢٥/٢) حديث رقم (٢٧٦٩) (كتاب الجهاد) (باب فضل الحرس ..).

(٢) تحفة الأشراف (٣١٤/٧).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٤٩) وانظر جامع التحصيل (ص ٣٠٤) لقول الإمام أحمد.

(٤) رواه ابن عدي (الكامل ٦٥٠/٢) فى ترجمة (حجاج بن فروخ)، قال الهيثمى:

(رواه الطبراني فى الكبير من طريق حجاج بن فروخ وهو ضعيف جداً).

(٥) السنن (٢٦/١) (كتاب الطهارة) (باب ما جاء فى الاستنجاء بالحجرين).

(٦) مثل هذه الراوية تعتبر تدليسا عند جمهور أهل الحديث وهو الاولى للفرقة بين

التدليس والارسال الخفى، فيخص الارسال برواية الراوى عن من لم يسمع منه أبداً. التقييد

والايضاح (ص ٨٠).

أما بنص إمام، أو باخباره عن نفسه بذلك في بعض طرق الحديث، أو نحو ذلك.

(٤) الرابع: ان يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راو بينهما، كحديث رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة مرفوعاً (إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين). قال العراقي: (فهو منقطع في موضعين لأنه روي عن عبد الرزاق قال حدثني النعمان بن أبي شعبة عن الثوري، وروي - أيضاً - عن الثوري عن شريك عن أبي اسحاق) (١).

وقال - أيضاً -: (وهذا القسم الرابع محل نظر، لا يدركه إلا الحفاظ النقاد، ويشتهر ذلك على كثير من أهل الحديث، لأنه ربما كان الحكم للزائد، وربما كان الحكم للناقص والزائد وهم، فيكون من نوع المزيد في متصل الأسانيد) (٢).

* * *

(١) شرح ألفية العراقي (٣٠٩/٢). والحديث المشار إليه رواه الحاكم في المستدرک (١٤٢/٣) من طريق عبد الرزاق أنا النعمان بن أبي شعبة عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة - رضي الله عنه - قال رسول الله ﷺ: إن وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا، راغب في الآخرة، وفي جسمه ضعف، وإن وليتموها عمر فقوي أمين لا يخاف في الله لومة لائم، وإن وليتموها علياً فهاد مهتد، يقيمكم على صراط مستقيم. وقال: (صحيح على شرط الشيخين). ولم أر اللفظ الذي ذكره الحافظ العراقي: (إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين). وهو مذكور في حق عمر - رضي الله عنه.

(٢) شرح ألفية العراقي (٣٠٩/٢).

المبحث الثالث

الفرق بين (الارسال الخفي) و (التدليس)

ألحق بعض الأئمة الأرسال الخفي بالتدليس حيث إنهما يشتركان في رواية ما لم يسمعه الراوى ممن روى عنه، قال الخطيب البغدادي - رحمه الله -: (والمدلس رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه، هذا هو التدليس في الاسناد) ^(١).

وفرق بينهما الحافظ أبو الحسن ابن القطان - رحمه الله - حيث خص الأرسال الخفي برواية الراوى عمن لم يسمع منه، قال: (والفرق بينه - أي التدليس - وبين الأرسال هو أن الأرسال روايته عمن لم يسمع منه) ^(٢).

واختار التفرقة بينهما الحافظ ابن حجر - رحمه الله - حيث قال: (وإذا روى عمن عاصره ولم يثبت لقيه شيئاً بصيغة محتملة فهو الأرسال الخفي، ومنهم من ألحقه بالتدليس والأولى التفرقة لتمييز الأنواع) ^(٣). ثم ذكر أن التفرقة بينهما طريق الحذاق من المحدثين حيث قال في موضع آخر: (والذي يظهر من تصرفات الحذاق منهم أن التدليس مختص باللقبي، فقد اطبقوا على أن رواية المخضرمين ^(٤) مثل قيس بن أبي حازم، وأبي عثمان النهدي وغيرهما عن النبي ﷺ من قبيل المرسل لا من قبيل المدلس ^(٥)). وقال في موضع ثالث: (والفرق بين المدلس والمرسل الخفي

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥٩).

(٢) كتاب الوهم والايهام الواقعيين في كتاب الأحكام (١٧٣/٢/ب).

(٣) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص ٢٥).

(٤) قال ابن الصلاح: (المخضرمون من التابعين هم الذين ادركوا الجاهلية وحياة رسول الله

ﷺ واسلموا ولا صحبة لهم). مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٧٩).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦٢٣).

دقيق، حصل تحريره بما ذكر هنا وهو أن التدليس يختص بمن روى عن عمن عرف لقاءه إياه، فأما من عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي (١). وقال - أيضا - : (ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه أطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كأبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم، عن النبي ﷺ من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفي به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعاً، ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا ؟) (٢).

* * *

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٤٣).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٤٣).

المبحث الرابع

حكم المرسل الخفي

يعتبر المرسل الخفي حديثاً منقطعاً عند المحدثين، قال ابن كثير - رحمه الله - :
(ومثل هذا النوع ابن الصلاح ^(١) بما روى العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى قال : كان رسول الله ﷺ إذا قال بلال : قد قامت الصلاة ، نهض وكبر ^(٢) . قال الإمام أحمد : لم يلق العوام ابن أبي أوفى) .

قال ابن كثير - رحمه الله - : (يعني فيكون منقطعاً بينهما ، فيضعف الحديث لاحتمال أنه رواه عن رجل ضعيف عنه . والله أعلم) ^(٣) وقال - أيضاً - : (وهو يعم المنقطع والمعضل أيضاً) .

وضعف المرسل الخفي ينجر بتعدد الطرق ، ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر - رحمه الله - عقب ذكره لما رواه (أبو داود ^(٤) ، والنسائي ^(٥) ، والطحاوي ^(٦)) ، وابن حبان ^(٧) من طريق الحسن العربي - وهو بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون - عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لغلمان بني عبد المطلب : لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس .

(١) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٢٤٩) .

(٢) تقدم تخريجه (ص ٢٩٢) .

(٣) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث (ص ١٥٠) .

(٤) السنن (٤٨٠/٢) (كتاب المناسك) (باب التعجيل من جمع) حديث (١٩٤٠) .

(٥) السنن (٢٧٠/٥) (كتاب الحج) (باب النهي عن رمي جمره العقبة قبل طلوع الشمس) .

(٦) شرح معاني الآثار (٢١٧/٢) .

(٧) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٦٧/٦) حديث رقم (٣٨٥٨) .

قال ابن حجر: (وهو حديث حسن) . حسنه مع أن رواية الحسن العرني عن ابن عباس من قبيل الارسال الخفي - قال الإمام أحمد: (الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس شيئاً) ^(١) - لأن للحديث متابعات ذكرها الحافظ ابن حجر بقوله: (وأخرجه الترمذى والطحاوى ^(٢) من طرق عن الحكم عن مقسم عنه - يعني ابن عباس -، وأخرجه أبو داود ^(٣) من طريق حبيب عن عطاء ثم قال - رحمه الله -: (وهذه الطرق يقوى بعضها بعضاً، ومن ثم صححه الترمذى وابن حبان) ^(٤) .

* * *

(١) (كتاب العلل ومعرفة الرجال) للإمام أحمد (٩/١ رقم ٢٩) نشره وعلق عليه د. طلعت قوج و د. اسماعيل جراح أوغلي. وانظر المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٤٦).

(٢) شرح معاني الآثار (٢/٢١٧).

(٣) السنن (٢/٤٨١) (كتاب المناسك) (باب التمجيل من جمع) حديث (١٩٤١).

(٤) فتح الباري (٣/٥٢٨).

والحديث من طريق الحسن العرني رواه - أيضاً - ابن ماجه السنن (٢/١٠٠٧) (كتاب المناسك) (باب من تقدم من جمع إلى مني لرمي الجمار) حديث (٣٠٢٥) والبيهقي السنن الكبرى (٥/١٣٢) و أبو داود الطيالسي المسند (ص ٣٦١) حديث رقم (٢٧٦٧) والإمام أحمد في المسند (١/٢٣٤، ٣١١، ٣٤٣) والحميدى في المسند (٢٢١/١) حديث رقم (٤٦٥).

المبحث الخامس

سبب كون (المرسل الخفي) من الضعيف المعتضد

إن الإرسال الخفي الذي هو رواية الراوى عن عاصره ولم يسمع منه لا تعتبر طعنًا في عدالة الراوى، ولا إتهامًا له بالكذب، وذلك لأن الراوى ربما يكون (قد سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزي إليه الخبر، وصح عنده ووقر في نفسه فأرسله عن ذلك المعزي إليه علمًا بصحة ما أرسله)^(١).

ولعله يرويه في المذاكرة التي ربما يثقل معها الاسناد بذكر الواسطة ويخف الإرسال: (أما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه)^(٢).

فإذا جاء خبره من طريق أخرى ولو كانت في درجتها غلب على الظن ثبوت ذلك الخبر، لأن تعدد طرقه مع تباين مخارجها يبعد معه تماثل الخطأ فيه، وتعتمد الكذب له، فلاجل ذلك كان ضعيفًا معتضدًا. والله أعلم.

* * *

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٧/١).

المبحث السادس أمثلة لتقوية المرسل الخفي

المثال الأول:

عن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال: (لعن الله المتمصصات^(١)، والمتفلجات^(٢) والمتوشمات^(٣)، المغيرات خلق الله. فأتته امرأة فقالت: أنت الذي تقول كذا وكذا؟ قال ومالي لا أقول ما قال رسول الله ﷺ.

تقوى هذا الحديث بما له من متابعات وشواهد.

تخريج الحديث:

الحديث بهذا اللفظ رواه النسائي^(٤) من طريق محمد بن يحيى بن محمد حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي عن الأعمش عن ابراهيم عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - مثله.

واسناده رجاله ثقات، وعنونة الأعمش هنا لا تضره، لأنها عن شيخه (ابراهيم) وهو ابن يزيد النخعي قال الذهبي فى (الأعمش): (وهو يدلس وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، ومتى قال عن تطرق إليه احتمال التدليس إلا فى شيوخ له

(١) (النامصة) التى تنتف الشعر من وجهها و (المتمصصة) التى تأمر من يفعل بها ذلك. النهاية (١١٩/٥).

(٢) (الفلج) بالتحريك فرجة ما بين الثنايا والرباعيات، و (المتفلجات) أى النساء اللاتى يفعلن ذلك باسنانهن رغبة فى التحسين. النهاية (٤٦٨/٣).

(٣) (الوشم) إن يغرز الجلد بابرّة ثم يحشى بكحل أو نيل فيزرق أثره أو يخضر وقد وشمّت تشم وشما فهى واشمة، والمستوشمة والمتوشمة التى يفعل بها ذلك. النهاية (١٨٩/٥).

(٤) السنن (١٨٨/٨) (كتاب الزينة) (باب لعن المتمصصات ...).

أكثر عنهم كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف
محمولة على الاتصال (١).

غير أن الاسناد ضعيف لأن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه
شيئا، روى الترمذى (٢) عن عمرو بن مرة قال: سألت أبا عبيدة بن عبد الله هل
تذكر من عبد الله شيئا؟ قال: لا. وقال ابن أبي حاتم: (قال أبي: أبو عبيدة بن
عبد الله بن مسعود لم يسمع من عبد الله بن مسعود) (٣).

وقال ابن حبان: (أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود يروى عن أبيه ولم يسمع
منه شيئا) (٤). وقال العلامى: (قال أبو حاتم والجماعة: لم يسمع من أبيه شيئا) (٥).
إلا أن ضعفه منجبر بما له من متابعات وشاهد في الصحيحين وغيرهما.

فمن المتابعات ما رواه الإمام البخارى (٦)، ومسلم (٧)، وأبو داود (٨)، والترمذى (٩).

(١) ميزان الاعتدال (٢/٢٢٤).

(٢) السنن (١/٢٦) (كتاب الطهارة) (باب الاستنجاء بالحجرين).

(٣) المراسيل (ص ٢٥٧).

(٤) الثقات (٥/٥٦١).

(٥) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٢٤٩).

(٦) (الصحيح) في ثلاثة مواضع: (٥٨/٦) كتاب التفسير باب وما اتاكم الرسول فخذوه)

(٦١/٧) كتاب اللباس باب المتفلجات للحسن (٦٤/٧) كتاب اللباس باب

المستوشمة.

(٧) الصحيح (٣/١٦٧٨ و ١٦٧٩) (كتاب اللباس والزينة) (باب تحريم صورة الحيوان).

(٨) السنن (٤/٣٩٧) (كتاب الترجل) (باب صلة الشعر) حديث رقم (٤١٦٩) مطولا.

(٩) السنن (٥/١٠٤) (كتاب الأدب) (باب ما جاء في الواصلة..) حديث رقم

(٢٧٨٢).

والنسائي^(١)، وابن ماجه^(٢)، والإمام أحمد^(٣)، والدارمي^(٤)، والحميدى^(٥)، وأبو يعلى^(٦)، والبغوى^(٧)، كلهم من طريق علقمة عن ابن مسعود قال: لعن الله الواشمات، والمتوشمات، والمتنمصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله. فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب فجاءت فقالت: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت. فقال: ومالي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ ... الحديث، واللفظ للبخارى.

ومن شواهد ما رواه الإمام البخارى^(٨)، ومسلم^(٩)، وأبو داود^(١٠)، والترمذى^(١١)،

(١) السنن (١٨٨/٨).

(٢) السنن (٦٤٠/١) (كتاب النكاح) (باب الواصلة والواشمة) حديث رقم (١٩٨٩).

(٣) المسند (٤٣٣-٤٣٤ و ٤٤٣/١ و ٤٤٤/١).

(٤) السنن (١٩١/٢) (كتاب الاستئذان) (باب فى الواصلة والمستوصلة).

(٥) المسند (٥٣/١) حديث رقم (٩٧).

(٦) المسند (٧٣/٩ - ٧٤) حديث رقم (٥١٤١).

(٧) شرح السنة (١٠٣/١٢) (كتاب اللباس) (باب النهى عن وصل الشعر) حديث (٣١٩١).

(٨) الصحيح (٦٤/٧) (كتاب اللباس) (باب المستوشمة).

(٩) الصحيح (١٦٧٧/٣) (كتاب اللباس والزينة) (باب تحريم صورة الحيوان) حديث (٢١٢٤).

(١٠) السنن (٣٩٧/٤) (كتاب الترجل) (باب صلة الشعر) حديث (٤١٦٨).

(١١) السنن فى موضعين: (٢٣٦/٤) (كتاب اللباس) (باب ما جاء فى مواصلة الشعر) حديث رقم (١٧٥٩) و (١٠٥/٥) (كتاب الأدب) (باب ما جاء فى الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة) حديث رقم (٢٧٨٣).

والنسائي^(١)، وابن ماجه^(٢)، والإمام أحمد^(٣)، والبغوي^(٤)، من طريق نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ لعن الواصلة، والمستوصلة، والواشمة، والمستوشمة. واللفظ للإمام مسلم.

الحكم على الحديث:

اسناد حديث ابن مسعود من طريق أبي عبيدة حسن لغيره، بالمتابعات والشواهد، ومتن الحديث صحيح متفق على صحته.

المثال الثاني

روى الحسن البصري عن أبي موسى الأشعري - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار. قالوا: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه أراد قتل صاحبه).

أسند ابن أبي حاتم^(٥) عن علي بن المديني - رحمه الله - قال: الحسن لم يسمع من أبي موسى الأشعري. وقال ابن أبي حاتم - أيضاً -: (سمعت أبي يقول: الحسن لم يسمع من أبي موسى الأشعري شيئاً). وقال - أيضاً -: (سمعت أبا زرعة يقول: الحسن لم ير أبا موسى الأشعري أصلاً، يدخل بينهما أسيد^(٦) بن المششم).

(١) عزاه في (تحفة الأشراف).

(٢) السنن (٦٣٩/١) (كتاب النكاح) (باب الواصلة والواشمة) حديث رقم (١٩٨٧).

(٣) المسند (٢١/٢).

(٤) شرح السنة (١٠٢/١٢) (كتاب اللباس) (باب النهي عن وصل الشعر) حديث رقم (٣١٨٩).

(٥) المراسيل (ص ٣٧).

(٦) (أسيد - بفتح الهمزة وكسر السين وتخفيف الياء - كذا ضبطه ابن ماكولا في الاكمال (٥٤/١) وذكر جماعة ومنهم (أسيد بن المششم) - بضم الميم وفتح المثناة =

تقوى هذا الحديث بما ثبت في الصحيح من حديث أبي بكرة - رضى الله عنه - .

تخريج الحديث:

رواه النسائي^(١)، وابن ماجه^(٢)، من طريق يزيد بن هارون عن سليمان التيمي وسعيد بن أبي عروه - وفي رواية النسائي عن سعيد فقط - عن قتادة عن الحسن عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ بمثله إلا أن لفظ النسائي مختصر. قال البوصيري : (هذا اسناد صحيح ، رجاله ثقات)^(٣).

وفي صحيح هذا الاسناد نظر، للأمور الآتية :

(١) الأول: في اسناده (قتادة) وهو مدلس، وقد عنعنه.

(٢) الثاني: و (الحسن) لم يسمع من أبي موسى كما تقدم.

(٣) الثالث: صوب المزى روايته بدون ذكر قتادة، وهو ما رواه الإمام النسائي^(٤)

- رحمه الله - من طريق يزيد بن هارون عن سليمان التيمي عن الحسن عن أبي موسى عن النبي ﷺ: إذا تواجه المسلمان ... الحديث.

قال المزى: (والصواب الأول)^(٥) يعني طريق يزيد بن هارون هذا.

وللحديث طريق ثالث^(٦) عن الحسن رواه النسائي - أيضاً - من طريق اسماعيل

= المعجمة وتشديد الميم المكسورة بعدها مهملة - كذا ضبطه ابن حجر في تقريب التهذيب (ص ٣٦).

(١) السنن (١٢٤/٧).

(٢) السنن (١٣١١/٢) حديث رقم (٣٩٦٤) (كتاب الفتن) (باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما).

(٣) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١٧٤/٤).

(٤) السنن (١٢٤/٧).

(٥) تحفة الأشراف (٤٠٨/٦).

(٦) السنن (١٢٥/٧-١٢٦).

ابن عليه عن يونس عن الحسن عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - مرفوعاً.

واسناده ضعيف - أيضاً - للانقطاع بين (الحسن) و (أبي موسى) ، إلا أن ضعفه ينجر بحديث أبي بكرة .
تخريج حديث أبي بكرة :

رواه الإمام البخاري ^(١) ، ومسلم ^(٢) ، وأبو داود ^(٣) ، والنسائي ^(٤) ، من طريق الأحنف بن قيس قال : ذهبت لأنصر هذا الرجل فلقيني أبو بكرة فقال : أين تريد ؟ قلت : أنصر هذا الرجل . قال : ارجع فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار . فقلت : يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : إنه كان حريصاً على قتل صاحبه . واللفظ للبخاري .
الحكم على الحديث :

اسناد حديث أبي موسى حسن لغيره بحديث أبي بكرة - رضي الله عنهما .

* * *

(١) الصحيح في ثلاثة مواضع : (١٣/١) كتاب الإيمان (باب وإن طائفتان من المؤمنين

اقتتلوا) . (٣٧/٨) كتاب الديات (باب قول الله تعالى ومن أحيأها) (٩٢/٨) (كتاب

الفتن) (باب إذا التقى المسلمان ...)

(٢) الصحيح (٢٢١٣/٤ و ٢٢١٤) (كتاب الفتن) (باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما) .

(٣) السنن (٤٦٢/٤) حديث رقم (٤٢٦٨) (كتاب الفتن) (باب في النهي عن القتال في الفتنة) .

(٤) السنن (١٢٥/٧) .

الباب الخامس

تقوية الأحاديث الضعيفة بسبب الجهل بعدالة أحد رواتها

وفيه تمهيد وثلاثة فصول:

- (١) الفصل الأول: تقوية حديث مجهول العين.
- (٢) الفصل الثاني: تقوية حديث مجهول الحال.
- (٣) الفصل الثالث: تقوية الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم.

تمهيد

فى أقسام المجهولين

المجهول عند بعض المحدثين ينقسم إلى:

- (١) مجهول العدالة ظاهراً وباطناً.
- (٢) مجهول العدالة باطناً وهو عدل فى الظاهر وهو المستور .
- (٣) مجهول العين .

وهذا تقسيم ابن الصلاح ^(١) - رحمه الله -، والمراد بالعدالة الظاهرة (ما يعلم من ظاهر الحال) ^(٢) . والمراد بالعدالة الباطنة (ما فى نفس الأمر) ^(٣) (وهي التي يرجع فيها إلى أقوال المزكين) ^(٣) .

مناقشة حول اشتراط العدالة الباطنة:

يرى الصنعاني - رحمه الله - أن اشتراط العدالة الباطنة لقبول الراوى شرط لا دليل عليه، قال: (إعلم أنهم شرطوا فى الراوى كونه عدلاً، ثم رسموا العدالة بالتقوى وهي الاتيان بالواجبات، واجتناب المقبحات، مع عدم ملابسة بدعة. ثم قالوا: يكفى تعديل الثقة لغيره بقوله عدل أو ثقة مثلاً، ومعناه اخباره أنه علم منه اتيانه بالواجبات واجتنابه المقبحات وعدم ملابسته لبدعة، وهذا الخبر مستند إلى مشاهدته لفعله وتركه، وهذه المشاهدة أمر ظاهر. وأما معرفة باطنه فلا يعلمها إلا الله، فالملزكي غايته كالمعدل بلا زيادة، فشرط العدالة الباطنة شرط لا دليل عليه) ^(٤) . وقال:

(١) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ١٢١-١٢٢).

(٢) شرح نخبة الفكر للقارئ (ص ١٥٤).

(٣) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢١) شرح ألفية العراقي (٣٢٩/١).

(٤) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الانظار (١٩٢/٢).

(ولعلمهم لما سموا العدالة عن غير تركية عدالة ظاهرة، سموها ما كان عن تركية عدالة باطنة تسامخاً، وللتفرقة بين الأمرين. والله أعلم) (١).

والظاهر أن إطلاق العدالة الباطنة عند المحدثين اصطلاح خاص، وهو يختص بتركية علماء الجرح والتعديل للراوي، ولا علاقة له بباطن الراوي الذي لا يعلمه إلا الله، ولا مشاحة في الاصطلاح كما هو معلوم. والله أعلم.

تقسيم الحافظ ابن حجر للمجهولين:

وجعل الحافظ ابن حجر - رحمه الله - المجهول قسمين، فجعل (مجهول الحال) وهو المستور في المرتبة السابعة في (تقريب التهذيب) (٢)، وجعل (مجهول العين) في المرتبة التاسعة. ولم يذكر (مجهول العدالة ظاهراً وباطناً).

تقسيم آخر للمجهولين:

وهناك تقسيم آخر للمجهولين ذكره السخاوي - رحمه الله - حيث قال: (وقسم بعضهم المجهول فقال: مجهول العين والحال معا من لم يسم (كمن رجل)، والعين فقط كمن الثقة، أو عن رجل من الصحابة. والحال فقط كمن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق) (٣).

والقسمان الأولان في هذا التقسيم يعتبران من المبهمات عند المحدثين.

التقسيم المختار:

والمختار في هذه الأقسام تقسيم الحافظ ابن حجر - رحمه الله -

حكم رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً:

إن للعلماء في حكم رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً ثلاثة أقوال ذكرها

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١٩٢/٢).

(٢) (ص ٩).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٢١/١).

السيوطي^(١) - رحمه الله - ، والأقوال هي :

(١) لا تقبل روايته عند الجماهير.

(٢) وقيل تقبل مطلقاً.

(٣) وقيل: إن كان من روى عنه فيهم من لا يروى إلا عن عدل قبل وإلا

فلا. والراجح رد روايته وعدم قبولها حتى يظهر من حاله ما يوجب قبول روايته كما

اختاره الجماهير من العلماء، قال الصنعاني - رحمه الله - : (وذلك لأن تحقق

العدالة في الراوى شرط، ومن جهلت عدالته لا تقبل روايته)^(٢). والقول الثالث

من الأقوال المتقدمة لا يعارض قول جماهير العلماء، لأنهم إذا ثبتت عدالته قبلوه،

فإن كان من يروى عنه لا يروى إلا عن عدل فقد ارتفعت جهالته بذلك. وسيأتي

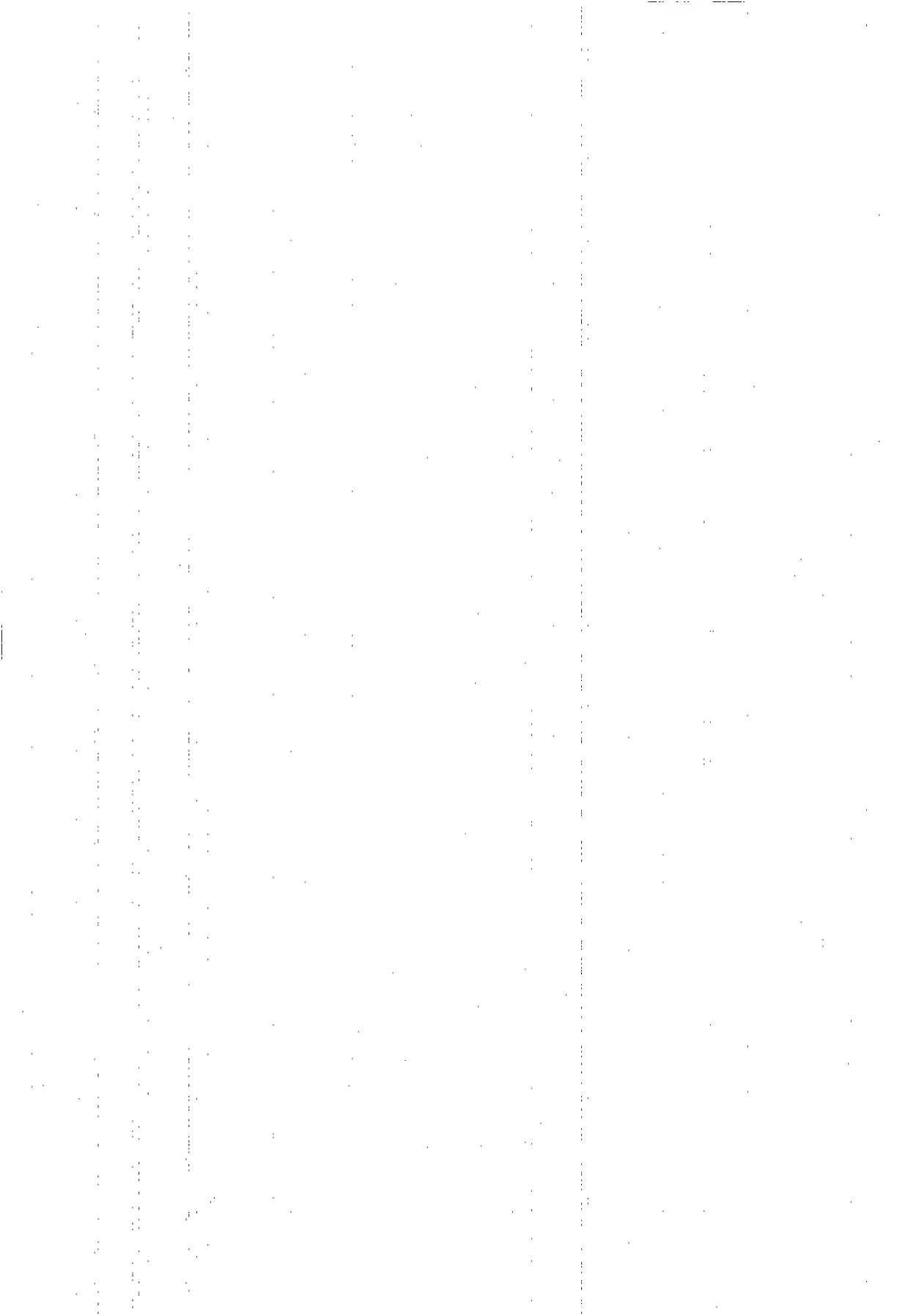
بيان حكم رواية (مجهول الحال) و (مجهول العين) وذكر أقوال الأئمة فيها في

المباحث الخاصة لكل واحد منهما - إن شاء الله - .

* * *

(١) تدريب الراوى (٣١٦/١).

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١٩٢/٢).

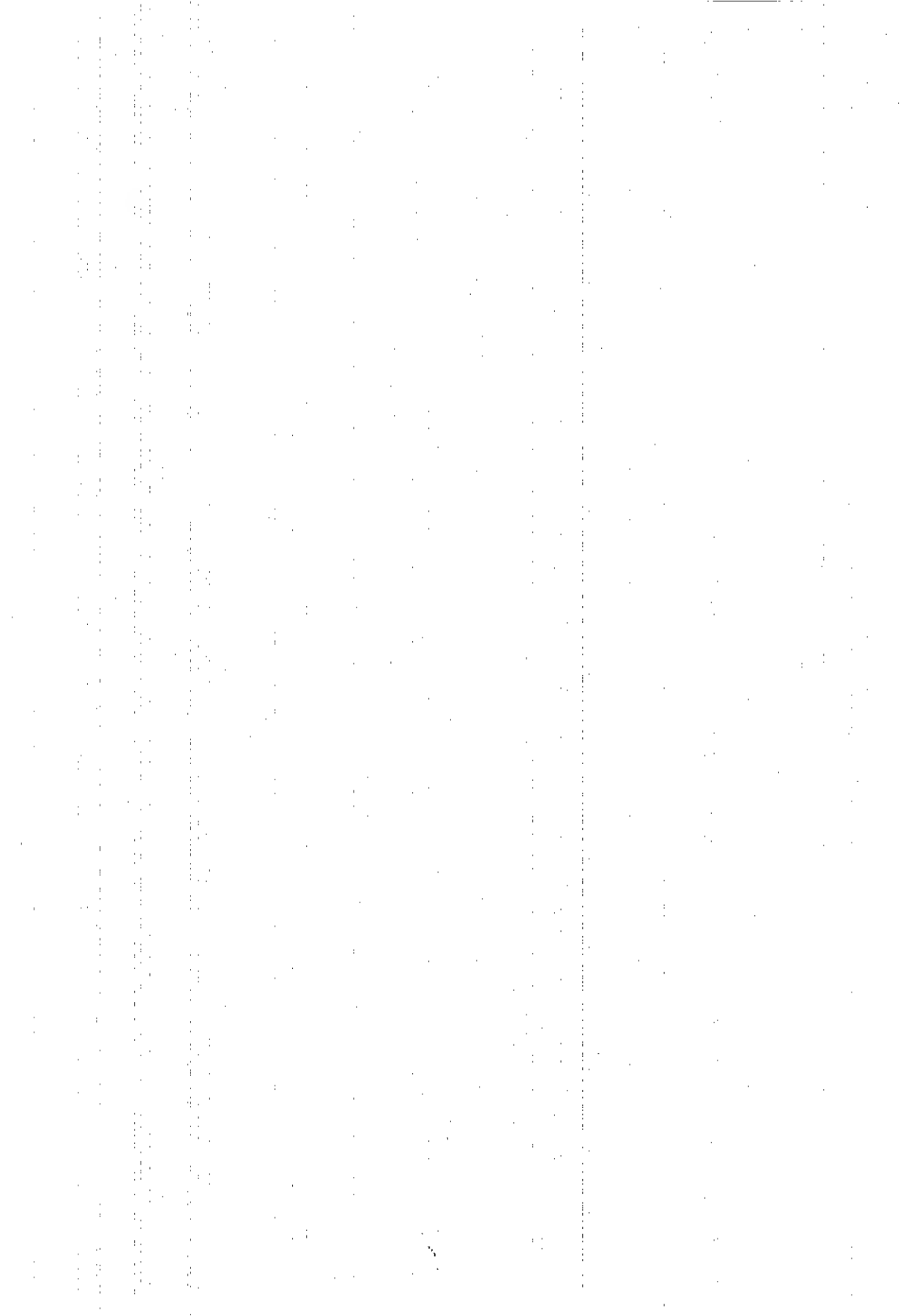


الفصل الأول

تقوية حديث مجهول العين

وفيه ستة مباحث:

- (١) المبحث الأول: تعريف مجهول العين.
- (٢) المبحث الثاني: حكم حديث مجهول العين.
- (٣) المبحث الثالث: مدار ثبوت الجهالة وارتفاعها.
- (٤) المبحث الرابع: ارتفاع الجهالة لا يعني ثبوت العدالة.
- (٥) المبحث الخامس: من أقوال العلماء في أن حديث مجهول العين ضعيف يتقوى.
- (٦) المبحث السادس: أمثلة لتقوية حديث مجهول العين.



المبحث الأول

تعريف مجهول العين

المجهول لغة:

المجهول اسم مفعول من الجهالة، والجهل: نقيض العلم، وقد جهله فلان جهلاً وجاهلة^(١). وقال الراغب: (الجهل على ثلاثة أضرب: الأول خلو النفس من العلم وهذا هو الأصل)^(٢). قال: (والثاني: اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه. والثالث: فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل سواء اعتقد فيه اعتقاداً صحيحاً أم فاسداً). والجهل هنا هو خلو النفس من العلم بعدالة الراوى وتوثيقه، أو بضعفه وتجريحه.

مجهول العين اصطلاحاً:

قال الخطيب البغدادي - رحمه الله - في تعريفه: (المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ مثل (عمرو ذي مر)^(٣) و (جبار الطائي)^(٤) و (عبد الله بن أغر الهمداني)^(٥) و (الهيثم بن حنش)^(٦)..... كلهم لم يرو

(١) لسان العرب (١٢٩/١١).

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص ١٠٢).

(٣) الهمداني الكوفي، قال ابن عدي: هو في جملة مشايخ أبي اسحق المجهولين الذين لا يحدث عنهم غير أبي اسحق، فإن لأبي اسحق غير شيخ يحدث عنه لا يعرف. الكامل في ضعفاء الرجال (١٧٩١/٥) تهذيب التهذيب (١٢٠/٨).

(٤) هو جبار بن القاسم الطائي، روى عن ابن عباس، روى عنه أبو اسحاق الهمداني. الجرح والتعديل (٥٤٣/٢) الثقات لابن حبان (١١٩/٤).

(٥) قال ابن حبان: عبد الله بن الأغري روى عن ابن مسعود، روى عنه أبو اسحاق السبيعي. الثقات (١٣/٥).

(٦) هو النخعي، كوفي، روى عن ابن عمر، روى عنه أبو اسحاق الهمداني وسلمة بن =

عنهم غير أبي اسحق السبيعي (١) والهيثم بن حنش روى عنه أبو اسحاق السبيعي وسلمة بن كهيل كما ذكره أبو حاتم الرازي (٢)، وابن حبان (٣) - رحمهما الله . وقال العراقي - رحمه الله - في تعريفه لمجهول العين: (هو من لم يرو عنه إلا راو واحد) (٤). ويشكل على مثل هذا التعريف وجود عدد من الرواة في الصحيحين ليس لهم إلا راو واحد، ولأجل ذلك قال ابن الصلاح: (قد خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد، منهم (مرداس الأسلمي) لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم. وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوي لهم غير واحد، منهم (ربيعة بن كعب الأسلمي) لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن) (٥).

واعترض النووي - رحمه الله - على كلام ابن الصلاح هنا بقوله: (ولا يصح الرد عليه - يعني كلام الخطيب المتقدم - بمرداس وربيعه فانهما صحابيان مشهوران والصحابة كلهم عدول) (٦).

لكن يبقى الاشكال فيمن روى له الشيخان أو احدهما وليس له إلا راو واحد وليس بصحابي، فإن مثل هؤلاء الرواة لا يحكم عليهم بالجهالة، ومن روى له البخاري ولم يرو عنه إلا راو واحد: (جويرية بن قدامة تفرد عنه أبو جمرة نصر بن

= كهيل. الجرح والتعديل (٧٩/٩) الثقات (٥٠٧/٥).

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ١٤٩).

(٢) الجرح والتعديل (٧٩/٩).

(٣) الثقات (٥٠٧/٥).

(٤) شرح ألفية العراقي (٣٢٤/١).

(٥) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ١٢٥).

(٦) تدريب الراوي (٣١٨/١).

عمران الضبيعي، وكذلك زياد بن رباح المدني تفرد عنه مالك، وكذلك الوليد بن عبد الرحمن الجارودي تفرد عنه ابنه المنذر بن الوليد. ومن ذلك عند مسلم: جابر ابن اسماعيل الحضرمي تفرد عنه عبد الله بن وهب، وكذلك خباب - صاحب المقصورة - تفرد عنه عامر بن سعد (١).

— والمختار في تعريف مجهول العين ما ذكره ابن القطان - رحمه الله - بأنه: (من لم يرو عن أحدهم إلا واحد، ولم تعلم مع ذلك حاله، فإنه قد يكون فيمن لم يرو عنه إلا واحد من عرفت ثقته وأمانته) (٢). وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في تعريفه أيضاً: (من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق) (٣).

وقد أفرد بعض أئمة الحديث الرواة الذين لم يرو عن أحدهم إلا راو واحد بالتصنيف، قال ابن الصلاح - رحمه الله -: (ولمسلم فيه كتاب لم اره) (٤) وافرده العراقي - رحمه الله - الرواة الذين ليس لهم إلا راو واحد وحديثهم في الصحيحين أو أحدهما حيث قال: (إذا مشينا على ما ذكره النووي أن هذا لا يؤثر في الصحابة فينبغي أن يمثل بمن خرج له البخاري أو مسلم عن غير الصحابة، ولم يرو عنه إلا راو واحد، وقد جمعتهم في جزء مفرد) (٥).

* * *

(١) التقييد والايضاح (ص ١٢٦).

(٢) كتاب الوهم والإيهام (١/١٥٧) (باب ذكر أحاديث اعلها برجال وفيها من هو مثلهم، أو ضعف، أو مجهول لا يعرف).

(٣) تقريب التهذيب (ص ١٠).

(٤) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٣٠٧) والكتاب المشار إليه هو (المنفردات والوحدان) للإمام مسلم وهو مطبوع بتحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري والسعيد بن بسيوني زغلول.

(٥) التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢٦).

المبحث الثاني

حكم حديث مجهول العين

ذكر العلماء في حكم رواية من كان مجهول العين خمسة أقوال:

(١) الأول: عدم قبول روايته.

(٢) الثاني: قبول روايته.

(٣) الثالث: ان تفرد بالرواية عنه من لا يروى إلا عن عدل قبل وإلا فلا.

(٤) الرابع: إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد، أو النجدة قبل وإلا فلا.

(٥) الخامس: إن زكاه أحد أئمة الجرح والتعديل قبل وإلا فلا.

القول الأول: عدم قبول روايته.

وهو مذهب أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم، وإليه أشار العراقي - رحمه الله - في (الألفية) ^(١) بقوله:

(مجهول عين من له راو فقط * * * ورده الأكثر، والقسم الوسط).

(مجهول حال باطن وظاهر * * * وحكمه الرد لدى الجماهير).

وحكى بعض الأئمة الاجماع على رد رواية مجهول العين، قال العلائي - رحمه الله -: (.... لأن مثل هذا مجهول العين ولا يحتاج به اتفاقاً) ^(٢). وهو ظاهر

كلام ابن كثير - رحمه الله -: حيث قال: (فأما المبهمة الذي لم يسم، أو من سمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه) ^(٣). قال السخاوي - رحمه

الله - (وكأنه - يعني ابن كثير - سلف ابن السبكي ^(٤) في حكاية الاجماع على

(١) شرح ألفية العراقي (١/٣٢٣).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ١٠٨).

(٣) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث (ص ٨١).

(٤) شرح جمع الجوامع للجلال المحلي (٢/١٧٦).

الرد، ونحوه قول ابن المواق لا خلاف أعلمه بين أئمة الحديث في رد المجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد، وإنما يحكى الخلاف عن الحنفية (١).

القول الثاني: قبول روايته.

وهو قول (من لم يشترط في الراوى مزيداً على الإسلام، وعزاه ابن المواق للحنفية حيث قال: انهم لم يفصلوا بين من روى عند واحد، وبين من روى عنه أكثر من واحد، بل قبلوا المجهول على الاطلاق) (٢).

وقال السخاوى: (وهو لازم كل من ذهب إلى أن رواية العدل بمجردها عن الراوى تعديل له) (٣). وقال النووى: (احتج به كثيرون من المحققين) (٤).

القول الثالث: إن تفرد بالرواية عنه من لا يروى إلا عن عدل قبل والا فلا.
ذكره السخاوى - رحمه الله - ولم يعزه لأحد من الأئمة وإنما اكتفى فيه بقوله: (وقيد بعضهم القبول بما إذا كان المنفرد بالرواية عنه لا يروى إلا عن عدل) (٥).

القول الرابع: إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد أو النجدة قبل والا فلا.
عزاه السخاوى - رحمه الله - لابن عبد البر وذلك في قوله: (وكذا خصه ابن عبد البر بمن يكون مشهوراً - أي الاستفاضة ونحوها - في غير العلم بالزهد كشهرة مالك بن دينار (٦) به، أو بالنجدة كعمرو بن معدى كرب، أو

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٢١/١).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣١٧/١).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣١٧/١).

(٤) شرح مسلم (٢٨/١).

(٥) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣١٨/١).

(٦) السامي الناجي مولا هم أبو يحيى البصرى الزاهد. مات سنة ثلاثين ومائة. وقيل غير

ذلك. تهذيب التهذيب (١٤/١٠ - ١٥).

بالأدب والصناعة ونحوها فأما الشهرة بالعلم والثقة والأمانة فهي كافية من باب أولى (١).

وقول ابن عبد البر ذكره ابن الصلاح بقوله: (بلغني عن أبي عمر بن عبد البر الأندلسي وجادة قال: كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد، وعمرو بن معدى كرب بالنجدة) (٢).

القول الخامس: إن زكاه أحد أئمة الجرح والتعديل قبل والا فلا.

وهو اختيار ابن القطان - رحمه الله - حيث قال عن مجهول العين: (من لم يرو عن أحدهم إلا واحد ولم تعلم مع ذلك حاله، فإنه قد يكون فيمن لم يرو عنه إلا واحد من عرفت ثقته وأمانته) (٣). وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: (مجهول العين كالمبهم، فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك) (٤). وقال السخاوي - رحمه الله -: (اختاره ابن القطان وصححه شيخنا، وعليه تتمشى تخريج الشيخين في صحيحيهما لجماعة أفردهم المؤلف - يعني العراقي - بالتأليف) (٥).

القول المختار:

والمختار من هذه الأقوال القول الأول الذي يقرر عدم قبول رواية من كان

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣١٨/١) ولم أقف عليه في (التمهيد).

(٢) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٣١٠).

(٣) كتاب الوهم والإيهام (١/١٥٧ أ) (باب ذكر أحاديث أهلها برجال وفيها من هو مثلهم، أو ضعف، أو مجهول لا يعرف).

(٤) نزهة النظر شرح نخبه الفكر (ص ٥٠).

(٥) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣١٩/١).

مجهول العين كما اختاره أكثر العلماء وصححه العراقي ^(١) - رحمه الله - ،
والقول الثالث والخامس لا يعارضه لأن فيهما تعديلاً وتزكية للراوي وذلك
يخرجه من الجهالة.

* * *

(١) شرح ألفية الحديث (٣٢٤/١).

المبحث الثالث

مدار ثبوت الجهالة وارتفاعها

للمحدثين اعتبارات مختلفة في اطلاق الجهالة على أحد الرواة، فتارة يتقيدون بالرواية عنه، وتارة ينظرون إلى اشتهار الراوي بين العلماء وكثرة حديثه، وقد ذهب الإمام محمد بن يحيى الذهلي^(١) - وتبعه المتأخرون - إلى أن رواية رجلين فصاعداً تخرج الراوي عن حد الجهالة. وقال الدارقطني - رحمه الله -: (وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان (راويه)^(٢) عدلاً مشهوراً، أو رجل قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفع اسم الجهالة عنه أن يروى عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته أرتفع عنه اسم الجهالة وصار حينئذٍ معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره. والله أعلم)^(٣).

وقال الخطيب البغدادي - رحمه الله -: (المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد)^(٤). وقال - أيضاً -: (وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم)^(٥).

وقال الإمام البلقيني - رحمه الله -: (الجهالة تزول برواية واحد إذا كان مشهوراً في حمل العلم)^(٦).

(١) شرح ألفية العراقي (١/٣٢٥).

(٢) في الاصل (رواه).

(٣) السنن (٣/١٧٤).

(٤) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ١٤٩).

(٥) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ١٥٠).

(٦) محاسن الاصطلاح (ص ٢٢٨).

وقال ابن الصلاح - رحمه الله - : (ومن روى عنه عدلان وعينه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة) ^(١) - يعني جهالة العين .

فارتفاع الجهالة العينية عند ابن الصلاح مقيد برواية عدلين ، وأطلق الذهلي والدارقطني - رحمهما الله - أن ارتفاع الجهالة يكون برواية رجلين فصاعداً ، واكتفى الخطيب البغدادي - رحمه الله - بشهرتهما في طلب العلم ، ويرى البلقيني - رحمه الله - الاكتفاء برواية واحد إذا كان مشهوراً في حمل العلم .

وهناك من ينظر إلى اشتهاار الراوي بين العلماء وإلى كثرة حديثه ولا يتقيد بعدد الرواة الذين رواوا عنه ، فقد أطلق جماعة ^(٢) من المحدثين الجهالة على رواة روى عنهم عدد من الرواة بسبب عدم اشتهاار هؤلاء بين العلماء ، قال ابن رجب - رحمه الله - عقب حكايته قول أبي حاتم في (عبد الرحمن بن وعلة) أنه مجهول ^(٣) ، قال : (مراده أنه لم يشتهر حديثه ولم ينتشر بين العلماء) ^(٤) .

وقال ابن الصلاح - رحمه الله - في (النوع السابع والأربعين) وهو في معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم - رضي الله عنهم) : (بلغني عن أبي عمر بن عبد البر الأندلسي وجادة قال : كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم كاشتهاار مالك بن دينار بالزهد ، وعمر بن معدي كرب بالنجدة) ^(٥) .

(١) مقدمة ابن الصلاح - مع التقيد والإيضاح (ص ١٢٢) .

(٢) منهم : الأزدي ، والعقيلي ، وابن المديني ، وابن عدي ، وأبو زرعة ، والخطابي ، وابن القطان . ذكرهم الأعظمي في دراسات في الجرح والتعديل (ص ١٥٥) .

(٣) كذا حكاه ابن رجب ، والذي في الجرح والتعديل (٢٩٦/٥) أنه قال : شيخ .

(٤) شرح علل الترمذي (١/٨٤) .

(٥) مقدمة ابن الصلاح - مع التقيد والإيضاح (ص ١٢٢) .

وأطلق أبو حاتم الرازي - رحمه الله - على بعض الصحابة لفظ الجهالة، يريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - عقب قول أبي حاتم في (مدلاج بن عمرو السلمي) أنه مجهول^(١)، قال ابن حجر: (وكذا هو في كتاب ابن أبي حاتم في جماعة من الصحابة في الأفراد من حرف الميم، وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يريد جهالة العدالة وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين^(٢)).

وقال: (ولو ذهبت أسرد من ذكره في الصحابة لطال الشرح، لاسيما وهذا الرجل من أهل بدر، لم يتخلف عن ذكره أحد ممن صنف في الصحابة)^(٣).
والراوى إذا وثق ولم يرو عنه إلا واحد فهو ثقة لا يطلق عليه لفظ الجهالة، قال ابن الملقن - رحمه الله -: (وأما كبشة فلم أعلم روى عنها غير حميدة، لكن ذكرها ابن حبان في (الثقات)^(٤)، وقد قال ابن القطان: إن الراوى إذا وثق زالت جهالته وإن لم يرو عنه إلا واحد)^(٥). وحكى الزيلعي - رحمه الله - نحوه عن ابن الجوزي حيث قال: (قال ابن الجوزي في (التحقيق) متى كان الإنسان ثقة فينبغي أن يقبل قوله وكيف يقال عن الثقة مجهول؟ واشتراط المحدثين أن يروى عنه اثنان

(١) الجرح والتعديل (٤٢٨/٨).

(٢) لسان الميزان (١٢/٦ - ١٣).

(٣) الاستيعاب (٤٦٣/٣) و اسد الغابة في معرفة الصحابة (٣٥٦/٤) كتاب الإصابة في تمييز الصحابة (٣٧٥/٣) رقم (٧٨٥٩).

(٤) (٣٤٤/٥).

(٥) (البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير) (ص ٥٤٦) رسالة ماجستير للباحث/ جمال محمد السيد.

لا وجه له (١).

ولأجل هذه الأقوال المتعددة لا يكتفى باطلاق الجهالة على راو حتى تعرف
أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، لأنها ربما تطلق على صحابي، أو على رجل لم
يشتهر بين العلماء، أو على غير ذلك مما لا يضعف الراوي ويسقط حديثه.
والذي عليه جمهور المحدثين أن جهالة العين ترتفع برواية عدلين فصاعداً،
وارتفاعها هل تثبت به العدالة؟ والجواب عن ذلك في المبحث الآتي إن شاء الله.

* * *

(١) نصب الراية (٤/٣٦٠).

المبحث الرابع

ارتفاع الجهالة لا يعنى ثبوت العدالة

إن أقل ما ترتفع به جهالة الرجل عند جمهور المحدثين أن يروى عنه اثنان فصاعداً من الثقات المشهورين بالعلم، ورواية الثقة عن المجهول تقويه بارتفاع جهالة العين عنه إذا روى عنه اثنان فصاعداً، وقد عقد ابن أبي حاتم - رحمه الله - باباً في (رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقوية، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه) ثم ذكر أنه سأل أباه عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: (إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه) (١).
وذكر - أيضاً - أنه سأل أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوى حديثه؟ قال: (أي لعمرى) .

والجهالة المرتفعة برواية الاثنان هي الجهالة العينية كما قال السخاوي - رحمه الله - : (وعبرة الخطيب أقل ما ترتفع به الجهالة - قال السخاوي: أي العينية - عن الراوى أن يروى عنه اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم) (٢).

وارتفاع هذه الجهالة لا يعنى ثبوت العدالة والثقة للراوى فيصبح ممن تقبل روايته ولا يرد حديثه، روى الخطيب البغدادي - رحمه الله - عن أبي زكريا يحيى بن محمد بن يحيى (٣) قال: سمعت أبي يقول: إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع

(١) الجرح والتعديل (٣٦/٢).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٢٠/١) وقول الخطيب المذكور في كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ١٥٠).

(٣) الذهلي، الحافظ، المجود، أبو زكريا إمام نيسابور في الفتوى والرئاسة وابن إمامها قتله أحمد بن عبد الله الخجستاني ظلماً في جمادى الآخرة سنة سبع وستين ومائتين لكونه قام عليه وحاربه لاعتدائه وعسفه. سير أعلام النبلاء (٢٨٥/١٢) وما بعدها.

عنه اسم الجهالة قال الخطيب: (قلت: إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك، ونحن نذكر فساد قولهم بمشيئة الله وتوفيقه) (١).

ثم ذكر فساد قولهم تحت باب عقده لذلك هو (باب ذكر الحجة على أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلاً له) - قال رحمه الله - (احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره، وهذا باطل، لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه، بل يروى عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب) (٢). ثم ذكر بعض من روى عن أمسك عن بيان حاله مع علمه بأنها غير مرضية .

وقال ابن رشيد - رحمه الله - : (لا فرق في جهالة الحال بين رواية واحد واثنين ما لم يصرح الواحد أو غيره بعدالته، نعم إن كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوى حسن الظن فيه، وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون كما قال ابن حبان على الأحوال كلها) (٣).

قال السخاوي - رحمه الله - : (وتوجيه هذا القول أن مجرد الرواية عن الراوى لا تكون تعديلاً له على الصحيح) (٤). فلا يحتج بحديث من ارتفعت جهالة عينه برواية عدلين حتى يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل .

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ١٥٠).

(٢) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ١٥٠).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٢١/١ - ٣٢٢).

(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣٢٢/١).

المبحث الخامس

من أقوال العلماء في أن حديث مجهول العين

ضعيف يتقوى

إن حديث مجهول العين حديث ضعيف عند أكثر المحدثين، إلا أن ضعفه يزول بتعدد طرقه، وتباين مخارجها. فإنه يتقوى عندهم بمثله أو بما هو أعلى منه، قال الإمام الدارقطني - رحمه الله :

(وأهل العلم بالحديث لا يحتاجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان (راويه) ^(١) عدلاً مشهوراً، أو رجلاً قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفع اسم الجهالة عنه أن يروى عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذٍ معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره. والله أعلم) ^(٢).

وهذا صريح في قبول رواية مجهول العين عند موافقة غيره له، وهذا لا يمثل رأي الإمام الدارقطني وحده لأنه يحكي ذلك عن أهل العلم بالحديث، ومن المعلوم لدى المشتغلين بالحديث أن الأحاديث الشديدة الضعف التي لا ينجر ضعفها لا يقال فيها بالتوقف حتى يوافقه غيرها، لأنه إذا وافقها غيرها وكان من الأخبار القوية التي تصلح للقبول والاحتجاج فالأخذ بها ولا عبرة بالرواية الشديدة الضعف.

وأهل العلم بالحديث - كما قال الدارقطني - يتوقفون في قبول خبر مجهول العين حتى يوافقه غيره، ولم أر في أقوال الأئمة وصفهم لأحاديث مجهول العين بالضعف الشديد الذي لا ينجر، بل وقفت على ما يدل على خلاف ذلك، ويقويه أن المرسل ضعفه الأئمة للجهل بالساقط في الإسناد، وجهالته هذه تشمل جهالة

(١) في الأصل (رواه) .

(٢) السنن (١٧٤/٣) .

العين وجهالة الحال معاً، فالساقط مجهول الحال ومجهول العين بل مجهول الاسم واسم الأب والنسبة ومع كل هذه الجهالات قواه المحدثون عند تعدد طرقه، والذي يظهر لي أن بعض هذه الجهالات ربما لا توجد في خبر مجهول العين، لأنه ربما يعرف اسمه واسم أبيه ونسبه والراوى عنه فقبوله للتقوية والاعتضاد - من هذه الناحية - أولى من قبول المرسل لها. والله أعلم.

* * *

المبحث السادس

أمثلة لتقوية حديث مجهول العين

عن عياض - يعني ابن هلال - قال: قلت لأبي سعيد: أحدنا يصلي فلا يدرى كيف صلى؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم فلم يدر كيف صلى فليسجد سجدتين وهو جالس.

تخريج الحديث:

رواه أبو داود^(١)، والترمذي^(٢)، والنسائي^(٣)، وابن ماجه^(٤)، والإمام أحمد^(٥)، وعبد الرزاق^(٦)، وأبو يعلى^(٧)، وابن حبان^(٨)، والطحاوي^(٩)، والحاكم^(١٠)، من طريق يحيى بن أبي كثير عن عياض قال: قلت لأبي سعيد: أحدنا يصلي فلا يدرى

(١) السنن (٦٢٤/١) (كتاب الصلاة) (باب من قال يتم على أكبر ظنه) حديث (١٠٢٩).

(٢) السنن (٢٤٣/٢) (كتاب الصلاة) (باب ما جاء في الرجل يصلي فيشك ..) حديث (٣٩٦).

(٣) كما في تحفة الأشراف (٤٧٦/٣).

(٤) السنن (٣٨٠/١) (كتاب إقامة الصلاة ..) (باب السهو في الصلاة) حديث (١٢٠٤).

(٥) المسند (١٢/٣ و ٥١ و ٥٣).

(٦) المصنف (٣٠٤/٢) حديث رقم (٣٤٦٣).

(٧) المسند (٣٧٦/٢) حديث رقم (١١٤١ و ٤٣٦/٢) حديث رقم (١٢٤١).

(٨) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١٥٣/٤) حديث رقم (٢٦٥٥).

(٩) شرح معاني الآثار (٤٣٢/١).

(١٠) المستدرک فی موضعین (١٣٤/١ و ٣٢٤).

كيف صلى ؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم فلم يدر كيف صلى فليسجد سجدتين وهو جالس. واللفظ للإمام الترمذى.

قال الترمذى: (حديث أبي سعيد حديث حسن، وقد روي هذا الحديث عن أبي سعيد من غير هذا الوجه).

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه).

وقال الذهبي: (على شرطهما).

وقال الحاكم - فى موضع آخر -: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فإن عياضاً هذا هو ابن عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وقد احتجا جميعاً به، ولم يخرجا هذا الحديث لخلاف من أبان بن زيد العطار فيه عن يحيى بن أبي كثير فإنه لم يحفظه، فقال عن يحيى عن هلال بن عياض أو عياض بن هلال، وهذا لا يعلله لاجتماع يحيى بن أبي كثير على إقامة هذا الإسناد عنه، ومتابعة حرب بن شداد فيه، كذلك رواه هشام بن أبى عبد الله الدستوائى، وعلي بن المبارك، ومعمربن راشد، وغيرهم عن يحيى بن أبي كثير).

وقال الذهبي: (على شرطهما، وتركاه لخلاف أبان العطار عن يحيى فإنه لم يحفظه، فقال عن يحيى عن هلال بن عياض أو عياض بن هلال، وأيضاً فقد تابع حرباً معمراً، وهشام الدستوائى، وعلي بن المبارك).

وفى تصحيحه وجعله على شرط الشيخين نظراً، لأن عياضاً الذي جعله الحاكم - رحمه الله - ابن عبد الله بن سعد بن أبي سرح ليس كما قال، بل هو عياض بن هلال ويقال هلال بن عياض، والراجح فى اسمه (عياض بن هلال) قال ابن حبان - رحمه الله - فى (الثقات) ^(١): (ومن زعم أنه هلال بن عياض فقد وهم). وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: (وكذا رجح تسميته عياض بن

(١) (٢٦٥/٥).

هلال: البخارى، ومسلم فى (الوجدان) ^(١) والدارقطنى ^(٢) . ورجحه - أيضا - أبو حاتم الرازى ^(٣) .

وقال ابن خزيمة - رحمه الله - فى (صحيحه) ^(٤) : (أحسب الوهم فيه من عكرمة بن عمار حيث قال: هلال بن عياض، وهو عياض بن هلال) . قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (وقول ابن خزيمة إن الوهم فيه من عكرمة فيه نظر، لأن الأوزاعي سماه - أيضاً - فى روايته عن يحيى بن أبي كثير عياض بن هلال مرة، وهلال بن عياض مرة. وكذا اختلف فيه بقية أصحاب يحيى بن أبي كثير، فقال حرب وهشام وغيرهما عياض وقال ابن المطر - كذا - هلال، فالظاهر أن الاضطراب فيه من يحيى بن أبي كثير) ^(٥) .

ثم قال: (وأما قول من قال فيه: عياض بن عبد الله، وابن أبي زهير فهذا خلاف آخر، وقد جعل الإمام علي بن المدينى عياض بن أبي زهير غير عياض بن هلال، فإنه قال: عياض بن أبي زهير الفهرى مجهول لم يرو عنه غير يحيى بن أبي كثير، وزيد بن أسلم) .

قال ابن حجر: (وهذا عندى الصواب لأن عياض بن هلال أو هلال بن عياض أنصارى، وأما هذا فإنه فهرى فأنى يجتمعان، وكأن سبب الاشتباه أن يحيى بن أبي كثير روى عنهما جميعاً، لكن امتاز ابن أبي زهير برواية زيد بن أسلم عنه) .

(١) لم أر ترجمته فى المنفردات والوجدان (ص ١٥٩)، والمذكور فيه حكايته للاسمين معا دون ترجيح، وزاد اسماً ثالثاً: (عن يحيى: عياض بن عبد الله) .

(٢) تهذيب التهذيب (٢٠٢/٨) .

(٣) الجرح والتعديل (٤٠٨/٦) .

(٤) ذكر ابن خزيمة رواية عياض هذه فى صحيحه (١٠٩/٢) رقم (١٠٢١) وقال:

(خرجت هذه الأخبار فى كتاب الكبير) .

(٥) تهذيب التهذيب (٢٠٢/٨ - ٢٠٣) .

أيضاً، ويشبه أن يكون قول من قال عياض بن عبد الله أراد به ابن أبي زهير، ويكون أبو زهير كنية عبد الله. والله أعلم.

فقول الحاكم - رحمه الله - أن عياضاً هذا هو ابن عبد الله بن سعد بن أبي سرح فيه نظر، لما تقدم ذكره، ولأن عياضاً هذا هو ابن هلال وهكذا سماه الترمذى^(١) في روايته، وكذا سماه عبد الرزاق^(٢)، وسماه أبو داود^(٣) في روايته (هلال بن عياض) وهو اسم مرجوح كما قال الحافظ ابن حجر^(٤) - رحمه الله -. وقال عن عياض بن هلال: مجهول من الثالثة، تفرد يحيى بن أبي كثير بالرواية عنه^(٥) فهو مجهول العين. وقال الذهبي عنه: (لا يعرف، ما علمت روى عنه سوى يحيى بن أبي كثير^(٦)) وترجم له ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)^(٧) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في (الثقات)^(٨) ولم يوافقه غيره.

و (عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح) الذي ذكره الحاكم - رحمه الله - لم أر في الرواة عنه (يحيى بن أبي كثير)^(٩)، وكذا لم أر في شيوخ يحيى بن أبي كثير عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح^(١٠)، وهذا يؤكد أن

(١) السنن (٢٤٣/٢) حديث رقم (٣٩٦).

(٢) المصنف (٣٠٤/٢) حديث رقم (٣٤٦٣).

(٣) السنن (٦٢٤/١) حديث رقم (١٠٢٩).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٢٧٠).

(٥) تقريب التهذيب (ص ٢٧٠).

(٦) ميزان الاعتدال (٣٠٧/٣).

(٧) (٤٠٨/٦).

(٨) (٢٦٥/٥).

(٩) كتاب تهذيب الكمال (١٠٧٦/٢) في ترجمة (عياض بن عبد الله بن سعد) .

(١٠) كتاب تهذيب الكمال (١٥١٥/٣) في ترجمة (يحيى بن أبي كثير) .

(عياضا) المذكور في اسناد هذا الحديث هو عياض بن هلال المجهول العين، وعليه فإن اسناد هذا الحديث ضعيف لذلك، إلا أن ضعفه ينجر بماله من متابعة مروية عن (عطاء بن يسار).

حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد :

رواه الإمام مسلم ^(١)، وأبو داود ^(٢)، والنسائي ^(٣)، وابن ماجه ^(٤)، وأبو عوانة ^(٥)، وابن أبي شيبة ^(٦)، وابن الجارود ^(٧)، والإمام أحمد ^(٨)، وابن حبان ^(٩)، والدارقطني ^(١٠) والطحاوي ^(١١)، والبيهقي ^(١٢)، من طريق عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى؟ ثلاثاً أو أربعاً؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن،

(١) الصحيح (٤٠٠/١) (كتاب الصلاة) (باب السهو في الصلاة والسجود له) رقم (٥٧١).

(٢) السنن (٦٢١/١) (كتاب الصلاة) (باب إذا شك في الثنتين ...) رقم (١٠٢٤).

(٣) السنن (٢٧/٣) (كتاب الصلاة) (باب اتمام المصلى على ما ذكر إذا شك).

(٤) السنن (٣٨٢/١) (كتاب الصلاة) (باب ما جاء فيمن شك في صلاته فرجع ..) رقم (١٢١٠).

(٥) المسند (٢١٠/١) (بيان ايجاب سجدة السهو على الملبس).

(٦) المصنف (٢٦/٢).

(٧) المتقى (ص ٩٢) حديث رقم (٢٤١).

(٨) المسند (٧٢/٣ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٧).

(٩) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١٥٢/٤) حديث (٢٦٥٣) و (٢٦٥٤).

(١٠) السنن (٣٧٥/١) (كتاب الصلاة) (باب ادبار الشيطان من سماع الأذان).

(١١) شرح معاني الآثار (٤٣٢/١).

(١٢) السنن الكبرى (٣٣١/٢) و (السنن الصغير) ٣١٤/١ حديث (٨٧٨).

ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن صلى خمسا شفعن له صلاته، وإن كان صلى اتماما لأربع كانتا ترغيبا للشيطان). واللفظ للإمام مسلم.

ولاجل هذه المتابعة ذكر الشيخ الألباني - حفظه الله - هذا الحديث من طريق عياض بن هلال المجهول العين في (صحيح الترمذی) ^(١) و (صحيح ابن ماجه) ^(٢) و (سلسلة الأحاديث الصحيحة) ^(٣)، وقال عقب حكايته تحسين الترمذی - رحمه الله - للحديث من طريق عياض بن هلال:

(وهو كما قال أو أعلى، وهو يعني حسن لغيره، وإنما لم يحسنه لذاته - والله أعلم - لأن عياضا هذا مجهول، تفرد عنه يحيى بن أبي كثير كما في التقريب لكنه قد تابعه عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعا به نحوه) ^(٤) .
الحكم على الحديث:

حديث أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - من طريق عياض بن هلال حسن لغيره بمتابعة عطاء بن يسار له. والله أعلم.
المثال الثاني: ترقية حديث مجهول العين بشاهدين.

عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال: رأى رسول الله ﷺ رجلا يتبع حماما فقال: شيطان يتبع شيطانا.
تقوى بشاهد ضعيف عن عثمان، وآخر حسن لذاته عن أنس.
تخريج الحديث:

رواه ابن ماجه ^(٥) من طريق أبي نصر محمد بن خلف العسقلاني ثنا رواد بن

(١) (١٢٤/١) حديث رقم (٣٢٤).

(٢) (١٩٨/١) حديث رقم (٩٩٠).

(٣) (٣٥٠/٣) حديث رقم (١٣٦٢).

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣٥٠/٣) حديث رقم (١٣٦٢).

(٥) السنن (١٢٣٩/٢) حديث رقم (٣٧٦٧).

الجراح ثنا أبو سعد الساعدي^(١) عن أنس بن مالك قال: رأى رسول الله ﷺ الحديث بمثله.

قال البوصيري: (هذا استاد ضعيف، أبو سعد مجهول، ورواد بن الجراح مختلف فيه)^(٢).

اسناده ضعيف - كما قال - رحمه الله - حيث تتابع الأئمة على وصف أبي سعد الساعدي بالجهالة - وهي جهالة عينية - قال أبو حاتم: (هو مجهول لم يرو عنه غير رواد)^(٣) وقال ابن عبد البر: (أبو سعد الساعدي روى عن أنس بن مالك، روى عنه رواد ابن الجراح، لم يرو عنه غيره)^(٤). وقال الذهبي: (مجهول)^(٥). وقال الحافظ ابن حجر (مجهول)^(٦). وفي اسناده - أيضاً - (رواد) قال فيه الذهبي: (ليس بعمدة)^(٥) وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق اختلط بآخره فترك)^(٧).

تخريج حديث عثمان بن عفان :

رواه ابن ماجه^(٨) من طريق هشام بن عمار ثنا يحيى بن سليم الطائفي ثنا ابن جريج عن الحسن بن أبي الحسن عن عثمان بن عفان إن رسول الله ﷺ رأى

(١) في الأصل (أبو ساعد) ولم أقف عليه، وفي تحفة الأشراف (٤٤٤/١) (أبو سعد).

(٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١٢٤/٤).

(٣) الجرح والتعديل (٣٧٨/٩).

(٤) كتاب الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة الكنى (١٥٥٣/٣).

(٥) ميزان الاعتدال (٥٢٨/٤).

(٦) تقريب التهذيب (ص ٦٤٣) طبعة (العوامة).

(٧) تقريب التهذيب (ص ١٠٤).

(٨) السنن (١٢٣٨/٢) حديث رقم (٣٧٦٦).

رجلاً وراء حمامة فقال: شيطان يتبع شيطانة.

قال البوصيرى: (هذا اسناد رجاله ثقات، وهو منقطع، الحسن لم يسمع من عثمان شيئاً إنما رآه رؤية)^(١).

وفى اسناده ابن جريج والحسن وهما مدلسان وقد عنعناه، وهشام بن عمار قال فيه الحافظ ابن حجر: (صدوق مقرر كبير فصار يتلقن فحديثه القديم أصح)^(٢). و (يحيى بن سليم) صدوق سيء الحفظ^(٣).

وأما سماع الحسن البصرى من عثمان فالصحيح أنه سمع منه كما قال الذهبي: (حضر الجمعة مع عثمان، وسمعه يخطب)^(٤). وأورد لذلك عدداً من الروايات.

تخريج حديث أبي هريرة:

رواه الإمام أبو داود^(٥)، وابن ماجه^(٦)، والإمام أحمد^(٧)، والبيهقي^(٨)، من طرق إلى حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ رأى رجلاً ... الحديث بنحوه.

قال البوصيرى: (هذا اسناد صحيح رجاله ثقات)^(٩). والظاهر أن اسناده فى

(١) مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه (١٢٤/٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٣٦٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٣٧٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (٥٦٤/٤).

(٥) السنن (٢٣١/١) حديث رقم (٤٩٤٠).

(٦) السنن (١٢٣٨/٢) حديث رقم (٣٧٦٥).

(٧) المسند (٣٤٥/٢).

(٨) السنن الكبرى (١٩/١٠).

(٩) مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه (١٢٤/٤).

مرتبة الحسن لذاته لأجل محمد بن عمرو فقد قال فيه الحافظ ابن حجر: (ومحمد صدوق في حفظه شيء، وحديثه في مرتبة الحسن) ^(١). وحسنه الشيخ الألباني ^(٢).

وقال العلائي عقب ذكره لحديث أبي هريرة: (وللحديث طريقان آخران رواهما ابن ماجة، وينتهي بمجموع ذلك إلى درجة الصحة القوية) ^(٣).
الحكم على الحديث:

اسناد حديث أنس حسن لغيره بالشواهد، وبمجموع الأحاديث الثلاثة - حديث أنس، وعثمان، وأبي هريرة - يصبح الحديث صحيحاً لغيره. والله أعلم.
والحديث يصلح مثلاً لترقية الحسن لغيره لمرتبة الصحيح لغيره، ومثلاً على أن وجود أكثر من سبب من أسباب الضعف المحتمل لا يمنع من تقوية الحديث .

* * *

(١) أجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووصفت بالوضع (٣/٣١٠).

(٢) صحيح ابن ماجة (٢/٣١١).

(٣) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح (ص ٣٧ - ٣٨).

الفصل الثاني

تقوية حديث مجهول الحال

وفيه خمسة مباحث:

- (١) المبحث الأول: تعريف مجهول الحال.
- (٢) المبحث الثاني: حكم حديث مجهول الحال.
- (٣) المبحث الثالث: من أقوال العلماء في أن مجهول الحال ضعيف يتقوى.
- (٤) المبحث الرابع: سبب كون حديث (مجهول الحال) من الضعيف المعتضد.
- (٥) المبحث الخامس: أمثلة لتقوية حديث مجهول الحال.



المبحث الأول

تعريف مجهول الحال

أطلق المحدثون (مجهول الحال) على صنفين من الرواة:

(١) الأول: وهو أشهرها: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، قال ابن القطان - رحمه الله -: (والذين يترك - يعني عبد الحق - اعلال الأخبار بهم في هذا الباب هم إما ضعفاء وإما مستورون ممن روى عن أحدهم اثنان فأكثر ولم تعلم مع ذلك أحوالهم.)^(١) وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - عن المرتبة السابعة في كتابه (تقريب التهذيب)^(٢): (من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مستور أو مجهول الحال). وقال في موضع آخر^(٣): (وإن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال، وهو المستور). وقال الزركشي - رحمه الله -: (واسناده على شرط الشيخين إلا موسى بن جبير فإنه روى عنه جماعة، وذكره ابن أبي حاتم^(٤) في كتابه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مستور الحال)^(٥).

(٢) الثاني: أطلق على من ذكر فيه جرح وتعديل ولم يترجح أحدهما على الآخر، قال السخاوي - رحمه الله -: (المستور الذي لم ينقل فيه جرح ولا تعديل وكذا إذا نقلا ولم يترجح أحدهما)^(٦).

(١) كتاب الوهم والإيهام (١/١٥٧ أ) (باب ذكر أحاديث أهلها برجال وفيها من هو

مثلهم، أو ضعف، أو مجهول لا يعرف).

(٢) (ص ٩).

(٣) نزهة النظر (ص ٥٠).

(٤) الجرح والتعديل (١٣٩/٨).

(٥) اللآلي المنشرة في الأحاديث المشهورة (ص ٢٠٦).

(٦) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١٦٢/١) ولم أقف عليه في (فتح المغيث شرح

ألفية الحديث) للسخاوي.

المبحث الثاني حكم رواية مجهول الحال

للعلماء في قبول روايته وردها أربعة أقوال:

- (١) القول الأول: الاحتجاج بروايته.
 - (٢) القول الثاني: عدم الاحتجاج بروايته.
 - (٣) القول الثالث: الاحتجاج بروايته إذا لم يأت بما ينكر عليه.
 - (٤) القول الرابع: التوقف في روايته.
- القول الأول: الاحتجاج بروايته:

وهو قول بعض من رد رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، وقال به بعض أئمة الشافعية، قال ابن الصلاح - رحمه الله -: (احتج بروايته بعض من رد رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، وهو قول بعض الشافعيين، وبه قطع منهم الإمام سليم بن أيوب الرازي^(١))^(٢). وعزاه النووي - رحمه الله -: إلى كثير من المحققين^(٣)، وقال: (الأصح قبول رواية المستور)^(٤). وقال ابن جماعة - رحمه الله -: (والمختار قبوله، وقطع به سليم الرازي)^(٥). وقال الطيبي^(٦) - رحمه الله - مثل قول ابن جماعة.

(١) أبو الفتح، دخل بغداد في حدائته فاشتغل بالنحو واللغة، وسافر إلى الشام ورابط لنشر العلم والمعرفة، وكان فقيهاً أصولياً. مات سنة سبع وأربعين وأربعمائة. طبقات الشافعية للاسنوي (٢٧٥/١ - ٢٧٦).

(٢) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ١٢١ - ١٢٢).

(٣) شرح مسلم (٢٨/١).

(٤) المجموع شرح المذهب (٢٧٧/٦).

(٥) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص ٦٦).

(٦) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٩٠).

وذكر ابن الصلاح - رحمه الله - إن هذا الرأي هو الذي عليه العمل في كثير من كتب الحديث المشهورة فيمن تعذرت الخبرة الباطنة بهم، قال - رحمه الله - (ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم. والله أعلم) ^(١).

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: (وقد قبل روايته جماعة بغير قيد ^(٢)).
قال السخاوي - رحمه الله -: (يعني بعصر دون آخر) ^(٣) .
القول الثاني: عدم الاحتجاج بروايته:

وهو الذي اختاره جمهور المحدثين، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد - رحمه الله -
قال الذهلي - رحمه الله -: (ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح) ^(٤) .

وقال - أيضاً -: (لا يكتب الخبر عن النبي ﷺ حتى يرويه ثقة عن ثقة حتى يتناهى الخبر إلى النبي ﷺ بهذه الصفة، ولا يكون فيهم رجل مجهول، ولا رجل مجروح، فإذا ثبت الخبر عن النبي ﷺ بهذه الصفة وجب قبوله، والعمل به، وترك مخالفته) ^(٥) .

وقال البيهقي - رحمه الله -: (لا يجوز قبول خبر المجهولين حتى يعلم من أحوالهم ما يوجب قبول أخبارهم) ^(٦) . وقول الذهلي والبيهقي - رحمهما الله -

(١) مقدمة ابن الصلاح - مع التقيد والايضاح (ص ١٢٢).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٥٠).

(٣) فتح المغني شرح ألفية الحديث (١/٣٢٣).

(٤) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥٦).

(٥) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٥٦).

(٦) المدخل إلى السنن الكبرى (ص ٩٣).

شامل لجميع أنواع المجهولين.

وقال ابن رجب - رحمه الله - : (وكذلك ظاهر كلام الإمام أحمد أن خبر مجهول الحال لا يصح ولا يحتج به، ومن أصحابنا من خرج قبول حديثه على الخلاف في قبول المرسل) ^(١) وقال الزركشي - رحمه الله - : (والمذهب أن مستور العدالة حكمه حكم غير العدل في الرواية) ^(٢). وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (ردها الجمهور) ^(٣). وقال الغزالي - رحمه الله - : (المستور لا تقبل روايته خلافاً لبعض الناس) ^(٤).

القول الثالث: الاحتجاج بروايته إذا لم يأت بما ينكر عليه :

ذكر الإمام الذهبي - رحمه الله - في ترجمة (مالك بن الخير الزياتي) عن ابن القطان أنه قال فيه : (هو ممن لم تثبت عدالته). قال الذهبي : (يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح) ^(٥).

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (ما نسبته للجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان، نعم هو حق فيمن كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه كما قررته في (علوم الحديث)) ^(٦).

(١) شرح علل الترمذي (٣٤٧/١).

(٢) كتاب النكت على ابن الصلاح (٤٠٥/٢).

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٥٠).

(٤) المنحول من تعليقات الأصول (ص ٢٥٨).

(٥) ميزان الاعتدال (٤٢٦/٣).

(٦) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٢٩٦/١) ولم أقف عليه في (لسان الميزان).

وقال في موضع آخر عقب حكايته لقول الذهبي المتقدم: (وهذا الذي نسبه الى آخره لا يناع فيه، بل ليس كذلك، بل هذا شيء نادر لأن غالبهم معروفون بالثقة إلا من خرجا له في الاستشهاد)^(١).

القول الرابع: التوقف في روايته :

وهو اختيار إمام الحرمين الجويني - رحمه الله - ووافقه عليه الحافظ ابن حجر - رحمه الله -، قال إمام الحرمين: (والذي أثره في هذه المسألة ألا نطلق رد رواية المستور ولا قبولها، بل يقال: رواية العدل مقبولة، ورواية الفاسق مردودة، ورواية المستور موقوفة إلى استبانة حالته)^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: (والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين، ونحوه قول ابن الصلاح^(٣) فيمن جرح بجرح غير مفسر)^(٤).

القول المختار:

هو قول الجمهور في عدم الاحتجاج بروايته، وهو القول الثاني من هذه الأقوال فلا يحتج إلا بمن كان ثقة، أو وصف بأدنى درجات العدالة والتوثيق. ومن اختار التوقف - وهو القول الرابع - في روايته لم يبعد عن مذهب الجمهور في عدم الاحتجاج به، لأن التوقف معناه عدم العمل بخبره. والله أعلم.

(١) لسان الميزان (٣/٥).

(٢) البرهان في أصول الفقه (٦١٥/١).

(٣) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ١١٩).

(٤) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٥٢).

المبحث الثالث

من أقوال العلماء في أن حديث مجهول الحال ضعيف يتقوى

أن حديث مجهول الحال عند من لا يحتج به ضعيف ضعفاً يسيراً، فإذا توبع بمثله أو بأعلى منه انجبر ضعفه وصار حسناً لغيره، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (وقد فات الحاكم من الأقسام المختلف فيها قسم آخر نبه عليه القاضي عياض - رحمه الله - وهو رواية المستورين ، فإن رواياتهم مما اختلف في قبوله ورده . ولكن يمكن الجواب عن الحاكم في ذلك بأن هذا القسم وإن كان مما اختلف في قبول حديثهم ورده إلا أنه لم يطلق أحد على حديثهم اسم الصحة ، بل الذين قبلوه جعلوه من جملة الحسن بشرطين : أحدهما أن لا تكون رواياتهم شاذة . وثانيهما أن يوافقهم غيرهم على رواية ما روه . فقبولها حينئذ باعتبار المجموعة كما قرر في الحسن . والله أعلم) (١)

وقال - أيضاً - : (ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه ، أو مثله لا دونه ، وكذا المختلط الذي لم يتميز ، والمستور ، صار حديثهم حسناً لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع ، لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء ، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول . والله أعلم) (٢)

وقال السيوطي - رحمه الله - : (وفيما علق عن الحافظ ابن حجر أن الضعيف لتدليس ، أو جهالة حال ، يرتقي إلى الحسن بتعدد طرقه ...) (٣)

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٣٧٠).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٥١ - ٥٢).

(٣) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (٣/١٠٨٤).

المبحث الرابع

سبب كون حديث (مجهول الحال) من الضعيف المعتضد

إن رواية مجهول الحال - وكذا مجهول العين والمبهم - مردودة عند أهل العلم لاحتمال أن يكون المجهول كاذباً أو سيء الحفظ، فإذا جاء خبره من طريق أخرى ولو كان راويها في درجته كان ذلك دليلاً على حفظه وضبطه لذلك الخبر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: (إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذباً أو سيء الحفظ، فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنه لم يعتمد كذبه، واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل قد يكون ممتعاً، وقد يكون بعيداً، ولما كان تجويز اتفاقهما في ذلك ممكناً نزل عن درجة الصحيح) (١).

وقال البقاعي - رحمه الله -: (إنا ما ردنا المستور لضعفه بل لاحتمال ضعفه وعدم تحقق صفة الضبط فيه ... فإذا اعتضد بمجيئه من طريق أخرى ولو كان راويها في درجته غلب على الظن أنه حفظ، والعبرة في هذا العلم بالظن) (٢).

إن احتمال ضعف الراوي المستور هو السبب الذي رد الأئمة به خبره كما صرح البقاعي - رحمه الله -، فإذا روى المستور خبراً فإنه يحتمل أن يكون قد ضبط المروى، ويحتمل أن لا يكون قد ضبطه، فإذا روي من وجه آخر مثله أو فوقه لا دونه غلب على الظن ضبطه له، وكلما كثرت طرقه قوي ذلك فيه، قال السخاوي عقب قول العراقي في الألفية: (ولم يكن فرداً ورد) (٣): (بل جاء - أيضاً من وجه آخر فأكثر فوقه أو مثله لا دونه ليرجع أحد الاحتمالين، لأن المستور - مثلاً - حيث يروى يحتمل أن يكون ضبط المروى ويحتمل أن لا يكون ضبطه، فإذا ورد مثل ما

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٣/١٨).

(٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٤٩٧/٢).

(٣)

رواه أو معناه من وجه آخر غلب على الظن أنه ضبط وكلما كثر المتابع قوي الظن
كما في أفراد المتواتر فإن أولها من رواية الأفراد ثم لا يزال يكثر إلى أن يقطع بصدق
المروى ولا يستطيع سامعه أن يدفع ذلك عن نفسه^(١).

* * *

(١) فتح المغيـث شرح ألفية الحديث (٦٦/١).

المبحث الخامس

أمثلة لتقوية حديث مجهول الحال

المثال الأول:

حديث كعب بن عجرة الأنصاري - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: (يا كعب بن عجرة إنها ستكون بعدى أمراء - وصفهم بالجور - فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم، وأعانهم على فجورهم، فليس مني، ولست منه، ولا يرد عليّ الحوض. ومن لم يدخل عليهم، ولم يصدقهم بكذبهم، ولم يعنهم على فجورهم فهو مني وأنا منه ويرد عليّ الحوض. يا كعب حق للحم نبت من سحت أن لا يدخل الجنة النار أولى به).

تخريج الحديث :

له أربعة طرق:

(١) الأول: رواه الطبراني ^(١) من طريق محمد بن اسماعيل بن أبي فديك ثنى يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن سعد بن اسحق بن كعب بن عجرة الأنصاري عن أبيه عن جده مرفوعاً.

قال الطبراني: (لم يروه عن سعد بن اسحق إلا يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة). في الأصل: إلا عبد الله بن أبي قتادة، سقط يحيى منه.

وفي اسناده (اسحق بن كعب بن عجرة) قال ابن حجر: (مجهول الحال) ^(٢) وقال الذهبي: (تابعي مستور) ^(٣). وفي الحكم على (اسحق) بجهالة الحال، أو بكونه مستوراً نظراً، لأنه ليس له راو إلا ابنه (سعد) حيث لم يذكر الأئمة الذين

(١) المعجم الصغير (١/١٥٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٢٩).

(٣) ميزان الاعتدال (١/١٩٦).

ترجموا له غيره، كابن أبي حاتم^(١)، وابن حبان^(٢)، والمزى^(٣)، والذهبي^(٤)، وابن حجر^(٥)، - رحمهم الله -، ومثله يحكم الأئمة عليه بجهالة العين لا بجهالة الحال إذا لم يعتمد ذكر ابن حبان له في الثقات .

وفي اسناده - أيضاً - (يحيى بن عبد الله) ذكره ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل)^(٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

(٢) الثاني: رواه الترمذي^(٧) من طريق عبيد الله بن موسى ثنا أبو بشر عن أيوب ابن عائد الطائي عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن كعب بن عجرة مرفوعاً: (أنه لا يربوا لحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به) . ذكرها في حديث طويل أوله (أعيذك بالله يا كعب بن عجرة من أمراء) .

قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث عبيد الله بن موسى) . وقال: (وأيوب بن عائد الطائي يضعف، ويقال كان يرى الإرجاء) وقال - أيضاً - : (وسألت محمداً عن هذا الحديث ؟ فلم يعرفه إلا من حديث عبيد الله بن موسى، واستغربه جداً) .

أقوال النقاد في (أيوب) :

وأيوب بن عائد الذي ضعفه الإمام الترمذي - رحمه الله - اختلفت كلمة

(١) الجرح والتعديل (٢/٢٣٢) .

(٢) الثقات (٤/٢٢) .

(٣) كتاب تهذيب الكمال (١/٨٨) .

(٤) ميزان الاعتدال (١/١٩٦) .

(٥) تهذيب التهذيب (١/٢٤٧ - ٢٤٨) .

(٦) (١٦٠/٩) .

(٧) السنن (٢/٥١٢) (كتاب الصلاة) (باب ما ذكر في فضل الصلاة) .

النقاد فيه توثيقاً وتضعيفاً، فقد وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعجلي، وأبو داود، كما في (تهذيب التهذيب) ^(١) ووثقه - أيضاً - : الذهبي ^(٢)، والحافظ ابن حجر ^(٣).

وذكره أبو زرعة في (كتاب الضعفاء) ^(٤)، وكذا ذكره البخاري في (الضعفاء) ^(٥)، وقال الذهبي: (أورده البخاري في الضعفاء لإرجائه، والعجب من البخاري يغمزه وقد احتج به، لكن له عنده حديث) ^(٦). قال ابن حجر - رحمه الله -: (له في صحيح البخاري حديث واحد في المغازي) ^(٧)، في قصة أبي موسى الأشعري، أخرجه له بمتابعة شعبة، وروى له مسلم والترمذي ^(٨). وحكى عن البخاري أنه قال فيه: (كان يرى الإرجاء إلا أنه صدوق).

وفي اسناده - أيضاً -: (غالب أبو بشر) وهو غالب بن نجيح قال ابن حجر - رحمه الله -: (مقبول) ^(٩) وذكره ابن حبان في (الثقات) ^(١٠).

(١) (٤٠٧/١).

(٢) المغني في الضعفاء (٩٦/١).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٤١).

(٤) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء (٦٠١/٢).

(٥) (ص ٢٥٣).

(٦) ميزان الاعتدال (٢٨٩/١).

(٧) صحيح البخاري - مع فتح الباري (٦٣/٨) رقم (٤٣٤٦) (كتاب المغازي) (باب

بعث أبي موسى ومعاذ بن جبل إلى اليمن قبل حجة الوداع).

(٨) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص ٣٩٢).

(٩) تقريب التهذيب (ص ٢٧٣).

(١٠) (٣٠٩/٧).

(٣) الثالث: رواه الطبراني^(١) من طريق عقيل الجعدي عن أبي اسحق الهمداني عن عاصم العدوي عن كعب بن عجرة الأنصاري مرفوعاً: لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت فالنار أولى به). ذكرها في حديث طويل أوله: (يا كعب أعاذك الله من أمراء يكونون بعدى). وقال: (لم يروه عن أبي اسحق إلا عقيل، تفرد به ابراهيم بن طهمان).

وفي استاده (عقيل الجعدي) قال فيه البخاري: (منكر الحديث)^(٢) وقال أبو حاتم: (منكر الحديث، ذاهب، يشبه أن يكون أعرابياً إذا روى عن الحسن البصري قال دخلت على سلمان الفارسي، فلا يحتاج أن يسأل عنه)^(٣).

(٤) الرابع: رواه ابن حبان^(٤) من طريق أبي يعلى حدثنا أمية بن بسطام حدثنا معتمر بن سليمان قال سمعت عبد الملك بن أبي جميلة يحدث عن أبي بكر بن بشير عن كعب بن عجرة قال: قال النبي ﷺ: يا كعب بن عجرة إنه لا يدخل الجنة لحم ودم نبتا من سحت، النار أولى به،....).

واستاده ضعيف لأن فيه (عبد الملك بن أبي جميلة) قال أبو حاتم: (مجهول)^(٥) وكذا قال الذهبي - رحمه الله - في (المغني في الضعفاء)^(٦) وفي (ميزان الاعتدال في نقد الرجال)^(٧) وكذا قال الحافظ ابن حجر^(٨) - رحمه الله -

(١) المعجم الصغير (١/٢٢٤).

(٢) التاريخ الكبير (٧/٥٤).

(٣) الجرح والتعديل (٦/٢١٩).

(٤) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٧/٤٣٦) حديث (٥٥٤١).

(٥) الجرح والتعديل (٥/٣٤٥).

(٦) (٢/٤٠٤).

(٧) (٢/٦٥٢).

(٨) تقريب التهذيب (ص ٢١٨).

.. وأما ابن حبان - رحمه الله - فقد ذكره في (الثقات) ^(١) في موضعين، ولا عبرة بذلك لما هو معلوم من توثيق ابن حبان - رحمه الله - للمجاهيل .
وفي الاسناد - أيضاً - (أبو بكر بن بشير) وهو ابن كعب بن عجرة، أورده ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) ^(٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .
وجملة القول في هذه الطرق أن الحديث يتقوى بمجموعها ويرتقى إلى درجة الحسن لغيره إلا الطريق الثالث منها، فإنه لا يعضده لشدة ضعفه . ويتقوى الحديث أيضاً بما له من شواهد، ومنها حديث جابر .

تخريج حديث جابر:

له طريقان:

(١) الأول: رواه عبد الرزاق ^(٣) - ومن طريقه - الإمام أحمد ^(٤)، وابن حبان ^(٥)، والحاكم ^(٦)، من طريق معمر عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: (يا كعب بن عجرة انه لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت أبدا، النار أولى به) . في حديث طويل أوله: (أعاذك الله يا كعب ابن عجرة من أمانة السفهاء) .
قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) .
وقال الذهبي: (صحيح) .

(١) (١٠٣/٧ و ٣٨٥/٨) .

(٢) (٣٤٢/٩) .

(٣) المصنف (٣٤٥/١١) .

(٤) المسند (٣٢١/٣) وجاء فيه (عبد الرحمن بن ثابت) ولم أقف عليه .

(٥) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢٣/٧) حديث (٤٤٩٧) .

(٦) المستدرک (١٢٧/٤) كتاب الأطعمة و (٤٢٢/٤) (كتاب الفتن) .

وفى تصحيح الحديث بهذا الإسناد نظر، لأن عبد الرحمن بن سابط لم يسمع من جابر، قال ابن أبي حاتم: (قيل ليحيى سمع - أي عبد الرحمن - من جابر؟ قال: لا ، هو مرسل)^(١) ولو سلم هذا الإسناد من هذا الانقطاع ما بلغ مرتبة الصحيح لأن (عبد الله بن عثمان بن خثيم) صدوق^(٢).

(٢) الثاني: أشار إليه أبو نعيم في (الحلية)^(٣)، وهو مروي من طريق المنكدر ابن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر نحوه.
و (المنكدر) لين الحديث^(٤).

الحكم على الحديث:

حديث كعب بن عجرة - رضى الله عنه - حسن لغيره بمجموع طرقه.

* * *

(١) المراسيل (ص ١٢٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص ١٨١).

(٣) (٣١/١).

(٤) تقريب التهذيب (ص ٣٤٨).

الفصل الثالث

تقوية الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم

وفيه خمسة مباحث:

- (١) المبحث الأول: تعريف المبهم.
- (٢) المبحث الثاني: معرفة المبهم وأهميته.
- (٣) المبحث الثالث: حكم الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم.
- (٤) المبحث الرابع: قبول الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم للاعتضاد.
- (٥) المبحث الخامس: أمثلة لتقوية الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم.

المبحث الأول تعريف المبهم

المبهم لغة:

(المبهم) اسم مفعول من الإبهام، و (المبهم) كمكرم المغلق من الأبواب لا يهتدى لفتحه، وقد أبهمه أي أغلقه وسده ^(١). و (طريق مبهم إذا كان خفياً لا يستبين) ^(٢).

المبهم اصطلاحاً:

والمبهم في اصطلاح المحدثين هو: (الراوى الذي أبهم ذكره في الحديث أو في الإسناد، من الرجال والنساء) ^(٣).

* * *

(١) ناج العروس من جواهر القاموس (٢٠٧/٨).

(٢) لسان العرب (٥٦/١٢).

(٣) شرح ألفية العراقي (٢٣٠/٣).

المبحث الثاني

معرفة المبهمة وأهميته

إن معرفة الأسماء المبهمة الواقعة في أسانيد أو متون الأحاديث تتم بأحد هذه الأمور^(١):

(١) الأول: بوروده مسمى في بعض الروايات.

(٢) الثاني: بتنصيب أهل السير على كثير منهم.

وفي معرفة الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث فوائد متعددة، وإن كان الحافظ ابن كثير - رحمه الله - يرى أن معرفتها قليلة الجدوى بالنسبة لمعرفة الحكم من الحديث، قال - رحمه الله -: (وهو فن قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة الحكم من الحديث، ولكنه شيء يتحلى به كثير من المحدثين وغيرهم)^(٢) أما فوائد معرفة المبهمات الواقعة في متون الأحاديث فقد قال الحافظ ولي الدين العراقي^(٣) - رحمه الله - (وكم له من فائدة تستجاد :

(١) أدناها: تحقيق الشيء على ما هو عليه، فإن النفس متشوقة إليه.

(٢) ومنها: أن يكون في الحديث منقبة لذلك المبهمة فتستفاد بمعرفته، فينزل منزلته، ويحصل الامتثال لقوله ﷺ : (انزلوا الناس منازلهم)^(٤).

(١) تدريب الراوي (٣٤٣/٢).

(٢) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث (ص ٢٠١).

(٣) كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (ص ٧).

(٤) رواه الإمام أبو داود في السنن (١٧٣/٥) (كتاب الأدب) (باب في تنزيل الناس

منازلهم) حديث رقم (٤٨٤٢) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عن عائشة رضي الله عنها: مر بها سائل فأعطته كسرة، ومر بها رجل عليه ثياب وهيمة فاقعدته فأكل، ففعل لها في ذلك، فقالت: قال رسول الله ﷺ انزلوا الناس =

(٣) ومنها: أن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب إليه، فيحصل من تعيينه السلامة من جولان الظن في غيره من أفاضل الصحابة.

(٤) ومنها: أن يكون ذلك المبهمة عن حكم عارضه حديث آخر فيستفاد بمعرفته هل هو ناسخ أو منسوخ. ف زمن إسلام ذلك الصحابي وكان قد أخبر عن قصة شاهدها وهو مسلم. ثم قال ولي الدين العراقي: (إلى غير ذلك من الفوائد التي لا تخفى).

وأما معرفة الأسماء المبهمة في الأسانيد (فلا تخفى شدة الاحتياج إلى معرفتها، لتوقف الاحتجاج بالحدوث معرفة راويه) (٢) وكيف تعرف درجة راو لا يعرف اسمه؟ قال ابن كثير: (وأهم ما فيه ما رفع إبهاماً في اسناد، كما إذا ورد في سند (عن فلان بن فلان) أو (عن أبيه) أو (عمه) أو (أمه) فوردت تسمية هذا المبهمة من طريق أخرى، فإذا هو ثقة، أو ضعيف، أو ممن ينظر في أمره، فهذا أنفع ما في هذا) (٣).

قال ولي الدين العراقي: (وأكثر ما زدته من المبهمات الواقعة في الإسناد وهي أهم، وأكثر نفعاً، وأوردتها في أواخر الأبواب غالباً) (٤).

= منازلهم. قال أبو داود: (ميمون لم يدرك عائشة) قال النووي: (قال الشيخ: وفيما قاله أبو داود نظر، فإنه كوفي متقدم قد أدرك المغيرة بن شعبة ومات المغيرة بن شعبة قبل عائشة) شرح مسلم (١٩/١).

(١) كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (ص ٧).

(٢) كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (ص ٧).

(٣) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث (ص ٢٠١).

(٤) كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (ص ٨).

المبحث الثالث

حكم الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم

إن وقوع الإبهام في متن الحديث لا يضره شيئاً، أما إذا كان الإبهام في اسناده ولم يعرف اسم ذلك المبهم بوروده مسمى في طريق أخرى فحكمه الضعف وعدم القبول عند المحدثين، قال ابن كثير - رحمه الله - : (فأما المبهم الذي لم يسم أو من سمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه) ^(١) وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسم، لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته) ^(٢) .

ولو أبهم الراوى بلفظ التعديل كقولهم (أخبرني الثقة) فقد ذكر الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في حكم روايته ثلاثة مذاهب ^(٣) :

(١) الأول منها: وهو الذي اختاره - رحمه الله - عدم قبول روايته، قال (وكذا لا يقبل خبره ولو أبهم بلفظ التعديل، كأن يقول الراوى عنه (حدثني الثقة)، لأنه قد يكون ثقة عنده مرجوحاً عند غيره، وهذا على الأصح في المسألة) .

(٢) والثاني: قيل: يقبل تمسكاً بالظاهر إذ الجرح على خلاف الأصل .

(٣) والثالث: وقيل: إن كان القائل عالماً أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه. قال الحافظ ابن حجر: (وهذا ليس من مباحث علوم الحديث . والله الموفق) .

وعلى ذلك فلا يقبل المحدثون الحديث الذي في اسناده مبهم، ويرى الإمام ابن عبد الهادى - رحمه الله - أن المبهم أسوأ حالاً من المجهول حيث قال فيما رواه

(١) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث (ص ٨١) .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٤٩) .

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٤٩) .

البيهقي - رحمه الله - من طريق ابن أبي فديك عن رباح بن بشير عن يزيد بن أبي سعيد المقبري قال: قدمت على عمر بن عبد العزيز إذ كان خليفة بالشام، فلما ودعته قال: إن لي إليك حاجة إذا أتيت المدينة ستري قبر النبي ﷺ فأقرئه مني السلام. قال محمد بن اسماعيل بن أبي فديك: فحدثت به عبد الله بن جعفر فقال: أخبرني فلان أن عمر كان يرد إليه البريد من الشام (١).
 قال ابن عبد الهادي: (والخبر لعبد الله بن جعفر رجل مبهم، وهو أسوأ حالا من المجهول) (٢).

* * *

(١) شعب الإيمان (٤٩٢/٣) حديث رقم (٤١٦٧).

(٢) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص ٣٢٧).

المبحث الرابع

قبول الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم للاعتضاد

إن عدم قبول الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم لا يعنى عدم قبوله عند المتابعات والشواهد، فقد قبل المحدثون روايته عند الموافقة بمثله أو بما هو أعلى منه، ومن قواه لاعتضاده بمتابعات أو شواهد الإمام ابن كثير^(١) - رحمه الله - والحافظ ابن حجر^(٢) - رحمه الله .

وصرح الإمام ابن كثير بأن حديث المبهم إذا كان الإبهام في القرون المشهود لها بالخير أو كان في عصر التابعين فإنه يستضاء بحديثه، قال - رحمه الله :

(فأما المبهم الذي لم يسم، أو من سمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها في موطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير. والله أعلم)^(٣).

* * *

(١) ارشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه (ص ٢٧٩).

(٢) فتح الباري (١/١٦١) ونتائج الأفكار (١٤٣/١ - ١٤٦ و ١٧٩ و ٢٤٢).

(٣) اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحديث (ص ٨١).

المبحث الخامس

أمثلة لتقوية الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم

المثال الأول:

عن عقبة بن عامر - رضى الله عنه - أنه خرج مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، فجلس رسول الله ﷺ يوماً يحدث أصحابه فقال: من قام إذا استقلت الشمس فتوضأ فأحسن الوضوء ثم صلى ركعتين خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه.

قال عقبة: فقلت الحمد لله الذي رزقني أن أسمع هذا من رسول الله ﷺ وعلى آله وسلم. فقال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه وكان تجاهي -: أتعجب من هذا؟ فقد قال رسول الله ﷺ قبل أن تأتي ما هو أعجب من هذا، فقلت: بأبي أنت وأمي ما قال؟ فقال: إنه قال من توضأ فأحسن الوضوء ثم رفع بصره - أو قال نظره - إلى السماء فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء).

تخريج الحديث:

رواه أبو داود ^(١)، والدارمي ^(٢)، وابن أبي شيبة ^(٣)، وأبو يعلى ^(٤)، والطبراني ^(٥) من طريق أبي عقيل زهرة بن معبد عن ابن عمه عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

(١) السنن (١١٩/١) (كتاب الطهارة) (باب ما يقول الرجل إذا توضأ) حديث رقم (١٧٠).

(٢) السنن (١٤٧/١) (كتاب الصلاة والطهارة) (باب القول بعد الوضوء) حديث (٧٢٢).

(٣) المصنف (٤/١) و (٤٥١/١٠ - ٤٥٢).

(٤) المسند (١٦٢/١) حديث رقم (١٨٠) و (٢١٣/١ - ٢١٤) حديث رقم (٢٤٩) و ٢٩٩/٤ حديث رقم (١٧٦٣).

(٥) المعجم الكبير (٣٣٢/١٧).

ورواه ابن السني ^(١) مقتصرًا على ما رفعه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -
ورواية أبي داود لم يسق لفظها.

ورواه الحافظ ابن حجر، وقال عقبه: (هذا حديث حسن من هذا الوجه ولولا
الرجل المبهم لكان على شرط البخاري، لأنه اخرج لجميع رواته من المقرئ فصاعدا
إلا المبهم ولم أقف على اسمه) ^(٢).

وفي الحكم عليه بالحسن من هذا الوجه نظر، لأجل هذا المبهم الذي لم يعرف
الحافظ ابن حجر اسمه، إلا أنه يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بما له من متابعات،
ولعل الحافظ ابن حجر - رحمه الله - حسنه لأجلها.

والحديث رواه الطبراني ^(٣) من طريق أبي عقيل حدثني عمي ثنا عقبه بن عامر
مرفوعا. فجعل (عمه) مكان (ابن عمه).

وللحديث ثلاث طرق أخرى:

(١) الأول: رواه الإمام مسلم ^(٤)، وأبو داود ^(٥)، والإمام أحمد ^(٦)، وأبو
عوانة ^(٧) والطبراني ^(٨)، من طريق أبي عثمان عن جبير بن نفير عن عقبه بن عامر

(١) عمل اليوم والليلة (ص ٢٢).

(٢) نتائج الأفكار (١/٢٤٢ - ٢٤٣).

(٣) المعجم الكبير (١٧/٣٣١).

(٤) الصحيح (١/٢٠٩) حديث رقم (٢٣٤) (كتاب الطهارة) (باب الذكر المستحب
عقب الوضوء).

(٥) السنن (١/١١٨) حديث رقم (١٦٩) (كتاب الطهارة) (باب ما يقول الرجل إذا
توضأ).

(٦) المسند (٤/١٤٥-١٤٦).

(٧) المسند (١/٢٢٥).

(٨) المعجم الكبير (١٧/٣٣٢) حديث رقم (٩١٧).

قال: كانت علينا رعاية الإبل فجاءت نويتي فروحتها بعشي، فادركت رسول الله ﷺ قائماً يحدث الناس، فادركت من قوله: (ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلّي ركعتين مقبل عليهما بقلبه ووجه إلا وجبت له الجنة) قال: فقلت ما أجود هذه، فإذا قائل بين يدي يقول: التي قبلها أجود، فنظرت فإذا عمر، قال: أني قد رأيتك جئت آنفا، قال: ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ - أو فيسبغ - الوضوء ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبد الله ورسوله، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها يشاء) واللفظ للإمام مسلم.

(٢) الثاني: رواه الإمام مسلم ^(١)، وأبو داود ^(٢)، والإمام أحمد ^(٣)، وأبو عوانة ^(٤)، والطبراني ^(٥)، من طريق أبي إدريس الخولاني عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

(٣) الثالث: رواه الإمام أحمد ^(٦) من طريق عبد الوهاب بن بخت عن الليث ابن سليم الجهني عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

واسناده ضعيف لأن فيه (الليث بن سليم الجهني) قال فيه الحسيني

(١) الصحيح (٢٠٩/١) (كتاب الطهارة) (باب الذكر المستحب عقب الوضوء).
(٢) السنن (١١٩/١) (كتاب الطهارة) (باب ما يقول الرجل إذا توضأ) ولم يسق لفظه.

(٣) المسند (١٤٥/٤ - ١٤٦).

(٤) المسند (٢٢٥/١).

(٥) المعجم الكبير (٣٣٢/١٧) حديث رقم (٩١٧).

(٦) المسند (١٤٦/٤).

(مجهول) (١).

الحكم على الحديث:

حديث عقبة بن عامر من الطريق المبهمة حسن لغيره بالمتابعات، ومتن الحديث صحيح لرواية الإمام مسلم له.

* * *

(١) الاكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال سوى من ذكر في (تهذيب الكمال) ص ٢٦٦ وذكره الحافظ ابن حجر في (تعجيل المنفعة) ص ٢٣٤ وقال: مجهول.

المثال الثاني:

عن معاوية بن أبي سفيان - رضى الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يا أيها الناس إنما العلم بالتعلم، والفقه بالتفقه، ومن يرد الله به خيراً يفقه في الدين، وإنما يخشى الله من عباده العلماء).

تخريج الحديث:

رواه الطبراني^(١) من طريق عتبة بن أبي حكيم عن حدثه عن معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ ... الحديث بمثله.

قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، وفيه رجل لم يسم، وعتبة بن أبي حكيم وثقه أبو حاتم وأبو زرعة، وضعفه جماعة)^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: (اسناده حسن، لأن فيه مبهما اعتضد بمجيئه من وجه آخر)^(٣).

والحديث رواه ابن أبي عاصم في (كتاب العلم)^(٤) من طريق عتبة بن أبي حكيم عن حدثه عن معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يا أيها الناس تعلموا إنما العلم بالتعلم، والفقه بالتفقه، ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين). وقوله (ومن يرد الله به خيراً يفقه في الدين). متفق عليه، رواه الإمام البخاري^(٥).

(١) المعجم الكبير (٣٩٥/١٩).

(٢) مجمع الزوائد (١٢٨/١).

(٣) فتح الباري (١٦١/١).

(٤) تغليق التعليق على صحيح البخاري (٧٨/٢).

(٥) الصحيح في ثلاثة مواضع: (٢٥/١) < كتاب العلم > (باب من يرد الله به خيراً

يفقه ..) و ٤٨/٤ < كتاب فرض الخمس > (باب قول الله تعالى: فأن الله خمسه).

و ١٤٩/٨ < كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة > (باب قول النبي ﷺ لا تزال طائفة).

ومسلم^(١)، من حديث معاوية بن أبي سفيان - رضى الله عنه .
وأما قوله (يا أيها الناس إنما العلم بالتعلم، والفقه بالتفقه) . فله شواهد مروية
عن: (أبي هريرة) و (أبي الدرداء) و (ابن مسعود) و (أنس) و (شداد بن
أوس) ذكرها السخاوى^(٢) - رحمه الله - وأقواها حديث أبي هريرة -
رضى الله عنه .

تخريج حديث أبي هريرة :

رواه الدارقطني^(٣)، والخطيب^(٤)، وابن الجوزى^(٥)، من طريق اسماعيل بن
مجالد بن سعيد عن عبد الملك بن عمير عن رجاء بن حيوة عن أبي هريرة -
رضى الله عنه - مرفوعاً: (إنما العلم بالتعلم، والحلم بالتحلم، ومن يتحر الخير
يعطه، ومن يتوق الشريعة) .

قال ابن الجوزى: (اسماعيل بن مجالد قال السعدى ليس محموداً) .
وقال الذهبي فى (اسماعيل) : صدوق^(٦) . وقال الحافظ ابن حجر: صدوق
يخطيء^(٧) .

وسئل الإمام الدارقطني - رحمه الله - عن هذا الحديث من طريق رجاء بن

(١) الصحيح (٧١٨/٢ و ٧١٩) (كتاب الزكاة) (باب النهى عن المسألة) و
(١٥٢٤/٣) (كتاب الامارة) (باب قوله ﷺ لا تزال طائفة من أمتي) .

(٢) المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة (ص ١٠٧)
حديث رقم (٢١٠) .

(٣) العلل (٣/١٨٠ أ) (مسند أبي هريرة) .

(٤) تاريخ بغداد (١٢٧/٩) فى ترجمة (سعد بن زنبور) .

(٥) العلل المتناهية (٧٦/١) .

(٦) الكاشف (١٢٨/١) .

(٧) (تقريب التهذيب) ص ٣٥ .

حيوة عن أبي هريرة، فأجاب بقوله:

(يرويه عبد الملك بن عمير واختلف عنه، فرواه اسماعيل بن مجالد عن عبد الملك عن رجاء بن حيوة عن النبي ﷺ - كذا في الأصل -، ورواه محمد ابن الحسن الهمداني عن الثوري عن عبد الملك عن رجاء عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ، وغيره يرويه عن عبد الملك عن رجاء عن أبي الدرداء موقوفاً، وهو المحفوظ) (١).

وقد علق الإمام البخاري قوله (إنما العلم بالتعلم) في (صحيحه) (٢) جازماً به، قال الحافظ ابن حجر: (وإنما جزم به مع أن فيه راوياً مبهماً لمجيئه من طريق أخرى) (٣).

وحسن الشيخ الألباني (٤) - حفظه الله - حديث أبي هريرة.

الحكم على الحديث:

اسناد حديث معاوية من الطريق المبهمة حسن لغيره بحديث أبي هريرة - رضى الله عنه - . وأما قوله (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) . فصحيح متفق على صحته .

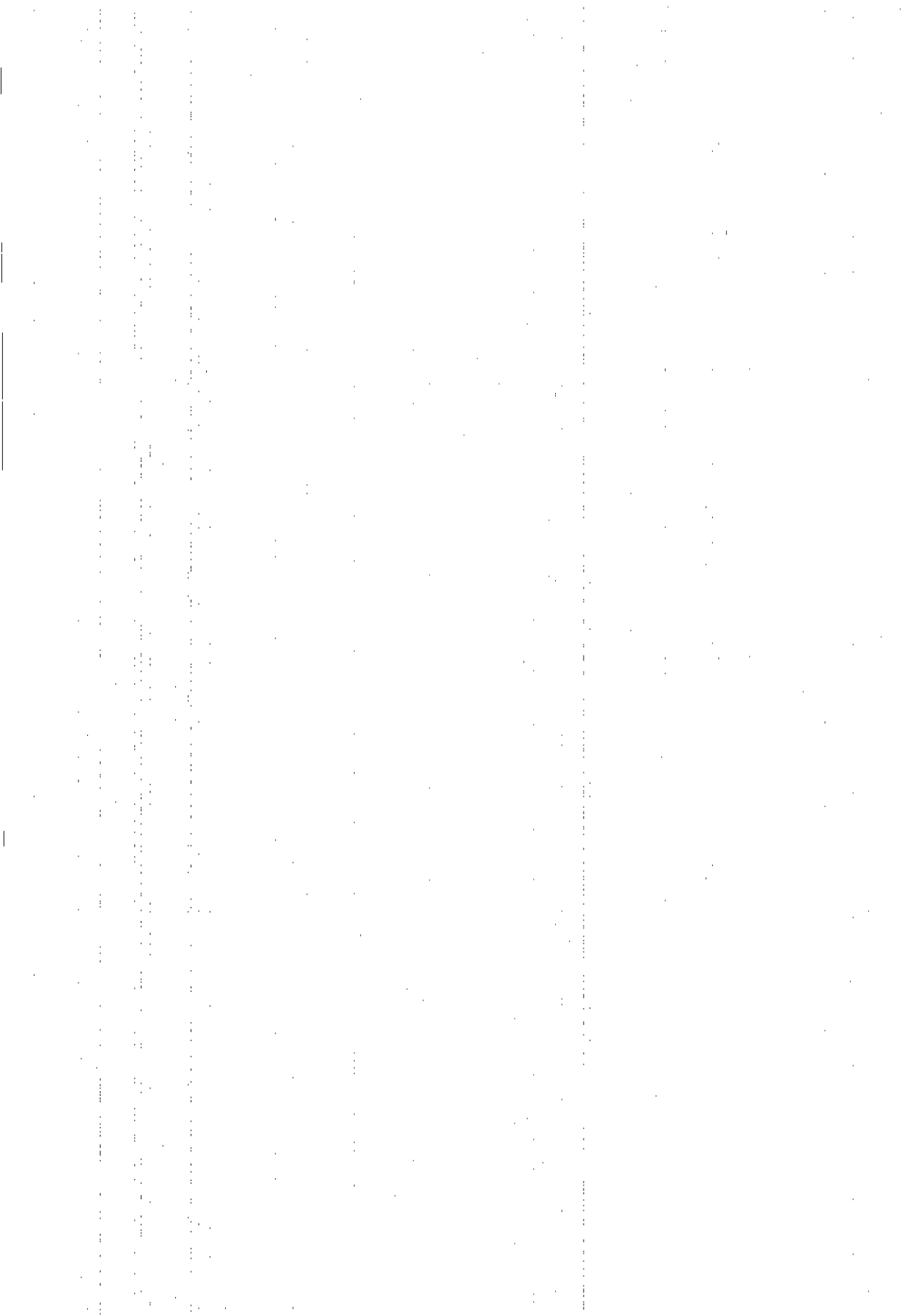
* * *

(١) العلل (٣/١٨٠) (مسند أبي هريرة) .

(٢) الصحيح (١/٢٥) (كتاب العلم) (باب العلم قبل القول والعمل) .

(٣) تفليق التعليق على صحيح البخاري (٢/٧٨) .

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث رقم (٣٤٢) .



الباب السادس

تقوية الأحاديث الضعيفة بسبب الطعن في ضبط أحد رواتها

وفيه ثلاثة فصول:

- (١) الفصل الأول: تقوية حديث سيء الحفظ.
- (٢) الفصل الثاني: تقوية حديث المختلط إذا لم يتميز.
- (٣) الفصل الثالث: تقوية حديث المتلقن.

الفصل الأول

تقوية حديث سيء الحفظ

وفيه أربعة مباحث:

- (١) المبحث الأول: تعريف سيء الحفظ.
- (٢) المبحث الثاني: من أقوال العلماء في أن حديث سيء الحفظ ضعيف يعتضد.
- (٣) المبحث الثالث: سبب كون حديث سيء الحفظ ضعيف يعتضد.
- (٤) المبحث الرابع: أمثلة لتقوية حديث سيء الحفظ.

المبحث الاول

تعريف سيء الحفظ

لغة:

(الحفظ) نقيض النسيان، وهو التعاهد وقلة الغفلة ^(١). قال الأزهري: (ورجل حافظ، وقوم حفاظ، وهم الذين رزقوا حفظ ما سمعوا، وقلما ينسون شيئا يفعلونه) ^(٢).

وقال ابن سيدة: (الحفظ نقيض النسيان) ^(٣) وقال الجوهري: (حفظت الشيء حفظاً أي حرصته، وحفظته - أيضاً - بمعنى استظهرته) ^(٤).
اصطلاحاً:

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (والمراد به : من لم يرجح جانب اصابته على جانب خطئه) ^(٥).
وقال - في موضع آخر - : (وهو عبارة عن أن لا يكون غلطه أقل من إصابته) ^(٦).

* * *

(١) تهذيب اللغة (٤/٤٥٨).

(٢) تهذيب اللغة (٤/٤٥٩).

(٣) المحكم والمحيط الاعظم في اللغة (٣/٢١٢).

(٤) الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية (٣/١١٧٢).

(٥) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الاثر (ص ٥١).

(٦) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص ٤٤).

المبحث الثاني

من أقوال العلماء في أن حديث سيء الحفظ ضعيف يعتضد

إن حديث سيء الحفظ عند أهل الحديث حديث ضعيف، وقد تضافرت أقوالهم على قبوله عند اعتضاده بالمتابعات والشواهد، فمن أقوالهم في هذا المعنى:

(١) ما رواه الخطيب البغدادي - رحمه الله - عن يحيى بن سعيد قال: إذا حدثكم المعتمر بن سليمان بشيء فاعرضوه، فإنه سيء الحفظ (١).

(٢) وقال ابن الصلاح - رحمه الله -: (ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له) (٢).

(٣) وقال النووي - رحمه الله -: (إذا روى الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، وصار حسناً) (٣).

وقال - في موضع آخر -: (ليس كل ضعف يزول بمجيء الحديث من وجوه بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، لدلالة ذلك على عدم اختلال ضبطه) (٤).

(٤) وقال الذهبي - رحمه الله - في مقدمة كتابه (ميزان الاعتدال) (٥) أنه

(١) كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٣٣٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٣٧).

(٣) التقريب والتيسير - مع تدريب الراوي (١٧٦/١-١٧٧).

(٤) كتاب ارشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (١٤٧/١-١٤٨).

(٥) (٣/١).

يحتوى على ذكر (المحدثين الضعفاء من قبل حفظهم، فلهم غلط وأوهام، ولم يترك حديثهم بل يقبل ما روه في الشواهد والاعتبار بهم لا في الأصول والحلال والحرام) (١).

(٥) وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: (ولكن الضعف يتفاوت: فإذا كثرت طرق حديث رجح على حديث فرد، فيكون الضعيف الذي ضعفه ناشيء عن سوء حفظ رواته إذا كثرت طرقه ارتقى إلى مرتبة الحسن) (٢).

وذكر - أيضاً - إن حديث سيء الحفظ يوجد كثيراً في (صحيح البخارى) في المتابعات قال - رحمه الله -: (وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: سيء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذى قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك) (٣). يعني الذين وصفوا بكثرة الغلط. والحكم المشار إليه فى رواية من وصف بـ (سيء الحفظ) أن ينظر في الحديث الذي رواه البخارى، فإن وجد عنده أو عند غيره من رواية غير الموصوف بـ (سيء الحفظ) أو نحوه علم أن المعتمد عليه أصل الحديث لا خصوص هذا الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله.

وقال الحافظ ابن حجر فى موضع آخر: (ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه ... صار حديثه حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع، لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد

(١) الظاهر قبول حديث هؤلاء فى (الأصول) و (الحلال والحرام) إذا اعتضد بما يقويه من متابعة أو شاهد. والله أعلم.

(٢) الامتناع بالأربعين المتباعدة بشرط السماع (ص ٢٩٩).

(٣) هدى السارى (ص ٣٨٤).

الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول. والله أعلم. (١)

وقد أشار الحافظ العراقي والسيوطي - رحمهما الله - في ألفيتهما إلى قبول حديث سيء الحفظ للاعتضاد، قال العراقي (٢) - رحمه الله :

(فإن يقل يحتج بالضعيف * * * فقل إذا كان من الموصوف)

(رواه بسوء حفظ يجبر * * * بكونه من غير وجه يذكر) .

وقال السيوطي - رحمه الله - في (ألفيته) (٣) :

(إلى الصحيح - أي لغيره كما * * * يرقى إلى الحسن الذي قد وسما)

(ضعفا لسوء الحفظ أو ارسال أو * * * تدليس أو جهالة إذا رأوا)

(مجيئه من جهة أخرى، وما * * * كان لفسق أو يرى متهما)

* * *

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٥١-٥٢).

(٢) شرح ألفية العراقي (١/٩٠).

(٣) ألفية السيوطي في علم الحديث (ص ١٥).

المبحث الثالث

سبب كون حديث سيء الحفظ من الضعيف المعتضد

إن أئمة الحديث لم يقبلوا حديث سيء الحفظ لاحتمال عدم حفظه وضبطه لما رواه، فلو جاء خبره من طريق أخرى ولو كان راويها في درجته كان ذلك دليلاً على حفظه وضبطه لتلك الرواية، قال البقاعي - رحمه الله -: (فإنما ما رددنا المستور لضعفه بل لاحتمال ضعفه وعدم تحقق صفة الضبط فيه، ولا رددنا سيء الحفظ لأنه لم يحفظ بل لاحتمال أنه لم يحفظ، فإذا اعتضد بمجيئه من طريق أخرى ولو كان راويها في درجته غلب على الظن أنه حفظ، والعبرة في هذا العلم بالظن)^(١). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: (.... فإنه إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذباً أو سيء الحفظ، فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنه لم يعتمد كذبه، واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل قد يكون ممتنعاً، وقد يكون بعيداً، ولما كان تجويز اتفاقهما في ذلك ممكناً نزل عن درجة الصحيح)^(٢). ولا شك أن تعدد طرق مثل هذا، مع تباين مخارجها، يبعد معه تماثل الخطأ فيه، أو تعتمد الكذب له، فلأجل ذلك كان ضعيفاً معتضداً.

* * *

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية (٢/٤٩٧).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٨/٢٣).

المبحث الرابع

أمثلة لتقوية حديث سيء الحفظ

المثال الأول:

عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: أفضل الصدقة إصلاح ذات البين.
تخريج الحديث:

رواه البزار^(١) من طريق عبد الله بن يزيد ثنا عبد الرحمن بن زياد عن راشد بن عبد الله المعافري عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال.... الحديث.

قال المنذرى - رحمه الله -: (في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وحديثه هذا حسن لحديث أبي الدرداء المتقدم^(٢))^(٣).

وقال الهيثمي: (فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وهو ضعيف)^(٤).
وفي اسناده - أيضاً - راشد بن عبد الله المعافري، ترجم له ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٥). و (عبد الرحمن بن زياد بن أنعم) ضعيف فى حفظه كما قال الحافظ ابن حجر^(٦) - رحمه الله - فاسناد الحديث ضعيف لذلك، إلا أن ضعفه منجبر بحديث أبي الدرداء - رضى الله عنه .

(١) كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة (٢/٤٤٠-٤٤١) حديث رقم (٢٠٥٩).

(٢) الترغيب والترهيب (٣/٤٨٨).

(٣) الترغيب والترهيب (٣/٤٨٩).

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/٨٠).

(٥) الجرح والتعديل (٣/٤٨٥).

(٦) تقريب التهذيب (ص ٢٠٢).

تخريج حديث أبي الدرداء :

رواه أبو داود^(١)، والترمذي^(٢)، وأحمد^(٣)، وابن حبان^(٤)، من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: إصلاح ذات البين، وفساد ذات البين (الحالقة). واللفظ لأبي داود.

قال الترمذي: (هذا حديث صحيح).

وصححه - أيضاً - الشيخ الألباني^(٥) - حفظه الله .

ورجاله ثقات ليس فيه إلا ما يخشى من عننة الأعمش.

الحكم على الحديث:

اسناد حديث عبد الله بن عمرو حسن لغيره بحديث أبي الدرداء.

المثال الثاني:

عن عبد الله بن أبي أوفى - رضى الله عنه - قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يجزئني منه. قال: قل سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. قال: يا رسول الله هذا الله عز وجل، فما لي؟ قال: قل اللهم أرحمني،

(١) السنن (٢١٨/٥) (كتاب الأدب) (باب إصلاح ذات البين) حديث رقم (٤٩١٩).

(٢) السنن (٦٦٣/٤) (كتاب صفة القيامة) حديث رقم (٢٥٠٩).

(٣) المسند (٤٤٤/٦).

(٤) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢٧٥/٧) حديث رقم (٥٠٧٠).

(٥) صحيح سنن الترمذي (٣٠٧/٢) حديث رقم (٢٠٣٧) و غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص ٢٣٧).

وأرزقني، وعافني، وأهدني. فلما قام قال هكذا بيده. فقال رسول الله ﷺ: أما هذا فقد ملأ يده بالخير.

تخريج الحديث:

للحديث طريقان عن عبد الله بن أبي أوفى:

(١) الأول: رواه أبو داود^(١)، والنسائي^(٢)، والإمام أحمد^(٣)، والطيالسي^(٤)، وابن أبي شيبة^(٥)، وعبد الرزاق^(٦)، والحميدي^(٧)، وابن خزيمة^(٨)، وابن حبان^(٩)، وابن الجارود^(١٠)، والدارقطني^(١١)، وابن عدي^(١٢)، والحاكم^(١٣)، والبيهقي^(١٤)، والبقوي^(١٥)، من طرق عن إبراهيم السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ ... الحديث، واللفظ المذكور أعلاه للإمام أبي داود.

(١) السنن (٥٢١/١) (كتاب الصلاة) (باب ما يجزئ الأمي والاعجمي) حديث (٨٣٢).

(٢) السنن (١٤٣/٢).

(٣) المسند (٣٥٣/٤ و ٣٥٦ و ٣٨٢).

(٤) المسند (ص ١٠٩) حديث رقم (٨١٣).

(٥) المصنف (٢٩١/١٠) حديث رقم (٩٤٦٨).

(٦) المصنف (١٢١/٢ - ١٢٢) حديث رقم (٢٧٤٧).

(٧) المسند (٣١٣/٢) حديث رقم (٧١٧).

(٨) الصحيح (٢٧٣/١) حديث رقم (٥٤٤).

(٩) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١٤٧/٣) حديث رقم (١٨٠٥) و (١٨٠٦).

(١٠) كتاب المنتقى من السنن المستنده (ص ٧٣-٧٤) حديث رقم (١٨٩).

(١١) السنن (٣١٣/١ و ٣١٤).

(١٢) الكامل (٢١٤/١).

(١٣) المستدرک (٢٤١/١).

(١٤) السنن الكبرى (٣٨١/٢). (١٥) شرح السنة (٨٨/٣) حديث (٦١٠).

قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه).
وقال الذهبي: (على شرط البخاري).
في اسناده (ابراهيم السكسكي) وهو ابن عبد الرحمن قال الحافظ ابن حجر:
(فيه ابراهيم السكسكي، وهو من رجال البخاري لكن عيب عليه اخراج حديثه)^(١).
ثم حكى تضعيف الأئمة له.
وقال النووي: (رواه أبو داود والنسائي ولكنه من رواية ابراهيم السكسكي وهو
ضعيف)^(٢). وأورده ابن عدي في ترجمة (ابراهيم) هذا مع حديث آخر ثم
قال: (ومدار هذين الحديثين على ابراهيم السكسكي عن ابن أبي أوفى، رواه عنه
غير من ذكرت جماعة، ولم أجد له حديثا منكر المتن، وهو إلى الصديق أقرب منه
إلى غيره، ويكتب حديثه كما قال النسائي)^(٣).
وقال النسائي: (ابراهيم بن عبد الرحمن السكسكي ليس بذلك القوى)^(٤).
وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق ضعيف الحفظ)^(٥).
(٢) الطريق الثاني: رواه ابن حبان^(٦) من طريق أبي أمية ثنا الفضل بن موقف
ثنا مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف عن ابن أبي أوفى قال: جاء رجل إلى
النبي ﷺ ... الحديث بنحوه.
وفي اسناده (الفضل بن موقف) قال أبو حاتم: (ضعيف الحديث كان شيخا
صالحا، قرابة لابن عيينة، وكان يروى أحاديث موضوعة)^(٧).

(١) التلخيص الجبير (٢٣٦/١).

(٢) المجموع (٣٠٩/٣).

(٣) الكامل (٢١٤/١).

(٤) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص ٢٨٤).

(٥) تقريب التهذيب (ص ٢١).

(٦) الاحسان بتقريب صحيح ابن حبان (١٤٨/٣) حديث رقم (١٨٠٧).

(٧) الجرح والتعديل (٦٨/٧).

وقال الحافظ ابن حجر: (في اسناده الفضل بن موفق ضعفه أبو حاتم)^(١).
وقال - أيضاً -: (ضعف)^(٢).

وبمجموع هذين الطريقين يرتقي الحديث إلى درجة الحسن لغيره، ويرتقي -
أيضاً - بما له من شاهد مروي عن (رفاعه بن رافع) .
تخريج حديث رفاعه:

رواه أبو داود^(٣)، والترمذي^(٤)، والطيالسي^(٥)، والحاكم^(٦)، والبيهقي^(٧)،
من طريق اسماعيل بن جعفر أخبرني يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع
الزرقى عن أبيه عن جده عن رفاعه بن رافع أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في
المسجد يوماً - قال رفاعه: ونحن معه - إذا جاءه رجل كالبدوي، فصلى فأخف
صلاته وفي آخره: (فتوضأ كما أمرك الله جل وعز، ثم تشهد فأقم، ثم كبر،
فإن كان معك قرآن فاقراً به، وإلا فاحمد الله، وكبره، وهله) .

قال الترمذي: (حديث رفاعه بن رافع حديث حسن) .

و (يحيى بن علي بن يحيى)^(٨) وجده (يحيى بن خلاد)^(٩) ذكرهما

(١) التخليص الجبير (١/٢٣٦) .

(٢) تقريب التهذيب (ص ٢٧٦) .

(٣) السنن (١/٥٣٨) (كتاب الصلاة) (باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع)
حديث (٨٦١) .

(٤) السنن (٢/١٠٠-١٠١) (كتاب الصلاة) (باب ما جاء في وصف الصلاة) .

(٥) المسند (ص ١٩٦) حديث رقم (١٣٧٢) .

(٦) المستدرك (١/٢٤٣) .

(٧) السنن الكبرى (٢/٣٨٠) .

(٨) الثقات (٧/٦١٢) .

(٩) الثقات (٧/٦٠١) .

ابن حبان في (الثقات) ، وقال الذهبي في ترجمة (يحيى بن خلاد) ^(١) :
صديق. وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة (يحيى بن علي) ^(٢) : مقبول.
الحكم على الحديث:
اسناد حديث عبد الله بن أبي أوفى من طريق السكسكي حسن لغيره للمتابعة
والشاهد.

* * *

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢٥٤/٣).

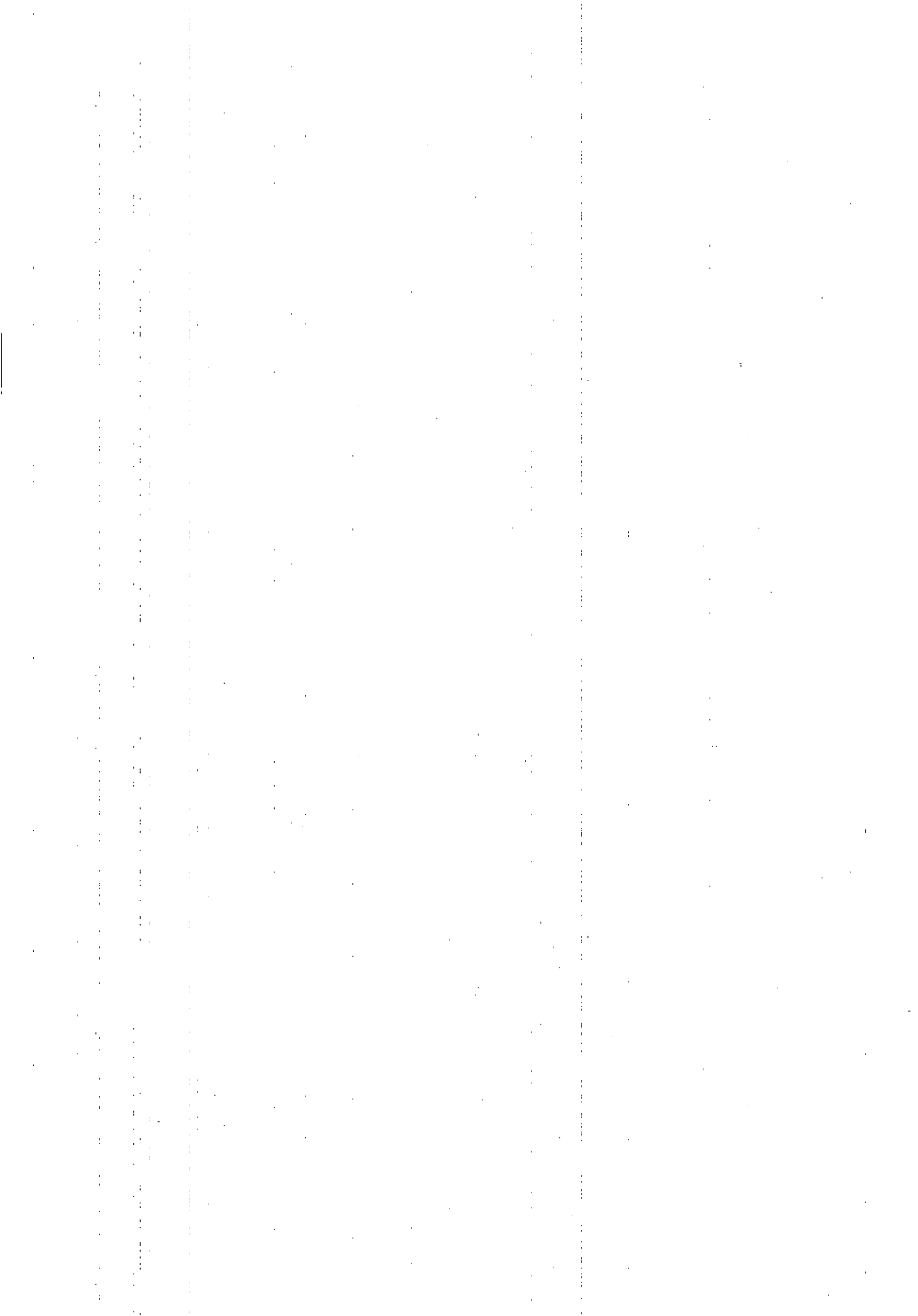
(٢) تقريب التهذيب (ص ٣٧٨).

الفصل الثاني

تقوية حديث المختلط

وفيه أربعة مباحث:

- (١) المبحث الأول: تعريف المختلط.
- (٢) المبحث الثاني: حكم حديث المختلط.
- (٣) المبحث الثالث: حديث المختلط من الضعيف المعتضد وسبب ذلك.
- (٤) المبحث الرابع: أمثلة لتقوية حديث المختلط.



المبحث الأول تعريف الاختلاط

الاختلاط لغة:

(المختلط) من الاختلاط، تقول: (اختلط فلان فسد عقله، واختلط عقله إذا تغير، فهو مختلط) (١).

وقال ابن منظور - رحمه الله -: (اختلط فلان أي فسد عقله) (٢). (واختلط عقله فهو مختلط إذا تغير عقله) (٣).

وقال الفيروزآبادي: (واختلط فسد عقله) (٤).

الاختلاط اصطلاحاً:

قال السخاوي - رحمه الله -: (وحقيقته فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف، أو ضرر، أو عرض، أو مرض من موت ابن، وسرقة مال كالمسعودي (٥) أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن (٦)) (٧).
وقال ابن الصلاح: (وهم منقسمون: فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنه من خلط لذهاب بصره، أو لغير ذلك) (٨).

(١) تاج العروس من جواهر القاموس (١٣٤/٥).

(٢) لسان العرب (٢٩٤/٧).

(٣) لسان العرب (٢٩٥/٧).

(٤) القاموس المحيط (ص ٨٥٩).

(٥) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الكوفي، المسعودي، صدوق اختلط قبل موته، مات سنة ستين وقليل سنة خمس وستين ومائة. تقريب التهذيب (ص ٢٠٥).

(٦) هو سراج الدين عمر بن علي الأنصاري الأندلسي ثم المصري .

(٧) فتح المغيث (٣/٣٦٦).

(٨) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ٣٩١).

المبحث الثاني

حكم حديث الاختلاط

احتج المحدثون بروايات المختلطين التي رووها قبل اختلاطهم، ولم يحتجوا بما رووه بعد اختلاطهم، وكذا لم يحتجوا بما أشكل أمره أحدث به قبل الاختلاط أو بعده، وعلى ذلك جاءت أقوالهم :

(١) فهذا الإمام ابن حبان - رحمه الله - يقول في روايته عن المختلطين في أواخر أعمارهم: (لا نعتد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم)^(١).

(٢) وقال ابن الصلاح - رحمه الله -: (والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده)^(٢).

(٣) وقال العراقي - رحمه الله - : (الحكم فيمن اختلط أنه لا يقبل من حديثه ما حدث به حال الاختلاط، وكذا ما أبهم أمره وأشكل فلم ندر أحدث به قبل الاختلاط أو بعده، وما حدث به قبل الاختلاط قبل، وإنما يتميز ذلك باعتبار الرواة عنهم فممنهم من سمع منهم قبل الاختلاط فقط، وممنهم من سمع بعده فقط، وممنهم من سمع في الحالين ولم يتميز)^(٣).

(٤) وقال برهان الدين الحلبي - رحمه الله - : (ثم الحكم في حديث من اختلط من الثقات التفصيل: فما حدث به قبل الاختلاط فإنه يقبل، وإن حدث به فيه أو أشكل أمره فلم يدر آخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده فإنه لا يقبل)^(٤).

(١) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٩٠/١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ض ٣٩١).

(٣) شرح ألفية العراقي (٢٦٤/٣).

(٤) الاغتباط بمن رمي بالاختلاط (ص ٣٧).

وقبل بعض الأئمة حديث بعض المختلطين إذا روه عن بعض شيوخهم الذين
اكثروا من صحبتهم، لأنهم كانوا يستحضرون حديثهم حتى بعد تغيرهم
واختلاطهم، قال السخاوى - رحمه الله - : (وقد يتغير الحافظ لكبره ويكون مقبولا
فى بعض شيوخه لكثرة ملازمته له، وطول صحبته إياه، بحيث يصير حديثه على
ذكره وحفظه بعد الاختلاط والتغير، كما كان قبله، كحماد بن سلمة أحد أئمة
المسلمين فى ثابت البناني، ولذا أخرج له مسلم). وقال: (على أن البيهقي قال: أن
مسلمًا اجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت بخصوصه ما سمع منه قبل تغيره. فالله
أعلم) (١).

* * *

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣/٣٨٦).

المبحث الثالث

حديث المختلط من الضعيف المعتضد وسبب ذلك

إن حديث المختلط قبل اختلاطه محتج به عند أهل الحديث، وحديثه بعد اختلاطه غير محتج به عندهم، ولا يحتجون - أيضاً - بحديثه الذي يشكون في روايته أكانت قبل الاختلاط أو بعده، وحديثه في الحالين الأخيرين يقبل عندهم إذا وافقهم الثقات فيما روي، وقد صرح ابن حبان - رحمه الله - باحتجاجة بحديث المختلط إذا وافقه الثقات، وذلك في قوله: (ونحتج بما روي إلا أنا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى، لأن حكمهم - وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم، وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم - حكم الثقة إذا اخطأ، أن الواجب ترك خطئه إذا علم، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه).

وقال - أيضاً -: (وكذلك حكم هؤلاء: الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا بما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء)^(١).

وصرح الحافظ ابن حجر - رحمه الله - بتقوية حديث المختلط إذا اعتضد بغيره، وأنه يبلغ بذلك مرتبة الحسن لغيره، قال: (ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع، لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل

(١) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٩٠/١).

ذلك على أن الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول. والله أعلم (١).

وسبب كون حديث المختلط من الضعيف المعتضد أن الاختلاط لا يعتبر كذباً ولا اتهاماً به، لأنه حالة تطرأ على الراوى يسوء فيها حفظه فتكون أحاديثه على الاحتمال فإذا تابعه مثله أو أعلى منه كان ذلك دليلاً على حفظه وضبطه لتلك الراوية فيقبل حديثه بذلك.

* * *

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص ٥١-٥٢).

المبحث الرابع أمثلة لتقوية حديث المختلط

المثال الأول:

عن زياد بن علاقة قال: صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين، قلنا: سبحان الله، ومضى، فلما أتم صلاته وسلم سجد سجدتي السهو، فلما انصرف قال: رأيت رسول الله ﷺ يصنع كما صنعت.

تخريج الحديث:

للحديث ثلاث طرق عن المغيرة:

(١) الأول: رواه أبو داود^(١)، والترمذي^(٢)، والإمام أحمد^(٣)، والطيالسي^(٤)، والدارمي^(٥) والطحاوي^(٦) من طريقين - يزيد بن هارون وأبي دود الطيالسي - عن المسعودي عن زياد بن علاقة قال: صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين ... الحديث . وهو من لفظ أبي داود.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

واسناده ضعيف، لأنه من رواية (المسعودي) وهو عبد الرحمن بن عبد الله

(١) السنن (٦٢٩/١) (كتاب الصلاة) (باب من نسي أن يتشهد وهو جالس) حديث (١٠٣٦).

(٢) (السنن) ١٩٨/٢ (كتاب الصلاة) (باب ما جاء الإمام ينهض في الركعتين ناسياً) حديث (٣٦٤).

(٣) المسند (٢٤٧/٤ و ٢٥٣).

(٤) المسند (ص ٩٥) حديث رقم (٦٩٥).

(٥) السنن (٢٩١/١) (كتاب الصلاة) (باب إذا كان في الصلاة نقصان) حديث (١٥٠٩).

(٦) شرح معاني الآثار (٤٣٩/١).

ابن عتبة بن مسعود قال فيه الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : (صدوق اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط) (١). وهذا الحديث رواه عنه (يزيد بن هارون) و (أبو داود الطيالسي) وكلاهما (٢) ممن سمع من المسعودي بعد الاختلاط، والإمام الترمذی إنما حسنه لما له من متابعات وشواهد. والله أعلم.

(٢) الثاني: رواه أبو داود (٣)، وابن ماجه (٤)، والإمام أحمد (٥)، والدارقطني (٦)، والبيهقي (٧)، من طريق جابر الجعفي ثنا المغيرة بن شبيب (٨) الأحمسي عن قيس ابن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا قام الإمام في الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوى قائماً فليجلس، فإن استوى قائماً فلا يجلس، ويسجد سجدة السهو). واللفظ لأبي داود. وفي رواية الإمام أحمد: (فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين).

قال أبو داود: (وليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث). وقال الترمذی: (رواه سفيان عن جابر عن المغيرة بن شبيب عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة، وجابر الجعفي قد ضعفه بعض أهل العلم، تركه يحيى

(١) تقريب التهذيب (ص ٢٠٥).

(٢) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات (ص ٢٨٨).

(٣) السنن (٦٢٩/١) (كتاب الصلاة) (باب من نسي أن يتشهد وهو جالس) حديث (١٠٣٦).

(٤) السنن (٣٨١/١) (كتاب إقامة الصلاة) (باب ما جاء فيمن قام من اثنين ساهيا) حديث (١٠٢٨).

(٥) المسند (٢٥٣/٤ و ٢٥٤).

(٦) السنن (٣٧٨/١).

(٧) السنن الكبرى (٣٤٣/٢).

(٨) قال ابن ماكولا: (شبيب تصغير شبل) الاكمال (١٧/٥).

ابن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهما (١).

وقال ابن حجر: (مداره على جابر الجعفي وهو ضعيف جداً) (٢) لكن جابراً لم يتفرد بروايته عن المغيرة بن شبيب، لأن له طريقين آخرين عنه:

(١) أحدها: رواه الطحاوي (٣) من طريق إبراهيم بن طهمان عن المغيرة بن

شبيب به، قال الألباني - حفظه الله -: (إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات) (٤).

(٢) والآخر: رواه الطحاوي (٥) - أيضاً - من طريق قيس بن الربيع عن المغيرة

ابن شبيب به.

ورواه الدارقطني (٦) من طريق قيس بن الربيع عن جابر عن المغيرة بن شبيب به

فذكر واسطة بين (قيس) و (المغيرة) وهو الصواب، لأن قيساً لم أر في شيوخه

المغيرة بن شبيب (٧)، ولم أره فيمن روى (عن المغيرة) (٨)، ورأيت مذكوراً فيمن

يروى عن جابر - وهو ابن زيد الجعفي - فالظاهر - والله أعلم - أن روايته عن

المغيرة بن شبيب كانت بواسطة جابر الجعفي كما رواه الدارقطني - رحمه الله -.

(٣) الثالث: رواه الترمذي (٩)، والإمام أحمد (١٠)، وعبد الرزاق (١١)، وابن أبي

(١) السنن (٢٠١/٢).

(٢) التلخيص الحبير (٤/٢).

(٣) شرح معاني الآثار (٤٤٠/١).

(٤) إرواء الغليل (١١٠/٢).

(٥) شرح معاني الآثار (٤٤٠/١).

(٦) السنن (٣٧٨/١).

(٧) كتاب تهذيب الكمال (١١٣٣/٢) في ترجمة (قيس).

(٨) كتاب تهذيب الكمال (١٣٦١/٣) في ترجمة (المغيرة).

(٩) السنن (١٩٨/٢) (كتاب الصلاة) (باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسياً).

(١٠) المسند (٢٤٨/٤).

(١١) المصنف (٣٠١/٢) حديث رقم (٣٤٥٢).

شعبة^(١) والبيهقي^(٢)، من طريق ابن أبي ليلى عن الشعبي قال: صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين، فسبح به القوم وسبح بهم، فلما صلى بقية صلاته سلم ثم سجد سجدة السهو وهو جالس ... الحديث.

قال أبو عيسى: (حديث المغيرة بن شعبة قد روي من غير وجه عن المغيرة ابن شعبة، وقد تكلم بعض أهل العلم في ابن أبي ليلى (من قبل حفظه، قال أحمد لا يحتج بحديث ابن أبي ليل). وقال محمد بن اسماعيل: ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروى عنه لأنه لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروى عنه شيئاً).

و (ابن أبي ليلى) هو القاضي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال عنه الحافظ ابن حجر: (صدوق، سيء الحفظ جداً)^(٣). وأما قول أحمد شاكر - رحمه الله -: (واعدل ما قيل فيه قول يعقوب بن سفيان: ثقة عدل، في حديثه بعض المقال، لين الحديث^(٤) عندهم. ومثل هذا لا يقل حديثه عن درجة الحسن المحتج به، وإذا تابعه غيره كان الحديث صحيحاً كما في هذا الحديث إذ روي من غير وجه)^(٥). ففيه نظر، لأن ابن أبي ليلى لا يبلغ حديثه مرتبة الحسن بانفراده، لأنه ضعيف لسوء حفظه كما هو قول جمهور المحدثين^(٦)، وقد ضعف الأئمة بعض الأحاديث من أجله، كالإمام أبي حاتم الرازي^(٧) - رحمه الله -، والنووي^(٨)،

(١) المصنف (٣٤/٢).

(٢) السنن الكبرى (٣٤٤/٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٣٠٨).

(٤) كتاب المعرفة والتاريخ (٣٨٠/٣).

(٥) سنن الترمذى (١٩٩/٢) حاشية رقم (٧).

(٦) تهذيب التهذيب (٣٠١/٩ - ٣٠٣).

(٨) نصب الراية (٨٤/٤).

(٧) علل الحديث (٩٣/١ و ١٠٦، ٤١/٢).

وابن القطان ^(١) ، والزيلي ^(٢) ، والحافظ ابن حجر ^(٣) - رحمهم الله جميعاً .
ولم ينفرد ابن أبي ليل برواية هذا الحديث عن الشعبي لأن الطحاوي رواه من طريقه علي بن مالك الرواسي قال : سمعت عامراً يحدث أن المغيرة بن شعبة سها في السجدة الأولى... الحديث بنحوه .
قال الألباني : (علي بن مالك ضعيف) ^(٤) .
الحكم على الحديث :

اسناد حديث المغيرة بن شعبة من طريق المسعود حسن لغيره بالمتابعات المذكورة سوى التي في اسنادها جابر الجعفي لأنه شديد الضعف . والله أعلم .
المثال الثاني :

عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : الحائض والنفساء إذا أتتا على الوقت تغتسلان وتحترمان ، وتقضيان المناسك كلها غير الطواف بالبيت .
تخريج الحديث :

رواه أبو داود ^(٥) ، والترمذي ^(٦) ، والإمام أحمد ^(٧) ، من طريق خصيف ^(٨) عن عكرمة ومجاهد وعطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : الحائض والنفساء إذا أتتا

(١) نصب الراية (١١٧/٤) .

(٢) نصب الراية (٣١٨/١ ، ٩٣/٣ ، ١١٥ ، ٣٤/٤ و ١٠١٦) .

(٣) فتح الباري (٣٠٧/٦) .

(٤) إرواء الغليل (١١١/٢) .

(٥) السنن (٣٥٧/٢) (كتاب المناسك) (باب الحائض تهل بالحج) حديث (١٧٤٤) .

(٦) السنن (٢٧٣/٣) (كتاب الحج) (باب ما جاء ما تقضي بالحائض من المناسك) حديث (٩٤٥م) .

(٧) المسند (٣٦٤/١) .

(٨) بالصاد المهملة مصغراً . (تقريب التهذيب ٩٢) .

على الوقت ... الحديث.

قال الترمذى: (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه) .
وفي تحسينه من هذا الوجه نظر، قال المنذري: (فى اسناده خفيف وهو ابن
عبد الرحمن الحراني كنيته أبو عون، وقد ضعفه غير واحد) ^(١) .
وقال الزيلعي: (وخصيف بن عبد الرحمن الحراني كنيته أبو عون ضعفه غير
واحد) ^(٢) .

و (خصيف) هذا قال فيه الحافظ ابن حجر: (صدوق سيء الحفظ، خلط
بآخره) ^(٣) وذكره برهان الدين الحلبي فى المختلطين ^(٤) .
وقال ابن حبان فى ترجمة (خصيف) : (تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به
آخرون وكان خصيف شيخاً، صالحاً، فقيهاً، عابداً، إلا أنه يخطيء كثيراً فيما
يروى، ويتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق فى روايته، إلا أن
الأنصاف فى أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات، وترك ما لم يتابع عليه وإن كان
له مدخل فى الثقات، وهو ممن استخير الله فيه) ^(٥) .
وقال الألبانى: (هذا اسناد فيه ضعف، رجاله ثقات، غير أن خصيفاً وهو ابن
عبد الرحمن الجزرى سيء الحفظ) ^(٦) .

(١) مختصر سنن أبى داود (٢/٢٨٦).

(٢) نصب الرأية (٣/١٢٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص ٩٢) ووقع فيه (الخصيب) وهو خطأ، وانظر تهذيب التهذيب
(٣/١٤٣).

(٤) الاغتباط بمن روى بالاختلاط (ص ٤٥).

(٥) كتاب المجروحين (١/٢٨٧).

(٦) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/٤٣٢).

واسناد هذا الحديث يعتضد بما للحديث من شواهد مروية عن (عائشة)
(جابر) رضي الله عنهما .
حديث عائشة :

رواه البخارى ^(١) ، ومسلم ^(٢) ، وأبو داود ^(٣) ، و الترمذى ^(٤) ، والنسائى ^(٥) ،
وابن ماجة ^(٦) ، والإمام مالك ^(٧) ، والشافعى ^(٨) ، والإمام أحمد ^(٩) ، والدارمى ^(١٠) ،
والطيالسى ^(١١) ، وابن خزيمة ^(١٢) ، وابن الجارود ^(١٣) ، والطحاوى ^(١٤) ،

(١) الصحيح (٧٩) (كتاب الحيض) (باب ما تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت) .

(٢) الصحيح (٨٧٣/٢-٨٧٤) (كتاب الحج) (باب بيان وجوه الاحرام) .

(٣) السنن (٣٨٣/٢) (كتاب المناسك) (باب في افراد الحج) حديث (١٧٨٢) .

(٤) السنن (٢٧٢/٣) (كتاب الحج) (باب ما جاء ما تقضى الحائض من المناسك)
حديث (٩٤٥) .

(٥) السنن (١٨٠/١) (كتاب الحيض) (باب بدء الحيض ..) .

(٦) السنن (٩٨٨/٢) (كتاب المناسك) (باب الحائض تقضى المناسك إلا الطواف)
حديث (٢٩٦٣) .

(٧) الموطأ (٤١١/١) حديث رقم (٢٢٤) .

(٨) الأم (٥١/١) (كتاب الحيض) (باب ترك الحائض الصلاة) والمسند (ص ٣١٠) .

(٩) المسند (٣٩/٦ ، ١٣٧ ، ٢١٩ ، ٢٧٣) .

(١٠) السنن (٣٧٤/١) (كتاب الحج) (باب ما تصنع الحاجة إذا كانت حائضا)
حديث (١٨٥٣) .

(١١) المسند (ص ٢٠١) حديث رقم (١٤١٣) .

(١٢) الصحيح (٣٠٢/٤) حديث رقم (٢٩٣٦) .

(١٣) المتقى (ص ١٦٤-١٦٥) (كتاب المناسك) حديث رقم (٤٦٦) .

(١٤) (شرح معاني الآثار) ٢٠٣/٢ .

والبيهقي^(١)، والبغوي^(٢)، من طريقين عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نذكر إلا الحج، فلما جئنا سرف^(٣) طمشت فدخل على النبي ﷺ - وأنا أبكى - فقال: ما يبكيك؟ قلت: لوددت والله أنني لم أحج العام. قال: لعلك نفست. قلت: نعم. قال: فإن ذلك شيء كتبته الله على بنات آدم، فافعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري. واللفظ للإمام البخاري.

حديث جابر:

رواه الإمام البخاري^(٤)، ومسلم^(٥)، وأبو داود^(٦)، والنسائي^(٧)، من طرق

(١) السنن الصغير (١٧٧/٢) حديث رقم (١٦٣٧) (كتاب الحج) (باب الطواف على طهارة).

والسنن الكبرى (٣٠٨/١) (كتاب الحيض) (باب الحائض لا تطوف بالبيت).

والسنن الكبرى (٤٤٣/٤) (كتاب الحج) (باب من اعتمر في السنة مرارا).

والسنن الكبرى (٣٤٦/٤) (كتاب الحج) (باب ادخال الحج على العمرة).

والسنن الكبرى (٨٦/٥) (كتاب الحج) (باب الطواف على الطهارة).

والسنن الكبرى (١٠٧/٥) (كتاب الحج) (باب المفرد والقارن يكفيهما طواف واحد).

(٢) شرح السنة (١٢٣/٧) حديث رقم (١٩١٣) و (١٩١٤).

(٣) (سرف) بفتح أوله وكسر ثانيه وآخره فاء وهو موضع على ستة أميال من مكة وقيل سبعة وتسعة وأثنى عشر، تزوج به رسول الله ﷺ ميمونة بنت الحارث. معجم البلدان (٢١٢/٣).

(٤) الصحيح (١٧١/٢) (كتاب الحج) (باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف ...).

و (٢٠٠/٢) (أبواب العمرة) (باب عمرة التمتع).

و (١٢٨/٨) (كتاب التمني) (باب قول النبي ﷺ لو استقبلت من أمرى ...).

(٥) الصحيح (٨٨١ / ٢) (كتاب الحج) (باب بيان وجوه الاحرام).

(٦) السنن (٣٨٤/٢) (كتاب المناسك) (باب افراد الحج).

(٧) السنن (١٦٤/٥) (كتاب الحج) (في المهلة بالعمرة).

عن جابر - رضى الله عنهما - ، وفي بعض طرقه عند البخارى : (... وكانت عائشة
قدمت مكة وهي حائض فأمرها النبي ﷺ أن تنسك المناسك كلها غير أنها لا تطوف
ولا تصلي حتى تطهر ...) .

الحكم على الحديث :

اسناد حديث ابن عباس حسن لغيره بالشواهد .

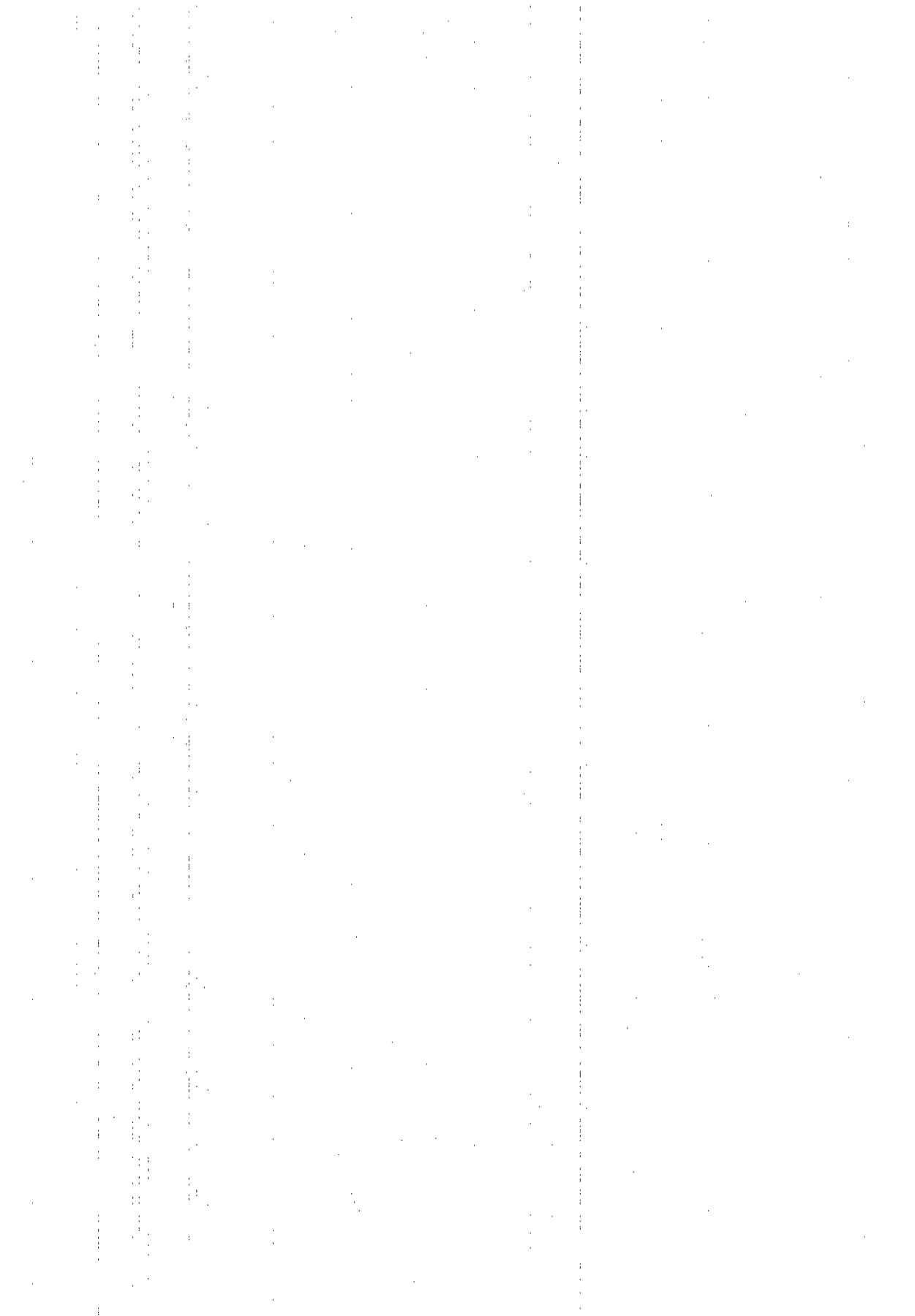
* * *

الفصل الثالث

تقوية حديث المتلقن

وفيه أربعة مباحث:

- (١) المبحث الأول: تعريف المتلقن.
- (٢) المبحث الثاني: حكم حديث المتلقن.
- (٣) المبحث الثالث: سبب كون حديث المتلقن من الضعيف المعتضد.
- (٤) المبحث الرابع: أمثلة لتقوية حديث المتلقن.



المبحث الأول تعريف الملقن

ال تلقين لغة:

(التلقين) كالتفهيم ^(١) ، وقد لقنه كلاماً تلقيناً أي فهمه منه ما لم يفهم ^(٢) .
وقال ابن منظور: (وقد لقنني فلان كلاماً تلقيناً أي فهمني منه ما لم أفهم) ^(٣) .

ال تلقين اصطلاحاً:

هو (إلقاء كلام إلى الغير في الحديث - أي اسناداً أو متناً - وبإدرا إلى التحديث بذلك ولو مرة من غير أن يعلم أنه من حديثه) ^(٤) .
وقال العراقي - رحمه الله - : (وهو أن يلحق الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه) ^(٥) .

وقال الذهبي - رحمه الله - في ترجمة (عثمان بن الهيثم) : (قال أبو حاتم صدوق، غير أنه كان بآخره يلحق ^(٦) . قلت - الذهبي - : يعني أنه كان يحدثهم بالحديث فيتوقف فيه ويتغلط، فيردون عليه فيقول، ومثل هذا غرض عن رتبة الحفظ لجواز أن فيما رد عليه زيادة أو تغييراً يسيراً. والله أعلم) ^(٧) .

(١) القاموس المحيط (ص ١٥٨٩) .

(٢) تاج العروس (٣٣٥/٩) .

(٣) لسان العرب (٣٩٠/١٣) .

(٤) توضيح الافكار (٢٥٧/٢) .

(٥) شرح ألفية العراقي (٣٤٣/١) .

(٦) الجرح والتعديل (١٧٢/٦) .

(٧) سير أعلام النبلاء (٢١٠/١٠) .

المبحث الثاني

حكم حديث المتلقن

من عرف بالتلقين قديماً فإنه لا يقبل حديثه، ومن كان التلقين حادثاً عليه فإنه يقبل من حديثه ما أتقن حفظه، قال عبد الله بن الزبير الحمدي: (وكذلك من لقن فتلقن التلقين يرد حديثه الذي لقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم أن ذلك التلقين حادث في حفظه لا يعرف به قديماً، فأما من عرف به قديماً في جميع حديثه فلا يقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظ مما لقن) (١).

وقال يحيى بن سعيد: (إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد فذاك ليس به بأس) (٢).

وقال ابن حبان: (ومنهم من كان يجيب عن كل شيء يسئل سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه، فلا يبالي أن يتلقن ما لقن، فإذا قيل له: هذا من حديثك حدث به من غير أن يحفظ، فهذا وأحزابه لا يحتج بهم لأنهم يكذبون من حديث لا يعلمون) (٣).

وقال ابن الصلاح - رحمه الله -: (لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو اسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح، ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث) (٤). وقال (وكل هذا يخرم الثقة بالراوي ويضبطه).

وقال العراقي: (وكذا ردوا رواية من عرف بقبول التلقين في الحديث) (٥).

(١) الجرح والتعديل (٣٣/٢-٣٤) (كتاب الكفاية) ص ٢٣٥.

(٢) كتاب الكفاية (ص ٢٣٤).

(٣) كتاب المجروحين (٦٨/١-٦٩).

(٤) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ١٣٢).

(٥) شرح ألفية العراقي (٣٤٣/١).

المبحث الثالث

سبب كون حديث الملقن من الضعيف المعتضد

إن عدم قبول المحدثين لحديث من لقن فقبل التلقين لا يعني رد حديثه مطلقاً، فإذا وافقه من كان مثله في الضعف أو من كان أوثق منه قبل حديثه، والسبب في ذلك أن التلقين لا يعتبر كذباً، ولا اتهاماً به، لأنه ضعف في حفظ الراوى وفي ضبطه، ومن اتصف بقبول التلقين (انخرمت الثقة به وبضبطه) ^(١) وقبوله للتلقين دليل على (مجازفة الراوى وعمد تثبته) ^(٢) وذلك لغفلته، قال ابن الجوزى - رحمه الله - : القسم الرابع : قوم غلب عليهم السلامة والغفلة، ثم انقسم هؤلاء : فمنهم من كان يلقن فيتلقن ويقال له قل فيقول ^(٣) .

والغافل إذا وافقه الثقات أو من كان في درجته، ورووا مثل ما روى كان ذلك دليلاً على حفظه وضبطه لتلك الرواية. والمتلقن اختلط صحيح حديثه بسقيمه، فإذا جاء خبره من طريق أخرى - مساوية أو أعلى - دل ذلك على أنه من أخباره المستقيمة التي حفظها ولم يختل ضبطه لها. والله أعلم.

* * *

(١) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والايضاح (ص ١٣٢).

(٢) فتح الباقي على ألفية العراقي (٣٤٤/١).

(٣) الموضوعات (٣٦/١).

المبحث الرابع أمثلة لتقوية حديث المتلقن

المثال الأول:

عن البراء بن عازب - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: حق على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، وليمس أحدهم من طيب أهله فإن لم يجد فالماء له طيب).

تخريج الحديث:

رواه الترمذى^(١)، والإمام أحمد^(٢)، وابن أبي شيبة^(٣)، وأبو يعلى^(٤)، والطحاوى^(٥)، من طريق هشيم عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال قال رسول الله ﷺ ... الحديث. قال الترمذى: (حديث البراء حديث حسن).

وقال الحافظ ابن حجر: (ومن أمثلة ما وصفه - الترمذى - بالحسن وهو من رواية مدلس قد عنعن ... ما رواه من طريق هشيم عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب ...).

وقال: (هشيم موصوف بالتدليس، لكن تابعه عنده أبو يحيى التيمي، وللمتن شواهد من حديث أبي سعيد الخدرى وغيره - رضى الله تعالى عنهم -).

(١) السنن (٤٠٨/٢) حديث رقم (٥٢٩) (كتاب الصلاة) (باب ما جاء في السواك والطيب ..).

(٢) المسند (٢٨٢/٤).

(٣) المصنف (٩٢/٢-٩٣).

(٤) المسند (٢٢١/٣) حديث رقم (١٦٥٩).

(٥) شرح معاني الآثار (١١٦/١).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٩٥/١).

وهشيم صرح بالسماع كما فى رواية ابن أبي شيبة، والطحاوي حيث رواه عن هشيم اخبرنا يزيد بن أبي زياد، ومع هذا فالحديث ضعيف لأن فى اسناده (يزيد ابن أبي زياد) وهو موصوف بقبول التلقين، قال الحافظ ابن حجر: (ضعيف، كبر فتغير صار يتلقن) (١).

والحديث رواه الترمذى (٢)، والإمام أحمد (٣)، وأبو يعلى (٤)، والبغوي (٥)، من ثلاث طرق عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب مرفوعاً نحوه، قال البغوي: (هذا حديث حسن).

ولعله حسنه لشواهد له لأن اسناده لا يبلغ تلك المرتبة لأجل (يزيد بن أبي زياد) لكنه يعتضد بحديث أبي سعيد الخدرى - رضى الله عنه - المتفق عليه، سوى قوله (فإني لم أقف له على شاهد. حديث أبي سعيد:

رواه البخاري (٦)، ومسلم (٧)، وأبو داود (٨)، والنسائي (٩)، وابن خزيمة (١٠)،

(١) تقريب التهذيب (ص ٣٨٢).

(٢) السنن (٤٠٧/٢) حديث رقم (٥٢٨).

(٣) المسند (٢٨٣/٤).

(٤) المسند (٢٤٤/٣) حديث رقم (١٦٨٤).

(٥) شرح السنة (١٦١/٢-١٦٢) حديث رقم (٣٣٤).

(٦) الصحيح (٢١٢/١) (كتاب الجمعة) (باب الطيب للجمعة).

(٧) الصحيح (٥٨١/٢) حديث رقم (٨٤٦).

(٨) السنن (٢٤٥/١-٢٤٦) حديث رقم (٣٤٤).

(٩) السنن (٩٢/٣ و ٩٧).

(١٠) الصحيح (١٢٣/٣) حديث (١٧٤٣) (١٧٤٤) (١٧٤٥).

وأبو يعلى^(١)، وابن حبان^(٢) من طريق عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: غسل يوم الجمعة على كل محتلم، وسواك، ويمس من الطيب ما قدر عليه). واللفظ لمسلم.

الحكم على الحديث:

اسناد حديث البراء حسن لغيره سوى قوله (فالماء له طيب) بحديث أبي سعيد.

المثال الثاني:

عن عبد الله بن بسر^(٣) المازني قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه.

تخريج الحديث:

للحديث ثلاث طرق:

(١) الأول: رواه ابن ماجه^(٤)، من طريق هشام بن عمار ثنا اسماعيل بن

عياش ثنا محمد بن عبد الرحمن اليحصبي عن عبد الله بن بسر المازني قال: سمعت .. الحديث.

قال البوصيري: (هذا اسناد صحيح، رجاله موثقون)^(٥).

وفي تصحيحه نظر، لأن (هشام بن عمار) موصوف بقبول التلقين، قال أبو حاتم (لما كبر تغير، وكلما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن وكان قديماً أصبح)^(٦).

(١) المسند (٣٥٢/٢) حديث رقم (١١٠٠).

(٢) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢٦٥/٢) حديث (١٢٢٥) (١٢٢٦).

(٣) (بضم الباء وبالسين المهملة). الإكمال (٢٦٨/١).

(٤) السنن (٧٥٠/٢) حديث رقم (٢٢٣١).

(٥) مصباح الزجاجه في زوائد ابن ماجه (٢٦-٢٥/٣).

(٦) الجرح والتعديل (٦٦/٩-٦٧).

وقال ابن حجر (صدوق مقرر، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصبح)^(١).
 (٢) الثاني: رواه أبو يعلى^(٢) من طريق الوليد بن شجاع أبي همام حدثني بقية
 عن محمد بن عبد الرحمن اليحصبي ... الحديث بمثله.
 واستناده ضعيف لأجل عنعنة (بقية) وهو ابن الوليد.
 (٣) الثالث: رواه أبو نعيم^(٣) من طريق يحيى بن راشد ثنا شعبة عن محمد بن
 عبد الرحمن بن عرق عن عبد الله بن بسر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: كيلوا
 طعامكم يبارك لكم فيه).

و (يحيى بن راشد) لم أقف له على ترجمة.
 وللحديث شاهد من حديث المقدم بن معدى كرب، رواه البخاري^(٤)،
 وأحمد^(٥)، وابن حبان^(٦)، وأبو نعيم^(٧)، والبعثي^(٨)، من طريق خالد بن معدان
 عن المقدم بن معدى كرب - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ قال: كيلوا طعامكم
 يبارك لكم فيه واللفظ للبخاري.
 الحكم على الحديث:

حديث (عبد الله بن بسر) من طريق هشام بن عمار حسن لغيره بالمتابعات
 ويحدث المقدم بن معدى كرب. والله أعلم.

-
- (١) تقريب التهذيب (ص ٣٦٤).
 (٢) كما في مصباح الزجاجة (٢٦/٣) ولم أقف على مسند عبد الله بن بسر في (مسند
 أبي يعلى).
 (٣) حلية الأولياء وطبقات الاصفياء (١٦٧/٧).
 (٤) الصحيح (٢٢/٣) كتاب البيوع (باب ما يستحب من الكيل).
 (٥) المسند (١٣١/٤).
 (٦) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢٠٧/٧) حديث رقم (٤٨٩٧).
 (٧) الحلية (٢١٧/٥).
 (٨) شرح السنة (٣٣٤/١١-٣٣٥) حديث رقم (٣٠٠٠).

اخاتمة والتوصيات

إن أهم النتائج التي توصلت إليها - بحمد الله وتوفيقه - من خلال هذه الدراسة تنحصر في الأمور الآتية :

(١) أولاً: العواضد التي تعضد الأحاديث الحسنة لذاتها هي: اعتضاده بمثله - الحسن لذاته -، وبما هو أعلى منه - بالصحيح .

(٢) ثانياً: الأحاديث الضعيفة التي تتقوى وتقوى غيرها هي الأحاديث الضعيفة بسبب سوء حفظ أحد رواتها، أو بسبب جهالة فيها. فمن الأول تقوية حديث المختلط، والمتلقن، وغيرهما ممن وصف بسوء الحفظ، ومن الثاني تقوية الأحاديث الضعيفة التي فيها سقط ظاهر وهي: المرسل، والمنقطع، والمعضل. وتقوية الأحاديث الضعيفة التي فيها سقط خفي وهي: المدلس، والمرسل الخفي، وكذا تقوية الأحاديث الضعيفة بسبب الجهل بعدالة أحد رواتها وهي: حديث مجهول العين، ومجهول الحال، والمبهم. فجميع هذه الأنواع تشترك في الجهل بحال رواتها.

(٣) ثالثاً: ربما يوجد في الحديث الضعيف أكثر من سبب من أسباب الضعف المنجر فلا يمنع ذلك من قبوله للاعتضاد والتقوية^(١).

(٤) رابعاً: هنالك عواضد ذكرها بعض الأئمة ظهر لي أنها لا تقوى الحديث فيرتفع بها من مرتبة إلى مرتبة أخرى، وتلك العواضد هي: (اعتضاد الحديث بالقياس) أو (بالانتشار) أو (بفتوى أكثر أهل العلم به) أو (بعمل أهل العصر به) أو (بتلقى الأمة له بالقبول) أو (بموافقة ظاهر القرآن له) أو (باستدلال المجتهد به) أو (عن طريق رؤية النبي ﷺ في المنام) أو (عن طريق الكشف الصوفي) أو (عن طريق المكتشفات العلمية) .

ولا يمنع ارتفاع ضعفها أو تقويتها بواحد من هذه العواضد أن يعمل بها فكم

(١) انظر: ص (٢٣٢-٢٣٤) و (٢٣٥-٢٤٠) فيما تقدم من هذه الرسالة.

من حديث ضعيف عمل به الأئمة؟

(٥) خامساً: أن التقوية بالأدني التي نفاها بعض الأئمة المراد بها رفع الحديث من مرتبة إلى مرتبة أخرى، أما إذا كان المراد بالتقوية بالأدني زيادة قوة الحديث الثابت فليس هنالك ما يمنع من وقوعها، ومن هذا الباب تقديم الأئمة الحديث الذي له اسنادان (مسند ومرسل) على ماله اسناد واحد، لأن كثرة الطرق يتقوى بها الحديث بلا شك.

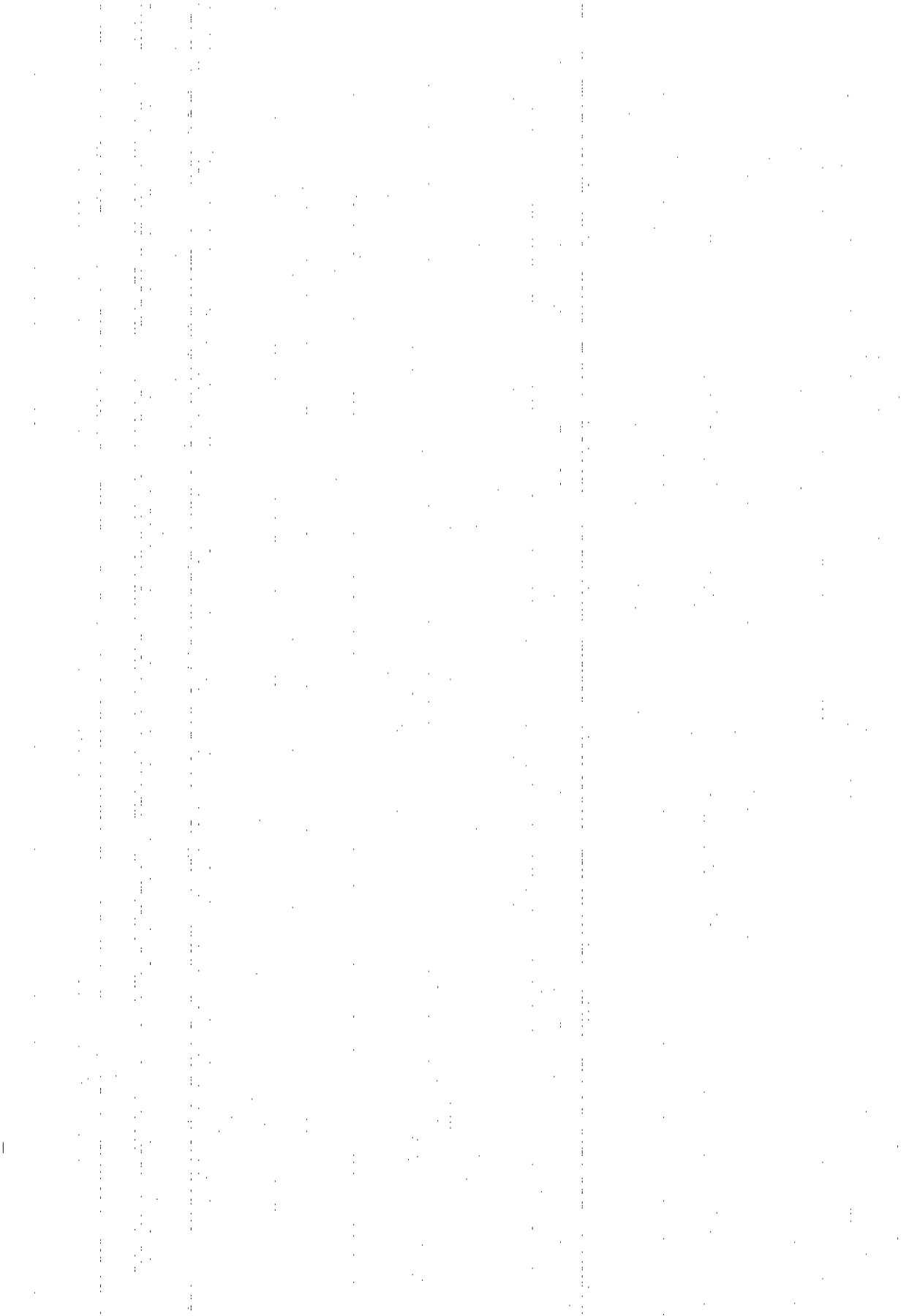
(٦) سادساً: لعل من الواجبات الهامة التي ينبغي على أصحاب الفضيلة الأساتذة والمشايخ القيام بها جمع الرواة الذين يقبل حديثهم في المتابعات والشواهد، وفي ذلك محاولة لأحياء كتاب الإمام علي بن المديني: (من لا يحتج بحديثه ولا يسقط).

وختاماً فالحمد لله على توفيقه وهدايته واعانته لي في هذه الرسالة التي أرجو أن تكون قد حققت بعض أهدافها وغاياتها، وإلا فحسبها أن تكون مقدمة لبحوث ودراسات جديدة يكون فيها مزيد إيضاح وبيان لمباحثها ولما له صلة بها من مباحث لم أتعرض لها بالبحث والمناقشة. والحمد لله رب العالمين.

د. المرتضى الزين أحمد

المدينة النبوية

١٤١٢/١٢/١ هـ.



الفهارس

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر
٣٠٢	أبو موسى	إذا التقى المسلمان بسيفيهما
٣٠٤	أبو بكر	إذا التقى المسلمان بسيفيهما
٢٥	أبو سعيد	إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد
٣٣٢	أبو سعيد	إذا شك أحدكم في صلاته
٣٢٨	أبو سعيد	إذا صلى أحدكم فلم يدر
٣٩٣	المغيرة بن شعبة	إذا قام الإمام في الركعتين
٣٢	-	اذكروا الله حتى يقولوا معنون
٢٨٩	ابن مسعود	أصاب النبي ﷺ بعض نسائه
١٩٨	عطاء بن يسار	أصبت السنة
٣٠	-	أصحابي كالنجوم
٣٥١	جابر	أعاذك الله يا كعب
١٨١	سعيد بن المسيب	اعتقت امرأة أو رجل ستة أعبد
٢٥٣	عمران بن حصين	أغزوا بني فلان
٣٧٨	عبد الله بن عمرو	أفضل الصدقة إصلاح ذات البين
٣٩٩	عائشة	أفعلني ما يفعل الحاج
١٩٨	ابن عمر	أقبل من الجرف
٢٨٢	أبو جهيم	أقبل من نحو بئر جمل
٣٢	-	أكثروا من ذكر الله
١٤٥	ابن عمر	ألبس جديداً وعش حميداً
٥	-	إن الحمد لله نحمده
١٨٠	ابن المسيب	أن رجلاً أعتق ستة أعبد

١٨١	عمران	أن رجلاً أعتق ستة أعبد
١٧٥	ابن عمر	أن رسول الله جعل للفرس سهمين
١٧٦	مكحول	أن رسول الله فرض للفرس منهم
١٧٦	ابن عمر	أن رسول الله قسم النفل
٢٣٣	أبو هريرة	إن سورة من القرآن ثلاثون آية
١٨٧	عمرو بن شعيب	أن قيمة الدية كانت على عهد
٢٤	أبو أمامة	إن الله قد أعطى كل ذي حق
١١٧	ابن عباس	أن الناس دخلوا عليه بعد موته أرسالاً
٢٩٣	حذيفة	إن وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا
٢٩٣	حذيفة	إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين
٣٦٦	أبو هريرة	إنما العلم بالتعلم
٢٨٠	المهاجر	أنه لم يمنعني أن أرد عليك
٣٤٨	كعب	أنه لا يربو لحم نبت من سحت
٣٧٩	أبو الدرداء	ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام
١٧٤	أبو هريرة وغيره	الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن
١١٠	أنس	اللهم أئتنني بأحب خلقك
٦	عبد الله بن عمرو	بلغوا عني ولو آية
٢٤٠	أبو هريرة	تحرم إذا انتصف النهار
٢٦٤	علي	تحريم لحوم الحمر الأهلية
١٨٧	مكحول	توفي رسول الله والدية ثمانمائة دينار
١٧٥	مكحول	جعل رسول الله للفرس
١٧٦	مكحول	جعل رسول الله للفرس العربي
١٢٦	ابن عباس	حديث الربا في النسبة
٤٠٦	البراء	حق على المسلمين أن يفتسلوا

٣٩٦	ابن عباس	الحائض والنفساء إذا أتتا
١٦٨	ابن عمر	حصلتان معلقتان في أعناق المؤذنين
٣٩٢	المغيرة	رأيت رسول الله يصنع كما صنعت
٦	ابن مسعود	رحم الله امرءاً
٢٩٢	عقبة بن عامر	رحم الله حارس الحرس
٢٣٢	أبو هريرة	سورة تشفع لقائلها وهي ثلاثون آية
٢٣٣	أنس	سورة من القرآن ما هي إلا ثلاثون
٣٣٣	أنس	شيطان يتبع شيطانة
٣٣٥ ، ٣٣٤	عثمان	شيطان يتبع شيطانة
٣٣٥	أبو هريرة	شيطان يتبع شيطانة
٣٩٥	الشعبي عن المغيرة	صلى بنا المغيرة بن شعبة
٣٠	-	علماء أمتي كانباء
٦٢	سيرة	علموا الصبي الصلاة
٤٠٨	أبو سعيد الخدري	غسل يوم الجمعة على
٣٩٩	عائشة	فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات
٣٨٢	رفاعة	فتوضأ كما أمرك الله
٢٥٤	عمران	فهلا شققت عن بطنه
٣٥٩	يزيد بن أبي سعيد	قدمت على عمر بن عبد العزيز
٢٠٦	القاسم	قدمت المدينة فوجدت جزوراً
١٧٦	ابن عمر	قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر
٣٧٩	عبد الله بن أبي أوفى	قل سبحان الله
٢٩٢	عبد الله بن أبي أوفى	كان ﷺ إذا قال بلال قد قامت الصلاة
٢٩٦	عبد الله بن أبي أوفى	كان ﷺ إذا قال بلال قد قامت الصلاة
١٩٨	أبو الزناد	كان من أدركت من فقهاءنا

٢٠١	أبو الزناد	كان من أدركت من فقهاءنا
٢١٥	الزهرى	كان يأمر المؤذن في العيدين
٢٨١	المهاجر	كان يقول فسلمت عليه
٢١٢	الحسن	كان يغدو إلى العيدين الأضحى والفطر
٢٤٠	أبو هريرة وأبو سعيد	كان ينهى عن الصلاة نصف النهار
١٨٧	عمرو بن شعيب	كانت الدية على عهد رسول الله
٤٧	إبراهيم النخعي	كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج
٢٣٧	أبو قتادة	كره الصلاة نصف النهار
٤٠٨	عبد الله بن بسر	كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه
٤٠٩	المقدام	كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه
٢٩٩	ابن مسعود	لعن الله المنتمصات
٣٠١	ابن مسعود	لعن الله الواشمات
٣٠٢	عبد الله بن عمر	لعن الواصلة والمستوصلة
٢٤٦	أبو هريرة	للمملوك طعامه وكسوته
١٣١	ابن سيرين	لم يكونوا يسألون عن الإسناد
٥٩ ، ٥٧	أبو هريرة	لولا أن أشق على أمتي
١٢٦	أبو بكرة	ليبلغ الشاهد منكم الغائب
٢١٢	معاذ	ليس فيها شيء - الخضروات -
١٢٦	ابن عباس	ما زال يلبي حتى رمى
٣٦٣	عقبة	ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه
٦٤	عمرو بن شعيب	مروا أولادكم بالصلاة
١٩٩	أبو الزناد	من تيمم وصلى ثم وجد الماء
١٠٦	ابن عباس	من حفظ على أمتي أربعين
١٠٥	بن عمر	من حفظ على أمتي أربعين

٩٦	علي بن أبي طالب	من حفظ على أمتي أربعين
٩٧	معاذ	من حفظ على أمتي أربعين
١٠٣	أبو أمامة	من حفظ على أمتي أربعين
١٧٧	أبو موسى	من ضحك منكم في الصلاة
١٧٨	أبو العالية	من ضحك منكم في الصلاة
٣٦٥	معاوية	من يرد الله به خيراً يفقهه
١٢٩ ، ١٢٨	عمر	المسلمون عدول بعضهم على بعض
١٧٣	الحسن	المؤذنون أمناء المسلمين
١٧٠	أبو محذورة	المؤذنون أمناء المسلمين
١٩٢	الحسن	المؤذنون أمناء المسلمين
١٩٢	أبو أمامة	المؤذنون أمناء المسلمين
١٩٢	الحسن	المؤذنون أمناء المسلمين
٢٨٣	بريدة	المؤمن يموت بعرق
٣٥٦	عائشة	انزلوا الناس منازلهم
٦	ابن مسعود	نضر الله امرءاً سمع
١٦٢	أبو هريرة	نهى عن بيع الحصة
١٦٢	سعيد بن المسيب	نهى عن بيع الغرر
٢٠٤	سعيد بن المسيب	نهى عن بيع الحيوان باللحم
٢٠٦	سمرة	نهى عن بيع الشاة باللحم
١٦٢ ، ١٦١	ابن المسيب	نهى عن بيع الغرر
٢٠٤	سهل بن سعد	نهى عن بيع اللحم بالحيوان
٢٠٢	سعيد بن المسيب	نهى عن بيع اللحم بالحيوان
٢٤٠ ، ٢٣٧	أبو هريرة	نهى عن الصلاة نصف النهار
٢٤٨	أنس	هل تدرون مم أضحك

٢١٦	ابن عباس وجابر	لا آذان للصلاة يوم الفطر
١٨٣	أبو سعيد المهري	لا تتخذوا بيتي عيداً
١٨٤، ١٨٣	الحسن بن الحسن	لا تتخذوا بيتي عيداً
١٨٥	أبو عبد الرحمن الحبلي	لا تتمنوا لقاء العدو
١٨٥	يحيى بن أبي كثير	لا تتمنوا لقاء عدوكم
١٨٤	أبو هريرة	لا تجعلوا بيوتكم قبوراً
٢٦٦	ابن عمر	لا تحمدوا إسلام امرئ
٢٦٧	ابن عمر	لا تعجبوا لإسلام امرئ
١٦٤	عبد الله بن عمرو	لا صلاة بعد طلوع الفجر
١٦٧	ابن المسيب	لا صلاة بعد النداء إلا ركعتي الفجر
١٦٣	ابن المسيب	لا صلاة بعد النداء إلا سجدة
٢٤	أبو أمامة وغيره	لا وصية لوارث
٢٢٦	أبو هريرة	يأتي على الناس زمان يخير
٣٦٥	معاوية	يا أيها الناس إنما العلم بالتعلم
١٨٦	عبد الله بن أبي أوفى	يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو
١٠٩	عائشة	يا حميرا لا تفعلني فإنه
٣٥٠	كعب	يا كعب أعاذك الله من أمراء
٣٤٧	كعب	يا كعب بن عجرة إنها ستكون
٣٥٠	جابر	يا كعب بن عجرة إنه لا يدخل
١٩١	علي بن أبي طالب	يستسعى العبد في قيمته

* * *

فهرس الأعلام المترجم لهم

الاسم	الصفحة
أبان بن أبي عياش	١٠٨، ٣١
إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي	٣٨١
إبراهيم بن أبي محذورة	١٧٣
إبراهيم بن محمد الفزاري أبو إسحق	٢٥١
إبراهيم بن أبي يحيى	٢٤٠
أحمد بن إبراهيم البرديجي	٢٢٠
إسحق بن عبد الله بن أبي فروة	٢٦٧
إسحق بن كعب بن عجرة	٣٤٧
إسحق بن نجيع	١٠٣
إسماعيل بن إسحق القاضي	٢٠١
إسماعيل بن أبي أويس	٢٠١
إسماعيل بن حفص الابلي	٢٥٣
إسماعيل بن أبي زياد	٩٩
إسماعيل بن أبي زياد السكوني	٩٩
إسماعيل بن عياش	١٨٦، ١٨٥، ٢٤
إسماعيل بن مجالد	٣٦٦
أسيد بن المششمس	٣٠٢
أيوب بن عائذ	٣٤٨
الأسلمي	١٦٢
الأعمش	٢٩٩
الأعمش = سليمان بن مهران	٣٧٩

١٠٥	بقية بن الوليد
١٠٧	بوري بن الفضل
٣٩٤ ، ٣٩٣	جابر الجعفي
٣١٣	جبار الطائي
٢٠٦	ابن جريج
١٤٦	جعفر بن حيان العطاردي
١٨٣	حيان بن علي العنزي
١٩٣	حزور
٤٦	حسام بن مصك
٢٣٨	حسان بن إبراهيم الكرمانى
١٨٥	حميد بن هانيء
١٠١	الحارث مولى ابن السباع
١٩١	الحجاج بن أرطاة
١٩٢	الحسن
٢٨١	الحسن
٣٣٥	الحسن البصري
٢٩٦	الحسن العرني
٢١١	الحسن بن عمارة
١٠٤	الحسن بن قتيبة
٩٨	الحسين بن علوان
١٠٢	خالد بن إسماعيل أبو الوليد المخزومي
١٠٥	خالد بن يزيد
٣٩٧	خصيف بن عبد الرحمن الجزري
٦٤	داود بن سوار

٩٧ دحيم بن محمد الصيداوي
٢٦ دراج
٣٧٨ راشد بن عبد الله المعافري
٣٣٤ رواد بن الجراح
٢٨٠ سعيد بن أبي عروبة
٣٤٠ سليم بن أيوب الرازي
١٠٨ سليمان بن سلمة
١٠٠ سنان
١٨٤ سهيل
٦٤ سوار بن داود أبو حمزة
٢٥٢ سويد بن سعيد الحدثاني
٢٢٢ ابن السمعاني = عبد الرحيم بن عبد الكريم
٢٥٢ السميط بن السمير
٩٩ شعيب بن سليمان السلمي
٢٠٧ صالح مولى التوأمة = صالح بن نبهان
٢٠٧ صالح بن نبهان المدني
٢٥٢ عاصم الأحول
١٠٥ عبد الأعلى
٢٠٥ عبد الأعلى بن مسهر
١٦٧ عبد الرحمن الافريقي
١٦٧ عبد الرحمن بن حرمة
٣٧٨ ، ١٦٤ عبد الرحمن بن زياد بن أنعم
٣٥١ عبد الرحمن بن سابط
٢٠٢ عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان

٣٩٢	عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة
٩٧	عبد الرحمن بن محمد الأسدي
١٠١	عبد الرحمن بن معاوية
٩	عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف
٢٢٢	عبد الرحيم بن عبد الكريم بن محمد
٢٧٦	عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد
١٧٣	عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة
١٨٤	عبد العزيز بن محمد الدراوردي
٢٢٤	عبد العلي محمد بن نظام الدين
٩٦	عبد الله بن أحمد بن عامر
٣١٣	عبد الله بن أغر الهمداني
٢٤٦	عبد الله بن سعيد بن حاتم
٣٥١	عبد الله بن عثمان بن خثيم
٢٦٤	عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب
١٨١	عبد المجيد بن أبي رواد
٣٥٠	عبد الملك بن أبي جميلة
٦٣	عبد الملك بن الربيع
١٧٣	عبد الملك بن أبي محذورة
١٠٠	عبد الملك بن هارون بن عنترة
٢٠١	عثمان بن محمد بن بشر
٢٤٠	عطاء بن عجلان
١٠٠	عطية العوفي
٣٥٠	عقيل الجعدي
١٠٣	علي بن الحسن

٣٩٦	علي بن مالك الرؤاسي
٢٥	علي بن محمد أبو الحسن
١٥٥	علي بن محمد الماوردي
٢٥	علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم
٢٠٢، ٢٠١	علي بن محمد بن يوسف
١٠٧	علي بن يعقوب بن سويد
١٠٨	عمر بن هارون
١٠٢	عمرو بن الحصين
٣١٣	عمرو ذي مر
٤٦	عمرو بن محمد
١٩٩	عميرة بن أبي ناجية
١١٠	ابن عياش = محمد بن أحمد بن عياض
٣٣٠	عياض بن أبي زهير الفهري
٣٢٩	عياض بن عبد الله بن سعد
٣٢٩	عياض بن هلال
٣٤٩	غالب بن نجيح أبو بشر
٣٨٢	الفضل بن موفق
٣٠٣، ٢٨٤، ٢٨٠	قتادة
٢٠٦، ٢٠٢	القاسم بن أبي بزة
٢٣٨	ليث بن أبي سليم
٣٦٣	الليث بن سليم الجهني
٣٤٢	مالك بن الخير الزياتي
٣١٧	مالك بن دينار السامي
٩٨	محمد بن إبراهيم الشامي

١١٠	محمد بن أحمد بن عياض
٩٧	محمد بن حفص الحزامي
٣٩٥	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي
٩٧	محمد بن عثمان بن أبي شيبة
٣٣٥	محمد بن عمرو
١٠٧	محمد بن مضر
٢٨٥	محمد بن معمر القيسي
١٠٠	محمد بن يزيد بن ستان
٣٢٢	مدلاج بن عمرو السلمي
١٦٨	مروان بن سالم الجزري
٢٠٧	مسلم بن خالد المخزومي
١٧٦	مكحول
٦	منصور بن عمار
١٥٥	الماوردي = علي بن محمد
٣٩٢	المسعودي = عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة
٣٥٢	المنكدر بن محمد بن المنكدر
١٠٩، ١٠٨	نويرة
٢٥٠	هارون بن رثاب
٣٢٩	هشام بن عبد الله بن عكرمة
٤٠٨، ٣٣٥	هشام بن عمار
٤٠٦	هشيم بن بشير
٣٢٩	هلال بن عياض
٣١٣	الهيشم بن حنش
١٠٣	وهب بن وهب أبو البختري

٢١٣ يحيى بن حسان
٢١٦ يحيى بن حسان التنيسي
١٧٣ يحيى الحماني
٣٨٢ يحيى بن خلاد
٤٠٩ يحيى بن راشد
٣٣٤ يحيى بن سليم
١٧١ ، ١٧٠ يحيى بن عبد الحميد الحماني
٣٤٧ ، ١٠٦ يحيى بن عبد الله
٢٢٨ يحيى بن علي بن عبد الله = الرشيد العطار
٣٨٢ يحيى بن علي بن يحيى
٣٢٤ يحيى بن محمد بن يحيى الذهلي
٤٠٦ يزيد بن أبي زياد
١٠٠ يزيد بن سنان الرهاوي
٢٠٥ يزيد بن مروان
١٨٠ يزيد بن يزيد بن جابر
١٠٦ يعقوب بن اسحق العسقلاني
٢٨٥ يوسف بن يعقوب السدوسي
١٤٦ أبو الأشهب = جعفر بن حيان العطاردي
٣٥١ أبو بكر بن بشير بن كعب بن عجرة
٢٢١ أبو الحسن الكيا الهراسي = علي بن محمد
٢٣٩ أبو الخليل = عبد الله بن الخليل
٢٠٨ أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان
٣٣٤ أبو سعد الساعدي
١٨٤ أبو سعيد المهري

١٥٧	أبو العباس ابن سريج
١٨٥	أبو عبد الرحمن الحبلي
٣٠٠	أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود
١٠٣	أبو غالب
١٩٣	أبو غالب = حزور
٢٤٦	أبو نصر السجزي = عبد الله بن سعيد بن حاتم
٢٧٦	أبو نصر ابن الصباغ
١٨٥	أبو هانيء الخولاني = حميد بن هانيء
١٣٠	أبو اسحق الإسفرائيني
٢٢٠	البرديجي

* * *

فهرس المصادر

- (١) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي - دراسة وتحقيق د. سعد الهاشمي - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- (٢) اتخاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للحافظ أبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري ٨٤٠هـ - رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة للطالب: سليمان بن عبد العزيز العريني.
- (٣) أجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووصفت بالوضع. للحافظ أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ. مطبوع في نهاية كتاب (مشكاة المصابيح) الطبعة الأولى ١٩٦١م. المكتب الإسلامي - دمشق.
- (٤) أحوال الرجال لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني - تحقيق صبحي السامرائي بيروت - مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ.
- (٥) إحياء علوم الدين - لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ٥٠٥هـ - مصر - دار الكتب العربية الكبرى - بدون تاريخ.
- (٦) ذكر أخبار أصبهان - للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ٤٣٠هـ - الدار العلمية - الهند.
- (٧) اختصار علوم الحديث - لأبي الفداء إسماعيل بن أبي حفص عمر بن كثير ٧٧٤هـ مطبوع مع (الباعث الحثيث) - الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - القاهرة - مكتبة دار التراث.
- (٨) ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - لمحمد بن علي الشوكاني - طبع بالقاهرة - مكتبة محمد علي صبيح - ١٣٤٩هـ.
- (٩) ارشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه - لأبي الفداء إسماعيل بن أبي حفص عمر ابن كثير ٧٧٤هـ - رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة إعداد الباحث/ محمد إبراهيم خليل السامرائي ١٤٠٦هـ.

- (١٠) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - بيروت - المكتب الإسلامي.
- (١١) أصول السرخسي - لأبي بكر محمد بن أحمد بن سهل الحنفي السرخسي ٤٩٠ هـ تحقيق أبو الوفاء الأفغاني - بيروت - دار المعرفة للطباعة والنشر - ١٩٧٣ م
- (١٢) أصول الفقه لأبي الحسن علي بن محمد بن الحسين البزدوي، (على هامش كتاب كشف الأسرار عن أصول البزدوي) بيروت - دار الكتاب العربي ١٣٩٤ هـ.
- (١٣) أطراف الغرائب والافراد - محمد بن طاهر المقدسي ٥٠٧ هـ - مصور عن دار الكتب المصرية - القاهرة.
- (١٤) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم - لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ٧٢٨ هـ - تحقيق وتعليق د. ناصر بن عبد الكريم العقل الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - الرياض - شركة العبيكان للطباعة والنشر.
- (١٥) ألفية السيوطي في علم الحديث - لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٩١١ هـ - بتصحيح وشرح الأستاذ/ أحمد محمد شاكر - بيروت - دار المعرفة للطباعة.
- (١٦) إنهاء السكن إلى من يطالع إعلاء السنن - لظفر أحمد العثماني التهانوي، طبع تحت إشراف/ أشرف علي التهانوي - بدون ذكر المطبعة ولا مكانها ولا تاريخ الطبع.
- (١٧) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير - لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني ٥٤٣ هـ - تحقيق وتعليق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي - إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية - بنارس - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
- (١٨) الإبهاج في شرح المنهاج - لعلي بن عبد الكافي السبكي ٧٥٦ هـ وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ٧٧١ هـ - كتب هوامشه وصححه جماعة من العلماء - بيروت دار الكتب العلمية - الطبعة الاولى ١٩٨٤ هـ.

(١٩) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان - للأمير علاء الدين علي بن بلبان
الفارسي ٧٣٩هـ - قدم له وضبط نصه كمال يوسف الحوت - بيروت - دار
الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٩٨٧هـ.

(٢٠) الأحكام الشرعية الوسطي - لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن
الأشبيلي ٥٨١هـ مصور عن المكتبة الظاهرية - دمشق.

(٢١) الإحكام في أصول الأحكام - لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد
الآمدى ٦٣١هـ حققه أحد الأفاضل - القاهرة - مؤسسة الحلبي وشركاه
للنشر والتوزيع - ١٩٦٧هـ - الإصابة = كتاب الإصابة.

(٢٢) الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، للإمام برهان الدين الحلبي أبي إسحق
إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي ٨٤١هـ - الدار العلمية - الهند - ضمن
مجموع فيه ثلاث رسائل في أصول الحديث - الطبعة الثانية ١٩٨٦هـ.

(٢٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح - لتقي الدين ابن دقيق العيد ٧٠٢هـ - دراسة
وتحقيق قحطان عبد الرحمن الدوري - بغداد - مطبعة الإرشاد ١٤٠٢هـ.

(٢٤) الإكمال في رفع الأرتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى
والأنساب - للأمير الحافظ أبي نصر علي بن هبة الله الشهير بابن ماكولا
٤٧٥هـ - تصحيح وتعليق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني - بيروت -
لبنان.

(٢٥) الأم، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ٢٠٤هـ - طبعة مصورة
عن طبعة بولاق ١٣٢١هـ.

(٢٦) الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع - للحافظ أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني ٨٥٢هـ - تقديم وتحقيق صلاح الدين مقبول أحمد - الكويت -
الدار السلفية ١٩٨٨هـ.

(٢٧) الأنساب - لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ٥٦٢هـ
- اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني
- الطبعة الأولى ١٩٦٢م، حيدر أباد الدكن - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

- (٢٨) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث - للإمام نور الدين علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي - رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٥هـ - إعداد الباحث حسين أحمد صالح الباكري.
- (٢٩) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث - للشيخ / أحمد محمد شاكر الطبعة الثالثة ١٩٧٩م - مكتبة دار التراث - القاهرة.
- (٣٠) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر - للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٩١١هـ - تحقيق الباحث / أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي - رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٦هـ.
- (٣١) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير - للإمام أبي حفص عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملكن ٨٠٤هـ - دراسة وتحقيق الباحث / جمال محمد السيد ١٤٠٦هـ - رسالة ماجستير وكذا القسم الذي حققه الباحث / اقبال أحمد محمد .
- (٣٢) البرهان في أصول الفقه - لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني ٤٨٧هـ - حققه وقدم له د. عبد العظيم الديب - الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - دار الأنصار القاهرة.
- (٣٣) تاج العروس من جواهر القاموس للإمام محب الدين السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، بدون ذكر المطبعة ومكانها وتاريخها.
- (٣٤) تاريخ بغداد - للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٣٥) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تخريج الرواة وتعديلهم - تحقيق د. أحمد محمد نور سيف - دار المأمون للتراث.
- (٣٦) تاريخ يحيى بن معين في الرجال رواية خالد الدقاق، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف - دار المأمون للتراث.
- (٣٧) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف - للحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزني ٧٤٢هـ - تصحيح وتعليق عبد الصمد شرف الدين - الدار القيمة -

الهند ١٩٦٥ م.

(٣٨) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٩١١ هـ - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب الحديثة - القاهرة ١٩٦٦ م.

(٣٩) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس - لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ - تحقيق د/ عبد الغفار سليمان البنداري والأستاذ/ محمد أحمد عبد العزيز - دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤٠) تغليق التعليق على صحيح البخاري - للحافظ أحمد بن علي العسقلاني ٨٥٢ هـ دراسة وتحقيق / سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، بيروت - المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

(٤١) تقريب التهذيب - لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ، باكستان - دار نشر الكتب الإسلامية - الطبعة الأولى ١٩٧٣ م.

(٤٢) تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بيت واقع المحدثين ومجازفات المتعصبين وفيه رد على أبي غدة ومحمد عوامة، للدكتور/ ربيع بن هادي المدخلي - تحت الطبع وقد اطلعت عليه من نسخة المؤلف - حفظه الله -.

(٤٣) تكملة شرح الترمذي، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي ٨٠٦ هـ، نسخة مصورة عن المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة.

(٤٤) تلبيس إبليس - لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي البغدادي ٥٩٧ هـ، راجع النسخة لجنة من العلماء - بيروت - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٩٨٣ م.

(٤٥) تلخيص الذهبي للمستدرک - مطبوع بذييل المستدرک على الصحيحين، دار الكتاب العربي - بيروت، بدون تاريخ.

(٤٦) تلخيص العلل المتناهية، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨ هـ، رسالة ماجستير تحقيق ودراسة الباحث/ أبو عبيد محفوظ الرحمن زين الله - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - تنوير الحوالك - انظر الموطأ مع شرحه تنوير

الحوالك.

(٤٧) تهذيب التهذيب - لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، مطبعة دائرة المعارف - الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.

(٤٨) تهذيب السنن - لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية ٧٥١هـ - تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، مطبوع مع (مختصر السنن للمنذرى ومعالم السنن للخطابي)، القاهرة - مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦٧هـ.

(٤٩) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن الزكي المزري ٧٤٢هـ، نسخة مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية.

(٥٠) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة - الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٤م.

(٥١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ١١٨٢هـ - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٥٢) تيسير التحرير - لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحنفي البخاري المكي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر - ١٣٥٠هـ.

(٥٣) تيسير مصطلح الحديث، د. محمود الطحان - الطبعة السابعة ١٤٠٥هـ، الرياض مكتبة المعارف.

(٥٤) التاريخ الصغير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد إبراهيم زايد - دار الوعي بحلب - الطبعة الأولى ١٩٧٧م.

(٥٥) التاريخ الكبير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ٢٥٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - بدون تاريخ.

(٥٦) التبصرة في أصول الفقه - لأبي إسحق إبراهيم بن علي الفيروزآبادي الشيرازي ٤٧٦هـ - تحقيق د/ محمد حسن هيتو - دمشق دار الفكر - ١٤٠٠هـ.

- (٥٧) التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية - لكمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الهمام ٨٦١هـ - مطبعة مصطفى الباي الحلبي - مصر ١٣٥١هـ.
- (٥٨) التحقيق في اختلاف الحديث - لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ٥٩٧هـ تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.
- (٥٩) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة - لمحمد بن أحمد القرطبي ٦٧١هـ تحقيق د/ أحمد حجازي السقا - القاهرة - مطبعة الحلبي ١٩٨٠م.
- (٦٠) التذكرة في علوم الحديث - لسراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن ٨٠٤هـ تحقيق/ عبد الرحمن محمد يوسف المساندي - بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة.
- (٦١) الترغيب والترهيب - للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ٦٥٦هـ تعليق مصطفى محمد عمارة - دار الفكر - بيروت.
- (٦٢) التقريب والتيسير - مع تدريب الراوي شرح تقريب النواوي - لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ - الطبعة الثانية ١٩٦٦م، دار الكتب الحديثة - القاهرة.
- (٦٣) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح - للحافظ زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين العراقي ٨٠٦هـ وبذيله المصباح على مقدمة ابن الصلاح - دار الحديث - بيروت.
- (٦٤) التلخيص الجبير في تخریج أحاديث الرافعي، للإمام أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ - تصحيح وتعليق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ١٩٦٤م، دار المعرفة - بيروت .
- (٦٥) التمهيد في أصول الفقه - لمحمود بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوزاني الحنبلي ٥١٠هـ - دراسة وتحقيق د/ محمد بن علي بن إبراهيم، مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

(٦٦) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ٤٦٣هـ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية.

(٦٧) التمييز = كتاب التمييز.

(٦٨) الثقات - لأبي حاتم محمد بن حبان البستي ٣٥٤هـ، حيدر أباد الدكن - دائرة المعارف العثمانية.

(٦٩) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله - لأبي عمر يوسف بن عمر بن عبد البر القرطبي ٤٦٣هـ - بيروت - دار الكتب العلمية ١٣٩٨هـ.

(٧٠) جامع التحصيل في أحكام المراسيل - لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكليدي العلائي ٧٦١هـ - تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي - بغداد -

وزارة الأوقاف ١٣٩٨هـ (٧٠) جزء أبي بكر الملاحمي - لأبي بكر أحمد بن محمد بن موسى الملاحمي ٣٢٤هـ - مصور عن دار الكتب الظاهرية - دمشق.

(٧١) جزء يبيي الهرثمية عن ابن أبي شريح عن شيوخه - حققه وخرج أحاديثه عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي - دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت -

الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

(٧٢) جواهر المعاني وبلوغ الأمان في فيض سيدي أبي العباس التيجاني - لعلي حرازم ابن العربي براد المغربي القاسي دار الفكر - بيروت بدون تاريخ.

(٧٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للحافظ الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ - تحقيق دا/ محمود الطحان - مكتبة المعارف - الرياض ١٤٠٣هـ.

(٧٤) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم الرازي التميمي ٣٢٧هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى.

(٧٥) (الجوهر النقي) مطبوع بذييل السنن الكبرى للبيهقي - للعلامة علاء الدين ابن علي بن عثمان المشهور بابن التركماني ٧٤٥هـ - دار الفكر - بيروت -

بدون تاريخ الطبع.

(٧٦) حاشية العطار على جمع الجوامع - للعلامة حسن العطار - دار الكتب العلمية - بيروت - بدون تاريخ.

- (٧٧) حاشية على شرح النخبة - لقاسم بن قطلوبغا بن عبد الله ٨٧٩هـ - مصور
عن دار الكتب الظاهرية - دمشق.
- (٧٨) حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر، لعبد الله بن حسين خاطر السمين
المالكي الأزهرى الشاذلي من علماء القرن الرابع عشر الهجرى - مطبعة شركة
مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر - ١٩٣٨م.
- (٧٩) حجية المرسل عند المحدثين والأصوليين والفقهاء د/ فوزى محمد عبد القادر
القاهرة - المطبعة العالمية - ١٤٠٢هـ.
- (٨٠) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني
٤٣٠هـ دار الكتب العلمية - بيروت .
- (٨١) خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه - لمحمد ناصر الدين
الألباني - الطبعة الرابعة - ١٤٠٠هـ - المكتب الإسلامي - بيروت.
- (٨٢) الخلاصة في أصول الحديث، للحسين بن محمد الطيبي ٧٤٣هـ، تحقيق
صبحي السامرائي، بغداد - ديوان الأوقاف ١٣٩١هـ.
- (٨٣) الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة لجلال الدين السيوطي ٩١١هـ، تحقيق
خليل محيى الدين الميس - الطبعة الأولى ١٩٨٤م، طبع دار العربية - بيروت.
- (٨٤) رسالة الحافظ البيهقي إلى أبي محمد الجويني، لأبي بكر أحمد بن الحسين
البيهقي ٤٥٨هـ، مطبوع ضمن (مجموعة الرسائل المنيرة) الرياض - مكتبة
طيبة.
- (٨٥) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه، لأبي داود سليمان بن
الأشعث السجستاني ٢٧٥هـ - حققها وعلق عليها محمد الصباغ دار العربية -
بيروت .
- (٨٦) رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة - للإمام محمد بن أحمد بن
عبد الهادي ٧٤٤هـ - تحقيق محمد عيد العباسي - الرياض - دار الهدى للنشر
والتوزيع - الطبعة الثانية ١٩٨٣م.
- (٨٧) رفع الأستار عن محيا مخدرات طلعة الأنوار - لحسن محمد المشاط - الطبعة

الخامسة ١٣٨٧ هـ - مكتبة النهضة العربية - مكة المكرمة.

(٨٨) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - مع نزهة الخاطر العاطر - لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ٦٢٠ هـ - الطبعة الثانية ١٩٨٤ م - مكتبة المعارف - الرياض.

(٨٩) الرسالة - للإمام محمد بن إدريس الشافعي ٢٠٤ هـ - تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر مصطفى البابي الحلبي - القاهرة.

(٩٠) زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي ابن قيم الجوزية ٧٥١ هـ - تحقيق وتخريج شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثامنة ١٩٨٥ م.

(٩١) زوائد مسند أبي بكر البزار على مسند الإمام أحمد والكتب الستة - لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ - تحقيق ودراسة / عبد الله مراد السلفي - رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٤ هـ.

(٩٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها - لمحمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي - بيروت.

(٩٣) سنن الترمذي - لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ٢٧٩ هـ - تحقيق أحمد محمد شاكر - ومحمد فؤاد عبد الباقي - وإبراهيم عطوة عوض - الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

(٩٤) سنن الدارمي - لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ٢٥٥ هـ - تحقيق وتخريج وتعليق السيد / عبد الله هاشم - فيصل أباد - حديث أكاديمي ١٤٠٤ هـ.

(٩٥) سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث ٢٧٥ هـ إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس - دار الحديث - حمص - الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ.

(٩٦) سنن ابن ماجه - لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ٢٧٥ هـ - حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه / محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية - بيروت ١٣٧٢ هـ.

(٩٧) سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ٣٠٣هـ - مطبوع مع شرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السندي - بيروت - المكتبة العلمية.

(٩٨) سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه - تحقيق د/ عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - لاهور.

(٩٩) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل دراسة وتحقيق/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر - الرياض - مكتبة المعارف.

(١٠٠) سير أعلام النبلاء - للإمام محمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨هـ، بيروت - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

(١٠١) السنن - للإمام علي بن عمر الدارقطني ٣٨٥هـ - عنى بتصحيحه السيد/ عبد الله هاشم يماني المدني - شركة الطباعة الفنية المتحدة - مصر - ١٣٨٦هـ.

(١٠٢) السنن لأبي عثمان سعيد بن منصور الخراساني - تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي بومباي - الدار السلفية ١٤٠٣هـ.

(١٠٣) السنن الصغير - لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨هـ - وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه د/ عبد المعطي أمين قلعجي - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - منشورات جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي - باكستان.

(١٠٤) السنن الكبرى - لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨هـ - بيروت - دار الفكر.

(١٠٥) شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة - للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٨٠٦هـ - دار الكتب - بيروت - بدون تاريخ.

(١٠٦) شرح جمع الجوامع - للجلال المحلي - دار الكتب العلمية - بيروت - ومعه حاشية العطار - بدون تاريخ.

(١٠٧) شرح سنن النسائي - لجلال الدين السيوطي ٩١١هـ - صححت بمعرفة

- بعض أفاضل العلماء - بيروت - دار إحياء التراث العربي - بدون تاريخ.
- (١٠٨) شرح صحيح مسلم - لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ - بيروت - دار الفكر.
- (١٠٩) شرح السنة - لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ٥١٦هـ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش - المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.
- (١١٠) شرح علل الترمذي - للإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ٧٩٥هـ تحقيق د/ نور الدين عتر - دار الملاح للطباعة والنشر.
- (١١١) شرح قصب السكر نظم نخبة الفكر - لعبد الكريم بن مراد الأثري - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - مكتبة الدار - المدينة المنورة.
- (١١٢) شرح قصيدة كعب بن زهير بانث سعاد في مدح رسول الله ﷺ لأبي بكر بن علي ابن حجة الحموي ٧٦٧هـ تحقيق د/ علي حسين البواب - الرياض مكتبة المعارف.
- (١١٣) شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه - لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بابن النجار ٩٧٢هـ - تحقيق د/ محمد الزحيلي ود/ نزيه حماد - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - دار الفكر - دمشق ١٩٨٠م.
- (١١٤) شرح معاني الآثار - لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي ٣٢١هـ - حققه وعلق عليه محمد زهري النجار - بيروت - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- (١١٥) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر في أصول الحديث، لعلي بن سلطان محمد القاري - بيروت - دار الكتب العلمية ١٩٧٨م.
- (١١٦) شرف أصحاب الحديث - لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ تحقيق د/ محمد سعيد خطيب اوغلي - نشرته كلية اللاهيات - جامعة أنقرة.

(١١٧) شعب الإيمان - لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨هـ تحقيق
أبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول - بيروت - دار الكتب العلمية الطبعة
الأولى ١٤١٠هـ.

(١١٨) صحيح البخاري - لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي
٢٥٦هـ استانبول - المكتبة الإسلامية ١٩٨١م.

(١١٩) صحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحق بن خزيمة ٣١١هـ
حققه وعلق عليه د/ محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت،
الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.

(١٢٠) صحيح سنن الترمذي باختصار السند لمحمد ناصر الدين الألباني الناشر
مكتب التربية العربي لدول الخليج.

(١٢١) صحيح سنن ابن ماجه باختصار السند - لمحمد ناصر الدين الألباني -
الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج - الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

(١٢٢) صحيح سنن النسائي باختصار السند - لمحمد ناصر الدين الألباني - الطبعة
الأولى ١٤٠٩هـ - الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج.

(١٢٣) صحيح مسلم - لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ٢٦١هـ -
تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي - نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية
والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية ١٤٠٠هـ.

(١٢٤) الصارم المنكي في الرد علي السبكي - لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن
عبد الهادي الحنبلي ٧٤٤هـ - تعليق الشيخ / إسماعيل بن محمد الأنصاري -
طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد
١٤٠٣هـ - المملكة العربية السعودية.

(١٢٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية - لأبي نصر إسماعيل بن حماد
الجوهري ٣٩٣هـ - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - بيروت - دار العلم
للملايين ١٣٩٩هـ.

(١٢٦) الضعفاء - لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي ٣٢٢هـ تحقيق

- د/ عبد المعطي أمين قلعجي - بيروت - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- (١٢٧) الضعفاء الصغير - لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ٢٥٦ هـ -
لاهور إدارة ترجمان السنة.
- (١٢٨) الضعفاء والمتروكون لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ٣٨٥ هـ -
دراسة وتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر - الرياض - مكتبة المعارف -
الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- (١٢٩) طبقات الشافعية، لعبد الرحيم بن الحسن الأموي الإسوي ٧٧٢ هـ،
تحقيق كمال يوسف الحوت - بيروت - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى
١٤٠٧ هـ.
- (١٣٠) طبقات علماء الحديث لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي ٧٤٤ هـ
تحقيق / أكرم البوشي - بيروت - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٩٨٩ م.
- (١٣١) علل الحديث - لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ٣٢٧ هـ
دار المعرفة - بيروت ١٩٨٥ م.
- (١٣٢) علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة د/ صبحي الصالح - الطبعة التاسعة
١٩٧٧ - بيروت - دار العلم للملايين.
- (١٣٣) عمل اليوم والليلة لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ٣٠٣ هـ
دراسة وتحقيق د/ فاروق حمادة - مطبعة النجاج الجديدة - الدار البيضاء الطبعة
الأولى.
- (١٣٤) عمل اليوم والليلة لأبي بكر أحمد بن إسحق ابن السني ٣٦٤ هـ -
تحقيق عبد القادر أحمد عطاء - بيروت - دار المعرفة.
- (١٣٥) العدة في أصول الفقه - للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء
البغدادي الحنبلي ٤٥٨ هـ، تحقيق وتعليق د/ أحمد بن علي سير المبارك -
بيروت - مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٩٨٠ م.
- (١٣٦) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية - لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي
ابن الجوزي ٥٩٧ هـ - حققه ارشاد الحق الأثري - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ

لاهور - دار نشر الكتب الإسلامية.

(١٣٧) العلل الواردة في الأحاديث النبوية - لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني

٣٨٥هـ - مصور عن دار الكتب المصرية - القاهرة.

(١٣٨) غاية المرام في تخریج أحاديث الحلال والحرام، لمحمد ناصر الدين الألباني

الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - المكتب الإسلامي - بيروت.

(١٣٩) غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث

المقطوعة لأبي الحسين رشيد الدين يحيى بن علي الرشيد العطار ٦٦٢هـ -

مصور عن الخزانة العامة بالرباط.

(١٤٠) غريب الحديث - لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن

الجوزي ٥٩٧هـ - وثق أصوله وخرج حديثه د/ عبد المعطي أمين قلعجي -

بيروت دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

(١٤١) فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري،

للمحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ - نشر وتوزيع رئاسة إدارات

البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض - بدون تاريخ.

(١٤٢) فتح الباقي على ألفية العراقي - لذكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري

٩٢٥هـ - مع شرح ألفية العراقي - بيروت دار الكتب العلمية - بدون تاريخ.

(١٤٣) فتح المغيـث شرح الفية الحديث، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن

السخاوي المتوفى ٩٠٢هـ - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى

١٤٠٣هـ.

(١٤٤) فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما نزل بالمدينة - لأبي عبد الله

محمد بن أيوب بن الضريس ٢٩٤هـ - مصور عن دار الكتب الظاهرية -

دمشق.

(١٤٥) فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام الأزدي ٢٢٤هـ - مصور عن

دار الكتب الظاهرية - دمشق.

(١٤٦) فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه - للعلامة عبد العلي

محمد بن نظام الدين الأنصاري - مطبوع مع (المستصفى من علم الأصول)
الطبعة الأولى المطبعة الأميرية ببولاق - مصر - سنة ١٣٢٢هـ.

(١٤٧) في الحديث النبوي: بحوث ونصوص، د/ أحمد يوسف سليمان - نشر دار
العروة بالكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة ١٩٨٢م.

(١٤٨) فيض القدير شرح الجامع الصغير - للعلامة محمد المدعو بعبد الرؤوف
المتاوي - بيروت - دار المعرفة - الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.

(١٤٩) الفتاوى الكبرى - لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ٧٢٨هـ، قدم له
وعرف به حسنين محمد مخلوف - بيروت - دار المعرفة للطباعة والنشر - بدون
تاريخ.

(١٥٠) الفتح المبين في طبقات الأصوليين للشيخ/ عبد الله مصطفى المراغي -
الطبعة الثانية ١٩٧٤م بيروت - دار الكتب العلمية.

(١٥١) الفوائد لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي ٣٥٤هـ مصور عن دار
الكتب الظاهرية - دمشق.

(١٥٢) القاموس المحيط - للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب
الفيروزآبادي ٨١٧هـ تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة
الثانية ١٩٨٧م بيروت.

(١٥٣) القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد - للحافظ ابن حجر
العسقلاني ٨٥٢هـ تحقيق عبد الله محمد الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر
والتوزيع، الطبعة الأولى.

(١٥٤) كتاب ارشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق - للإمام محيي
الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ تحقيق وتخريج ودراسة
عبد الباري فتح الله السلفي - مكتبة الإيمان - المدينة المنورة.

(١٥٥) كتاب الإصابة في تمييز الصحابة - لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني ٨٥٢هـ وبهامشه الإستيعاب - بيروت - دار الكتاب العربي.

(١٥٦) كتاب التعريفات - للشريف علي بن محمد الجرجاني - الطبعة الأولى

١٩٨٣ م - بيروت - دار الكتب العلمية.

(١٥٧) كتاب التمييز - للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ٢٦١ هـ مطبوع مع كتاب (منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه). للدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة - الرياض.

(١٥٨) كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال - للإمام أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزري ٧٤٢ هـ - قدم له عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، نسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية، دمشق - دار المأمون للتراث.

(١٥٩) كتاب الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته على أسئلة البرذعي = انظر أبو زرعة الرازي.

(١٥٩) كتاب الضعفاء والمتروكين - لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ٣٠٣ هـ - باكستان - إدارة ترجمان السنة.

(١٦٠) كتاب الفقيه والمتفقه - لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ٤٦٣ هـ - صححه الشيخ اسماعيل الأنصاري - دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ.

(١٦١) كتاب الكفاية في علم الرواية - للإمام أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ٤٦٣ هـ - تقديم/ محمد الحافظ التيجاني - القاهرة - دار التراث العربي.

(١٦٢) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين - لأبي حاتم محمد بن حبان البستي - تحقيق محمود إبراهيم زيد - حلب - دار الوعي - الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ.

(١٦٣) كتاب المراسيل - لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٥ هـ - دراسة وتحقيق لعبد الله بن مساعد الزهراني - رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(١٦٤) كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد - لولي الدين أحمد بن

عبد الرحيم العراقي ٨٢٦هـ - تصحيح وتعليق الشيخ حماد بن محمد الأنصاري - الرياض - مطابع الرياض - بدون تاريخ.

(١٦٥) كتاب المعتمد في أصول الفقه - لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب

البصري المعتزلي ٤٣٦هـ - اعتنى بتهذيبه وتحقيقه محمد حميد الله بتعاون

أحمد بكير وحسن حنفي دمشق - المعهد الفرنسي للدراسات العربية ١٩٦٥م.

(١٦٦) كتاب المعرفة والتاريخ - لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ٢٧٧هـ

- رواية عبد الله بن جعفر - تحقيق د/ أكرم ضياء العمري - بغداد - مطبعة

الإرشاد ١٩٧٥م.

(١٦٧) كتاب النكت على ابن الصلاح - لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن

بهادر الزركشي ٧٩٤هـ - تحقيق ودراسة زين العابدين بلا فريخ - رسالة

ماجستير بالجامعة الإسلامية.

(١٦٨) كتاب الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام - لأبي الحسن علي بن

محمد المعروف بابن القطان ٦٢٨هـ مصور عن دار الكتب المصرية.

(١٦٩) كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، لنور الدين علي بن أبي

بكر الهيثمي ٨٠٧هـ - تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي - بيروت - مؤسسة

الرسالة ١٣٩٩هـ.

(١٧٠) كشف الأسرار على أصول الإمام فخر الإسلام البزدوي - لعلاء الدين

عبد العزيز بن أحمد البخاري ٧٣٠هـ - بيروت - دار الكتاب العربي ١٩٧٤م.

(١٧١) الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، لأبي الفضل أحمد بن علي

بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ مطبوع في نهاية تفسير (الكشاف عن حقائق

التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) بيروت - دار المعرفة.

(١٧٢) الكامل في ضعفاء الرجال - لأبي أحمد عبد الله بن عدى الجرجاني

٣٦٥هـ - بيروت - دار الفكر - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

(١٧٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد الذهبي

٧٤٨هـ - تحقيق عزت علي عيد عطية وموسى محمد علي - القاهرة - دار

الكتب الحديثة الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ.

(١٧٤) الكفاية = كتاب الكفاية.

(١٧٤) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات - لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال ٩٣٩ هـ - تحقيق ودراسة عبد القيوم عبد رب النبي - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٩٨١ م.

(١٧٥) لسان العرب - لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور - بيروت - دار صادر.

(١٧٦) لسان الميزان - للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ - حيدر أباد الدكن - مجلس دائرة المعارف النظامية - الطبعة الأولى ١٣٢٩ هـ.

(١٧٧) اللآلئ المنشورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ التذكرة في الأحاديث المشتهرة لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي ٧٩٤ هـ - دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطاء - بيروت - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.

(١٧٨) مجمع البحرين في زوائد المعجمين - لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي ٨٠٧ هـ - نسخة مصورة عن المدرسة الأشرفية.

(١٧٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ٨٠٧ هـ - بيروت - دار الكتاب العربي - الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ.

(١٨٠) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض.

(١٨١) محاسن الاصطلاح وتضمنين كتاب ابن الصلاح - لسراج الدين أبي حفص عمر البلقيني ٨٢٤ هـ - توثيق وتحقيق د/ عائشة عبد الرحمن بنت الشاطيء القاهرة - مطبعة دار الكتب ١٩٧٤ م.

(١٨٣) مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر لأبي عبد الله محمد بن نصر

المروزي ٢٩٤هـ - اختصرها أحمد بن علي المقرئ ٨٤٥هـ - الناشر: حديث
أكادمي - فيصل أباد الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ -
(١٨٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢٤١هـ - بيروت - دار الفكر العربي -
بدون تاريخ.

(١٨٥) مسند الإمام الشافعي محمد بن ادريس ٢٠٤هـ - بيروت - دار الكتب
العلمية.

(١٨٦) مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجة - للحافظ أحمد بن أبي بكر بن
إسماعيل البوصيري - تحقيق وتعليق محمد المنتقى الكشناوي - دار العربية -
بيروت ١٤٠٣هـ.

(١٨٧) معالم السنن - لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي
٣٨٨هـ - تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي - القاهرة - مطبعة
أنصار السنة المحمدية.

(١٨٨) معجم البلدان - لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي ٦٢٦هـ -
بيروت دار صادر - ١٩٧٧م.

(١٨٩) معجم مقاييس اللغة - لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ٣٩٥هـ -
تحقيق عبد السلام محمد هارون - الطبعة الثانية ١٩٧٢م - القاهرة - مصطفى
الباي الحلبي.

(١٩٠) معجم المؤلفين - لعمر رضا كحالة - بيروت - دار إحياء التراث العربي -
(١٩١) معرفة السنن والآثار - لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨هـ -
مصور عن المكتبة الأصفية - حيدر أباد الدكن.

(١٩٢) معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري
٤٠٥هـ - علق عليه وصححه السيد معظم حسين - بيروت - دار الكتب العلمية
الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

(١٩٣) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار - لأبي عبد الله محمد بن

أحمد بن عثمان الذهبي ٧٤٨هـ - تحقيق محمد سيد جاد الحق - القاهرة - دار الكتب الحديثة.

(١٩٤) مقدمة ابن الصلاح - مع التقييد والإيضاح - لعثمان بن عبد الرحمن

الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ٦٤٢هـ - دار الحديث للطباعة والنشر - بيروت.

(١٩٥) مناقب الشافعي - لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨هـ - تحقيق

السيد أحمد صقر - القاهرة - مكتبة دار التراث - الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.

(١٩٦) منهج ذوي النظر في شرح منظومة علم الأثر - لمحمد محفوظ بن عبد الله

الترمسي الطبعة الثالث ١٩٥٥م - مصر - مصطفى البابي الحلبي.

(١٩٧) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان - لنور الدين علي بن أبي الهيثمي

٨٠٧هـ حققه محمد عبد الرزاق حمزة - مكتبة المعارف - الرياض.

(١٩٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي

٧٤٨هـ تحقيق علي محمد البجاوي - بيروت - دار المعرفة - بدون تاريخ.

(١٩٩) المتكلمون في الرجال - لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي

٩٠٢هـ حققها عبد الفتاح أبو غدة حلب - مكتسب المطبوعات الإسلامية -

الطبعة الخامسة ١٩٨٤م.

(٢٠٠) المجروحين = كتاب المجروحين.

(٢٠١) المجموع شرح المذهب - لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي

٦٧٦هـ - بيروت دار الفكر.

(٢٠٢) المحدث الفاضل بين الراوي والواعي - للحسن بن عبد الرحمن

الرامهرمزي ٣٦٠هـ - تحقيق د/ عجاج الخطيب - بيروت - دار الفكر - الطبعة

الأولى ١٣٩١هـ.

(٢٠٣) المحصول في علم أصول الفقه للإمام محمد بن عمر بن الحسين الرازي

٦٠٦هـ - دراسة وتحقيق د/ طه جابر فياض العلواني - الطبعة الأولى

١٣٩٩هـ.

(٢٠٤) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لعلي بن إسماعيل بن سيدة ٤٥٨هـ

تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن بنت الشاطيء - الطبعة الأولى ١٩٥٨م - شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

(٢٠٥) المختصر في أصول الحديث لأبي الحسن علي بن محمد الجرجاني

٨١٦هـ تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد - الاسكندرية - دار الدعوة للطبع والنشر.

(٢٠٦) المدخل إلى السنن الكبرى - لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي

٤٥٨هـ دراسة وتحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي - نشر دار الخلفاء

للكتاب الإسلامي - الكويت.

(٢٠٧) المدخل إلى الصحيح لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري

٤٥٥هـ دراسة وتحقيق د/ ربيع بن هادي المدخلي - مؤسسة الرسالة - الطبعة

الأولى ١٤٠٤هـ.

(٢٠٨) المدخل لكتاب دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة - لأبي بكر

أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨هـ - مصور عن دار الكتب الظاهرية - دمشق.

(٢٠٩) المراسيل - لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي الرازي ٣٢٧هـ - بعناية

شكر الله بن نعمة الله قوجاني - مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

(٢١٠) المراسيل للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٥هـ تحقيق

شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

(٢١١) المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم

٤٥٥هـ - بيروت دار الكتاب العربي.

(٢١٢) المستصفى من علم الأصول - لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد

الغزالي ٥٠٥هـ المطبعة الأميرية ببولاق - مصر الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ.

(٢١٣) المسند لأبي عوانة يعقوب بن إسحق ٣١٦هـ طبع بمطبعة جمعية دائرة

المعارف العثمانية - حيدر أباد الدكن - الهند ١٣٦٢هـ.

(٢١٤) المسند للحميدى - أبي بكر عبد الله بن الزبير ٢١٩هـ تحقيق حبيب

الرحمن الأعظمي - بيروت - عالم الكتب - بدون تاريخ.

(٢١٥) المسودة في أصول الفقه تتابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل تيمية : مجد

- الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله - وشهاب الدين أبو المحاسن عبد الحلیم بن عبد السلام، وتقي الدين شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم - جمعها وبيضاها أبو العباس أحمد بن محمد الحراني الدمشقي ٧٤٥هـ - حقق أصوله محمد محي الدين عبد الحميد - القاهرة - مطبعة المدني - بدون تاريخ.
- (٢١٦) المصنف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ٢١١هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي - بيروت - المكتب الإسلامي - الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.
- (٢١٧) المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ٢٣٥هـ نشره مختار أحمد الندوي السلفي - الدار السلفية - الهند.
- (٢١٨) المعجم الأوسط - لسليمان بن أحمد الطبراني ٣٦٠هـ - مصور عن المكتبة السليمانية - تركيا.
- (٢١٩) المعجم الأوسط - لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ٣٦٠هـ - تحقيق د/ محمود الطحان - الرياض - مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.
- (٢٢٠) المعجم الصغير - لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ٣٦٠هـ - بيروت - دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ.
- (٢٢١) المعجم الكبير - لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ٣٦٠هـ - تحقيق / حمدي عبد المجيد السلفي بغداد - وزارة الأوقاف - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- (٢٢٢) المغني عن حمل الإسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار - للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٨٠٦هـ - بهامش إحياء علوم الدين للغزالي - مصر دار الكتب العربية الكبرى - بدون تاريخ.
- (٢٢٣) المغني في الضعفاء - لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨هـ - تحقيق نور الدين عتر - بدون ذكر مكان الناشر والمطبعة.
- (٢٢٤) المفردات في غريب القرآن - لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ٥٠٢هـ - تحقيق محمد سيد كيلاني - بيروت - دار المعرفة - بدون تاريخ.

- (٢٢٥) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة -
للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي ٩٠٢هـ - صححه وعلق حواشيه
عبد الله محمد الصديق - بيروت دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ -
- (٢٢٦) المنتخب من مسند عبد بن حميد - للحافظ أبي محمد عبد بن حميد
٢٤٩هـ - تحقيق السيد / صبحي البصري السامرائي ومحمود محمد خليل
الصعيد القاهرة - مكتبة السنة - الطبعة الأولى ١٩٨٨م .
- (٢٢٧) المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ - لأبي محمد عبد الله بن
علي بن الجارود ٣٠٧هـ - تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني ١٣٨٢هـ -
- (٢٢٨) المنحول من تعليقات الأصول - لمحمد بن محمد الغزالي ٥٠٥هـ -
تحقيق محمد حسن هيتو - دمشق ١٩٧٠م .
- (٢٢٩) المنفردات والوحدان - للإمام الحافظ مسلم بن الحجاج النيسابوري
٢٦١هـ - تحقيق د/ عبد الغفار سليمان البنداري والسعيد بن بسيوني زغلول -
بيروت - دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٩٨٨م .
- (٢٣٠) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي - للإمام بدر الدين محمد
ابن إبراهيم ابن جماعة ٧٣٣هـ - تحقيق د/ محيى الدين عبد الرحمن رمضان
دار الفكر - دمشق .
- (٢٣١) الموطأ - للإمام مالك بن أنس ١٧٩هـ - تخريج وتعليق محمد فؤاد
عبد الباقي دار إحياء التراث العربي - بدون تاريخ .
- (٢٣٢) الموطأ مع شرحه تنوير الحوالك للإمام مالك بن أنس والشرح لجلال الدين
السيوطي - القاهرة - مطبعة دار إحياء الكتب العربية - بدون تاريخ .
- (٢٣٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث - للإمام شمس الدين محمد بن أحمد
الذهبي ٧٤٨هـ - اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية
- حلب - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ -
- (٢٣٤) الميزات الكبرى لأبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني من
علماء القرن العاشر الهجري، وبهامشه (رحمة الأمة في اختلاف الأئمة) لأبي

- عبد الله محمد ابن عبد الرحمن الدمشقي - مصر - شركة مكتبة ومطبعة
المنشي - بغداد ١٤٠٦ هـ.
- (٢٣٥) نتائج الأفكار في تخریج أحاديث الأذكار للحافظ أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني ٨٥٢ هـ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، منشورات مكتبة المنشي -
بغداد، ١٤٠٦ هـ.
- (٢٣٦) نتائج الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار - للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير
الصنعاني ١١٨٢ هـ - حققه محمد محيي الدين عبد الحميد - دار إحياء
التراث العربي - بيروت الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ.
- (٢٣٧) نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر - للحافظ أحمد بن
علي العسقلاني ٨٥٢ هـ - مكتبة طيبة - المدينة المنورة.
- (٢٣٨) نشر البنود على مراقبي السعود - لسيد عبد الله بن إبراهيم العلوي
الشنقيطي توفي في حدود ١٢٣٣ هـ - طبع تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر
التراث الإسلامي بين المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- (٢٣٩) نصب الراية لأحاديث الهداية - لأبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي
الزيلعي ٧٦٢ هـ - دار المأمون - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٥٧ هـ.
- (٢٤٠) نواذر الأصول في معرفة أحاديث الرسول - لأبي عبد الله محمد الحكيم
الترمذي من علماء القرن الثالث الهجري - بيروت - دار صادر - بدون تاريخ.
- (٢٤١) الناقد الحديث في علوم الحديث - لمحمد المبارك عبد الله - الطبعة الأولى
١٩٦١ م مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر.
- (٢٤٢) النشر في القراءات العشر - لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير
بابن الجزري ٨٣٣ هـ - أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع - مصر -
مطبعة مصطفى محمد.
- (٢٤٣) النفخ الشذي في شرح جامع الترمذي - لأبي الفتح محمد بن محمد بن
محمد ابن سيد الناس ٧٣٤ هـ دراسة وتحقيق د/ أحمد معبد عبد الكريم -
الرياض - دار العاصمة ١٤٠٩ هـ.

(٢٤٤) النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصاييح - للحافظ صلاح الدين خليل كيكلكدى العلائي ٧٦١هـ - تحقيق وتعليق د/ عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى - الطبعة الأولى - لم يذكر المطبعة ولا مكان الطبع.

(٢٤٥) النكت على كتاب ابن الصلاح - للحافظ أحمد بن علي العسقلاني ٨٥٢هـ - تحقيق ودراسة د/ ربيع بن هادي - المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

(٢٤٦) النكت الوفية بما في شرح الألفية - لبرهان الدين إبراهيم بن عمر ٨٨٥هـ رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - تحقيق ودراسة/ خير خليل عبد الكريم.

(٢٤٧) النهاية في غريب الحديث والأثر - لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ٦٠٦هـ - تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي - نشر المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ - بدون تاريخ.

(٢٤٨) هدي الساري مقدمة فتح الباري - للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ - قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً الشيخ/ عبد العزيز بن عبد الله بن باز حتى المجلد الثالث منه - نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض.

(٢٤٩) الوصول إلى الأصول - لأبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي ٥١٨هـ تحقيق د/ عبد الحميد علي أبو زنيد - الرياض - مكتبة المعارف ١٩٨٣م.

(٢٥٠) الوقوف على الموقوف - لعمر بن بدر الموصلي ٦٢٢هـ دراسة وتحقيق المرتضى الزين أحمد - رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٧هـ.

ملحق لفهرس المصادر

- (١) أدب الإملاء والإستملاء - لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني تحقيق ماكس - فيزفيلر - ليدن - مطبعة بريل - ١٩٥٢ م.
- (٢) (الحاوي الكبير) (كتاب البيوع) للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ٤٥٠ هـ رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية لنيل درجة الدكتوراه في الفقه دراسة وتحقيق محمد مفضل مصلح الدين بإشراف السيد سابق محمد ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- (٣) (رياض الصالحين) للإمام النووي تحقيق الشيخ الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.
- (٤) كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد نشره وعلق عليه د. طلعت فرج ود/ إسماعيل جراح أوغلي.
- (٥) (لوائح الأنوار في طبقات الأخيار) المعروف بـ (طبقات الشعراني) لعبد الوهاب الشعراني - القاهرة - المطبعة الشرقية ١٣١٥ هـ.

* * *

فهرس الموضوعات

الصفحة	(المقدمة ٥-١٧)
٥	الإشتغال بالعلوم الشرعية من أفضل القربات
٦	من جهود المحدثين لحفظ السنة
٧	لا قوام للدين إلا بالسنة
٨	بيان صحة الحديث أو ضعفه مقصود المحدثين
٨	سبب اختيار الموضوع
٩	قول الألباني في هذا الموضوع
٩	المصنفات السابقة في الموضوع
٩	كتاب (مذاهب الأئمة في تصحيح الحديث)
١٠	منهج البحث
١١	خطة البحث
١٦	شكر وتقدير

(التمهيد ١٩-٣٤)

١٩	البوادر الأولى لقبول الحديث بتعدد طرقه
١٩	اتصاف أئمة الجرح والتعديل بالإنصاف والديانة
١٩	قول الثوري والإمام أحمد في قبول بعض الأحاديث بالتعدد
٢١	تعدد الطرق يقوي خبر الفساق والفجار فكيف بخبر من ساء حفظه ؟
٢١	قول ابن تيمية في امتناع اتفاق الاثنين على خبر
٢١	قول ابن حجر في أن كثرة الطرق واختلاف المخارج تزيد المتن قوة
٢٢	العواضد التي لا صلة لها بالأسانيد

٢٢ تقوية الحديث بتلقي الأمة له بالقبول
٢٤ تقوية الحديث بموافقة ظاهر القرآن له
٢٧ دعوى تقوية الحديث باستدلال المجتهد به
٢٧ عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس تصحيحاً له
٢٨ عاب المحدثون على الفقهاء أخذهم بالأحاديث الضعيفة والموضوعة
٢٩ دعوى تقوية الحديث عن طريق الكشف الصوفي
٢٩ تعريف الكشف لغة واصطلاحاً
	لا يحتاج إلى دراسة علوم الحديث من يصحح الأحاديث عن طريق
٢٩ الكشف
٣١ دعوى الحكم على الأحاديث برؤية النبي ﷺ في المنام
٣٢ دعوى تقوية الأحاديث بالمكتشفات العلمية الحديثة

الباب الأول (٣٥-٦٥)

الحديث الحسن وأمثلة لتقويته

٣٧ (١) الفصل الأول: تعريف الحديث الحسن وما يتعلق به
٣٩ المبحث الأول: تعريف الحديث الحسن لغة
٣٩ تعريف الحسن لذاته
٤٠ تعريف الحسن لغيره
٤١ في تحقيق معنى الحسن اضطراب
٤١ الذهبي على إياس من قاعدة تجمع الحسان
٤٢ سبب صعوبة تعريف الحسن
٤٢ الحسن بنوعيه من أدق علوم الحديث
٤٤ المبحث الثاني: اطلاقات الحسن

٤٤ اطلاق الحسن على المعنى الاصطلاحي
٤٦ اطلاق الحسن على المعنى اللغوي
٤٧ اطلاق الحسن على الغريب والمنكر
٤٧ اطلاق الحسن على الصحيح
٤٨ اطلاق الحسن على غير ذلك
٤٩ المبحث الثالث: الاحتجاج بالحسن
٤٩ الحسن الذي له مرتبة الاحتجاج
٥٠ استشكال ابن دقيق العيد الاحتجاج بالحسن
٥١ الرد على هذا الاشكال
٥١ القول بعدم الاحتجاج بالحسن شاذ
٥٢ المبحث الرابع: أقوال العلماء في بلوغ الحسن مرتبة الصحيح
٥٢ قول ابن الصلاح وغيره
٥٣ اعتراض على تقوية الحسن لمرتبة الصحيح
٥٣ ترقيّة الحسن لغيره لمرتبة الصحيح
٥٥ (٢) الفصل الثاني: أمثلة لتقوية الأحاديث الحسنة
٥٧ المثال الأول: تقوية الحسن لذاته بالصحيح
٦٢ المثال الثاني: تقوية الحسن لذاته بمثله

الباب الثاني (٦٧ - ١١١)

٦٩ الحديث الضعيف وما يتعلق به
٧٠ (١) الفصل الأول: تعريف الحديث الضعيف
٧٠ اعتراض العراقي على تعريف ابن الصلاح
٧٠ اعتراض السخاوي على تعريف ابن الصلاح

٧١	جواب الزركشي عن صنيع ابن الصلاح
٧١	اعتراض الحافظ ابن حجر على جواب الزركشي
٧١	اعتراض السيوطي على اعتراض ابن حجر
٧٢	تعريف ابن حجر للحديث الضعيف
٧٣	صفات القبول عند أهل الحديث
٧٣	(٢) الفصل الثاني: أقسام الحديث الضعيف
٧٣	تقسيم ابن حبان
٧٤	تقسيم العراقي
٧٤	تقسيم ابن الملقن
٧٤	تقسيم زكريا الأنصاري
٧٤	تقسيم قاضي القضاة شرف الدين المناوي
٧٤	لا فائدة من ذكر أقسام الضعيف
٧٥	تقسيم الطيبي والاعتراض عليه
٧٥	المضعف عند ابن الجزري
٧٧	(٣) الفصل الثالث: تقوية الحديث الضعيف وشروطها
٧٧	شدوذ ابن حزم بمنعه تقوية الضعيف بالتعدد
٧٧	قول ابن الصلاح في تقوية الضعيف بالتعدد
٧٨	قول عبد القادر الرهاوي في تقوية الضعيف بالتعدد
٧٨	قول المنذري في تقوية الضعيف بالتعدد
٧٨	قول النووي في تقوية الضعيف بالتعدد
٧٨	قول ابن سيد الناس في تقوية الضعيف بالتعدد
٧٩	قول الطيبي في تقوية الضعيف بالتعدد
٧٩	قول ابن كثير في تقوية الضعيف بالتعدد

٧٩ قول شيخ الإسلام ابن تيمية في تقوية الضعيف بالتعدد
٧٩ قول ابن القيم في تقوية الضعيف بالتعدد
٨٠ قول الزركشي في تقوية الضعيف بالتعدد
٨٠ قول الحافظ ابن حجر في تقوية الضعيف بالتعدد
٨٠ قول السيوطي في تقوية الضعيف بالعدد
٨٠ شروط تقوية الحديث الضعيف العامة
٨١ شروط تقوية الحديث الضعيف الخاصة
٨٣ ضابط المغفل الكثير الخطأ
٨٥ حكم الراوي إذا كانت كثرة أخطائه غالبية على مروياته
٨٧ حكم الراوي إذا كانت كثرة أخطائه لا تغلب على مروياته
٨٧ كثرة الخطأ النسبية
٨٨ (٤) الفصل الرابع: الرواة الذين يعتبر بحديثهم
٨٨ قول ابن أبي حاتم
٨٨ قول السخاوي
٨٩ كتاب ابن المديني: من لا يحتج بحديثه ولا يسقط
٩٢ (٥) الفصل الخامس: التقوية بالأدنى
٩٢ قول ابن حجر في منع التقوية بالأدنى
٩٢ قول ابن قطلوبغا في منع التقوية بالأدنى
٩٢ قول العلائي في وقوع التقوية بالأدنى
٩٢ الرأي المختار في التقوية بالأدنى
٩٤ (٦) الفصل السادس: أمثلة لتقوية أحاديث فقدت شروط التقوية ..
٩٤ (١) المثال الأول: حديث (من حفظ على أمتي أربعين)
٩٤ أقوال العلماء في هذا الحديث

٩٥ من صحيح هذا الحديث
٩٥ أفراد العلماء لهذا الحديث بالتأليف
٩٦ تخريج الحديث
١٠٩ الحكم على الحديث
١٠٩ (٢) المثال الثاني: (يا حميراء لا تفعلين فإنه يورث البرص)
١١٠ (٣) المثال الثالث: (حديث الطير)

الباب الثالث (١١٣ - ٢٥٤)

تقوية الأحاديث الضعيفة التي في سندها سقط ظاهر

١١٥ (١) الفصل الأول: تقوية الحديث المرسل وفيه سبعة مباحث
١١٧ (١) المبحث الأول: تعريف الحديث المرسل
١١٧ تعريف المرسل لغة
١١٩ تعريف المرسل اصطلاحاً وفيه أربعة أوجه
١١٩ التعريف المختار
١٢٣ (٢) المبحث الثاني: اختلاف العلماء في الإحتجاج بالمرسل
١٢٣ المحتجون بالمرسل
١٢٤ أدلة المحتجين بالمرسل من القرآن
١٢٥ أدلة المحتجين بالمرسل من السنة
١٢٦ دليل الإجماع على الاحتجاج بالمرسل
١٢٧ الأدلة العقلية على الاحتجاج بالمرسل
١٢٩ مناقشات لأدلة المحتجين بالمرسل
١٢٩ مناقشة الأدلة من القرآن والسنة
١٣٠ مناقشة دليل الإجماع

١٣٢ مناقشة الأدلة العقلية
١٣٦ الخلاصة: عدم الاحتجاج بالمرسل
١٣٦ قول العراقي في عدم الاحتجاج بالمرسل
١٣٦ قول الإمام مسلم في عدم الاحتجاج بالمرسل
١٣٦ قول الخطيب البغدادي في عدم الاحتجاج بالمرسل
١٣٦ قول العلائي في عدم الاحتجاج بالمرسل
١٣٧ قول السيوطي في عدم الاحتجاج بالمرسل
١٣٧ قول الحافظ ابن حجر في عدم الاحتجاج بالمرسل
١٣٧ الرد على دعوى أن اغفال المرسل لشطر السنة
١٣٧ الرد على دعوى إخراج الحديث المرسل من أنواع الضعيف
١٣٩ (٣) المبحث الثالث: شروط تقوية المرسل عند الإمام الشافعي
١٣٩ الشرط الأول: أن يكون المرسل من كبار التابعين
١٤٠ - تعريف التابعي الكبير
١٤١ - أمثلة لكبار التابعين وصغارهم
١٤١ - انفراد الشافعي باشتراط كبار التابعين
١٤٢ الشرط الثاني: رواية المرسل عن الثقات أبدا
١٤٣ - انفراد الشافعي بهذا الشرط
١٤٤ الشرط الثالث: موافقة المرسل للحافظ في مروياتهم
١٤٥ - هذا الشرط غير معمول به ودليل ذلك
١٤٧ (٤) المبحث الرابع: مراتب المرسل وأثرها في تقويته
١٤٧ قول الترمذي في أن بعض المرسلات أضعف من بعض
١٤٧ قول ابن رجب في أن بعض المرسلات أضعف من بعض
١٤٨ قول القاضي أبي يعلى في أن بعض المرسلات أضعف

١٤٨	قول الذهبي في أن بعض الرسائل أوهى من بعض
١٤٨	مراتب المرسل عند السخاوي
١٤٩	أسباب تفاوت المراتب الرسائل أربعة
١٤٩	أثر تفاوت مراتب الرسائل على تقويتها
١٥١	(٥) المبحث الخامس: الحديث المرسل دون المتصل في الحجة
١٥١	قول الإمام الشافعي
١٥١	قول ابن رجب
١٥٢	تفاوت درجة المرسل المعتضد بتفاوت عواضده وقول الزركشي
	(٦) المبحث السادس: سبب كون الحديث المرسل من الضعيف
١٥٣	المعتضد
١٥٤	(٧) المبحث السابع: عواضد الحديث المرسل وأمثلتها
١٥٥	(١) العاضد الأول: مجيؤه مسنداً من وجه آخر
١٥٥	كلام الإمام الشافعي في ذلك
١٥٥	فهم أبي العباس ابن سريج لكلام الشافعي
١٥٥	رد ابن رجب على أبي العباس
١٥٨	اشتراط صحة الوجه الآخر المسند
١٥٨	الجواب على تقوية المرسل بالمسند
١٥٩	الجواب عن هذا الاعتراض بأربعة أجوبة
١٦١	أمثلة لتقوية المرسل بالمسند
١٦١	المثال الأول: مرسل تابعي كبير تقوى بمسند صحيح
١٦٣	المثال الثاني: مرسل تابعي كبير تقوى بمسند ضعيف
١٦٨	المثال الثالث: مرسل تابعي من أواسطهم تقوى بمسند ضعيف
١٧٥	المثال الرابع: مرسل تابعي صغير تقوى بمسند صحيح

١٧٧	(٢) العاضد الثاني: تقوية المرسل بالمرسل
١٧٧	كلام الإمام الشافعي في ذلك
١٧٧	كلام العراقي في ذلك
١٧٧	اشتراط عدم اتحاد مخرج المراسيل
١٧٩	اعتراض على تقوية المرسل بالمرسل
١٧٩	الجواب عن هذا الاعتراض
١٨٠	أمثلة لتقوية المرسل بالمرسل
١٨٠	المثال الأول
١٨٢	المثال الثاني
١٨٥	المثال الثالث
١٨٧	المثال الرابع
١٨٩	(٣) العاضد الثالث: أن يعضده قول بعض الصحابة
١٨٩	قول الشافعي في ذلك
١٨٩	قول ابن رجب
١٨٩	قول العلائي
١٨٩	إقرار العلماء لتقوية المرسل بقول الصحابي
١٩٠	صفة الموقوف الذي يقوي المرسل
١٩١	تقوية الزيلعي بموقوف للرأي فيه مجال
١٩١	درجة تقوية المرسل بالموقوف
١٩٢	مثال تقوية المرسل بقول الصحابي
١٩٥	(٤) العاضد الرابع: افتاء أكثر أهل العلم بمثله
١٩٥	قول الشافعي في ذلك
١٩٥	قول العلائي في ذلك

١٩٥ قول ابن رجب
١٩٥ اعتراض القاضي أبي يعلى على تقوية المرسل بالافتاء
١٩٦ درجة الاعتبار بالافتاء
١٩٦ مثال لمرسل تقوى بفتوى أكثر أهل العلم
١٩٧ (٥) العاضد الخامس: أن يعضده فعل صحابي
١٩٧ قول البلقيني في ذلك
١٩٧ قول الترمسي في ذلك
١٩٧ اعتراض القاضي أبي يعلى على تقوية المرسل بفعل صحابي
١٩٧ الرد على اعتراض القاضي
١٩٨ مثال لمرسل تقوى بفعل صحابي، وفتوى أكثر أهل العلم
٢٠٢ مثال لمرسل اجتمعت فيه العواضد الأربعة التي ذكرها الشافعي
٢٠٩ (٦) العاضد السادس: اعتضاد المرسل بانتشاره
٢٠٩ قول الماوردي
٢٠٩ نسبة الماوردي وابن السبكي هذا العاضد للشافعي
٢٠٩ رأي السيوطي في هذا العاضد
٢١٠ مثال لمرسل تقوى بانتشاره
٢١١ (٧) العاضد السابع: اعتضاده بعمل أهل العصر
٢١١ قول الماوردي
٢١١ نسبة الماوردي وابن السبكي هذا العاضد للشافعي
٢١٢ الرأي المختار في هذا العاضد
٢١٢ رأي السيوطي في هذا العاضد
٢١٢ مثال لمرسل تقوى بعمل أهل العصر
٢١٤ (٨) العاضد الثامن: اعتضاد المرسل بقياس معتبر

٢١٤ قول السيوطي في ذلك
٢١٤ من جعله عاضد للمرسل
٢١٤ الرأي المختار في هذا العاضد
٢١٤ قول القرطبي في نسبة الأحاديث للرسول بالقياس
٢١٥ قول السخاوي في ضرر نسبة الأحاديث للرسول بالقياس
٢١٥ مثال لمرسل اعتضد بالقياس
٢١٧	(٢) الفصل الثاني: تقوية الحديث المنقطع وفيه سبعة مباحث
٢١٩	(١) المبحث الأول: تعريف الحديث المنقطع
٢١٩ تعريف المنقطع لغة
٢١٩ الأقوال في تعريف المنقطع اصطلاحاً ستة
٢٢١ التعريف المختار
٢٢٢	(٢) المبحث الثاني: حكم الحديث المنقطع
٢٢٢ قول الذهلي في عدم الاحتجاج بالمنقطع
٢٢٢ قول البيهقي في عدم الاحتجاج بالمنقطع
٢٢٢ قول الجوزجاني في عدم الاحتجاج بالمنقطع
٢٢٢ قول ابن السمعاني في عدم الاحتجاج بالمنقطع
٢٢٢ قول الشوكاني في عدم الاحتجاج بالمنقطع
٢٢٢ احتجاج مالك بالمنقطع
٢٢٣ الخلاصة في حكم المنقطع
٢٢٤	(٣) المبحث الثالث: الصلة بين المرسل والمنقطع
٢٢٤ فائدة تخصيص كل نوع بلقب
٢٢٦	(٤) المبحث الرابع: قولهم عن رجل ومتى يحكم بانقطاعه ؟
٢٢٦ أقوال العلماء في ذلك ثلاثة

٢٢٦	الأول : الحكم بانقطاعه
٢٢٨	الثاني : الحكم بارساله
٢٢٨	الثالث : الحكم بأنه متصل في استاده مجهول
	(٥) المبحث الخامس : سبب كون الحديث المنقطع من الضعيف
٢٣٠	المعتضد
٢٣١	(٦) المبحث السادس : عواضد الحديث المنقطع
٢٣١	قول البيهقي
٢٣١	قول ابن القيم
٢٣٢	(٧) المبحث السابع : أمثلة على تقوية أحاديث منقطعة
٢٣٢	(١) تقوية حديث منقطع بحديث صحيح
٢٣٧	(٢) تقوية منقطع بحديث ضعيف
٢٤٣	(٣) الفصل الثالث : تقوية الحديث المعضل
٢٤٥	(١) المبحث الأول : تعريف الحديث المعضل
٢٤٦	(٢) المبحث الثاني : صور الحديث المعضل خمسة
٢٤٩	(٣) المبحث الثالث : حكم الحديث المعضل
٢٤٩	قول ابن جماعة في أنه حديث ضعيف
٢٤٩	قول الجوزجاني في أنه حديث ضعيف
٢٤٩	قول الحافظ ابن حجر في أنه حديث ضعيف
٢٤٩	قول الخطيب في قبول المعضل للاعتبار
٢٤٩	احتجاج مالك بالمعضل
٢٥٠	(٤) المبحث الرابع : مثال على تقوية الحديث المعضل

الباب الرابع (٢٥٥ - ٣٠٤)

تقوية الأحاديث الضعيفة التي في سندها سقط خفي

- (١) الفصل الأول: تقوية الحديث المدلس إذا لم يعرف المخلوف ٢٥٧
- (١) المبحث الأول: تعريف التدليس لغة ٢٥٩
- (٢) المبحث الثاني: أقسام الحديث المدلس: تعريفها وأمثلةها ٢٦٠
- (١) تدليس الإسناد وتعريفه ٢٦٠
- تعريف ابن الصلاح لتدليس الإسناد ٢٦٠
- تعريف البزار لتدليس الإسناد ٢٦٠
- تعريف أبي الحسن ابن القطان ٢٦٠
- مثال لتدليس الإسناد ٢٦١
- (٢) تدليس القطع: تعريفه ومثاله ٢٦٢، ٢٦١
- (٣) تدليس العطف: تعريفه ومثاله ٢٦٢
- (٤) تدليس التسوية ٢٦٣
- تعريف العلائي لتدليس التسوية ٢٦٣
- تعريف العراقي لتدليس التسوية ٢٦٣
- اعتراض الحافظ ابن حجر على تعريف العراقي ٢٦٣
- صورة تدليس التسوية عند ابن حجر ٢٦٤
- تسمية تدليس التسوية عند القدماء ٢٦٤
- تدليس التسوية باسقاط الضعيف شر أنواع التدليس ٢٦٥
- ثلاثة أوجه لزم تدليس التسوية ٢٦٥
- مثال لتدليس التسوية ٢٦٦
- (٥) تدليس الشيوخ ٢٦٧
- تعريف الخطيب لتدليس الشيوخ ٢٦٧

٢٦٧	تعريف ابن الصلاح لتدليس الشيوخ
٢٦٧	تعريف ابن حجر لتدليس الشيوخ
٢٦٨	ربما يقع تدليس الشيوخ في شيخ الراوي
٢٦٨	مثال لتدليس الشيوخ
٢٦٨	تقسيم الحاكم لأجناس المدلسين
٢٦٩	تعقب العلائي لتقسيم الحاكم
٢٦٩	تعقب الحافظ ابن حجر لتقسيم الحاكم
٢٧٠	(٣) المبحث الثالث: أسباب التدليس
٢٧٠	قول الخطيب في العلة في تدليس الشيوخ
٢٧٠	قول ابن دقيق العيد في أسباب التدليس
٢٧٠	قول العراقي في أسباب التدليس
٢٧٢	(٤) المبحث الرابع: حكم التدليس
٢٧٢	قول الأزدي في كراهة التدليس
٢٧٢	الأقوال في حكم تدليس الإسناد
٢٧٢	من عرف بالتدليس في حديث حمل على جميع حديثه
٢٧٣	الألفاظ غير المحتملة التي تقبل بها رواية المدلس
٢٧٣	مراتب المدلسين عند ابن حجر
٢٧٥	حكم تدليس الشيوخ
٢٧٥	قول ابن كثير في تدليس الشيوخ
٢٧٥	قول العراقي في تدليس الشيوخ
٢٧٦	حكم تدليس الشيوخ يختلف باختلاف المقاصد
٢٧٧	(٥) المبحث الخامس: أسباب ذم المدلس

٢٧٨ المعتضد	(٦) المبحث السادس: سبب كون حديث المدلس من الضعيف
٢٧٩	شرط لتقوية حديث المدلس
٢٨٠	(٧) المبحث السابع: أمثلة لتقوية حديث المدلس
٢٨٠	(١) المثال الأول
٢٨٣	(٢) المثال الثاني
٢٨٧	(٢) الفصل الثاني: تقوية المرسل الخفي وفيه ستة مباحث
٢٨٩	(١) المبحث الأول: تعريف المرسل الخفي
٢٨٩	تعريف الإرسال الظاهر
٢٨٩	تعريف الإرسال الخفي
٢٩١	(٢) المبحث الثاني: بيان الطريق لمعرفة الإرسال الخفي
٢٩١	المزي من الجهابذة في معرفة الإرسال الخفي
٢٩١	الطريق لمعرفة الإرسال الخفي
٢٩٤	(٣) المبحث الثالث: الفرق بين الإرسال الخفي والتدليس
٢٩٤	الخطيب لا يفرق بينهما
٢٩٤	ابن القطان يفرق بينهما
٢٩٤	ابن حجر يختار التفرقة بينهما
٢٩٤	التفرقة بينهما طريق الحذاق
٢٩٦	(٤) المبحث الرابع: حكم المرسل الخفي
٢٩٦	قول ابن كثير في بيان حكمه
٢٩٦	المرسل الخفي ضعيف ينبغي
٢٩٨	(٥) المبحث الخامس: سبب كون المرسل الخفي ضعيف يعتضد
٢٩٩	(٦) المبحث السادس: أمثلة لتقوية المرسل الخفي

٢٩٩	(١) المثال الأول
٣٠٢	(٢) المثال الثاني

الباب الخامس (٣٠٥ - ٣٦٧)

تقوية الأحاديث الضعيفة بسبب الجهل بعدالة أحد رواتها

٣٠٧	* تمهيد في أقسام المجهولين
٣٠٧	مناقشة حول اشتراط العدالة الباطنة
٣٠٧	رأي الصنعاني في اشتراط العدالة الباطنة
٣٠٨	تقسيم الحافظ ابن حجر للمجهولين
٣٠٨	تقسيم آخر للمجهولين
٣٠٨	التقسيم المختار
٣٠٨	حكم رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً

(١) الفصل الأول: تقوية حديث مجهول العين وفيه ستة مباحث

٣١٣	(١) المبحث الأول: تعريف مجهول العين
٣١٣	قول الخطيب في مجهول العين
٣١٤	قول العراقي في تعريف مجهول العين
٣١٤	اشكال رواية الشيخين أو أحدهما عن رواة ليس لهم إلا راو
٣١٥	المختار في تعريف مجهول العين
٣١٥	افراد من لم يرو عنه إلا راو واحد بالتأليف
٣١٦	(٢) المبحث الثاني: حكم حديث مجهول العين
٣١٦	القول الأول: عدم قبول روايته
٣١٧	القول الثاني: قبول روايته
٣١٧	القول الثالث: إن تفرد بالرواية عنه من لا يروي إلا عن عدل

٣١٧	القول الرابع: إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد
٣١٨	القول الخامس: إن زكاه أحد الأئمة
٣١٨	القول المختار
٣٢٠	(٣) المبحث الثالث: مدار ثبوت الجهالة وارتفاعها
٣٢٠	قول الذهلي في ارتفاع الجهالة
٣٢٠	قول الدارقطني في ارتفاع الجهالة
٣٢٠	قول الخطيب في ثبوت الجهالة
٣٢٠	قول البلقيني في ارتفاع الجهالة
٣٢١	قول ابن الصلاح في ارتفاع الجهالة
٣٢١	النظر إلى اشتهاار الراوي وكثرة حديثه
٣٢١	اطلاق أبي حاتم الجهالة على بعض الصحابة
٣٢٢	الراوي إذا وثق زالت جهالته وإن لم يرو عنه إلا واحد
٣٢٣	رأي الجمهور في ارتفاع الجهالة
٣٢٤	(٤) المبحث الرابع: ارتفاع الجهالة لا يعني ثبوت العدالة
٣٢٤	رواية الثقة عن غير المطعون فيه تنفعه
٣٢٤	الجهالة المرتفعة برواية اثنين وقول السخاوي
٣٢٤	قول الخطيب في عدم ثبوت العدالة لمن روى عنه اثنان
٣٢٥	قول ابن رشيد في أنه لا بد من التصريح بالعدالة من إمام
٣٢٦	(٥) المبحث الخامس: من أقوال العلماء في أن مجهول العين
٣٢٦	ضعيف يتقوى قول الدارقطني في ذلك
٣٢٨	(٦) المبحث السادس: أمثلة لتقوية حديث مجهول العين
	(٢) الفصل الثاني: تقوية حديث مجهول الحال وفيه خمسة
٣٣٧	مباحث

٣٣٩	(١) المبحث الأول: تعريف مجهول الحال
٣٣٩	(١) الاطلاق الأول لمجهول الحال
٣٣٩	(٢) الاطلاق الثاني لمجهول الحال
٣٤٠	(٢) المبحث الثاني: حكم رواية مجهول الحال
٣٤٠	(١) الاحتجاج بروايته
٣٤١	(٢) عدم الاحتجاج بروايته
٣٤٢	(٣) الاحتجاج بروايته إذا لم يأت بما ينكر عليه
٣٤٣	(٤) التوقف في روايته
٣٤٣	القول المختار
	(٣) المبحث الثالث: من أقوال العلماء في أن مجهول الحال
٣٤٤	ضعيف يتقوى
٣٤٤	قول ابن حجر
٣٤٤	قول السيوطي
	(٤) المبحث الرابع: سبب كون حديث مجهول الحال من
٣٤٥	الضعيف المعتضد
٣٤٧	(٥) المبحث الخامس: أمثلة لتقوية حديث مجهول الحال
٣٤٧	(١) المثال الأول
٣٥١	(٢) المثال الثاني
٣٥٣	(٣) الفصل الثالث: تقوية الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم
٣٥٥	(١) المبحث الأول: تعريف المبهم
٣٥٦	(٢) المبحث الثاني: معرفة المبهم وأهميته
٣٥٦	ابن كثير يرى أن معرفة المبهم الواقع في المتن قليل الجدوى
٣٥٦	ولي الدين العراقي بذكر فوائد معرفة المبهم في المتن

٣٥٧ أهمية معرفة المبهم في الإسناد
٣٥٨	(٣) المبحث الثالث: حكم الحديث الذي في اسناده مبهم لم يسم
٣٥٨ قول ابن كثير
٣٥٨ قول ابن حجر
٣٥٨ حكم الإبهام بلفظ التعديل
٣٥٨ المبهم أسوأ حالاً من المجهول
٣٦٠	(٤) المبحث الرابع: قبول الحديث الذي في اسناده مبهم للاعتضاد
٣٦٠ قول ابن كثير
٣٦١	(٥) المبحث الخامس: أمثلة لتقوية الحديث الذي في اسناده مبهم
٣٦١ (١) المثال الأول
٣٦٥ (٢) المثال الثاني

الباب السادس (٣٦٩ - ٣٣٧)

تقوية الأحاديث الضعيفة بسبب الطعن في ضبط أحد روايتها

٣٧١	(١) الفصل الأول: تقوية حديث سيء الحفظ
٣٧٣	(١) المبحث الأول: تعريف سيء الحفظ
٣٧٣ تعريف سيء الحفظ لغة
٣٧٣ تعريف سيء الحفظ اصطلاحاً
	(٢) المبحث الثاني: من أقوال العلماء في أن سيء الحفظ ضعيف
٣٧٤ يعتضد
٣٧٤ قول يحيى بن سعيد
٣٧٤ قول ابن الصلاح
٣٧٤ قول النووي

٣٧٤	قال الذهبي
٣٧٥	قول ابن حجر
٣٧٦	قول العراقي في الألفية
٣٧٦	قول السيوطي في الألفية
	(٣) المبحث الثالث: سبب كون حديث سيء الحفظ من
٣٧٧	الضعيف المعتضد
٣٧٨	(٤) المبحث الرابع: أمثلة لتقوية حديث سيء الحفظ
٣٧٨	(١) المثال الأول
٣٧٩	(٢) المثال الثاني
٣٨٥	(٢) الفصل الثاني: تقوية حديث المختلط
٣٨٧	(١) المبحث الأول: تعريف المختلط لغة واصطلاحاً
٣٨٨	(٢) المبحث الثاني: حكم حديث المختلط
٣٨٨	قول ابن حبان في رد حديثه بعد الاختلاط
٣٨٨	قول ابن الصلاح في رد حديثه بعد الاختلاط
٣٨٨	قول برهان الدين الحلبي في رد حديثه بعد الاختلاط
٣٨٩	قول: في قبول حديثهم إذا كان عن شيخ أكثر من صحبته
	(٣) المبحث الثالث: حديث المختلط من الضعيف المعتضد
٣٩٠	وسبب ذلك
٣٩٠	قول ابن حبان في قبولهم إذا وافقهم غيرهم
٣٩٠	قول ابن حجر في قبول المختلط إذا اعتضد بغيره
٣٩١	سبب كون حديث المختلط ضعيف يعتضد
٣٩٢	(٤) المبحث الرابع: أمثلة لتقوية حديث المختلط
٣٩٢	(١) المثال الأول

٣٩٦	(٢) المثال الثاني
٤٠١	(٣) الفصل الثالث: تقوية حديث المثلث
٤٠٣	(١) المبحث الأول: تعريف المثلث لغة واصطلاحاً
٤٠٣	قول العراقي في تعريفه اصطلاحاً
٤٠٣	قول الذهبي في تعريفه المثلث
٤٠٤	(٢) المبحث الثاني: حكم حديث المثلث
٤٠٤	قول عبد الله بن الزبير
٤٠٤	قول يحيى بن سعيد
٤٠٤	قول ابن حبان
٤٠٤	قول ابن الصلاح
٤٠٤	قول العراقي
	(٣) المبحث الثالث: سبب كون حديث المثلث من الضعيف
٤٠٥	المعتضد
٤٠٦	(٤) المبحث الرابع : أمثلة لتقوية حديث المثلث
٤٠٦	(١) المثال الأول
٤٠٨	(٢) المثال الثاني
٤١٠	الخاتمة
٤١٣	الفهارس
٤١٥	فهرس الأحاديث والآثار
٤٢١	فهرس الأعلام المترجم لهم
٤٢٩	فهرس المصادر
٤٥٧	فهرس الموضوعات